

بقلم

السر أرنولد ويلسن

وكيل الحاكم الملكي العام

في عهد الاحتلال البريطاني

نقله إلى العربية وكتب حواشيه

جعفر الخياط

M. Sc. ، B. Sc. (كاليفورنيا)

دار الرافدين



الثورة العراقية

بقلم

السر أرنولد ويلسن

وكيل الحاكم الملكي العام في عهد الاحتلال البريطاني

ترجمه وعلق عليه

جعفر الخياط

M. Sc. B. Sc. (كاليفورنية)

الطبعة الأولى

١٩٧١

المقدمة

تعد ثورة العراقيين على الانكليز في ١٩٢٠ من أهم أحداث التاريخ العراقي في هذا القرن فقد جاءت بكيان العراق الحديث الى الوجود ، وفتحت أمامه آفاقاً جديدة في التقدم والتطور ، بعد ان كان مجموعة ولايات نائية عانت من ويلات الحكم العثماني الغريب ما عانت حتى خرجت منه بعد قرون طويلة اربعة وهي مثقلة بآفات المجتمع الثلاث الجهل والفقر والمرض

إذ عجلت الحرب العالمية الأولى ، وقد اشتركت فيها الدولة العثمانية من دون أن تكون متهيأة لها ، في القضاء على « الرجل المريض » فأخمدت أنفاسه ، وتقاسمت أشلاءه المتناثرة دول الاستعمار الغربي المنتصرة فكان العراق بولاياته الكبيرة الثلاث من حصة بريطانية العظمى حليفة العرب المزعومة ومنقذتهم الناكثة للعهود من جور الأتراك . وبدلاً من ان تبادر هذه الحليفة الجاحدة الى الوفاء بوعودها التي كالتها في أوقات محنتها للعرب والعراقيين في مراسلات مكماهون ـ الحسين ، والتصريح الانكليزي الفرنسي وبيان الجنرال مود فاتح بغداد ، أخذ رجالها الاستعماريون في الوايتهول ودوائر حكومة الهند المختصة يرسمون للعراق ما يحلو لهم من خطط لاستغلال ثرواته واستثمار كنوزه الدفينة .

ومع ما كان يفكر به البعض من رجال « المكتب العربي » الانكليز في القاهرة ، من أمثال لورنس وجماعته ، بوجوب منح العراق وغيره من البلاد العربية نوعاً من الحكم الوطني المقنع بواجهات عربية ، فقد كان المسؤولون عن الادارة البريطانية في العراق يعارضون حتى في تشكيل هذا النوع من الحكم الذاتي المزيف ، وكان من رأيهم ان يبقى العراق مستعمرةً بريطانية تخضع في تابعيتها لحكومة الهند ، وتكون مجالاً متسعاً للدولة المعظمة في استثمار حقوله

الواسعة في الانتاج الزراعي ، واستغلال كنوزه المعدنية الدفينة من نفط ومعادن لمصلحة التاج البريطاني وامبراطوريته وقد قُدمت آراء ومقترحات علة في هذا المضمار ، فمنها ماكان يستهدف « تهنيد » العراق بتهجير الألوف المؤلفة من الهنود اليه ، وربطه بحكومة الهند في مقدراته ومصائره ومنها ماكان ينص على جعله مهجراً مفتوحاً لليهود وغيرهم من أقطار العالم ومستعمرة بريطانية يستغلها الصهاينة لمصلحة الامبراطورية المعظمة ومصلحتهم، الى جنب الاستيلاء على فلسطين وجعلها دولة يهودية في النهاية ومنها ماكان يرمي الى تقسيم العراق وتجزئته ، وتوزيع شراذمه وأجزائه على مختلف الجهات والفئات فاقتُرح مثلاً ان تفصل البصرة عن العراق وتلحق بالهند حتى يصبح الخليج العربي بحيرة انكليزية هندية من جميع الجهات تقريباً ، وعلى هذا الأساس حرض رجال الاحتلال البريطاني في البصرة البعض من رجالها وملاكيها الممالئين للبريطانيين والمتزلفين لهم بتنظيم مضبطة خاصة في هذا المآل ، فنظمت وقدمت على الوجه المطلوب كما اقترح تقديم الموصل الى فرنسة ، وكانت تلح في المطالبة بهـا وتدس بين أقلياتها لهذا الغرض، على ان تشكل في قسم من مناطقها الجبلية دويلة كردية وأخرى آثورية ، الى جانب دولة أرمنية في جهات الأناضول الشرقية

وقد كان الكولونيل أى تي ويلسن ، وكيل الحاكم الملكي العام في بغداد ، الذي نشبت الثورة العراقية في عهده ، وكاتب هذه الفصول ، أبرز العاملين على « تهنيد » العراق وإبقائه « محمية» انكليزية في معزل عن سائر العالم العربي والاسلامي. وكان يعترف بهذا ضباط الانكليز التابعين للمكتب العربي في القاهرة ويصمونه بهذه الوصمة في كل المناسبات. فقد كانت معرفة ضابط الجيش الهندي هذا بالعرب ، على ما يقول الاستاذ جورج كيرك[١] تقتصر على خبرته في الخليج العربي وجهات دجلة الجنوبية ، ولم تكن له خبرة بأفندية بغداد « المتعثمنين » المتشربين بمبادىء « جمعية العهد » وأمانيها السياسية ، كما لم يكن يتعاطف معهم وحينما توكل عن السر پيرسي كوكس وأصبح وكيلاً للحاكم الملكي العام في بغداد كتب الى وزارة الخارجية البريطانية يقول هناك انعدام

Kirk, George - A short History of the Middle East, London 1961. (١)

يكاد يكون كلياً في علاقة العراق بسائر البلاد العربية من الناحيتين السياسية والعنصرية وغيرهما إذ يرى العربي الاعتيادي ، بخلاف حفنة الناحية البغداديين الهواة ، ان المستقبل هو مستقبل تعامل منصف وتقدم مادي ومعنوي باشراف بريطانية والملك يجب ان لا يحشر العراق سياسياً مع سائر العالمين العربي والاسلامي ، وانما يجب ان يعزل عنهما ويبقى بعيداً منهما بقدر ما يمكن حتى يكون اسفيناً من الممتلكات البريطانية في وسطهما انتهى يضاف الى ذلك ان ويلسن يقول في كتابه « بين النهرين » ان انشاء دولة صغيرة مستقلة ، تضم أقل من ثلاثة ملايين نسمة يعد رجوعاً الى الوراء وخطوةً تكاد تنطوي على الفوضى والارتباك ويقترح بدلاً عن ذلك تشكيل « محمية » في العراق تتطور بمرور الزمن الى دولة عربية مرتبطة بالتاج البريطاني على شاكلة « الدومينيون »

وبهذا التفكير والاتجاه استمر حكم الادارة البريطانية للعراق في عهد الاحتلال وسار « الحكام السياسيون » التابعون لرئيسهم ويلسن هذا على أسس استعمارية بحتة في حكمهم . برغم ما كان يجري في الخارج من تطورات سريعة جاءت بها الحرب العالمية على رغم الكثيرين من أصحاب العقلية القديمة في الحكم وظل ويلسن يتجاهل انتشار الحركة الوطنية ويخطىء في تقدير أهميتها[1] ، وقد أخذت تعبر عن نفسها بصورة جلية لا يمكن التغاضي عنها في بغداد ومدن الفرات الأوسط والموصل والجهات الكردية من البلاد وتمادى في ذلك حتى وجد نفسه مضطراً للالتجاء الى اتخاذ التدابير القمعية في كل يوم ، فسيق الزعماء والرؤساء الى المنافي والسجون في كل مكان ، وقُيدت حرية الناس في الاجتماعات والكتابة والتنقل وما حل يوم ٣٠ حزيران ١٨٢٠ حتى وقعت الواقعة وانطلقت إطلاقة الثورة الأولى في الرميثة

ومع ان الجيوش البريطانية الموجودة في العراق كانت تبلغ زهاء ثمانين ألف جندي مدرب من جنود الحرب العظمى عشية نشوب الثورة العراقية واندلاع نيرانها في أنحاء كثيرة من العراق ، فقد وجدت إدارة الاحتلال

(١) وقد اعترف في كتاباته بهذا الخطأ فيما بعد

البريطاني نفسها عاجزةً عن الوقوف في وجه الثوار الذين هبوا يقاتلون لاستحصال حقوق البلاد بعزائمهم الماضية ، وعقائدهم الوطنية والدينية الملتهبة ، واسلحتهم البدائية ولم تستطع الدولة المعظمة ، وقد خرجت منتصرةً من حرب ضروس استدامت أربع سنوات متتالية ، الانتصار على اولئك الثوار الا بعد أن اضطرت الى استقدام الامدادات العسكرية الكثيرة من الهند للابقاء على هيبتها والمحافظة على ماء وجهها ولم تنته الثورة الا بعد أن كبدت الانكليز والبلاد خسائر جسيمة في المال والارواح . فقد كبدت الانكليز زهاء (٢٥٠٠) قتيل وأسير وجريح ، وكبدت الثوار ما يقرب من عشرة آلاف إصابة ، وقع معظمها في منطقة الفرات الأوسط وتكبدت الدولة البريطانية علاوةً على ذلك أربعين مليون باون استرليني ، أي ثلاثة أضعاف ما تكلفته تلك الدولة في مساعدة الثورة العربية المعلنة في الحجاز بالمال والسلاح ، والذخيرة والعتاد .

ولم يكن من المستغرب ان تقمع الثورة بعد مرور ستة أشهر عليها ، لأن الفريقين المتقاتلين لم يكن هناك وجه للتكافؤ بينهما لا في المال والسلاح ولا في الموارد الأخرى ، وانما كان وقوف الثوار بامكانياتهم المحدودة في وجه الدولة المعظمة طوال ستة أشهر يعد في حد ذاته ضرباً من المعجزات لكنها برغم قمعها وانتهائها بالشكل المنتظر استطاعت ان تحقق الكثير من الأهداف التي وضعها الوطنيون وقادة الثورة لها فقد استطاعت إسماع العالم، والرأي العام البريطاني ، بصوتها ومطاليبها وأفهمت الملأ في كل مكان والدول المعظمة الأخرى بما كان يريده ويلسن وطغمته الاستعمارية الحاكمة بالعراق على الرغم من جميع الوعود والتصريحات الصادرة بشأن الحق في تقرير المصير فانبرت الصحافة[1] البريطانية نفسها تندد بهذه الطغمة وتصرفاتها الكيفية بالعراق ، وراحت تطالب الجهات البريطانية المسؤولة بالانسحاب منه ، وتخفيف العبء عن كاهل دافع الضريبة البريطاني بعد أن مل الحرب وتمويلها من جيبه . وتصدى عددٌ من اللوردات وأعضاء مجلس العوام للمسؤولين عن تردي الوضع في العراق وأخذوا يطالبونهم بايجاد حلٍ عاجل للمشكل .

(١) راجع مقالات لورنس المدرجة ترجمتها في أواخر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

وقد كان لكل هذا وقعٌ مؤثر في دوائر الوايتهول المسؤولة في لندن ، وتأثير غير يسير في أوساط حكومة الهند التي كانت حتى ذلك الوقت قد أرخت العنان لويلسن وجماعته في العراق ، فراحت تلك الدوائر والأوساط جميعها تعيد النظر في موقفها وتعمل على معالجة الوضع المتأزم باتجاه جديد . وبذلك فشل أنصار « المدرسة الهندية » في موقفهم الاستعماري المتطرف ، وساخت الأرض من تحتهم فأحبطت مساعيهم واستبعدت جميع الخطط والمقترحات التي كانت تبيت للعراق وترسم للحيلولة دون حصوله على الاستقلال وتشكيل الحكم الوطني فيه . فاقتضى إقصاء ويلسن عن الادارة المدنية في العراق وإرجاع السر بيرسي كوكس مندوباً سامياً فيه ليعمل على إرساء قواعد الحكم الوطني المقنع في ربوعه ، فتم له ذلك وجيء بالأمير فيصل بن الحسين شريف مكة لينصب ملكاً دستورياً في البلاد وبذلك قطعت الثورة شوطاً في مضمار الحصول على استقلال العراق من نير الحكم الأجنبي البغيض، ووضعته في الطريق المؤدية الى الاستقلال التام الناجز والحكم الوطني الكامل ، ثم تركت بقية العمل والكفاح الى الأجيال التالية

ولئن بقي العمل الوطني مبتوراً على هذه الشاكلة ، بعد ان قاد الشعب العراقي بامكاناته المحدودة الى الثورة العارمة في وجه الاحتلال الاجنبي الغاشم ، وأوصل الحركة الوطنية الحديثة في البلاد الى هذا الحد من درب الكفاح ، فقد سلّم لأجيال الحركة الوطنية الصاعدة لواء المعارضة للاجنبي الدخيل الذي بقي متستراً وراء الحكم الوطني المقنع بقناع الواجهة العراقية المضللة (بكسر الضاد) . وقد تقدم شأن المعارضة الوطنية هذه بمرور الزمن ، وتطور كفاحها ضد المعاهدات الجائرة والامتيازات التي تستهدف استثمار خيرات البلاد واستغلالها ، فاتخذ أشكالاً وألواناً جديدة حتى أدى في النهاية الى القضاء على الحكم الملكي البائد في ١٤ تموز ١٩٥٨ وأزاله من الوجود .

وقد كتب عن الثورة العراقية أناس كثيرون ، عراقيون وأجانب ، ففصّلوا وقائعها وأسهبوا في ذكر أحداثها لكن أهم من كتب فيها من الناحية الوثائقية شخصان مهمّان يعبران عن وجهة النظر البريطانية : أحدهما السر أيلمر

هولدين ، القائد العام للقوات البريطانية المسلحة في العراق عند نشوب الثورة نفسها ، والمسؤول عن قمعها والقضاء عليها بقوة السلاح ، وثانيهما الكولونيل أي تي ويلسن أو السر أرنولد ويلسن وكيل الحاكم الملكي العام في العراق الذي أفضى موقفه الاستعماري المتصلب الى نشوب الثورة واندلاع نيرانها فقد كتب السر أيلمر كتابه الموسوم « الثورة في العراق »[1] يصف فيه وقائع الثورة وميادينها ويشير الى الحركات العسكرية التي جرت بسببها والتدابير القمعية التي اتخذت للقضاء عليها وراح يدافع في الكتاب عن نفسه ويضع اللوم بدوره على إدارة الاحتلال المدنية وسوء تصرفها ويعزو جانباً من التقصير الحاصل في إدارة البلاد إلى الحكام السياسيين ورئيسهم ويلسن ، وكان معظمهم عديم الخبرة صغير السن[2] ولذلك لم يكن القائد العام نفسه يعبأ بآرائهم وكتب السر أرنولد ويلسن كتابه المفصل المسهب الموسوم « بين النهرين »[3] وقد جاء بمجلدين ضخمين يرد فيه على السر أيلمر هولدين ويحاسبه حساباً عسيراً في بعض فصوله فتطرق فيه الى مقدمات الثورة وأسبابها ووقائعها وميادينها وجميع ما يختص بها كما كان يراه هو بصفته المسؤول الأول في البلاد عند وقوعها ولما كان ما كتبه ويلسن نفسه في هذه الفصول بالذات يعتبر شيئاً بالغ الاهمية ، ولا سيما من الناحية الوثائقية . فقد رأيت من المناسب المفيد أن أستل[4] الفصول المذكورة التي تختص بالثورة العراقية في الجنوب والشمال من

(١) The Insurrection in Mesopotamia (1922).

(٢) يقول الدكتور جورج كيرك ، في حاشية من حواشي كتابه المشار اليه قبلا ، ان (٢٣٣) فقط كان يتجاوز عمرهم الخمسة والأربعين عاماً ، وان ثلثي عدد الحكام السياسين العاملين بتاريخ أول حزيران ١٩٢٠ كان يقل عمرهم عن ثلاثين سنة ، وما يقارب ربعهم كان يبلغ عمره خمساً وعشرين سنة فقط أو أقل من ذلك أما ويلسن نفسه فلم يكن يتجاوز الرابعة والثلاثين من عمره في ١٩٢٠

(٣) جاء هذا الكتاب بمجلدين أولهما يسمى : .Loyalties, Mesopotamia 1914 - 17 (1930)
والثاني يسمى (1931) Mesopotamia 1917 - 1920 Aclash of Loyaltiess

(٤) لقد استلت الفصول التالية الفصل العاشر (الص ٢٢٧ – ٢٤٧) والفصل الحادي عشر (الص ٢٤٨ – ٢٦٩) ، والفصل الثاني عشر (الص ٢٧٠ – ٣٠٢) ، وقسم من الفصل الثالث عشر (الص ٣١٠ – ٣١٢ و ٣١٨ – ٣٢١) ، والفصل السادس (١٢٦ – ١٥٥) وهو فصل الثورة في المناطق الكردية .

المجلد الثاني وأنقلها الى العربية ليطلع عليها العراقيون والعرب ، ولتتعظ بها أجيالنا الصاعدة ولأجل أن يتكون من هذه الفصول كتابٌ مستقل مفهوم قائم بذاته ، عمدت الى تجزئة المادة ووضع العناوين لها في ضمن كل فصل من الفصول والى التعليق على ما جاء فيها بقدر الامكان كما رأيت من المفيد كذلك أن أورد في الفصل الرابع من فصول هذا الكتاب مقالات ثلاثاً كتبها المستر لورنس المعروف ، في جرائد لندن يومذاك في انتقاد ويلسن وادارته المدنية ، وفي تنوير الرأي العام البريطاني بما كان يستهدفه العرب يومذاك من ثورتهم في العراق وغير العراق

ويلاحظ في هذه الفصول ان ويلسن يدافع دفاعاً مستميتاً عن أعماله وتصرفاته ويضع اللوم في نشوب الثورة وأعمال العنف ، وفي التقصير الذي حصل ، على عاتق غيره . فهو يتذمر أولاً من الأوضاع العامة التي كانت تسود العراق يومذاك ، ومن الامكانات المحدودة التي كانت تتيسر للادارة المدنية ، بمناسبة انتهاء الحرب والبدء بعملية تسريح الجيوش . ثم يهاجم القائد العام ، ويشير الى عجزه وتقدمه في السن والى اهماله للكثير من الأمور ويترك القائد العام جانباً ، فيأخذ بلوم الجهات المختصة في لندن ومؤتمر الصلح ، ويشير الى تأخير البت في أمر الولايات العراقية في دوائر وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة الهند ، وما أفضى اليه هذا التأخير من نشاط في الحركة الوطنية واتساعها في بغداد ومدن الفرات المقدسة وغيرها ويلتفت بعد هذا الى الوطنيين في العراق ، ورجال الدين الذين تزعموا الثورة ، والى الضباط العراقيين في الجيش الشريفي وما فعلوه في دير الزور وتلعفر ، وفي حث العراقيين على الثورة فينحي باللائمة عليهم كلهم وينقدهم نقداً لاذعاً يدل بكل وضوح على ما كان يحمله من حقد وكراهية للحركة الوطنية التي كانت تستهدف الحصول على الاستقلال التام الناجز للعراق . ولم ينس ان يتطرق في كل هذا حتى الى تأثير الصوم على أمزجة العراقيين وتصاعد الحركات الوطنية الثورية خلال شهر رمضان المبارك . ويضيف الى ذلك الاشارة الى تحريض العراقيين على الثورة من مختلف الجهات والفئات ، بما فيها التحريكات البولشفية ، وكأنهم أناس ليس لهم شعور وطني

صادق وليس بينهم من يفكر بالعمل على المطالبة بحقوق البلاد ، والثورة من أجل الحصول عليها ولعله كان متأثراً في موقفه هذا بما كان يراه من تزلف بعض المنافقين العراقيين الممالئين لسلطات الاحتلال ، العاملين على ترويج مصالحهم الشخصية دون غيرها

ولا غرو فقد كان ويلسن يعتقد يومذاك بعدم لياقة العراقيين للحكم الذاتي ، ويؤمن بعدم قدرتهم على إدارة بلادهم بأنفسهم وتأسيس حكومة وطنية فيها غير أنه مع جميع ما يقدمه من حجج وبراهين في تبرئة نفسه وإلقاء اللوم فيما حصل على عاتق غيره يعتبر المسؤول الأول والآخر في معظم ما وقع لأن دفاعه عن نفسه ينحصر قسم كبير منه في ان الجهات المسؤولة في لندن اخترت الموافقة على مقترحاته الدستورية ، لكن مقترحاته الدستورية هذه ، وقد ظل يطنب فيها ويسهب في تفصيلها ، كانت مقترحات تافهة لا تعطي العراقيين شيئاً يُعتد به من صلاحيات الحكم الوطني وتصريف شؤون البلاد . وكانت على درجة من الضحالة والتضليل بحيث جعلت المستر كيرزن ، وزير الخارجية يعلق على شكل الحكومة المقترح فيها بقوله « ليست هذه حكومة عربية تستوحي المشورة والمساعدة من البريطانيين وانما هي حكومة بريطانية مطعمة بعناصر عربية » ومع كل هذا فقد كان ويلسن يزعم « أن زعماء العراقيين يعتبرونها مقترحات ثورية جاءت قبل أوانها بجيل واحد » يضاف الى هذا أن موقفه المناوىء لتشكيل الحكم الوطني الأصيل في العراق لم يقتصر على العقيدة والرأي فقط وانما كان يتعداهما الى المقاومة الفعالة التي تذهب حتى الى اتخاذ التدابير القسرية . وأساليب الاكراه والتزييف . والرد حتى على ما كان يصل اليه من أوامر لا تروق له من مراجعه المختصة في لندن وقد عمل جاهداً خلال مدة توليه الادارة على إمرار ما يريده بكل الوسائل ، فعمد مثلاً الى تزييف نتائج إستفتاء العراقيين عن نوع الحكم الذي يريدونه بالايعاز الى الحكام السياسيين في اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان النتائج التي كان يريدها فقد كتب لهم يقول « فحينما يبدو ان الرأي العام في المنطقة ينحو منحى مرضياً بصورة جازمة ، فأنتم مخولون بعقد اجتماع تدعون اليه جميع الشيوخ والوجوه البارزين وتخبروهم بأن أجوبتهم سوف تعرض علي لأقدمها الى الحكومة وعندما يبدو أن الرأي العام منقسم على نفسه انقساماً حاداً ، أو أنه ينحو منحى يحتمل ان يؤدي الى نتائج غير مرضية ، ينبغي عليكم تأجيل عقد

الاجتماع والاتصال بي لتلقي التعليمات [1] كما كتب الى مراجعه المختصة في لندن يقول ان التصريح الانكليزي – الفرنسي ، الذي يعطي الشعوب المتحررة من الدولة العثمانية المنهارة حق تقرير مصيرها بنفسها ، وبتشكيل حكم وطني أصيل فيها يعتبر صدوره خطأً فاحشاً ، وانه بالنسبة للعراق سيورط الانكليز في صعوبات ومشاكل تضاهي في خطورتها المشاكل والمصاعب الناجمة عن مراسلات « الحسين – مكماهون »

وقد استطاعت الثورة العراقية ، والحركة الوطنية التي أدت الى نشوبها ، ان تفضح ويلسن وأعوانه في موقفهم الاستعماري المتصلب هذا ، وتفسد عليهم أحلامهم فتنهار آمالهم وأمانيهم في النهاية كما استطاعت ان تجبر أسياد ويلسن من كبار الاستعماريين وغيرهم على الاسراع في إنهاء وضع الاحتلال وقلبه الى نوع من أنواع الحكم الوطني العراقي وليس من الغريب ان يحصل كل ذلك لأن الدلائل تشير الى أن الثورة كانت ثورة عقيدة حية ، ومبادىء وطنية اعتنقها العراقيون على اختلاف طبقاتهم فثاروا من أجلها ، وتناسوا الفروق والاختلافات الطائفية فوقفوا صفاً واحداً تجاه العدو المحتل ، ونجح مسعاهم فكانت الغلبة لهم في آخر الأمر كما كانت ثورة شعبية جماهيرية ، اشترك فيها الفلاحون في الريف ، والعامة في المدن ، فكانوا مادتها ووقود نيرانها المشتعلة ، وأسهم فيها الوجهاء والشيوخ ورجال الدين والمثقفون ، فأصابهم ما أصابهم من عنت السلطات المحتلة وتدابيرها الزجرية ، أضف الى ذلك أنها ، وقد نشبت في وقت كانت تحصل فيه تحولات خطيرة في حياة الناس ومصائر الشعوب ، كانت وسيلة فعالة في إدخال قيم جديدة ومفاهيم عصرية حديثة في حياة العراقيين وتطلعاتهم الى المستقبل المشرق ، بعد ان خرج العراق من حياة القرن التاسع عشر المنطبعة بطابع المفاهيم الاقطاعية وأحوالها

ولذلك يجدر بالعراقيين ان يعتزوا بثورتهم الأولى ، أم الثورات ، ويعملوا على تخليدها والاشادة بذكرها وذكر العاملين فيها من جميع الطبقات ويجدر بأجيالنا الصاعدة ان تهتدي بهديها ، وتستمد العبر والعظات منها لبناء غد سعيد أفضل ، ومن الله العون والتوفيق

بغداد غرة تشرين الاول ١٩٧١ — جعفر الخياط

(١) جورج كيرك ، المشار اليه قبلا وبهذه الوسيلة استحصل الحكام السياسيون من بعض المناطق مضابط غريبة مضحكة تنم عن الاكراه الذي حصل فيها فقد طالب عدد منها بتعيين السر بيرسي كوكس ملكاً في العراق ، وابقاء العراق تابعاً للتاج البريطاني .



الكولونيل ويلسن وكيل الحاكم الملكي (العام مؤلف (الكتاب

الفصل الأول

الأشهر الاربعة[1]

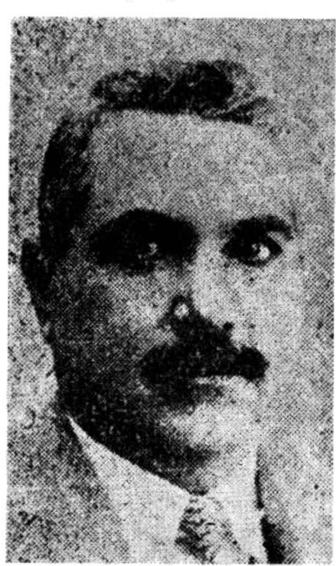
الاولى من سنة ١٩٢٠

الجو السياسي

لو كان من الممكن أن يُرسم مخطط بالتنبؤات السياسية في بداية كانون الأول ١٩١٩ ، على غرار المخطط المألوف الذي يُرسم للتنبؤات الجوية ، استناداً الى التقارير التي كانت ترد الى مكتب الحاكم الملكي العام من كل مركز إداري في العراق ، كل يوم تقريباً . لَظَهر فيه انخفاض شديد في الضغط ينشأ في سورية . ويتحرك تحركاً مطرداً نحو دير الزور ولظهر في المخططات التي ترسم من بعده ان هذا الانخفاض كان ينتقــل باطراد من دير الزور الى تلعفر مسبباً اضطرابات جوية خطيرة وكثيراً من الضرر المادي في كلا الطرفين ولأظهر المخطط أيضاً هبوطاً في المرواز (البارومتر) السياسي في بغداد وكربــلا والنجف ، وهي الأماكن الثلاثة التي تُعرف بكونها مراكز تثور فيها العواصف؛ اما في الأماكن الأخرى فان المرواز السياسي كان لابد من أن يسجل «جواً معتدلاً» ، تحصل فيه رعود محلية . لأن الهواء فيها يكون مشحوناً بالكهربائية نظراً لفقدان الأجهزة الواقية من الصواعق وسأحاول في الفصل الحالي توضيح منشأ هذه الظواهر واتجاهاتها وتعتبر نُذراً لاضطرابات داخلية على جانبٍ أكبر من الخطورة

(١) محتويات الفصل العاشر من كتاب ويلسن ، من الص ٢٢٧ الى نهاية الص ٢٤٧ .

فقد تشكلت في تشرين الأول ١٩١٨ حكومة مستقلة برآسة الأمير فيصل ، تمتد من حلب الى دمشق . وكانت واجهتها واجهة عربية ، لكن الضباط الانكليز كانوا يعملون فيها وكان يفترض فيهم ان يقدموا لها الارشاد المطلوب ، بينما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية تمدها بالمال بالمقياس الذي كان عرب شبه الجزيرة العربية قد أصبحوا متعودين عليه حينذاك وكان الكثيرون من الرجال البارزين في حاشية الأمير فيصل من أصل عراقي وكان هؤلاء يؤكدون بصورة مستمرة على أنهم حاربوا في الحملة السورية من أجل تحرير بلادهم هم أنفسهم وقد شكلوا منذ شتاء ١٩١٨ — ١٩١٩ ، في أثناء المعارك التي كانت تدور بالقرب من معان ، جمعية سموها « جمعية العهد العراقي » ، وكان الغرض منها الحصول على استقلال العراق وتحريره من أية سيطرة أجنبية ثم ربطه بسورية مستقلة في ظل أسرة الملك حسين في الحجاز وكانت هذه الجمعية ،



ياسين باشا الهاشمي

وقد ترأسها ياسين باشا (الهاشمي) الذي أسر عند سقوط دمشق فبادل منصبه العالي في الجيش التركي بمنصب رئيس أركان الجيش الفيصلي ، هي المسؤولة عن التعجيل السريع الذي أصاب المطامح الوطنية في العراق ويُشك في المدى الذي كان يذهب اليه الأمير فيصل في تأييد هذه الحركة ، وهو الذي

كان متورطاً في تطرف (شوفينية) قادتها السياسيين اكثر من استقلاله منهم . فقد شجب في عدة مناسبات الأعمال التي كانت تديرها هذه العصبة بطبيعة الحال ، غير أنه كان عاجزاً عن توجيهها نحو الوجهة التي يريدها لأنها كانت تسيطر على الجيش عن طريق الضباط العراقيين المشتركين فيها وقد جعلت الطبيعة غير المتبلورة للحافز الرومانتيكي في الحركة الوطنية ، التي أخذت تتدفق تياراتها على العراق من سورية خلال هذه المدة ، من الصعب معالجة القضايا الادارية بخطوط عريضة واضحة فلم يكن للحركة في العراق ، خلال سنة ١٩١٩ ، قادة يوجهونها حتى ولا ممثلون مفوضون لها وانما اكتسبت قوتها الدافعة بالتحرر من الأوهام التي أوجدتها الحرب ، لكن تجلياتها المحلية كانت مشكوكاً فيها وغير أكيدة وقد لاحظت فيها بذوراً تبشر بالنجاح ، لكنني شعرت بأن الانقياد الخالي من التمييز الصائب الى ما كانت تستهدفه لا يمكن أن يؤدي إلا الى الكارثة فان العنصر غير المتعقل في البلاد الشرقية لا تقل سيطرته خلال الأزمات السياسية عن السيطرة التي يمارسها في القضايا العنصرية أو الدينية ، بينما تكون الاعتبارات التاريخية والاقتصادية في هذا الشأن شيئاً ثانوياً قليل الأهمية اما الحقائق الواقعية فينحيها دعاة التقدم السياسي جانباً تجاه الحقائق الناصعة

الحدود بين سورية والعراق

ولم تكن الحدود بين سورية والعراق حينما عقدت الهدنة قد حُددت تحديداً واضحاً فقد كانت ولاية بغداد في ظل الحكم التركي تضم قضاء عانة اليها ، وكان يمتد في أعالي الفرات حتى يصل الى ما فوق القائم ببضعة أميال وفيما بين القائم والرقة ، أبعد بلدة من البلدان التابعة لولاية حلب من جهة الجنوب ، تقع متصرفية دير الزور التي لم تكن تابعة الى أية ولاية من الولايات وانما كانت تابعة الى استانبول رأساً وقد تبدلت هذه التقسيمات الادارية قبيل نشوب الحرب ، فتوسعت متصرفية الدير توسعاً غير يسير من جهة الجنوب بحيث انضمت اليها عانة ، التي بعثت اليها على أثر انسحاب الأتراك منها بمعاون حاكم سياسي بريطاني ، بناء على طلب ملح من سكانها البارزين

وفي أواخر تشرين الثاني طالب على الشاكلة نفسها سكان دير الزور ، الواقعة

على الفرات بمسافة أربع مئة ميل من بغداد بارسال ضابط بريطاني للمحافظة على الأمن والقانون وقد كنت محجماً عن تمديد نطاق مسؤولياتنا في هـذا الاتجاه ، كما رفض الجنرال مارشال[1] تمديد دائرة حمايته العسكرية الى ما فوق القائم ، غير انه كان يبدو من المخطر إبقاء منطقة حرام بين العراق وسورية تقع في متناول أيدي الأتراك بسهولة ولذلك أحيلت القضية الى حكومة صاحب الجلالة فأمرت في ١٣ كانون الأول على الرغم من احتجاج الحكومة العربية في دمشق، بتكليف ضابط من ضباط الادارة المدنية ليتولى الأمر فيها موقتاً الى ان يصدر قرار مؤتمر الصلح بشأنها (أي على نفس الأسس التي تم احتلالنا ولاية الموصل بموجبها)

وعلى هذا انتدب الكابتن كارفر من عانه الى الدير غير انه وجد حينما وصل الى البوكمال ان قائمقاماً يمثل الحكومة العربية كان قد أرسل اليها بأمر من حاكم حلب مع عدد من الموظفين وحوالي أربعين دركياً. فوصل في ٢٣ كانون الأول مع تعليمات باحتلال عانه ووصل في الوقت نفسه الى دير الزور متصرف عربي فانشغل في تعيين عدد كبير من الموظفين وفي تجنيد أفراد للدرك بأجور تزيد على الأجور التي كانت تدفع في العراق وكانت المبالغ المطلوبة لذلك تسحب بطبيعة الحال من خزانة صاحب الجلالة البريطانية عن طريق المستشارين البريطانيين التابعين لحكومة دمشق وقد أهملوا أخبار الجنرال اللنبي في القاهرة ، أو حكومة صاحب الجلالة أو بغداد بما كان يفعله محميوهم الذين يبدو في الحقيقة أنهم كانوا قد تجاهلوهم وهكذا كنت أجهل تمام الجهل اذا كان الحاكم العسكري في حلب، الذي نسب اليه إصدار الأوامر ، انكليزياً أم فرنسياً أم عربياً وحينما تم الاتصال بحلب وجد أنه كان شكري باشا الأيوبي الذي صرح بعد ثلاثة أسابيع ان الموظفين العرب قد توجهوا الى دير الزور والبوكمال خلافاً للتعليمات فأجبر على سحبهم بصورة عاجلة

ومع ان المشكل قد تمت تسويته بصورة ودية مثل هذه موقتاً فقد ترك انطباعاً مفعماً بالاطماع العدائية المتعارضة التي لم تقصر جمعية العهد العراقي

(١) القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، الذي خلف الجنرال مود فاتح بغداد بعد موته فيها .

في استغلالها والاستفادة منها ففي شباط ، وتموز ١٩١٩ أيضاً ، أخذ وكيل من وكلاء العهد العراقي ، تأكد لنا فيما بعد أنه كان رجلاً يدعى رمضان الشلاش ، يطوف بين قبائل دير الزور ويستحصل مستندات ووثائق تخدم مصالح الحكومة العربية وكان رمضان نفسه « مختاراً » أو رئيساً لقبيلة من القبائل المحلية تسمى ألبوسرايه ، وهي قبيلة فلاحين ومربي أغنام تقطن شمالي دير الزور وجنوبيها وقد كان ضابطاً في الجيش التركي ففر من جبهة المدينة والتحق بالشريف

ولم تقتصر الدعاية التي كانت تبثها هذه العصبة على منطقة الدير وحدها وانما كان العراقيون الموجودون في سورية يجرون مخابرات مستمرة مع أقاربهم واصدقائهم في العراق ، وكانت الغاية منها حث العراقيين على الانضمام الى سورية في المطالبة بالاستقلال التام وقد حُولت مبالغ من سورية لمساعدة العراقيين على بث [1] هذه الآراء ونشرها بين الناس

ولم أكن أدعو بحماسة ، كما سبق ان بينت من قبل ، الى إدخال منطقة دير الزور في ضمن الحدود العراقية فقد كانت هذه المنطقة منذ أقدم الأزمنة التاريخية جزءاً من سورية [2] حيث تنتهي الحدود فيما يقرب من الصلاحية وقد جعلت الاعتبارات العسكرية إدخالها شيئاً مستصوباً ، لأن القوة العسكرية لا يمكن إدامتها وهي في مثل هذا البعد عن المقر ، وكذلك لم يكن من الممكن الاعتماد على الشبانة المحليين على ان الكابتن كارفر ومن بعده الكابتن كامير والملازم بويس ، استطاعوا بمساعدة سيارتين مصفحتين يقودهما الكابتن غورنج المحافظة على الأمن والهدوء لمدة ثمانية أشهر وإبقاء طريق الفرات مفتوحاً برغم ان أقرب مفرزة عسكرية قريبة اليهم كانت في الرمادي او

(١) راجع ما كتبته المس بيل في تقريرها عن الادارة المدنية ، حاشية الص ١٣٤ (المؤلف). ونورد فيما يأتي الشرح المشار اليه نقلا عما عربناه بعنوان (فصول عن تاريخ العراق القريب) لقد أخبر يوسف أفندي السويدي السيد طالب باشا في ١٩٢٠ أن مجموع ما كان قد تسلمه من المال هو (١٦٠٠٠) ليرة ذهب ، شكا من عدم كفاية المبلغ الذي من الواجب توزيعه على جهات كثيرة وعلم ان (٣٠٠٠) ليرة أخرى كان قد تسلمها الشيخ سعيد النقشبندي أيضاً – المترجم

(٢) راجع كتاب موز يل **The Middle Euphrates**

الموصل . وقد كنت أزورهم بين حين وآخر بطريق الجو ، وبذلك استطعت أن أكون على اتصال وثيق نوعاً ما بسير الحوادث في تلك الجهات . ومع أنهم كانوا في الحقيقة محرومين من التأييد العسكري ، فقد كانوا يستنبطون الوسائل لاعادة تثبيت السلطة الحكومية وتنزيل أسعار الأطعمة في النهاية الى أقل من نصف الاسعار التي كانت تباع فيها قبل وصولهم الى المنطقة — وهذا أول ما يجب ان يُعنى به بالنسبة للطبقات الفقيرة في البلد . وبذلك كان استقرار الأحوال خلال هذه المدة يُعزى اليهم . لكن الادارة كانت إدارة موقتة بالضرورة أي إدارة من الطراز الذي يلقي عبئاً كبيراً على عاتق الضباط المعنيين .

وقد اقترحت حكومة صاحب الجلالة حدوداً موقتة في صيف ١٩١٩ تنطوي على رسم خط يعبر الفرات في أسفل دير الزور بأميال معدودة عند صدر الخابور ، ثم يسير مع هذا الفرع الى مسافة غير قليلة . لكنها كانت حدوداً لا تأتلف مع الأحوال المحلية . فان العشائر النازلـــة في المنطقة تشغل ضفتي الخابور ، وكان من الضروري لاستتباب الهدوء والأمن ان توضع هذه العشائر في عهدة دولة منتدبة واحدة . ومع هذا فقد تقرر موقتاً في المحادثات التي تمت بين بريطانية العظمى وفرنسة في أيلول ١٩١٩ أن يحافظ على اعتبار الخابور حدوداً بين الجهتين . وكان الامير فيصل يومذاك في أوربة ، بمهمة حضور بعض المؤتمرات ، لكنه ليس من المؤكد أنه كان على علم بالطبيعة الحقيقية للقرار المتخذ . مع أنه كان يعلم بلا شك أن الحكومات الحليفة كانت تنوي إخراج الدير نفسها من ضمن الدولة العراقية . والظاهر ان الانطباع الذي كان سائداً في سورية هو ان بريطانية العظمى سوف تعمد الى إخلاء متصرفية دير الزور بأجمعها ، وهذه يمكن ان تختلف حدودها الجنوبية في كونها تنتهي بالقائم وهي الحدود الادارية القديمة في أيام الترك . أو في أسفل عانة عند النقطة التي عينها الأتراك تعييناً موقتاً . وقد كانت المحاولات المبذولة للحصول على المعلومات من لندن محاولات غير ناجحة . إذ لم يكن هناك أحد يعلم فحوى القرار المتخذ فعلياً في هذا الشأن ، فلم يكن هناك بروتوكولات . ولم تتم تسوية أي شيء مما يمكن أن يدوّن على ما يبدو .

وفي خلال تشرين الأول ١٩١٩ تم للقوات البريطانية إخلاء سورية . وبعد

أيــام قليلة ترامى الى سمع الكابتن كامبر ، الحاكم السياسي في دير الزور ان قائمقاماً تركياً كان قد وصل الى الحسكة الكائنة في شمال شرقي الدير من قبل ، ووزعت في الوقت نفسه بــين العشائر رسائل ونشرات تنبيء بعودة الأتراك العاجلة اليهم فبعث الكابتن كامــير الى الحسكة للمداولة مع ذلك القائمقام في الموضوع ، وباقتراح منه ذهب الى رأس العين فاتصل منها تلفونياً بالقائد التركي في ماردين، وطلب منه توضيحما يقصده من هذه الحركة وقد أجابه القائد التركي أنه كان قد فهم بأننا أخلينا الدير ، ولما كان الأمر بخلاف ذلك فانه سوف يستدعي القائمقام في الحال إذ لم يكن بين شروط الهدنة ما يدل على منع الأتراك من العمل في هذا الاتجاه . لأن دير الزور لم تكن من الناحيــة الادارية داخلة في سورية ولا تعد جزءاً من ولاية الموصل

رمضان الشلاش واحتلال ديرالزور

وقد أبرق المندوب السامي في القاهرة[1] في يوم ١٩ أيلول بأن رمضان الشلاش غادر حلب ، ولديه تعليمات من حكومة دمشق بالسير الى الدير فوصل الى الرقة في أوائل كانون الأول وشرع يدس بنشاط بين القبائل مطلقاً على نفسه اسم « حاكم الفرات والخابور » وكان جميع ما وصلنا من معلومات خلال هذه الفترة يدل على ان العلاقات بين رجال العرب البارزين في حكومة دمشق والأتراك كانت تأخذ بالتوثق ، وكان ذلك في الحقيقة شيئاً طبيعياً حينما يُلاحظ ان معظمهم كانوا يخدمون في الجيش التركي الى حين اعلان الهدنة ولذلك كنت ميالاً الى الاعتقاد بأن هذه الحركة كانت مستوحاة من مصادر تركية وليس من دمشق فقد كان من الصعب عليّ ان اعتقد بأن الضباط البريطانيين العاملين هناك كانوا ممن يوافق على هذه التصرفات ، ولم أتلق أي شيء حول الموضوع منهم ، أو من وزارة الهند

وفي اليوم الحادي عشر من كانون الأول دخل رجال القبائل الى دير الزور

(١) كانت الادارة البريطانية الموجودة في القاهرة يومذاك تتولى الاشراف على هذه الجهات منذ ان تم تحريرها من قبضة الحكم التركي .

من الجنوب فنهبوا هم وأبناء البلدة المستشفى والكنيسة مع مسجد أو مسجدين ، والدائرة السياسية ، حيث كسرت القاصة وتم الاستيلاء على محتوياتها وقد نُسف مخزن البترول فأدى ذلك الى وقوع تسعين إصابة بين المهاجمين ، ثم أُطلق سراح المساجين بأجمعهم وأطلقت النار على سيارة مصفحة ، كانت قد ذهبت لاستطلاع الحال في البلدة . فدمرت تدميراً غير يسير ثم فتحت النار في ساعة متأخرة من الصباح على الثكنات فردت المدافع الرشاشة المنصوبة فوق السطح على هذه النار لكنها سرعان ما تعطلت عن العمل بنيران العدو وبعد هذا بمدة وجيزة طُلب الى الكابتن كامير ان ينزل الى البلدة ليعقد مؤتمراً مع رئيس البلدية والمواطنين البارزين فيها فقد كانوا على ما يظهر متلهفين الى عقد هدنة بين الطرفين ، لأنهم وجدوا أنفسهم بعد أن أدخلوا العشائر الى البلدة عاجزين عن السيطرة عليها والتقى كذلك بالشيوخ الذين كانوا يقودون الثورة فوجد أنهم كانوا على جانب كبير من الثوران والتهيج إذ كان من رأيهم العام أنهم بعد أن ذهبوا الى هذا الحد من حركتهم لا بد من ان يقتلوا الضباط والموظفين البريطانيين الموجودين في البلدة أيضاً وربما كانوا قد نفذوا تهديدهم هذا لو لم يسعف الحظ أولئك البريطانيين بظهور طيارتين في تلك الأثناء كان المقر العام في الموصل قد بعث بهما الى الدير ، فأخذتا تطلقان نيران رشاشاتهما على البلدة وعندذاك بدّل الشيوخ من لهجتهم في الحال ، ورجوا الكابتن كامير أن يعمل على ايقاف القصف وحينما عادت الطيارتان عقدوا هدنة أمدها أربع وعشرون ساعة

وقد وصل رمضان الشلاش بعد الظهر فبعث في الحال يطلب حضور الكابتن كامير عنده وأخبره بأن البريطانيين مدعوون الى مغادرة دير الزور الآن مثلما كانوا قد دعوا في كانون الأول ١٩١٨ الى المجيء للمحافظة على الأمن والهدوء فرد عليه الكابتن كامير يقول أنه ليست لديه تعليمات باخلاء الدير لكنه لما كان غير قادر على ابداء أية مقاومة فانه يوافق على مغادرة الدير بشرط ان يتعهد رمضان بالمحافظة على الأمن ، وبأن لا يتخذ أي تدبير من شأنه الاضرار بالموظفين العرب الذين خدموا الادارة البريطانية ، أو بالمسيحيين

الموجودين في البلدة (كان هناك في الدير عدد من اللاجئين الأرمن الذين كان اهتمامه بهم له ما يبرره) فوافق رمضان على هذه الشروط لكنه عدل رأيه خلال الليل وطلب الى الكابتن كامير ان يضمن عند وصوله سالماً الى ما وراء الخطوط البريطانية بأن لا نهاجم الدير من البر أو الجو لكن كامير لم يسعه الالتزام بهذا الوعد وانما وافق على ان يؤشر لاحدى الطائرتين فيقنع طيارها بالهبوط الى الأرض ففعل ذلك خلال النهار . وأرسلت رسالة الى السلطات البريطانية شُرح فيها ان البريطانيين في الدير قد احتُفظ بهم كرهائن لقاء أمن البلدة وسلامتها

وما أن دخل رمضان الى الدير حتى شرع يبث دعاية تنطوي على تعيين جميع من يسارع لمساعدته على ان يعين الراتب في وقت متأخر وأخبر شيوخ العشائر بأن الحكومة العربية تنوي استحداث تشكيلات محلية برأسها الشيوخ أنفسهم فجاء يزوره عدد من « مختاري » القبائل القاطنة على طول النهر ، وأغلبية شيوخ عنزة المعادين لحليفنا المقدام فهد بك (الهذال) ، لكنهم مع أنهم صرحوا بكل وضوح بأنه من الضروري أن تثار القبائل ضد البريطانيين وأن تنقل الحرب ضدهم حتى الى الهند ، فان جميع الشيوخ المهمين رجعوا الى خيامهم بعدأن تسلموا هدايا نقدية واختبروا الأوضاع السائدة ، ولم يقوموا بأي عمل آخر ولا شك ان رمضان كان مخدوعاً الى حد سيء بالنسبة لما كان يؤمل ان يحصل عليه من مساعدة العشائر وتأييدها

وبعد أن حدث كل هذا وصلت إلينا من وزارة الحرب بتاريخ ١٨ كانون الأول برقية مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني ، تنص على ان مؤتمر الصلح قرر عدم إدخال دير الزور في حظيرة الانتداب البريطاني ثم تسلمنا في اليوم نفسه برقية أبرقها الأمير فيصل وكان في باريس يومذاك الى أخيه ونائبه في دمشق الأمير زيد يستهجن فيها بأشد لهجة عمل رمضان الشلاش ويأمر الموظفين العرب بالانسحاب من الدير ويضيف الى ذلك قوله فيها ان جميع المسؤولين عما حدث سوف يعاقبون باعتبارهم عصاة فأسقطت طياراتنا هذه الرسالة على الدير في ٢٢ كانون الأول مع كتاب من القائد العام يطلب فيه من رمضان

إيصال الضباط والرجال البريطانيين سالمين الى ألبوكمال ، وإلا فستتخذ تدابير مناسبة ضد الدير وكان رمضان بلا شك يعلم بأن الاستيلاء على الدير لا يكن ان يبرر برغم بأدعائه ان مؤتمر الصلح قد خصص الدير الى الحكومة العربية ومما لا ينكر أيضاً أنه كان قلقاً من تحرك الأتراك ، وكان قلقه هذا شيئاً طبيعياً لانه كان من آخر الفارين من الجيش العثماني وقد أخبر الكابتن كامبرّ في التاسع عشر من كانون الأول بأن الأتراك كانوا يحشدون قسماً من قواتهم في رأس العين ، ثم تلطف وأضاف بقول انه لم يكن يرغب في محاربة الحكومة البريطانية ، وتساءل عما اذا كانت ستساعده في حالة مهاجمة الأتراك له ، ولو بالمال على كل حال

وفي الحادي والعشرين من كانون الأول وصل ضابطان من حلب هما رؤوف بك وتوفيق بك ، وكان الأخير مرافق جعفر[1] باشا حاكم حلب أوانئذ ومن أتباع الأمير فيصل الموالين ، وكان هؤلاء ممن يعتمد عليهم الجنرال اللنبي وضباط اركانه اعتماداً مستحقاً وقد جلب رؤوف كتاباً من جعفر باشا الى الكابتن كامبرّ لم يكن يسمح له بتسليمه اياه الا بعد يومين وفيه طلب جعفر باشا الى الضابط البرايطاني ان يتداول مع رؤوف في أحسن الوسائل المؤدية الى استتباب الأمن فأخبر رؤوف بك الكابتن كامبر بأنه يحمل تعليمات بتنحية رمضان عن منصبه باعتباره قائمقاماً في الرقة ، وارساله موقوفاً الى حلب ولما كان ممثلا الحكومة العربية لا يملكان القوة اللازمة لتنفيذ هذه الأوامر ، ولما كان رمضان هو الرجل الوحيد الذي كان يحول بين الضباط البريطانيين وتعصب القبائل المحلية ، اقترح الكابتن كامبرّ تأجيل القيام بأي عمل وأبدى ضرورة ذهاب الملازم توفيق (الدملوجي) مع أحد الضباط البريطانيين إلى البوكمال للمداولة مع السلطات البريطانية فيما جاءا به وكنت أنا قد طرت الى البوكمال في ذلك اليوم ، فحثني توفيق بك على اتخاذ ما يلزم لقيام الجنود البريطانيين

(١) كان الضابط الأول رؤوف الكبيسي الذي خدم بعد ذلك مدة طويلة في الحكومة العراقية متصرفاً ومديراً عاماً للأوقاف في الأخير ، اما الضابط الثاني فهو صديق الدملوجي وقد أصبح من ضباط الجيش العراقي المتقدمين بعد ذلك . اما جعفر باشا فهو جعفر العسكري الغني عن التعريف ، وقد قتل في انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ .

بطرد رمضان الشلاش من الدير فكان جوابي له أننا لم نكن راغبين قط في التمسك بالدير إلاّ من أجل توطيد الأمن ، ولما كان رمضان هو الذي سبب حالة الفوضى السائدة يومذاك ، فقد أصبح من واجب حكومة دمشق نفسها ان تعيد الأمور الى نصابها الطبيعي . وقد أُسقط منشور بالمآل نفسه من الطيارة على الدير ايضاً ، لُمح فيه الى رمضان بأن الضباط والرجال البريطانيين اذا ما أوصلوا سالمين الى ألبوكمال خلال ثمان وأربعين ساعة فان الدير سوف لا تُمس بشيء . فأُطلق سراح الأسرى بتاريخ ٢٥ كانون الأول ، وغادروا الدير بعد أن تلقوا تطمينات بأن لا يصيب سكان ديرالزور المسيحيين أي أذىً ، وفي ضوء الحوادث التي وقعت فيما بعد ، نوقش القرار الذي اتخذته في هذا الشأن من بعض الجهات فوُجد بأني كنت مخطئاً فيه ، وأني كان يجب علي أن أضغط على السر جورج ماكون بوجوب إعادة « الوضع الراهن » بقوة السلاح ، الى ان يتم التوصل الى تسوية ودية مع الحكومة السورية بالطرق الديبلوماسية لكننا يجب ان نتذكر من جهة أخرى

(١) ان ديرالزور كانت قد خصصت الى سورية .

(٢) وان وزارة الحرب ، والحكومة السورية مع ضباط الارتباط البريطانيين الملحقين بها ، قد وضعتنا أوضاعها غير الملائمة في موضع خاطىء من الأساس

(٣) وان النقص في الجنود، ووسائط النقل ، الذي حصل في أعقاب تسريح الجيوش ، قد جعل إدارة العمليات العسكرية في مثل هذه المسافة البعيدة عن القاعدة في بغداد أمراً يكاد يكون مستحيلاً ، وانه يستحيل ادامة الاتصال بين دير الزور وبغداد او الموصل في حالة حصول اي نوع من الخلل .

ولذلك يظهر بالنسبة لجميع الظروف والأحوال ان القرار الذي توصلت اليه كان القرار الوحيد الممكن تنفيذه

حكومة دمشق والحدود

وفي الثاني عشر من كانون الثاني احتجت حكومة دمشق العربية ، في برقية طيرتها الى القاهرة ، على حدود الخابور الموقتة مستندةً الى نفس الحجة التي

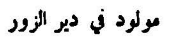
كانت قد قُدمت من بغداد قبل ستة أشهر ، وهي أن هذه الحدود تشطر الوحدات القبائلية الى شطرين وطلبوا أن تدخل ميادين وألبوكمال في ضمن المنطقة السورية وكانت الأساليب التي اتبعها رمضان الشلاش على جانب أكبر من الصراحة فقد اتخذ منذ البداية موقف التحدي لأوامر الأمير فيصل ، وأعلن ان على البريطانيين ان ينسحبوا الى وادي حوران أي الى مسافة ما يقرب من خمسين ميلاً عن جنوب عانة. مدعياً بأن هذه هي الحدود التي عينها مؤتمر الصلح وأعلن بالمناسبة عن عزمه على الزحف الى عانة وكان يجمع الضرائب من أي مكان في داخل الحدود البريطانية يستطيع ان يفعل ذلك فيه ويشجع القبائل على الغزو والنهب ويبعث رسائل تهديد الى الحكام السياسيين في ألبوكمال ومكاتيب تلتهب بالحماسة الى الشيوخ في المنطقة البريطانية على أنه كان يتسلم ردوداً ذات طبيعة غير مشجعة على هذه المكاتيب ، لكنه حظي بنجاح أكبر فيما بذله من جهود لاثارة قبائل العقيدات[1] التي انضمت إليه فقد كان الأمل في قطع الطرق واللصوصية غير المحدودة يستهويهم الى حد كبير ، وكانوا على درجة كافية من الاستعداد للتنادي بأي نداء ديني أو سياسي يبررون السلب والنهب بسببه اما تجار بغداد ، الذين كانوا منصرفين الى شراء الذهب من سورية ونقله الى العراق بربح كبير فقد كانوا ينظرون الى هذا الوضع بمنظار آخر فقد كانت قصصهم عن مخاطر الطريق والخسائر التي يتحملونها تنتهي عادةً بوصف الأمان والاطمئنان اللذين كانوا يشعرون بهما حينما يصلون الى منطقة الحامية الانكليزية في البوكمال. والسلامة التي يتمتعون بها عند ذاك

وكانت الاحتجاجات الرسمية على الأعمال العدائية الصادرة من رمضان[2] تحمل بالطائرة الى ميادين والدير فقد أُنذر بأنه اذا استمر على التجاوز في داخل الحدود البريطانية فان القائد العام سيضطر الى الاقتصاص منه وأنه اذا كانت لديه اية معروضات عن موضوع الحدود فعليه ان يقدمها الى حكومته هو ، حيث انها كانت تقوم بمداولات ودية مع الحكومات الأخرى التي يعنيها

(١) كان يقود العقيدات الشيخ مشرف الدندل

(٢) يقول السيد علي جودت في « ذكرياته » ان رمضان الشلاش هاجم الانكليز في أطراف دير الزور بتحريض من ياسين الهاشمي

الأمر فرد على هذا بانكار تبلغه بالاتفاقية التي كان قد تم التوصل اليها في هذا الشأن وأعقب التهديدات العنيفة التي اسى بها كتابه بشن هجوم عنيف على البوكمال في الحادي عشر من كانون الثاني وقد شنت الهجوم قبائله التي دخلت الى الضواحي ونهبت بيوت العرب العاملين في الخدمة البريطانية ثم اعتدت على نسائهم



مولود في دير الزور

ولم تتحسن الأحوال كذلك حينما غادر رمضان الى حلب في منتصف كانون الثاني واستبدل بمولود باشا الخلف الذي كان في قيادة إحدى الفرق سابقاً وكان مولود من أصل عراقي مثل سلفه[1] (كان من الموصل)، كما كان عضواً بارزاً من أعضاء العهد العراقي وكانت أول خطوة اتخذها حينما تولى القيادة في هذه الجهات أنه كتب الى القائد العام في بغداد يخبره بأن حدود الخابور لا يمكن أبقاءها لأسباب عشائرية، ويطلب اليه الانسحاب العاجل الى وادي حوران — وهو بديل يتعرض الى نفس المقدار من الاعتراض والتجريح لأنه لو تم لأدى الى شطر قبيلة الدليم شطراً اعتباطياً وقد طلب في الوقت نفسه إعادة فتح مصالح البريد والبرق

مولود باشا مخلص

(١) لم يكن سلفه رمضان من أصل عراقي وانما كان ينتمي الى قبيلة من قبائل دير الزور (البو سراية) كما ذكر المؤلف من قبل اما مولود باشا فهو من تكريت في الأصل كما لا يخفى، وأصبح يعرف بمولود مخلص فيما بعد .

ولم يكن من الممكن الرد على هذه الرسائل الا بمثل الرد الذي سبق ان أرسل الى رمضان من قبل ، وهو ان الحدود قد تم الاتفاق عليها في أوربة وليس من الممكن مناقشتها الا بالطرق الديبلوماسية المألوفة وقد سيقت الامدادات الى البوكمال ، لكن المنطقة الممتدة الى الخابور لم يتم احتلالها حرصاً على تجنب الاحتكاك غير الضروري وإراقة الدماء وتمادينا في افتراض ان الحكومة العربية لم تكن مسؤولة عما كان ضباطها قد فعلوه ، وأن حالة الحرب لم تكن موجودة ، لكن هذا كان افتراضاً يصعب جداً الابقاء عليه إذ كان مولود منشغلاً في بث الدعاية المعادية مثلما كان سلفه منهمكاً فيها وقد وصلت رسائله الى الشيوخ وحتى الى العمارة في الجنوب وكان على ما يظهر مزوداً بمبالغ وفيرة من المال[١] (وكانت تقدمه حكومة صاحب الجلالة البريطانية بلا شك) حيث كان يوزعه على رؤساء القبائل الذين يتوسم فيهم القدرة على إثارة الاضطراب والقلاقل في منطقة نفوذنا فأجهد تحملنا الطويل ولاء المؤيدين لنا إذ لم يكن بوسعهم ان يفهموا لماذا لا تحسم الحكومة البريطانية في الحال مشكلة خصم لنا تافه مثل مولود وحفنة من السلابين النهابين من أتباعه ولماذا لا نقدم الحماية والعون العاجل الى المستعدين من الناس في داخل حدودنا للوقوف في جانبنا اذا ما طمنوا ضد الاقتصاص منهم ولأجل تثبيت هذا الوضع على أسس مستقرة تقدمنا في نهاية كانون الثاني الى الصلاحية الكائنة في منتصف الطريق ما بين البوكمال والخابور فاتخذ مولود هذا التقدم حجةً للقيام بحركات معادية جديدة مدعياً بأنه غير قادر على كبح جماح القبائل المتهيجة فقد هاجمت القبائل وهي بقيادة الضباط العرب ، ألبوكمال في منتصف شباط بينما باتت خطوط المواصلات البريطانية معرضة للغزوات المستمرة ، الى حد القائم في الجنوب. فوجه السر جورج ماكون كتاب انذار الى مولود ، وأشعرت في الوقت نفسه الحكومة العربية في دمشق من قبل حكومة صاحب الجلالة بأنها ستكون مسؤولة

(١) جاء في « ذكريات » علي جودت الأيوبي أنه ذهب الى الملك فيصل في الشام نيابة عن الضباط العراقيين بشأن الحركات التي جرت في دير الزور وتلعفر من بعدها ، فوافق عليها بعد تلكؤ وأمدهم بثلاثة آلاف جنيه مصري .

عن اي اعتداء يقع من القبائل او الموظفين التابعين الى مولود على الحدود الموقتة، وان استمرار بريطانية العظمى في دفع المنحة المالية التي كانت ما تزال تدفع الى الحكومة العربية سيكون متوقفاً على قابليتها في تطبيق النظام والأمن بالقوة

غير ان هذه التعنيفات كانت عديمة الجدوى بقدر ما كانت التعنيفات الصادرة من قبل فقد سمح لرمضان ، أو أُمر ، بالعودة الى الدير واستصحب مولود في معيته من حلب إمدادات قليلة من الجنود النظاميين ، ثم عُين عراقي معروف بعنف مشاعره حاكماً في ميادين وصارت الدعاية المفعمة بالتعصب المنبثة من هذه المراكز تصل حتى الى كربلا والنجف على ان منحة الخزانة البريطانية الى الحكومة السورية لم يتوقف دفعها حتى ولم ينقص مبلغها

وبينما كان مولود منهمكاً في التحريض على « الجهاد » في مناطق الفرات عاد الأمير فيصل من باريس فوجّه في الحال كتباً الى القاهرة يعبر فيها عن أسفه لما كان قد حدث في دير الزور ، وأردفها بالتطمين بأنه سيتخذ الخطوات المطلوبة لمنع وقوع حوادث أخرى ذات طبيعة مشابهة ، لكنه أشار الى ان خط الحدود الموقتة يشطر ممتلكات القبائل والتقسيمات الادارية الى أشطر اعتباطية وكثيراً ما يؤدي ذلك الى نشوء الاضطراب وسوء التفاهم ولذلك اقترح تشكيل لجنة مختلطة من البريطانيين والعرب لتعمل على تعديل الترتيبات التي كان قد تم التوصل اليها في كانون الثاني فوافقت[1] في الحال على هذا الاقتراح ، حيث ان موقف مولود كان يبدو أكثر تعقلاً في تلك الآونة وقد استُدعي رمضان الشلاش ، وكان قد جاء الى ميادين من قبل ، بناءً على طلب من القائد العام فعاد الى الدير حيث تخاصم مع مولود ورجع الى قبيلته التي لم تكن بعيدة عنه وبعد فرض الغرامات والاتاوى على القبائل المعادية حول الصلاحية في أوائل

(١) يفهم مما جاء في « ذكريات » علي جودت انه بينما كان مولود مخلص حاكماً في الدير طلب الكولونيل ليجمن الحاكم البريطاني العسكري للفرات الأعلى وفداً من حكومة دير الزور ليفاوضه في موضوع الحدود بين العراق وسورية ، فأوفد علي جودت وتحسين علي لمفاوضته وتقرر في اجتماع عقد في المشارة ان ينسحب الانكليز من البوكمال لوجود العقيدات فيها وفي جنوبيها وهكذا أخرجت هذه المنطقة العراقية في مظهرها ومخبرها من ضمن العراق على أيدي اناس عراقيين .



الأمير فيصل بن الحسين

مايس وأرجعت نقطتنا الأمامية الى البوكمال حيث تمتد الحدود اليوم بين سورية والعراق

نشاط العراقيين في الشام

وقبل ان يعقد اجتماع الفرات اجتمع مؤتمر سوري في دمشق ونودي بفيصل ملكاً على سورية يوم ١١ آذار[١] بينما اجتمعت هيئة ثانية مدعية

(١) نودي بالأمير فيصل ملكاً على سورية في الساعة الثالثة بعد الظهر من يوم الاثنين المصادف ٨ آذار ١٩٢٠ (١٧ جمادى الآخرة ١٣٣٨) وليس في يوم ١١ آذار كما يذكر ويلسن هنا وقد عين هذا الوقت في جواب المؤتمر السوري المؤرخ في ٦/٣/١٩٢٠ على خطاب الامير فيصل الذي القاه في نفس المؤتمر من قبل وكان المؤتمر السوري العام هذا بمثابة مجلس نيابي و مجلس تأسيسي في البلاد ، ويضم ممثلين عن أجزاء سورية الكبرى كلها اي سورية وفلسطين ولبنان وقد تم انتخاب أعضائه في سورية بموجب قانون الانتخاب العثماني اما في لبنان وفلسطين فقد كانت الجيوش الأجنبية المحتلة تحول دون ذلك فانتخب الأعضاء بتنظيم « مضابط توكيل »

وكان البيان من أخطر الوثائق السياسية في تاريخ العرب القومي وكفاحهم ، فكانت له تأثيرات بعيدة المدى في اوساط الحلفاء السياسية فقد قرىء من شرفة مبنى البلدية في دمشق باحتفال كبير وأعلن فيه استقلال سورية كلها بأجزائها الثلاثة والمناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها ، ورفضت فيه الحماية والانتداب من أية دولة أوروبية ، كما طولب فيه باستقلال العراق وتكوين اتحاد سياسي اقتصادي بين سورية والعراق وكان من الطبيعي ان تغتاظ من البيان للغاية انكلترة المائلة للصهيونية لأنه شمل فلسطين من جهة ، وطالب باستقلال العراق من جهة أخرى واغتاظت فرنسة كذلك لأن سورية ولبنان كانت من حصتها حينما تقاسمت الأسلاب في معاهدة سايكس – بيكو السرية مع انكلترة ، التي كانت في الوقت نفسه قد وعدت اليهود بفلسطين ووعدت العرب باستقلال البلاد العربية كلها. ومن أجل هذا احتج اللورد كرزن على البيان ببرقية شديدة اللهجة زعم فيها ، باسم الحكومتين البريطانية والفرنسية ، ان المؤتمر السوري لم يكن هيئة شرعية ، وان إعلان قراره في النقاط المذكورة يعرقل مهمة مؤتمر الصلح مع تركية لكن الملك فيصلا رد عليه يقول ان المؤتمر كان منتخباً منذ مدة ، وظل يعمل و يقرر القرارات من دون ان تعترض عليه بريطانية من قبل ولم يكن اجتماعه الذي اعلن فيه البيان هو اجتماعه الاول

وكانت الفقرة التي تختص بالعراق منه تنص على ما يأتي

.. ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك ، وكانت الاسباب التي يستند اليها في اعلان استقلال القطر السوري هي ذات الأسباب التي يستند اليها في اعلان استقلال القطر العراقي، وبما ان بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية (قومية) تجعل كلا من الفريقين لا يستغني عن الآخر فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاماً ، على ان يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي واقتصادي (راجع يوم ميسلون لساطع الحصري ومذكرات توفيق السويدي وعلي جودت) .

بتمثيلها العراق لأنها تتألف من ضباط ذوي أصل عراقي يقيمون في سورية، ورشحوا أخاه الشريف عبد الله أميراً في العراق[1] وكان من بينهم رجال ذوو قابلية وشجاعة حقيقيتين، تمكنوا من إحراز ثقة الضباط البريطانيين العاملين في سورية بهم وكان هؤلاء قد شُجعوا منذ مدة من الزمن على الاعتقاد بــأن الانتداب على سورية قد يُنعم به لا على فرنسة، كما كانوا يحاذرون، بل على على بريطانية العظمى فلم يدخروا وسعاً في العمل على تحقيق ذلك بطريقتهم الخاصة وفي حوالي ذلك الوقت تبين لهم أن جميع هذه الآمال كُتب لهــا ان تخيب، فتوجهوا بنظرهم نحو العراق[2] وقد اقتنعوا بكل الوسائل ان البيان

(١) لم يكن العراقيون الذين اجتمعوا في دمشق باسم « المؤتمر العراقي » كلهم من الضباط وانما كانت الاكثرية منهم كما يلاحظ من الأسماء الآتية توفيق السويدي، (رئيس المؤتمر)، جعفر العسكري، ناجي السويدي، رضا الشبيبي، سعيد الشيخلي، سعيد (المدفعي)، تحسين علي، اسماعيل نامق، سامي الأورفلي، يونس وهبي، أحمد رفيق، رشيد الهاشمي، عبد اللطيف الفلاحي، فرج عمارة، حمدي صدر الدين، نوري القاضي، صبيح نجيب، محمود أديب، توفيق الهاشمي، محمد البسام، ابراهيم كمال، نظيف الشاوي، بكر صدقي، علي جودت، جميل محمد المدفعي، مكي الشربتي، ثابت عبد النور، أسعد صاحب، الحاج محمد خير، عبد الله علي الديمي، عزت الكرخي

وما جاء في القرار الذي اتخذه المؤتمر العراقي الذي اجتمع في نفس اليوم الذي اجتمع فيه المؤتمر السوري (٨ آذار ١٩٢٠) ما يأتي وبصفتنا نمثل الشعب المكلفين بالاعراب عن ارادته، أعلنا الآن باجماع الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة من تركية بحدودها المعروفة من شمال ولاية الموصل الى خليج فارس استقلالا تاماً لا شائبة فيه، وأيدنا استقلال سورية التام، واعلنا اتحاد العراق معها اتحاداً سياسياً واقتصادياً

اما كيف عقد المؤتمر العراقي هذا فيقول الاستاذ توفيق السويدي ما يأتي وعندما وجد العراقيون هناك أن الفرصة مؤاتية لعمل يتعلق بالعراق الذي كان تحت الاحتلال البريطاني، فقد جمعوا أمرهم وتشاوروا فيه، فقرروا أن يعقدوا مؤتمراً ينظر في مقدرات العراق ومستقبله، وان كانوا بعيدين عن بلادهم لا يستطيعون جمع عدد كبير ممن يمثلون سكانها، بل انهم أرادوا ان يعربوا عن رغبات الأهالي، ويسمعوا أصواتهم بشكل من الأشكال

(٢) كان من الطبيعي ان يتوجهوا بنظرهم نحو بلادهم العراق، بعد ان تكونت حكومة عربية في سورية. ونذكر بالمناسبة ما كتبه علي جودت في « ذكرياته » عن الموضوع حينما قابل الملك فيصلا في دمشق فهو يقول فهذا لبنان أصبح تحت سيطرة الفرنسيين، وفلسطين والعراق تحت سياط الانكليز. أما نحن فاصبحنا لا ملجأ لنا ولا مأوى. ثم شرحت لجلالته كيفية اختطاف ياسين الهاشمي وتحديد إقامته في الرملة، وأوضحت ما حصل لجميل المدفعي وابراهيم كمال الذين ذهبا لرؤية أهلها وأقربائها —

الانكليزي الفرنسي الصادر في تشرين الثاني ١٩١٨ سوف تطبقه بريطانية العظمى في العراق ، مع ان شكل الحكومة فيه كان ما يزال يومذاك بالشكل الذي يقتضيه الاحتلال العسكري. ولم يكونوا على علم بالاعتبارات العسكرية التي كانت تعمل على امتناع حكومة صاحب الجلالة عن تخويلي بما يلزم لاتخاذ الخطوات المطلوبة لتدشين نوع من أنواع الحكم المحلي فيه ، كما ان الضباط البريطانيين في سورية ، السادرين مثلهم في الظلام بمقدار أقل من التبرير الجاهلين كلية" بالتعقيدات الناشئة عن وقوع الاضطرابات في كردستان ، وعن الاحتفاظ بقوة كبيرة في ايران ، ورعاية ما يزيد على مئة ألف أسير حرب ولاجيء ، قد شجعوهم على الاعتقاد بأن ما كان يسمى بـ « سياسة التهنيد » التي كانت تؤمن بها الأدارة المدنية في بغداد هي العقبة الوحيدة في سبيل تحقيق أمانيهم

وفي حوالي هذا الوقت توصل أولئك القادة على ما يبدو الى ان الوسيلة العملية الوحيدة التي يستطيعون تحقيق أمانيهم وأطماعهم السياسية بواسطتها تنطوي في شن هجوم عنيف على الادارة المدنية وقد كان هناك في الحقيقة شيء من التبرير لرأيهم هذا ، لأن حكومة صاحب الجلالة كانت قد رفضت رفضاً جازماً ان تصدر هي نفسها أي بيان للملأ يختص بالعراق وما يعنيه من التصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٩ ، كما رفضت ان تسمح لي أنا بأن أفعل ذلك

العراق في البرلمان البريطاني

وحينما عاد البرلمان الامبراطوري الى الاجتماع في شباط تعمد اللورد كرزن أن يكون غامضاً في الخطاب الذي ألقاه في مجلس اللوردات عن موضوع السياسة الخارجية فقد ذكر أنه بالنظر الى موقف الولايات المتحدة الاميريكية التي كان يجب علينا ان نرحب بتعيينها دولة منتدبة على الدولة العثمانية برمتها

= في العراق فاستدعاها الحاكم العسكري، وأمرها بالخروج من العراق، أو سوقها مخفورين الى الهند كما أننا نحن العراقيين في سورية أصبحنا نشعر بأننا غرباء غير مرغوب فيهم ، وذلك إثر الدعاية الفرنسية التي تعمل ضدنا . ولهذه الأسباب قررنا نحن الضباط العراقيون أن نذهب الى دير الزور لمحاربة الانكليز الذين خانوا عهودهم للعرب ...

فقد حصل تأخير كبير في عقد الصلح مع تركية وقد كلف هذا التأخير العالم كله تكليفاً باهظاً على أن أمر قبولنا الانتداب على البصرة من دون بغداد كان شيئاً خارجاً عن الصدد ولم يذكر شيئاً عن الموصل

اما في مجلس العموم المنعقد بعد أيام قلائل فجل ما استطاع بونارلو قوله هو

« ان الادارة المدنية في العراق تتبع الى وزير الدولة لشؤون الهند وأن الادارة العسكرية تسيطر عليها وزارة الحرب ولا يمكن التعرض للادارة المدنية ما لم يعقد الصلح بين الحلفاء وتركيه ويقرر وضع الاجزاء المختلفة التي كانت تتألف منها الممتلكات العثمانية السابقة

فلم ينطق أحد بكلمة واحدة عن طبيعة الحكومة المقبلة في البلاد ، وكان المستر مونتيغيو[1] الذي تحاججت معه حول إصدار بيان معين يجلو الغموض غير قادر على إلزام حكومة صاحب الجلالة في أي اتجاه كان وفي الثالث والعشرين من شباط تكلم المستر تشرشل وزير الحربية بمزيد من الحرية والصراحة كالمعتاد حول مشكلة التزاماتنا العسكرية العامة

فقد قال لقد اضطرب العراق باهتياج سكانه العرب الذين تأثروا بالوضع في سورية ، والحركات المتزايدة للقوات الوطنية التركية في آسية الصغرى والتقدم الذي أحرزه البولشفيك في الشمال وليس من الممكن ان ينتظر تقديم مساعدات أخرى ما لم يعقد صلح حقيقي مع تركية فقد أصابتنا خسائر مطردة طوال العام كله ، وأني لعلى ثقة بأننا بعد أن شتتنا جيوشنا سوف لا نتخذ خطوات من شأنها ان تدفع الأتراك الى اليأس أو نضطلع بالتزامات جديدة ، لأن مواردنا لا تتساوى مع التصريف

ضبط العراق بالقوة الجوية

فكانت هذه كلمات حكيمة ، لكن السياسة التي دعى اليها لم تترجمها الوزارة الى خطط عملية ثم أخذ يلخص خطة تنطوي على إناطة القيادة العامة

(١) كان المستر مونتيغيو وزيراً لشؤون الهند في الوزارة البريطانية حينذاك .

في العراق بضابط كبير من ضباط القوة الجوية ، تكون تحت تصرفه قولات أضافية من الجيش وكانت هذه الفكرة قد توسع فيها من قبل نائب مارشال الجو السر جوفري سالموند ، وكومودور الجو درو بعــد دراسة متقنة للوضع في محله خلال السنة السابقة وكنت منذ بداية ١٩١٨ قد استخدمت الطائرات وسائط للتنقل الى حد الاستغناء عن الوسائط الأخرى تقريباً ولم تكن مكائن الطائرات المجهزة لنا من النوع الذي يروق لطيار أو ركاب سنة ١٩٣١ – أي من نوع بي أي تو سي وآر أي أيت ، ومقاتلات بريستول (بريستول فايترز) ، ودي أيج فور كما كانت مطارات الأماكن البعيدة مطارات فظيعة أحياناً ، وكانت مغامرات الطيارين تسبق أحكامهم في بعض الأحيان وكنت قد أسهمت في قصف بعض القرى الكردية التي قتل سكانها الحكام السياسيين ، وفي إصلاء العصاة من أتباع الشيخ محمود بنيران الرشاشات . وبذلك وقفت على شيء من الامكانيات المنطوية في هذا السلاح الجديد وعلى هذا فان فكرة السيطرة على العراق من الجو بمساعدة القوات المحلية قد راقت في نظري كثيراً منذ البداية ، فحبذت بشدة الخطة التي كنت مسؤولاً الى حد ما ، على ما اعتقد ، عن الشروع في تطبيقها ، بعد أن ألححت عليها بصورة خاصة في مذكرتين قدمتهما خلال أيلول ١٩١٨ ونيسان ١٩١٩ على أن هذا الرأي لم يحظ الا بقليل من الدعم والتأييد في سيملا ، أو في المقر العام ببغداد فقد كان الكثيرون من العسكريين الانكليز القدماء (في العراق) ، على ما يقول أمير اللواء سيلي

لا يعتقدون بالجو ولا يسمحون بالاستفادة من القوة الجوية حيث يجب أن يستفاد منها فاذا ما كانت عندكم قوة جوية كاملة على حدة ، تمكنوها من العمل باشراف الحكام السياسيين ، فانكم سوف توفرون ملايين الباونات وآلاف الأنفس

وكانت قواتنا في العراق في بداية السنة تبلغ (١٧٠٠٠) جندي بريطاني و (٤٤٠٠٠) جندي هندي ، كما كانت تبلغ في فلسطين التي يقدر عدد سكانها بعشر سكان العراق (١٠,٠٠٠) جندي بريطاني و (١٣٠٠٠) جندي هندي

وقُدرت تكاليف الحامية في البلدين معاً بمقدار (٣٥,٥٠٠,٠٠٠) بــاوند استرليني

وعلى هذا كانت آراء المستر وبنستون تشرشل آراء مفيدة بناءة كالمعتاد مع أنها لم تقرّبنا نحن في العراق الى حلٍ لمشكلة الساعة فليس مما يُنكر أن القرار المتخـــذ بالسيطرة على العراق بواسطة القوة الجوية الملكية جعل من الممكن الاحتفاظ بالانتداب حيث ان تكاليف الحامية مهما أنزل من عدد جنودها تصبح حائلاً دون ذلك بالنسبة لأي نظام آخر كما تكون جميـــع الجهود عديمة التأثير بالنظر لاستطالة خطوط المواصلات وامتدادها الطويل لكن القوة الجوية الملكية ما كانت تستطيع من جهة أخرى ، ان تعالج فورة العصيان والثورة معالجةً فعالة في سنة ١٩٢٠ ، ومن حسن الحظ أنها لم تستدع اتفعل ذلك

رأي تشرشل في معاملة تركية

وكانت آراء المستر تشرشل المشار اليها من قبل حول معاملة تركية ، تتفق تمام الاتفاق مع آرائي في هذا الشأن لأني كنت قد دونت في نيسان ١٩١٩ مذكرة عن الموضوع اقتطف منها ما يأتي

ولقد تم التوقيع على الهدنة في الحادي والثلاثين من تشرين الاول ، ولم يصرح الحلفاء بشيء عن منوياتهم بالنسبة لاستانبول والأناضول حتى الآن ومن المعلوم أنهم غير متفقين على الخطوات التي يجب ان تتخذ لتنفيذ ما ينوونه بالنسبة للأجزاء الأخرى من تركية ، مثل سورية وأرمينية

ولذلك فقد أثار التردد الحاصل على هذه الشاكلة آمال الأتراك ، ومخاوف المسيحيين وكان المسلمون في العالم أجمع بما في ذلك العراق متهيئين بنتيجة الحرب لأن يروا تركية تخسر الولايات العربية ، وحتى استانبول ، لكنهم من جهةٍ أخرى كانوا ينحازون الى الأتراك والأكراد في الاستياء الشديد من تفكيك بقيةً الامبراطورية التركية على يد مؤتمر مسيحي للصلح يسير على أسس أنانية .

ولا نستطيع الآن ان نفعل ما كان يمكننا ان نفعله قبل ثلاثة أشهر . فقد سرت في عقول الناس ، في الشرق والغرب ، روح جديدة . ولذلك ليس من الممكن تدمير الامبراطورية التركية في يومنا هذا لأنها أصبحت تجسيداً لمثل المسلمين الأعلى في الحكم الدنيوي في بلاد الحكام المسلمين ، أثاره عجز الدول المسيحية عن الاتفاق في وقت تكون الشعوب الغربية منهكة ومالّة من أية حروب أخرى . والحل الوحيد الذي أراه اليوم هو الاعتراف بأمبراطورية تركية تمتد من استانبول الى القفقاس ، مع دويلة أرمنية وأخرى نسطورية [1] في داخلها ، وسيطرة أوربية في استانبول تتولاها هيئة دولية خاصة .

وهذا من شأنه ان يلزمنا بتأييد تركية . فيكون هذا المقدار كافياً لارضاء رعايانا المسلمين. ولا يتطلب هذا الاعتراف بسيادة اسمية على البلاد العربية ، مع أنه من الممكن ان يكون هذا نتاجاً لحركة شعبية فيها . كما أنه لا يحول دون تدويل استانبول .

وسوف تتحاشى هذه السياسة إلحاق بعض البلاد ببلاد أخرى ، أو فرض الحماية عليها بخلاف رغبة شعوبها . ولا بد من ان تكون هذه الفكرة مقبولة لدى الأحزاب السياسية المتقدمة في البلاد الحليفة ، بما فيها الولايات المتحدة التي يجب ان نأخذ رأيها بنظر الاعتبار ، اذا ما أردنا ضمان الاستمرارية والبقاء .

وستؤدي عودة السلطة التركية ، الخاضعة لاشراف مشاورين أجانب (يفضل ان يكونوا من الانكليز) في الولايات الشمالية الى تخفيف حدة التوتر في حدود العراق الشمالية ، أي في كردستان ، حيث قتل مؤخراً أحد الحكام السياسيين بنتيجة دسائس تركية - كردية . انتهى

مقترحات دستورية

على أنه لم ينشر شيء يختص بالعراق منذ أن ظهر ويلسن للعيان من بين طيات الضباب المخيم على فرساي ، كما ظهر موسى في طور سيناء من غياهب الظلمات ، حاملاً معه ألواح ميثاق عصبة الأمم ليجد بعد ذلك بقليل ، كما

(١) أي دويلة آثورية .

وجد موسى ، ان قومه مفتونين بالالهة القديمة بدلاً من اتباع الشريعة الجديدة .
فبذلت محاولات أخرى لاقناع حكومة صاحب الجلالة بأن تسمح لي بالمضي في اتخاذ الاجراءات الدستورية التي اقترحتها وفي برقية مؤرخة بتاريخ ١٩ آذار طلبت الاذن بتشكيل « مجلس تشريعي مركزي » يكون المندوب السامي رئيساً له (حينما يصل) ، ويتولى أعضاؤه العرب أعمال مختلف الدوائر مع سكرتيرية بريطانيين وقد أكدت على ان بياناً لا بد من أن يصدر على هذه الأسس ، سواءً أعُقد الصلح مع تركية أم لم يُعقد ثم أضفت قائلاً ولكن عقبتنا الرئيسة في وضع أي خطة للاصلاح موضع التنفيذ ستكون منطوية في مصاعبنا مع السلطات العسكرية بالنسبة للشؤون الادارية فاذا رغبت الحكومة في أن أواصل العمل هنا خلال الأشهر الستة القادمة من دون حصول تدن خطير في الوضع ، فاني لا بد من أن أحتاج الى مقدار من العون والتأييد في الوطن الأم ، عند اختلافي مع السلطات العسكرية ، أكثر مما كنت أعتقد في كونه ضرورياً لي حتى الآن .. فلم أتسلم أي رد على هذه البرقية فقد تحتم أخذ رأي وزارة الخارجية ، وكان تغيب اللورد كرزن المتزايد بسبب المرض يسبب كثيراً من تراكم الأعمال العامة فيها

مناقشة حول العراق في البرلمان

وبعد أيام قلائل حصل في الخامس والعشرين من آذار نقاش له أهمية عظمى في مجلس العوام وقد أثاره المستر أسكويث الذي ألحّ ، بمساعدة السر طاونزند[1] في المناقشات الأخيرة ، على ضرورة حصر التزاماتنا المباشرة في العراق بمنطقة البصرة التي ذكر وهو مخطىء بالتأكيد بأن القسم الأعظم من النفقات المربحة في المستقبل التي انفقناها حتى الآن في تلك البلاد قد صرف فيها. فعارض المستر لويد جورج ، رئيس الوزراء ، هذه المشورة معارضةً كلية حيث قال

(١) كان السر تشارلز طاونزند قائداً عاماً في جبهة الكوت حينما زحف الانكليز على بغداد من البصرة فحاصره الأتراك مع قوة بريطانية في الكوت ما يزيد على ستة أشهر واضطر الى التسليم معها .

اننا قد نترك البلاد ونخرج منها كلهـــا ، لكنني لا أستطيع الا أفهم ان ننسحب فقط من القسم الأهم . أو القسم الذي يبشر بالخير من العراق فالموصل بلاد ذات امكانيات عظيمة لما فيها من ترسبات نفطية وفيرة ولاحتوائها على أغنى الموارد الطبيعية في العالم والعراق يعيش اليوم عدداً من النفوس يزيد قليلاً على مليونين فماذا سيحدث لو انسحبنا ؟ اننا اذا لم نضطلع بالمسؤولية فيه فمن المحتمل أن تتولاها بلاد أخرى . وما لم يتولَّ بلدٌ من البلاد الاضطلاع بهذه المسؤولية فان العراق سيبقى حيث هو اليوم ، أو قد يصبح في وضع أسوأ من هذا بكثير وبعد النفقات الجسيمةالتي أنفقناها في سبيل تحرير هذه البلاد من تعسف الأتراك المهلك ستكون إعادتها ال الفوضى والارتباك ، وتخلينا عن مسؤولية تطويرها وتنميتها ضرباً من الحماقة وعملاً لا يمكن الدفاع عنه فاذا حرمتموهم من الحكومة المركزية الوحيدة الموجودة عندهم (عند العرب) يجب عليكم ان تشكلوا لهم حكومة أخرى في مكانها فقد استُمزج رأيهم ورغبتهم فيهذا الشأن، وأظنأنهمكلهم مندون استثناء يتوقون الى بقاء[1] الحكومة البريطانية هناك ! ! وهم يختلفون بينهم حول نوع الحكومة المستقلة التي يرغبون فيها نحن لانقترحان تحكم هذه البلاد كما لوكانتجزءاً أساسياً من أجزاء الامبراطورية البريطانية ، وتسن القوانين لها على هذا الأساس فهذه ليست وجهة نظرنا لكن وجهة نظرنا هي أنهم يجب ان يحكموا أنفسهم بأنفسهم وان نكون نحن مسؤولين بكوننا منتدبين لتقديم المشورة والتبصير بالامور وللمساعدة في تمشية شؤون الحكم ، لكن الحكومة يجب ان تكون عربية وسوف نحترم التعهد العتيد الذي قطعناه للحلفاء في تشرين الثاني ١٩١٨ حول الموضوع وما لم يضطلع بلد من البلاد بالمسؤولية ، المسؤولية العليا في انشاء هـــذه الحكومة وتقديم المشورة فان العاقبة ستكون وخيمة لكن أي بلد آخر غيـــر بريطانية العظمى سيضطلع بالمسؤولية يا ترى؟ ان تسليم البلاد الى أية جهة أخرى سيكون مخالفاً لرغبات السكان العرب هناك فهم يتفقون تمام الاتفاق على أنهم

(١) كانت الثورة العراقية التي نشبت في معظم أنحاء العراق ، والانتفاضات العديدة التي وقعت في العراق من بعد ذلك ، خير دليل على بطلان هذا الرأي

لا يريدون الحكم التركي من جديد ، وهم متفقون أيضاً على كونهم يريدون الحكومة البريطانية والاشراف البريطاني وحينما يأتون الى النظر في كونهم يريدون احداً من أبناء الأسرة الشريفية منصّباً عليهم ، أو أي شخص آخر نجدهم ينقسمون انقساماً غير مشجع ، وهذه هي إحدى الصعوبات التي نجابهها نحن لايحق لنا أن نتكلم كما لوكنا دولة منتدبة على العراق في الوقت الذي لم يتم فيه عقد المعاهدة مع تركية بعد . وحينما يكون ذلك قد أقر نهائياً وتسوى مشكلة من هي الدولة المنتدبة ، سنطالب مطالبةً أكيدة بالحق في كوننا يجب ان نكون الدولة المنتدبة على العراق ، بما فيه الموصل

ومع ان أعضاء البرلمان الذين أسهموا في المناقشة لم يزر أحدٌ منهم العراق فقد كان هناك إجماع بين جميع الأحزاب على ان الانتداب يجب ان يُقبل ، وأن حكومة عربية يجب ان تشكل وكان المستر أورمزبي غور ، الذي كانت انتقاداته لسياسة الحكومة في العراق بوجه عام عملية بعيدة النظر ، قد صرح في المناقشة التي جرت حول تخمينات الجيش قبل بضعة أيام بأننا

سوف نضطلع بمهمة جسيمة تنطوي على أن نعيد الى الانتاج مساحة الأربعة عشر مليون أيكر التي كانت في يوم من الأيام جزءاً من المساحة القابلة للزراعة في العراق حين كان مخزناً لحبوب العالم ، لكنه أصبح بسبب حماسة الانسان التخريبية صحراء قاحلة في يومنا هذا وتعد تنمية العراق من الأشياء التي يجب ان يُنظر اليهـا في تخفيض الأسعار وزيادة الانتاج اجمالاً في العالم ويحسب لها الحساب.

لجنة بونهام كارتر ومقترحاتها

وعلى هذه الوتيرة انتهى النقاش ، غير انه كان ما يزال الوضع خالياً من أية دلالة تدل على نوع الخطوات التي ستتخذ في العراق لتطبيق السياسة التي أعاد رئيس الوزراء التأكيد عليها اليوم ، والوقت الذي تتخذ فيه على أنه كان من الواضح لديّ أن المشروع الذي كنت قد قدمته في نيسان ١٩١٩ لم يبق وافياً بالمرام الآن برغم ان حكومة صاحب الجلالة كانت قد صادقت عليه ، واننا يتحتم علينا ان نهمل المرحلة الأولى منه ونمضي قدماً الى المرحلة الثانية . ولذلك عينت لجنةً تقوم بأعداد مقترحات لسن دستور للعراق يتمشى مع ميثاق

عصبة الأمم وبيانات حكومة صاحب الجلالة المعلنة للملأ وكانت اللجنة التي اجتمعت برآسة السر أيدغار بونهام كارتر ، السكرتير القانوني السابق في حكومة السودان ، تتألف من أي بي هاول[1] ، وأيج أيف أيم تايلور[2] ، وأيف سي سي بلفور (حاكم ولاية البحر الأحمر في السودان بعد ذلك) ، وآر دبليو بولارد من الخدمة القنصلية في المشرق ، الذي كانت له معرفة شخصية وثيقة بشؤون تركية والعراق قبل الحرب وفي أثنائها وكانت هذه لجنة قوية ذات اتجاه متحرر ، فنوقشت في أثناء عملها مشاكل الساعة مناقشةً حرة مع أفرادٍ من الوجهاء وأصحاب المنزلة المرموقة في البلاد وليست بي حاجة الى الاعتذار حينما اقتبس هنا بالتمام الفقرات البارزة في تقريرهم المقدم بالاجماع لأبرهن فقط على أن الادارة المدنية في ١٩٢٠ ، وفي ما قبلها من السنين ، كانت بعيدة عن كونها عمياء أو صماء بالنسبة لأمور مثل هذه

نحن لا نعتقد أنه من الضروري أن تُبذل محاولةٌ أشمل للتأكد من رغبات السكان ، لكننا نرى قبل ان يمكن عمل ذلك بنجاح

(١) ان يمنح الانتداب الى الدولة المنتدبة

(٢) ان تسير الحكومة في البلاد خلال فترة قصيرة من الزمن بموجب دستور موقت يسمح للبلاد ان تستقر بعد الاضطرابات التي سببتها الحرب

فمن المستحيل التوصل الى رأي الناس الصريح قبل ان يمنح الانتداب ، حيث ان الأكثرية العظمى من السكان تقبل بالاحتلال وتقنع بالشكل الذي تقرره السلطة المحتلة للحكومة غير ان هناك طبقات عدة من السكان ليست لديها مثل هذه القناعة. وتتألف هذه من بعض الجهات الدينية المهمة جداً ، ومن فئة قليلة فعالة تتكون من المحركين السياسيين الموجودين في بغداد غالباً ، وجميع الفريق الميال للأتراك ، مع فئة سورية[3] صغيرة.

(١) سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند فيما بعد – المؤلف

(٢) السر هنري تايلور في ما بعد ، وكان في السابق سكرتيراً لحكومة مدراس ، وسكرتير اللجنة المركزية الهندية الذي عين في ١٩٢٩ ليجتمع في مؤتمر مشترك حر مع اللجنة القانونية برآسة السر جون سايمون – المؤلف .

(٣) لعل اللجنة تقصد بهذه الفئة جماعة الضباط العراقيين ، وغير الضباط ، الذين اشتركوا –

وقد سبق ان اختبرنا التأثير الذي يستطيعون ممارسته في بغداد والنجف عن طريق التلاعب بالشعور الديني والوطني فمن الصعب على الناس الذين يحملون آراء معتدلة ان يقاوموا الضغط الذي يمكن ان يوجهه المتطرفون اليهم ، بزعم ان قبولهم لوصاية دولة مسيحية وإرشادها يعتبر خيانةً للدين والعنصرية حيث ان المتطرفين تكون في جانبهم جميع قوة الالتجاء الى العاطفة والتعصب الديني وجميع إمكانيات الافساد

وسوف لا يكون من الإنصاف لمؤيدي سياسة الانتداب ان يصبحوا من جديد معرضين الى الاساءة باعتبارهم كفاراً أو خونة ، واذا لم يكن هناك اي تصريح صادر من عندنا عن السياسة المقبلة فنحن لا نستطيع ان ننتظر دوام ذلك التأييد الى الأبد ومع وجود إمكانية لعودة الأتراك الى البلاد ، لا يمكن أن ينتظر الحصول على رأي نزيه من طبقة غير قليلة من السكان ولذلك لا بد من ان يمنح الانتداب بأسرع ما يمكن لتهدئة الاضطراب ، وتمكين الحكومة البريطانية من تحديد سياستها وتوضيحها

وعلى هذا نوصي بوجوب منح الانتداب بأقرب وقت ممكن فبالنسبة للصيغة التي صيغ بها ميثاق عصبة الأمم سينطوي مفعول الانتداب في أن يعهد للدولة المنتدبة بارشاد وتوجيه العراق بالنيابة عن العصبة ونعتقد انه من المفيد بالنسبة للانتداب انه يجب ان يبين للملأ بأن الدولة المنتدبة مزودة بالسلطات الضرورية لتنفيذه ، أي لتأمين « رفاهية السكان وتطويرهم » على ما ينص الميثاق

ويبدو لنا أن صعوبات كبيرة جداً ستنشأ حينما يبدأ التأكد من رغبات السكان بعد منح الانتداب مباشرةً فمن الصحيح ان بياناً معيناً لا لبس فيه سوف يصدر عن الشروط التي قبلت فيها حكومة صاحب الجلالة الانتداب على هذه البلاد ، وأن هذا سيضع حداً للكثير من الاصطياد في الماء العكر لكن تأثير الدسائس التركية ، والحالة المضطربة في سورية ، والقيود الضرورية التي استدعت فرضها أحوال الحرب في العراق ، سوف يستمر الشعور به مدة

= في الثورة العربية ، ثم اشتغلوا في حكومة فيصل في الشام

من الزمن يضاف الى ذلك أن الناس غير متعودين بالمرة على المناقشة الحرة، والتعبير عن آرائهم امام الملأ ، ولهذا فمن المعتقد ان الجهات التي يراد منها ان تعطي رأيها في أمور مهمة مثل الدستور يجب أن تتهيأ لها الفرصة لمشاهدة حكومة دستورية في أثناء العمل مدة قصيرة من الزمن لأجل أن تتحقق من عواقب أي قرار يمكن أن تعطيه

ولذلك يقترح أن يتم التأكد من رأي المجلس التشريعي (الموصوف في أدناه) حول الدستور ، وليس من الضروري أن يحصل هذا في الحال كما يجب ان يبين حالا تنشر تفصيلات الانتخابات بأن المجلس سوف يطلب اليه ، في وقت لا يتأخر عن عقد جلسته الثالثة، مناقشة الدستور (في الحدود التي تفرضها شروط الانتداب) ، وأن تسير حكومة البلاد الى ذلك الحين بموجب الدستور الموقت الملخص في أدناه ومن المستحسن أن يحتفظ للمندوب السامي بالصلاحية اللازمة لحل أول مجلس ، وعرض الوضع الدستوري على المجلس الذي يخلفه

حقوق الدولة المنتدبة

نحن نعتقد ان الوثيقة التي تشرع الدستور يجب ان توضح ان الدولة المنتدبة لها الصلاحيات الضرورية لتحقيق الانتداب

اما بالنسبة للشؤون الخارجية، فان العلاقات الخارجية بما فيها المعاهدات والحروب ، يجب أن يكون البت فيها من حق الدولة المنتدبة

ويجب ان يوضح بالنسبة للشؤون الداخلية أن الدولة المنتدبة لها حق الاصرار على أن يؤخذ برأيها في الأمور التي تعتبرها ضرورية « لرفاهية السكان وتقدمهم » (كما ينص عليه ميثاق العصبة)

وإذا ما وضعت هذه الصلاحيات في ضمن الدستور فان كثيراً من سوء الفهم يمكن ان يتم تجنبه في المستقبل .

إذ يعزى كثير من حدة المعارضة الموجودة في مصر الآن الى الوضع غير المحدد الذي تشغله بريطانية العظمى في تلك البلاد

ترشيح عاهل للعراق

ان أسهل وسيلة لتشكيل حكومة تستجيب لبيانات الحكومة البريطانية وتصريحاتها هي ان يكون على رأس الحكومة أمير يرغب في التعاون مع الدولة المنتدبة ويكون مقبولاً لدى السكان في الوقت نفسه – إذا كان من الممكن ايجاد مثل هذا الشخص

وليس من شك ان وجهاء البلد حينما استشيروا عما إذا كانوا يرغبون في تنصيب أمير عليهم أم لا كانت الأكثرية الكبيرة من السكان ضد الأمير

فليس في البلاد شخص ذو مكانة على درجة كافية من البروز بحيث يكون مقبولاً كأمير بوجه عام ومنذ الوقت الذي أخذ فيه رأي الوجهاء آخر مرة ، تقدم شأن الجهة المؤيدة لتنصيب أحد أنجال شريف مكة في الامارة وازدادت قوتها بسبب استبعاد المرشحين الآخرين ونجاح فيصل في الوقت الحاضر في مطالبته بسورية وإذا ما عرضت قضية تنصيب أحد الأمراء على مجلس من المجالس الآن فنحن نعتقد انه من الممكن ان يكون الجواب بالايجاب وان عبد الله ، أو أي نجل آخر من أنجال الشريف سوف يتم انتخابه ويصبح بالضرورة على أي حال ان يتم الشيء نفسه بعد عدة أشهر من الآن

وحينما تؤخذ بنظر الاعتبار الانقسامات الدينية في البلاد ، والتحاسد الموجود بين الشخصيات المحلية ، سوف لا يستطيع أحد من الذين ذكروا كرشحين حتى الآن ان يحتفظ بالمنصب الا بتأييد من الدولة المنتدبة كما أن الأمير الذي لا يقبل الانتداب بأمانة وولاء سيكون ، من جهة أخرى ، مصدراً لتوريط الدولة المنتدبة وإضعاف البلاد واذا صحت القصص التي وصلت الى هذه البلاد عن مناصب وتعيينات وزعها عبد الله على مؤيديه السوريين ، أو وُزعت باسمه ، فسوف لا يكون من الممكن على ما نرى قبول أحـد من أسرة شريف مكة أميراً في العراق ، وهو ان ذلك التعيين سيكون غير مرغوب فيه الى آخر حد لدى أمير نجد وسائر حكام العرب المستقلين

وهذه الاعتبارات تقوي في نظرنا الحجج التي قدمناها قبل هذا لتبرير التأخير .

وقد افترضنا في بقية هذا التقرير انه سوف لا يكون هناك أي أمير في البلاد خلال فترة الدستور الموقت

مجلس دولة[1] أو مجلس وزراء[2]

(١) نوصي بتشكيل « مجلس دولة » ليكون السلطة التنفيذية الرئيسة في الدولة ومجلساً تشريعياً ثانياً كما سيوضح بعد هذا

(٢) ونوصي بأن يكون مجلس الدولة متألفاً من رئيس ، وحوالي أحد عشر عضواً ، يعين كل واحد منهم المندوب السامي ويقصيه عن المجلس متى شاء .

(٣) وأن يكون الرئيس عربياً على أن يشغل الرئيس الأول منصبه حتى تكون قضية الدستور قد قُدمت الى المجلس وليس من الضروري ان تكون له صلة بأي عمل في دائرة من الدوائر ولما كان سيكون الرئيس العربي للدولة ، اذا جاز التعبير ، فانه يجب ان يكون رجلاً ذا نفوذ ومنزلة اجتماعية مرموقة ، وأن يتسع وقته للمناسبات والواجبات الاجتماعية وقد لا يكون من الممكن ايجاد رجل مثل هذا راغباً في ، وقادراً على العمل في الدوائر

(٤) وان يكون أعضاء المجلس إما أعضاء يمثلون دائرة من دوائر الدولة او سكرتيرين فيها ، وان يحضر عن العضو الذي يتعذر حضوره نائب ينوب عنه

(٥) وان لا يخصص الدستور عدد الأعضاء العرب في المجلس أو عدد الأعضاء البريطانيين فنحن نتكهن من الناحية العملية ان أكثرية الأعضاء في البداية ستكون من البريطانيين واذا بلغ مجموع الأعضاء عدا الرئيس أحد عشر عضواً نقترح ان يكون عدد الأعضاء الانكليز في البداية ستة ، وعدد الأعضاء العرب خمسة

وسيمثل الدوائر غير الممثلة في المجلس مباشرةً عضو أو آخر من أعضائه فاذا لم يكن السكرتير التجاري من ضمن الأعضاء مثلاً يمكن ان يمثله سكرتير الداخلية

(٦) وان لا يصوت رئيس المجلس الا عندما تتعادل الآراء

(١) Council of State

(٢) Council of Ministers

(٧) وان تكون للمندوب السامي صلاحية نقض قرار أكثرية المجلس ، وبناءً على هذا يكون قرار المندوب السامي هو قرار المجلس لجميع الأغراض

(٨) وان يكون مجلس الدولة هو السلطة التنفيذية الرئيسة فيها ويجب ان تصدر قرارات الدولة التنفيذية باسم مجلس الدولة ، وكذلك قرارات مختلف الدوائر التنفيذية التي تعلن للجمهور

(٩) وان يكون السكرتير البريطاني لكل دائرة الموظف التنفيذي الرئيس للدائرة في البداية ويلحق بالدوائر المختلفة أعضاء عرب من بين أعضاء المجلس ، ليطلب مشورتهم السكرتير في جميع الشؤون المهمة وتوضع جميع الأوراق العائدة للدائرة في متناول أيديهم ، وليكون لهم الحق في ان يحيلوا الى مجلس الدولة أي اختلاف يحصل في الرأي بينهم وبين السكرتيرين . اما الدوائر الأخرى (عدا بعض الدوائر الفنية مثل الاشغال العامة) التي لا يكون فيها أعضاء من بين أعضاء المجلس العرب ، فيعين فيها اعتيادياً مستشارون عرب او معاونون .

(١٠) وان لا ينتخب بالضرورة أعضاء المجلس العرب من بين أعضاء المجلس التشريعي ، لكنهم يكونون أعضاء دائمين في المجلس لهم حق التصويت

ويجب ان تكون لسكرتيري الدوائر البريطانيين وسائر رؤسائها صلاحية الحضور في جلسات المجلس التشريعي والاشتراك في المناقشة ، ولكن من دون تصويت

المجلس التشريعي — الدستور

(١) نعتقد أنه من الضروري ان ينتخب المجلس التشريعي أو ، على ما نرجح ، تعينه هيئات محلية تكون هي نفسها هيئات منتخبة على أن هذا سوف لا يطبق على أعضاء مجلس الدولة العرب الذين أشرنا الى أنهم ينبغي ان يكونوا أعضاء دائمين في المجلس التشريعي وقد تكون « المجالس المحلية » الحالية في الحقيقة أكثر تمثيلاً للناس مما لو كانوا أعضاء بالطريقة الانتخابية ، ولكنها لما كانت هيئات معينة تعييناً فان أعضاء المجلس التشريعي الذي تنتخبه سيكون عرضةً للتجريح والاتهام بكونهم من مرشحي السلطات البريطانية وتتطلب

طريقة الانتخاب مزيداً من الدراسة والمشاورة مع السلطات المحلية لأننا لسنا نحن في وضع نستطيع ان نقدم فيه توصيات نهائية في هذا الشأن لكننا نقدم في الملحق سي طرقاً للانتخاب نعتقد أنها طرق عملية ، بعد إدخال التعديلات التي تناسب الأحوال المحلية عليها

(٢) ويحتاج التركيب المتقن للمجلس التشريعي أيضاً الى مزيد من الدراسة ولذلك نقترح موقتاً ان المجلس يجب ان يحتوي على

– أعضاء منتخبين عن البلدان والمناطق الريفية يتناسب عددهم تقريباً مع عدد السكان على أساس عضو واحد لكل خمسين ألف نسمة

ب – أعضاء منتخبين يمثلون الطوائف اليهودية والمسيحية

ج – أعضاء عرب من بين أعضاء مجلس الدولة يجب ان يكونوا كما أشرنا من قبل ، أعضاء دائمين

(٣) واستناداً الى الأسس المدرجة في أعلاه وجدنا بالحساب ان مجموع أعضاء المجلس التشريعي ، بما فيهم الاعضاء الدائمين من مجلس الدولة سيكون حوالي خمسين

(٤) ان رئيس المجلس التشريعي يجب ان يكون عربياً يرشحه مجلس الدولة وليس من الضروري ان يكون عضواً منتخباً ، حيث أنه قد يحصل ان ينعدم بين الأعضاء المنتخبين وجود مرشح مناسب للمنصب

(٥) وبرغم الظروف المعوقة التي سيشتغل فيها سكرتيرو الدوائر البريطانيون نرى ، بالنظر لصعوبة ايجاد أعضاء مؤهلين من العرب للمجلس التنفيذي . ان يكون لأولئك السكرتيرين الحق في حضور المجالس والاشتراك في المناقشة وإدخال الاجراءات ولكن من دون ان يكون لهم حق في التصويت

(٦) يجب ان يكون هناك سكرتير مشترك بريطاني للمجلس يساعد في الشؤون المتعلقة بادارة الحسابات وأصولها

(٧) يتقاضى أعضاء المجلس التشريعي مخصصات مقطوعة عن كل جلسة

المجلس التشريعي – الواجبات

(١) يمكن ان يكون القانون الأساسي المصري لسنة ١٩١٣ مثالاً يحتذى به

بعد إجراء بعض التعديلات فيه .

(٢) يصدر مجلس الدولة القوانين ويفرض الضرائب

ا – بعد تصديق المجلس التشريعي عليها اعتيادياً

ب – ولكن اذا رفض المجلس إمرار القانون بالطريقة التي يطلبها مجلس الدولة تكون لمجلس الدولة ، بعد التداول وتقديم القانون من جديد صلاحية الاصدار من دون موافقة المجلس التشريعي

ج – ويمكن ان يوضع نص خاص يشير الى أن اللوائح المقدمة الى المجلس يمكن ان تعتبر مصادقاً عليها خلال مدة تعطله اذا لم يكن قد رفضها قبل التعطيل .

(٣) لمجلس الدولة ، كما ينص عليه الدستور التركي ، ان يصدر قوانين موقتة ، بشرط ان تعرض على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد الاصدار

(٤) ان يكون من حق الأعضاء البدء بتقديم أي تشريع عدا ما يختص بالشؤون الدستورية والضرائب

(٥) ان تكون للمجلس صلاحية إمرار المقترحات المختصة بالشؤون الداخلية في العراق . واذا لم تقبلها الحكومة فعليها ان توضح الأسباب

(٦) ان تصدر الميزانية بمرسوم من مجلس الدولة ، بعد ان تكون قد عرضت على المجلس التشريعي لابداء المشورة والملاحظات واذا لم تُقبل المشورة المقدمة ينبغي أن تعطى الأسباب الداعية لذلك ويجب ان لا تزاد اية ضريبة موجودة ، ولا تفرض ضريبة جديدة ، إلا بقانون

(٧) ان تقدم الحسابات السنوية لبيان الملاحظات عليها

(٨) للأعضاء ان يوجهوا أسئلة بصورة خطية

وننصح في النهاية ، الى جانب تدقيق الدستور المنصوص عليه في أعلاه ، بوجوب القيام باستعلام في نهاية كل فترة معينة من السنين (٧ سنوات مثلاً) حول سير النظام الحكومي ، وتوسع التربية والتعليم ، والشؤون المتعلقة بذلك ، من أجل تقديم توصيات حول تعديل النظام الحكومي والمدى الذي يتم فيه ذلك ، وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي أو تقييده .

ومن المفترض ان تضطلع بهذا الاستعلام أو التحقيق حكومة صاحب الجلالة. فاذا أقرت هذه الفكرة فيجب ان توضع الترتيبات بشكل سردي من دون ان تدخل في ضمن الوثيقة التي تشرع الدستور. انتهى التقرير [1]

ولقد أبرقت خلاصة تامة لهذا التقرير الى وزارة الهند في السابع والعشرين من نيسان ١٩٢٠، مع طلب جاد في السماح باصدار بيان عام في بغداد على هذه الأسس بأقرب لحظة ممكنة.

ترقب وانتظـــار

وكانت وزارة الهند راغبة في إصدار أي بيان كان عن مستقبل العراق تبين فيه جلية الأمر ريثما تعقد معاهدة الصلح مع تركية، وتستقر شروط الانتداب، لكن وزارة الخارجية [2] ظلت تبدي الرزانة والتباطؤ تجاه ذلك. وفي السابع من حزيران أخبر رئيس الوزراء مجلس العوام بهذا المآل [2]

(١) يقول جورج كيرك في كتابه «مختصر تاريخ الشرق الأوسط» Ashort Histry of the Middle East عن مشروع «الحكم الذاتي» هذا، الذي يتبجح به ويلسن في كل مناسبة، ويتخذه أساساً للدفاع عن نفسه وإلقاء اللوم على حكومته، ما يأتي: ومع انو يلسن قد ادعى ان العرب البارزين من أبناء العراق كانوا يعتقدون بأن المقترحات تعتبر ثورية، وانها جاءت قبل أوانها بجيل واحد، فقد علق عليها اللورد كرزن (وزير الخارجية) بقوله ان الحكومة المقترح تشكيلها لا تعتبر حكومة عربية تتلقى الوحي والمساعدة من المشورة البريطانية، وانما هي عبارة عن حكومة بريطانية أدخلت فيها عناصر عربية..

(٢) على أن هذا التحسس بالحس القانوني لم يمنع من تعيين السر هربرت صموئيل في حزيران، على أثر الاضطرابات الحاصلة في فلسطين، مندوباً سامياً لفلسطين وقيامه في أول تموز بتدشين حكومة مدنية قبل أن يتقرر الانتداب وتعقد معاهدة الصلح (المؤلف). لا شك ان الدافع لهذا كان تأثير الصهيونية على أولي الأمر في بريطانية ورغبة رجالها المتهودين من أمثال بلفور ولويد جورج وما أشبه في التعجيل بتنفيذ المؤامرة الصهيونية الموضوعة لاغتصاب فلسطين – المترجم

الفصل الثاني

قبول الانتداب وما بعده

أنباء الأنتداب

وافتنا الأنباء في اليوم الأول من أيار(١٩٢٠) ان بريطانية العظمى قد قبلت في مؤتمر سان ريمو ان تتولى الانتداب على العراق فقررتُ إصدار بلاغ رسمي في الموضوع على الفور لتنشره الصحف في نفس الوقت الذي تشير فيه برقيات رويتر إليه ولم يكن من الممكن ان يذكر الكثير فيه لأن مستقبل الموصل كان غير مقرر ، وكانت مقترحاتنا الدستورية ما تزال قيد التدقيق في الوطن ، لكن شيئاً ما كان لابد من أن يقال بأذن من الجهات المختصة او بغير أذن للأطناب بالبيان غير الصريح الذي صدر في سان ريمو وينص البلاغ على ما يأتي

الأنتداب على العراق

أعلن رويتر في لندن ان مؤتمر سان ريمو قرر أن يعهد الى بريطانية بالانتداب على العراق وفلسطين ، والى فرنسة بالانتداب على سورية وليطمئن أهل العراق ان الحكومة البريطانية لم تقبل بالواجب الملقى على عاتقها الا وهي مدركة تمام الادراك للمسؤولية المنطوية فيه ويتطلب وضع الدولة المنتدبة مطالب ملحة من أية دولة تكافح من أجل تنفيذ أهداف عصبة الأمم التي تعمل باشرافها فالمثل الأعلى الذي يجب ان تستهدفه هو تكوين جهاز سياسي ـ لميم يسيّره ويسيطر عليه رأي عام سليم ولا تكفي العناية بالازدهار المادي في البلاد

(١) محتويات الفصل الحادي عشر من كتاب ويلسن ، من الص ٢٤٨ الى نهاية ٢٦٩ .

المنتدب عليها وحدها للوصول الى هذا الهدف فان واجب الدولة المنتدبة ان تقوم بدور الحارس الحكيم البعيد النظر ، الذي يضع نصب عينيه وهو يحتاط في تدريب الوديعة المسلمة اليه ان يؤهلها بما يجعلها قادرة على أخذ مكانها المناسب في عالم البشر وقد عانى العراق ما عانى عبر قرون من الحكم السيء توقف خلالها انطلاق سكانه وانتاجية أراضيه ، أو بقيت على ما كانت عليه وان النصب التذكارية[1] الدالة على ماضيه ، المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، لتشهد بعظمة المدنية التي كونها أجداد السكان الحاليين وأسلافهم من الموارد التي لم تتناقص حتى الآن فالقوة الابداعية للسكان هي التي أبقاها حكامهم (حكام العثمانيين) متعطلة راكدة باهمالهم وعدم اكتراثهم

ولا يستغرق التعمير والانعاش عمل يوم واحد ، ولكن التقدم لا بد من أن يكون سريعاً بوجود عنصر مثل العنصر العربي السريع في التعلم ، التواق الى نشدان المصلحة والفوائد من مبتدعات العلوم الحديثة وها ان إمارات الانبعاث أخذت تظهر في كل مكان ، وقد حل الأمان في محل الفوضى وازدهرت الأراضي القاحلة بالخصب ، فأصبح الفقير آمناً على نفسه من التعسف ، وأخذ الغني يتمتع بثروته في هدوء ودعة وليس من الممكن ان تحصل هذه النتائج من دون مساعدة الأهلين أنفسهم وتعاونهم ، وعلى روح التعاون هذه تعول الحكومة البريطانية ولسوف يعطي تأسيس الادارة المدنية مجالاً متوسعاً أبداً ودوماً للقابليات المحلية ، بينما سيمكن انتشار المعارف سكان العراق من الانتفاع بالفرص التي يخبؤها المستقبل وكما يبتهج الوصي بنشوء وديعته وتقدمه نحو الرجولة المستقلة العاقلة ، فان الدولة الحارسة كذلك سوف تنظر برضا وغبطة الى تقدم المؤسسات السياسية التي ستكون حرة ثابتة الاركان وهنا ينطوي دليل النجاح في العمل الذي تم الاضطلاع به ، وهنا يجب ان توجد الأسس الرصينة لحسن النية المتبادل والمحبة المستديمة انتهى

وفي اليوم الخامس من أيار تلقيت تعليمات حول نشر بيان بالعبارات الآتية:

لقد اتخذت ، في الجلسة التي عقدها مؤتمر الصلح في سان ريمو لتسوية شروط المعاهدة مع تركية ، الخطوات لسلخ البلاد التي تسكنها الشعوب العربية

(١) المقصود بهذا مواقع المدنيات القديمة التي ازدهرت بين النهرين على طول الحقب التاريخية .

عن ممتلكات السلطان الى الأبد ، تنفيذاً للوعود التي قطعت لهم وقد أُخذ العراق الآن من تركية بالفتح العسكري ، واصبحت جيوش الامبراطورية البريطانية تحتل البلاد احتلالاً عسكرياً وكانت حكومة صاحب الجلالة قد أعلنت في أكثر من مناسبة عزمها الأكيد على تشجيع تشكيل نوع من الادارة المدنيــة يستند الى مؤسسات نيابية محلية تمهد الطريق لتكوين دولـــة عربية مستقلة في العراق وقد سبق ان اتُخذت خطوات مهمة في هذا الاتجاه باستبدال الادارة العسكرية بادارة مدنية تدريجياً ، وبتأليف مجالس بلديـــة ومحلية للمناطق في مختلف أرجاء البلاد

وقد أزف الوقت الآن للعراق ان يجني ثمرات هذا الاتجاه ، ويتخذ خطوة أخرى الى الامام في سبيل تنمية حياة الشعب الوطنية ولذلك أوعزت حكومة صاحب الجلالة الى الحاكم الملكي العام باتخاذ إجراءات عاجلة ، بالتشاور مع المجالس وبمصادقة الرأي العام المحلي في جميع أجزاء البلاد لوضع مقترحات معينة تحقق الهدف المدرج في أعلاه وسيساعد الانتهاء منها مؤتمر الصلح مساعدةً مادية في المجهود الجدي الذي يبذله في هيئة تسوية سلمية وتقدم مقبل للبلاد الشرقية انتهى

وأنهيت البرقية بتذكيري بأن مقترحات « لجنة بوهام كارتر » كانت ما تزال قيد الدرس ، وان تعليمات أخرى ستعقب هذا. فوضعتنا هذه الرسالة ، بتأكيدها على التحقق مما يبتغيه الرأي العام في هذا الشأن ، في موضع صعب[1] حيث ان مبدأ استفتاء الناس هذا كان قد ضُمن في شروط الانتداب ، وكان مبــدءاً مستحسناً في الأصل ، لكن التأخر الطويل قد أثار المشاعر العنيفة بين طبقة من الرجال المهتمين بالسياسة الذين يتمتعون بالنفوذ وبشيء من الاعتبار في بغداد وبعد الاشارة الى ما بينته لجنة بوهام كارتر أجبت بما يأتي

ان القسم الثاني من برقيتكم يلزمنا هنا على ما يظهر بمزيـــد من التشاور والمداولة مع سكان هذه البلاد ، للتوصل الى نتائج ملموسة تساعد مؤتمر الصلح

(١) لم تكن الفئة الاستعمارية الحاكمة ، وعلى رأسها ويلسن ، تريد يومذاك استمزاج رأي العراقيين في نوع الحكم الذي يرتضونه

في الوقت المناسب وأني لأجد نفسي مع الأسف الشديد مجبراً على أن أطلب من حكومة صاحب الجلالة بأن تعيد النظر في هذا الجزء من بيانها

وأرجو أن أعرض ان حكومة صاحب الجلالة هي التي تعين بصفتها الدولة المنتدبة ، شكل الحكومة التي يجب ان تشكل في المستقبل العاجل وسوف لا تؤدي إحالة القضية من جديد الى « المجالس المحلية » والى « الرأي العام » المحلي الا الى نتيجة واحدة فان المتطرفين الذين يحذون حذو زملائهم في سورية ، يطالبون الآن باستقلال تام ناجز للعراق مع وجود الأمير عبد الله على رأسه أو من دونه ، وسوف يجذبون الى جانبهم ، بالتهديد والالتجاء الى التعصب الدبي خلال شهر رمضان القادم أناساً معتدلين كانوا حتى الآن ينظرون الى الحكومة في تقديم مشروع يقترن بفرصة معقولة للنجاح ليستطيعوا تأييده فليس بوسع المعتدلين ان يعارضوا المتطرفين ما لم يعلموا ان الحكومة مستعدة لتقدم لهم العون والتأييد الفعال وقد أبدى لي عدد من وجهاء العرب الآخرين مراراً وتكراراً مثل هذه المشاعر

واذا كان من الممكن خلال الأيام السبعة التالية ان أخوّل بأن أعلن ان حكومة صاحب الجلالة تصادق موقتاً على المقترحات الدستورية التي قدمتها وأن تصدر لي التعليمات بايصالها الى وجهاء السكان بنية جعلها سارية المفعول في الخريف ، فهناك ما يقوي أملنا بامكان الاعتماد على مؤازرة كتلة قوية من أصحاب الرأي المعتدل في هذا الشأن ومتى ما تم ذلك سوف نكون في وضع نستطيع فيه معالجة الأمر مع المتطرفين

كما ان إصدار بيان بأن السير بيرسي كوكس سيعود الى البلاد في وقت قريب كمندوب سام ستكون له فائدة عظمى أيضاً في هذه المناسبة فاسترحم إصدار الأوامر على هذه الأسس بأقرب وقت ممكن

وقد كنت بصفتي ضابط ركن تابعاً للقائد العام في هذه البلاد مسؤولاً تجاهه أيضاً . في كوني لا استطيع من غير مصادقته أن أفعل شيئاً يعرض قواته للخطر ، والعدد الكبير من النساء والأطفال ، مع خطوط المواصلات الطويلة ، بعهدته وفي رأيي أن إجراء المزيد من المداولات في هذا الظرف سيؤدي الى نتيجة مثل هذه. انتهى

وفي برقية على حدة بعث برأي « لجنة برهام كارتر » ايضاً كالآتي

ترى اللجنة ان النشر العاجل للبيان الذي تحتويه برقية وزير الخارجية سيكون شيئاً سابقاً لأوانه لأن مقترحاتها لو قبلت لتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات في البيان وتذهب اللجنة الى ان أول خطوة تتخذ في هذا الشأن يجب ان تكون نشر شروط الانتداب، بما فيها نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من الميثاق، وكذلك الفقرة الرابعة وحينما يصل قرار حكومة صاحب الجلالة بشأن المقترحات الخاصة بالدستور، ينبغي ان تنشر خلاصة عن الدستور المقترح اما في نفس الوقت الذي تنشر فيه شروط الانتداب أو بعده بقليل ومن المعتقد بالنسبة للأسباب المدرجة في التقرير ان استمزاج رأي « مجالس المناطق » حول شكل الدستور سوف لا يخدم أي غرض مفيد، من وجهة النظر المحلية، وقد تكون له عواقب خطيرة بالنسبة للأمن العام فان « مجالس المناطق » تؤلف لأغراض محلية وليس لأغراض على الصعيد الوطني العام وليست لها صلاحية إبداء الرأي في شأن من الشؤون القومية إذ ستنشأ صعوبات خطيرة فيما لو صدرت عن المجالس المختلفة آراء متعارضة وتلفت اللجنة النظر الى ان قليلاً من الأعضاء العاملين في مجالس المناطق لديهم أية خبرة أو معرفة سياسية يعتد بها، والى انه من الممكن ان يحصل انفجار مخطر للحركة الوطنية والتعصب الديني وتضرب اللجنة مثلاً على الحالة التعليمية في البلاد أن أربعة من ستة أعضاء عشائريين يعملون في مجلس العمارة لا يقرأون ولا يكتبون[1] ثم تتمسك اللجنة بالرأي الذي سبق لها ان ذكرته في التقرير، وهو ان السياسة المناسبة التي يجب ان تتبع هي ان يوضع دستور موقت وان يُسمح للمجلس التشريعي باكتساب شيء من الخبرة في تسيير شؤونه قبل ان يطلب اليهم إبداء الرأي في أمور ليست لهم معلومات عن عواقبها ولا الخبرة اللازمة لادراكها انتهى

وأخيراً أبرقت وزارة الهند في العشرين من أيار البرقية الآتية ان حكومة صاحب الجلالة تقدر عظيم التقدير العناية والقابلية اللتين أبدتهما لجنة بوهام

(١) لا شك ان المسؤول عن « انتخاب » او تعيين مثل هؤلاء الأميين في المجلس هم الانكليز أنفسهم.

كارتر في إعداد المشروع وسوف تحظى توصياتها بأتم اعتبار وتيقظ وان حكومة صاحب الجلالة منهمكة الآن انهماكاً فعالاً في رسم شكل الانتداب على العراق وليس من الممكن كما تبين لكم إصدار أوامر تختص بمقترحاتكم التي قد تأخذ شكلاً يختلف عن الشكل الذي قدمتموه ، ما لم يتم التوصل الى قرار ما حول هذه النقطة ويمكنكم ان تؤجلوا نشر البيان المنقول اليكم في برقيتي الصادرة بتاريخ ٤ أيار نظراً لصدور بلاغكم المؤرخ في ٣ أيار كما يجب في الوقت نفسه عدم تنفيذ أي شيء آخر مما ورد في البيان. وآمل ان استطيع إرسال تعليمات أوفى اليكم قريباً انتهى

كيف قوبل بلاغ الانتداب ؟

فأفزعي إذ علمت من هذا أن وضع صيغة الانتداب لم ينهمك فيه المعنيون بالأمر الا « الآن » ، غير انه لم يكن هناك ما نستطيع ان نفعله هنا في العراق سوى ان نقف منتظرين ، بالمعنى الملتوني[1] ، ونعمل ما يمكن عمله لمجابهة العاصفة المتصاعدة

فقد حفز البلاغ ، المعلن بقبول بريطانية الانتداب ، الوطنيين[2] على المطالبة باستقلال تام ناجز على غرار الاستقلال السوري إذ تلقوا هناك ، أو ظنوا أنهم قد تلقوا ، من بعض الضباط البريطانيين العاملين في حكومة دمشق تشجيعاً ضمنياً اذا لم يكن صريحاً بمقاومتهم لسلطة فرنسة في سورية ، بصفتها الدولة المنتدبة عليها وقد كانوا وما زالوا حتى الآن يتقاضون من الخزانة البريطانية مساعدة مادية ومعنوية وافرة لتكوين دولة عربية مستقلة في تلك المنطقة. فلماذا يقبلون بأقل من ذلك في العراق ؟

واعترضوا ، فوق هذا ، على التعابير الواردة في جميع البيانات والبلاغات المختصة بالانتداب والدولة المنتدبة فان لكلمة « انتداب » معنيين مختلفين في

(١) Miltonnian

(٢) يلاحظ أن المؤلف يطلق هذه الكلمة على العراقيين الذين كانوا يعملون في سورية ، من ضباط وغيرهم ، بينما يطلقها على المشتركين في الحركة الوطنية بوجه عام في مناسبات أخرى أيضاً .

الانكليزية أحدهما يعني السيطرة ، او الأمر التنفيذي ، او الوصاية القضائية او الكنسية ، بينما يعني الثاني بالنسبة للقانون الروماني تفويضاً يسترحم بموجبه أحد الأشخاص من آخر ليعمل عنه بصورة مجانية ، ويتعهد بتعويضه عن خسائره . وللكلمة معنى متشابه نوعاً ما في القانون السكوتلاندي

وتستعمل الكلمة عادة بالمعنى الاول فقط الذي ما زال مستعملاً في اللغة الديبلوماسية وكان انتقاء الجنرال سمطس للكلمة بقصد التعبير عن فكرة «الائتمان» شيئاً مؤسفاً من بعض الوجوه ، برغم وضوحه في الميثاق[2] فقد أوجد الميثاق وضعاً جديداً ، ومع ان نظام الانتداب كان يحمل اسماً رومانياً فانه لم يكن له مفهوم جديد[3] فقد كان هذا المعنى من نتاج «قانون الائتمان الانكليزي»[4] الموضح ببيان الملكة فكتورية الذي شُرّع في سنة ١٨٥٨ فكان هو المبدأ الموجه لفن الحكم البريطاني خلال مئة سنة، وقد طبقناه نحن عملياً في سواحل الخليج العربي وغيرها خلال مدةٍ تزيد على القرن الواحد . ومع هذا فقد أثارت الكلمة المعارضة والتحامل منذ البداية لأن الوطنيين فهموا منها أنها تنطوي على وجود جهة متسلطة لها صلاحية وسلطة بالأمر والنهي – وهو وضعٌ لم يستطيعوا التوفيق بينه وبين الائتمان . وهكذا فُهمت الكلمة أيضاً في الصحافة الأوربية ولدى الجمهور معاً ، كما كان يستعملها دوماً بهذا المعنى رجال الدولة البريطانيون في البرلمان وغيره وما تزال تحمل هذا المعنى وليس غيره في فرنسة وسورية[5] ، ونادراً ما يمكن ان تطبق بأي معنى آخر في فلسطين ولو استعمل تعبير «حكومة مؤتمنة» Government by Trust لأمكن تحاشي بعض اعتراضات العرب ، ولتم تجنب شيء من الارتياب العام في انكلتره والولايات المتحدة على

(١) قاموس أوكسفورد الانكليزي . ان تعاريف وأمثلة استعمال الكلمة لا تشير الى تعبير «ائتمان» – المؤلف

(٢) تراجع النشرة سي أيم دي ٣٤٨٠ لسنة ١٩٣٠ كانت حكومة صاحب الجلالة قد أخذت بنظر الاعتبار الانتداب الذي أصدرته الحكومة الصينية في الثامن والعشرين من كانون الأول في موضوع الامتيازات الأجنبية . «المؤلف»

(٣) هناك سرد نظري جيد لمبدأ الانتداب في محاضرة ألقاها في جمعية سيسيل رودز الخيرية في الكلية الجامعة بلندن الدكتور كامبل لي سنة ١٩٢٠ بعنوان «الانتداب على العراق» – المؤلف

(٤) English Law of Trust

(٥) كتب ويلسن كتابه هذا في ١٩٣٠ ، حينما كانت فرنسة ما تزال تتحكم في سورية .

ان هذه الآراء كانت تقتصر على مجموعة صغيرة ميالة الى الانتقاد من الناس الطموحين ، بينما كان معظم الزعماء يؤملون صراحةً ان يلعبوا دوراً قيادياً في الدولة العربية الجديدة. اما السواد الأعظم من الناس فقد كان قليل الاهتمام بمثل هذه المناقشات والحجج . وقد نالت الادارة المدنية ، وهي بعيدة عن كونها غير محبوبة لدى الجماهير ، كما يقال عنها أحياناً في البرلمان (لا سيما من قبل السر ريز واللورد أيسلينغتون) ، من القبول الشعبي أكثر مما كان يمكن ان يتم التلطف به على أسلافها ، اذا ما قيس الأمر بأي مقياس يمكن تطبيقه . فلم تقم الادارة بأي واجب من الواجبات ، أو أي نشاط من نشاط الدوائر ، الابعد ان وجدت ان هناك طلباً شعبياً حقيقياً عليه كان يجد تعبيراً فعالاً عنه في أي مجال من المجالات . وكان من جهة أخرى أرباب المصالح المتأصلة ، مثل ملاكي الأراضي الذين لا يقيمون فيها (المتغيبون) ورؤساء العشائر ، ينظرون بكره الى مسح الكاداستر والذي يساعد على تثبيت حقوق الفلاحين المكتسبة بحق القدم . كما كان بعض السياسيين يحنون الى الرواتب التي كانت تدفع سابقاً الى المبعوثين المرشحين لتمثيل العراق في المجلس الموجود في استانبول

رجال الدين والحركة الوطنية

وكان رجال الدين في كربلا والنجف والكاظمية ، مع استثناءات ملحوظة ، معادين بصراحة للحكومة الدنيوية من أي نوع كانت ، مع أن وارداتهم كانت قد ازدادت[1] جداً باستئناف توارد الزوار على العتبات من جميع انحاء العراق وايران بمقياس لا مثيل له فقد احتشد خمسون ألف زائر في كربلا ، ومثلهم في النجف تقريباً ، بمناسبة العيد الأضحى الأخير . وانتزعت الترتيبات المتخذة لتأمين راحتهم ، ومراعاة شؤون الصحة والأمن ، من قبل الحكام السياسيين (وخاصةً الكابتن بري في كربلا) أرق الرسائل والبرقيات التي أبرقت لتحمل الشكر الى

(١) لم يكن هذا بفضل ما بذله الانكليز من جهود ، وانما كان من جراء عودة الأمور الى مجاريها الطبيعية بعد الحرب ، وانتهاء الحركات الحربية في ميادين العراق وايران أضف الى ذلك ان المعارضة التي كان يبديها رجال الدين لم تكن موجهة الى الحكومات وانما كانت موجهة نحو الاحتلال والحكومة المحتلة .

الحكومة المدنية ، وقد وقّع عليها عدد من العلماء [1] البارزين وبقيت الأكثرية في معزل عن كل هذا فقد كانوا على درجة من وضوح الرؤية تمكنهم من ملاحظة ان وجود إدارة منتظمة تتصف بالكفاءة ، وتعكف على تحسين أحوال الجماهير . وتتبع سياسة تعليمية متحررة سوف يقلل من نفوذهم في القريب العاجل ويعرض مفهومهم للحكومة الثيوقراطية الى الخطر. على أنهم لم يكونوا على درجة من بعد النظر يدركون فيها ان هذا الاتجاه كان اتجاهاً عالمياً لا مناص منه. فانضموا الى الحركة الوطنية متمسكين بالنواحي الرجعية للغاية منها ، ورموا بثقل سلطتهم في ابتداع الحجج التي تكون مفهومة لدى أشد الناس جهالة وفتشوا عن الفرص السانحة فوجدوا ضالتهم في الاتجاه الى التعصب الديني وكان من الواضح للوطنيين منذ مدة من الزمن انه سيكون من الضروري لهم أن يظهروا بجبهة اسلامية موحدة ، فتم التغلب موقتاً على التعصب الشديد الذي كان يفرق بين الطائفتين السنية والشيعية وكانت أول أعراض التوافق قد ظهرت في صيف ١٩١٩ حينما حضر جماعة السنة في مناسبتين الحفلات الشيعية التي أقيمت في ذكرى الفقيد الشيعي المجتهد السيد محمد كاظم اليزدي [2]

حفلات المولـــد النبوي

غير أنه لم تصبح أهمية التصالح السياسي هذا ظاهرة للعيان الا حينما حل شهر رمضان التالي في التاسع عشر من أيار ١٩٢٠ وقد كنا على علم تام بالخطر فألححنا خلال شهري آذار ونيسان على السماح لنا باصدار بعض البيانات قبل بدء الصيام الكبير إلا ان التخويل بذلك وصل في أوئل أيار كما بينا لكنه جاء متأخراً بحيث بات عديم الفائدة فقد كانت تعقد الحفلات

(١) لم يذكر ويلسن من هم هؤلاء العلماء البارزون ، والأرجح أنهم الأشخاص الذين كان يطلق عليهم « علماء الحفيز » يضاف الى هذا أن تدابير الأمن والشؤون الصحية تعد من واجبات الحكومة الاعتيادية ولا تحتاج الحكومة الصالحة الى من يشكرها على قيامها بواجباتها

(٢) توفي العلامة اليزدي بتاريخ ١٩١٩/٤/٣ (مساء ٢٧ رجب ١٣٣٧) ولا شك ان تكاتف أبناء الطائفتين في العمل الوطني كان يقض مضاجع الانكليز ، ولذلك تراهم يتطرقون الى ذكره بأسف في جميع الفرص والمناسبات .

الدينية المعروفة بـ « المواليد » ، احتفاء بذكرى مولد النبي وسائر الأولياء ، في كل مسجد سني وشيعي بالتناوب ، وصار أفراد الطائفتين يحضرون اليها بدعوة من الجهات التي تتولى أمر الجامع ، أو من رؤساء المحلات التي يقع فيها . وفي بعض الأحيان ، كان يعقب قراءة المولد التي هي من الطقوس السنية المعروفة قراءة « التعزية » وهي من أساليب التأبين الشيعية التي تقرأ لتخليد استشهاد الحسين ، غير أن السمات البارزة لهذه الاجتماعات كانت في جميع الحالات الخطب السياسية والشعر الوطني الذي كان يعقب المراسيم الدينية . والعربي حساس بصورة خاصة للخطابة ، فأثارت المناشدة الحماسية باسم الدين والوطنية ، وباسم الأمير عبد الله الذي كانت تدعوه بأن يعجل في تكوين مملكته المقدسة ، منتهى الحماسة وكان الخطيب البارز في أحد « المواليد » ، وهو كاتب شاب [1] في دائرة الأوقاف ، قد ألقى خطاباً وجد بأنه كان شيئاً مخطراً للأمن العام فاتخذ توقيفه حجةً لعقد اجتماع كان الغرض منه تدبير إطلاق سراحه بالقوة. فأرسلت السيارات المصفحة لحراسة الشارع الرئيس في المدينة ، لكنها لم تقابل بمقاومة منظمة [2]

(١) وهو عيسى عبد القادر الذي أصبح مدير حسابات الأوقاف بعد ذلك ، ولم يكن أبرز الخطباء ، كما أنه لم يلق خطاباً بل ألقى قصيدة كان مطلعها

بني النهرين نسل الطيبينا أفيقوا واسمعوا حقاً يقينا

ومنها أيضاً قوله

وبعد أقول للجاسوس منا تجسس ما استطعت الحاضرينا
وبلغ من تريد فقد بنينا لاستقلالنا الأس المتينا

وقد ألقيت القصيدة في احتفال جامع الحيدرخانه ، وكانت ليلة إلقاء القبض عليه أي ليلة ٦ رمضان ١٣٣٨ (٢٤ أيار ١٩٢٠) ، على ما يقول الاستاذ علي البازركان في (الوقائع الحقيقية) ، ليلة مشهودة تجمهر الناس في اليوم الذي تلاها على طول شارع الرشيد من جامع مرجان الى باب المعظم وقد انتخبت الجماهير في هذا الجمع الحاشد « المندوبين » ، وعددهم ١٥ ، لينوبوا عن الشعب في مطالبة السلطات المحتلة بحقوق الأمة والبلاد . ثم استمرت المظاهرات والاجتماعات في بغداد ، والسلطات الانكليزية تحاول مقاومتها فقتل في إحداها بالقرب من جامع الحيدر خانة ، وكان الجامع الذي تعقد فيه أكثر اجتماعات المولد ، (عبد الكريم ابن رشيد الأخرس) لانه تسلق سيارة بلفور الحاكم العسكري في بغداد فدهسته

(٢) طلب مني القائد العسكري المحلي ، وهو يتذكر قضية الجنرال داير ، ان اتحمل المسؤولية تجاه حكومة صاحب الجلالة عن أي عمل قمعي يمكن ان يعمد اليه . فوافقت بشرط ان لا يطلق أكثر من خمس إطلاقات قبل كل شيء ، وأن توجه هذه الاطلاقات الى رؤوس المحرضين وليس فوق رؤوس المتجمهرين ، مما قد يهدد أرواح الابرياء بالخطر – المؤلف .

وقد أُنذر الزعماء رسمياً بأننا سوف لا نسمح بما يعكر صفو الأمن ولكنني بعد ان تذاكرت مع العقيد پريسكوت مدير الشرطة ، والعقيد بلفور حاكم بغداد (العسكري) قررت ان أقف ضد التدابير القمعية في تلك اللحظة ثم توصلت في ضوء الحوادث التي وقعت بعد ذلك الى أن هذا التدبير كان خطأً فاحشاً صدر مني في الحكم فقد أخطأت في تقدير التأثير الذي يمارسه الوطنيون ، وفي مقدار تأثر الناس بدعايتهم وتأثر الجماهير في الفرات الأوسط بدعاية العلماء المشاكسين (كذا) وكنت أعلم أننا كنا على وشك ان نبدأ بتشكيل حكومة محلية ، ولذلك كنت كثير الأحجام عن حبس أو نفي أناس ينتمون الى جماعة يكاد يكون من المؤكد أننا سندعو البعض منهم خلال أشهر معدودة الى التعاون معنا في تشكيل الحكومة

ولذلك سُمح بالاستمرار على إقامة « المواليد » ، فكان الذين لا يستحسنون عقد الاجتماعات السياسية في الجوامع يخافون من رفض التبرع لتلافي النفقات المطلوبة لها ومن عدم الحضور فيها لئلا يوصمون بالكفر وخيانة العرب وحريتهم

حركات أخرى

هذا وقد كانت تبث إشاعات عن اضطرابات وشيكة الوقوع بواسطة المعلمين والمدرسة الأهلية[1] فيؤدي ذلك الى تكرر غلق الأسواق وتعكير صفو الحياة الاعتيادية في المدينة وقد أدى التقلص المتكرر في حدودنا على الفرات ، والهجمات التي شُنت على تلعفر وطريق الموصل ، الى تقوية الاعتقاد بأن وضعنا العسكري لم يكن قوياً بحيث يمكننا من السيطرة على العشائر اذا ما أمكنت إثارتها وفي أوائل حزيران قرع علي السليمان[2] ، وهو من أشد مؤيدينا

(١) المقصود هو « مدرسة التفيض الأهلية » التي أسسها الأستاذ علي البازركان ، واتخذت مركزاً مهماً من مراكز الحركة الوطنية الى ان أغلقتها السلطة البريطانية وقد ظلت تسمى المدرسة الأهلية ، وهو اسمها الأول ، الى ان أغلقت وحينما أعيد فتحها سميت باسمها الحالي

(٢) شيخ مشايخ الدليم الذي بقي موالياً للانكليز على طول الخط بعد أن كان موالياً للحكومة التركية وصديقه ناظم باشا .

متانة بين شيوخ العشائر القريبة من بغداد ، في جرس إنذارنا بخطورة الوضع وصرح لنا في الوقت نفسه شيخ[1] مشايخ عنزة برزانة ، وكان يعير الدعاية الموجهة إليه أذناً صماء ، أنه ما لم نستطع ان نصيب شيئاً من النجاح المدوّي فانه سيكون غير مسؤول عما تفعله عشائره إذ حثنا على إعادة احتلال دير الزور ، لكن الخطة كانت أبعد ما تكون عن قدرتنا على العمل مهما كانت أهمية المزايا المنطوية فيها وبينما كان متمنو الخير لنا منزعجين من تقصيرنا في وضع حد لاضطرابات العشائر ، وتحملنا لتهريجات المتطرفين ، كان هؤلاء المتطرفين يقتبسون من مقالات الجرائد الانكليزية ما يتخذونه دليلاً على ان الانتداب كان غير مقبول في لندن كما هو غير مقبول في بغداد

وكانت الخلاصات التلغرافية التي تصل في برقيات رويتر عن مناقشات مجلس العوام تستغل أيضاً من قبل الوطنيين ، وتتخذ دليلاً على أن قبول الانتداب كان شيئاً غير مرغوب فيه حتى في انكلتره ، وأنهم اذا ما اشتغلوا بنشاط ضده ستعمد الحكومة البريطانية الى التخلي عنه

المنــدوبون

وقد وقع على عاتقي في ظروف غير مؤاتية مثل هذه تبليغ الملأ بالسياسة التي سنتبعها فان لجنة تتكون من خمسة عشر شخصاً ، كلهم من بغداد يسمون أنفسهم بالمندوبين قد عينت[2] نفسها بنفسها وطلب أعضاؤها السماح

(١) أي الشيخ فهد بن هذال ، والد محروث الهذال في بادية محافظة كربلا ، وكان من الموالين المتطرفين للانكليز وقد ذكرت المس بيل في إحدى رسائلها أنه قال لفيصل الأول عند مجيئه أننا نبايعك لأن الانكليز هم الذين أتوا بك الى البلاد . ومن شر ما فعله فهد الهذال بعد هذا خدمة للانكليز أنه سلم الشيخ علي المزعل رئيس الغزالات في المشخاب الى الانكليز بعد أن التجأ اليه على أثر تغلبهم على قوات العشائر الثائرة في الفرات الأوسط

(٢) لم يعين المندوبون أنفسهم بأنفسهم وانما انتخبتهم جماهير الشعب التي كانت محتشدة في شارع الرشيد بالقرب من جامع الحيدرخانة بتاريخ ٢٤/٥/٩٢٠ وهم جعفر أبو التمن ، السيد الكاشاني ، الشيخ أحمد الظاهر ، عبد الحسين الجلبي ، السيد عبد الكريم الحيدري ، يوسف السويدي ، فؤاد الدفتري ، عبد الوهاب النائب ، سعيد النقشبندي ، محمد مصطفى الخليل ، رفعت الجادرجي ، علي البازركان ، أحمد الداود ، عبد الرحمن الحيدري ، الحاج ياسين الخضيري . وقد اعتذر عبد الحسين الجلبي فانتخب السيد محمد الصدر في مكانه

لهم بعرض آرائهم عليّ لأنقلها الى حكومة صاحب الجلالة فلم يكن بوسعي قبولهم كممثلين عن الأمة العراقية ، حيث ان قسماً كبيراً من أصحاب الرأي السليم كانوا يشككون في جدوى منهجهم (ويتضمن رفض الانتداب) ، ولا يقرونهم على أساليبهم ، ويشكون في إخلاصهم وحسن نيتهم ولذلك دعوت أربعين شخصاً بالاسم ، كلهم من وجهاء بغداد ، بصرف النظر عن انتسابهم السياسي ، ومنهم ممثلون عن الطائفتين المسيحية واليهودية [1] ، ليقابلوني مع جميع المندوبين في السراي يوم ٢ حزيران ، ثم افتتحت الجلسة بالقاء الخطاب الآتي عليهم

اتصل بي ان بعضاً من حضراتكم يريد أن يقدم لي في هذا اليوم مطاليبهم بخصوص مستقبل العراق لعرضها على حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، فلا حاجة لي أن أبيّن لكم سروري من هذه الفرصة ، التي يتاح لي فيها أن أرحب بحضراتكم ، وأشرح لكم بقدر ما لي من الصلاحية شرحاً إجمالياً ماهية سياسة حكومة جلالة الملك بازاء هذه المسألة

لا بد أنكم قرأتم تصريحات الحكومتين البريطانية والفرنسوية ، التي سبق نشرها في اليوم الثامن من شهر نوفمبر ١٩١٨ ، ولا بد أيضاً أنكم قرأتم المادة الثانية والعشرين من معاهدة عصبة الأمم التي وقع عليها أغلب أمم العالم فهذه التصريحات تبين لكم سياسة حكومة جلالة الملك وتوضح مراميها ، تلك السياسة التي لم تنحرف الحكومة البريطانية عنها قيد شبر في أي وقت من الأوقات وأصرح لكم ان حكومة جلالة الملك ترغب في تأسيس حكومة وطنية في العراق وقد أردت تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن ، على أنه حصل

(١) لقد هوجمت هذه الخطوة بعنف في أعمدة جريدة التايمس (لندن) ، على أساس ان إدخال هؤلاء الاشخاص يعتبر بمثابة شحن المجلس بمرشحين يمالئون الادارة البريطانية (المؤلف) اما الذين اعتمد عليهم ويلسن ودعاهم للحضور كذلك فقد كانوا عشرين شخصاً لا أربعين ، وهم عبد المجيد الشاوي ، السيد محمود النقيب ، الحاج علي الألوسي ، جميل صدقي الزهاوي ، صالح الملي ، محمود الشابندر ، عبد القادر الخضيري ، الشيخ شكر الله ، محمد حسن الجوهر ، جعفر عطيفة ، عبد الحسين الجلبي ، محمود الأطرقجي ، محمود الاستربادي ، عبد الكريم الجلبي ، مناحيم دانيل ، ساسون حسقيل ، عزرا مناحيم ، يهودا زلوف ، عبد الجبار الخياط ، خسرو قيوجيان وقد اعتذر الحاج علي الألوسي عن تلبية الدعوة — المترجم

تعطيل في تنفيذه وكنت أشد الناس أسفاً على هذا التأخير ، الذي حالت بدواعٍ وأسباب لم يكن في وسعنا تلافيها فان الاطالة التي حدثت في الحرب الحاضرة والصعوبات التي حالت دون عقد الصلح ، واختلال النظام في البلاد المجاورة للعراق ، سواء من جهة ايران أو من جهة تركية أو من جهة سورية : كل هذه الاضطرابات أعاقتنا عن تأليف حكومة ملكية بالسرعة التي كنا نتمناها وأملي ان تعتقدوا أنه لم يكن في وسعنا قط إجتناب هذا التأخير ، وأني أؤكد لحضراتكم ان الأفراد الذين يرمون الى تأسيس حكومة ملكية بصورة مستعجلة بالحض على استعمال العنف وبتهييج أفكار البسطاء من الأمة يجنون على وطنهم ، مهما كانوا مدفوعين الى أعمالهم هذه بدوافع الوطنية أو بعوامل أخرى ولا يوجد أمل بتأسيس حكومة ملكية بالصورة التي تريدونها قبل أن يستتب الأمن العام ، وتثبت اركان النظام في الآونة الحاضرة ، التي تتطور فيها البلاد وليعلم اولئك الذين يحرضون على الاخلال بنظام البلاد الحالي، ويثيرون خواطر الأهلين ، ويهيجونها على السلطة الحالية ، انما يثيرون عوامل تستطيع الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لها وتستعمل الحكومة هذه التدابير اذا اقتضت الحال على أن هذه التدابير قد تؤثر على وضعية ونظام الادارات الوطنية التي نقترح تأسيسها منذ عهد طفولتها وأني بصفتي رئيساً وقتياً للحكومة الملكية الحاضرة أحذركم ان كل تحريض على العنف ، أو الاخلال بنظام البلاد سيقابل بالحزم والعزم من السلطتين العسكرية والملكية واعلموا ان القوة في جانبنا ، واننا قد عزمنا على توطيد دعائم النظام في هذه البلاد الى ان تؤسس الحكومة الملكية التي تنشدونها ولن أتردد في الاستعانة بالسلطة العسكرية لاستخدام القوة الكافية لاستتباب النظام في البلاد . ولن تقصر السلطة المذكورة في امدادي بتلك القوة الكافية لاستتباب النظام في البلاد ولن تقصر السلطة المذكورة في امدادي بتلك القوة التي تكفل حفظ النظام وتمنع العبث به وأملي ان لا اضطر الى اعادة هذه التحذيرات عليكم كما وأملي ان لا تقضي الظروف المقبلة باستخدام أو باتخاذ التدابير الخصوصية حفظاً للنظام العام

ونخوض الآن في الكلام عن حكومة العراق المقبلة فقد وطدت الحكومة البريطانية عزمها على وضع نظام للحكومة العراقية المقبلة في أقرب وقت ممكن

بعد استشارة الرأي العام في ذلك وعلى هذا جرت مخابرات [1] كما يعلم أكثركم ، بيني وبين حكومة جلالة الملك وكبار رؤساء الحكومة الملكية هنا ، توصلاً الى تشكيل حكومة ملكية موقتة تقوم بعبء الادارة الى ان تتم مذاكرات الحكومة مع الأهالي ، وبوضع نظام ثابت للحكومة الجديدة وقد طبعت الادارة الملكية هنا دستور هذه الحكومة الموقتة ، الذي كانت رفعته الى حكومة جلالة الملك ، وكان في النية نشره على الأهالي غير ان حكومة جلالة الملك لم يكن في وسعها التصريح لي بنشره كما تقدم قبل انتهاء مفاوضات الصلح مع تركية ، او على الاقل تقرير شيء منها .ومع هذا فلا بأس أن أقول لكم على وجه الاجمال ان ما ننويه هو تشكيل مجلس للأمة برئاسة رئيس عربي يتولى الرآسة الى ان يرفع دستور العراق الأساسي الى المجلس التشريعي المنوى أيضاً تشكيله ونعتقد بضرورة إعطاء البلاد متسعاً من الوقت الى ان تستقر أمورها ، واعطاء الأهالي فرصة لتأسيس فكرة صحيحة تنشر بواسطة المجلس التشريعي بعد تشكيله. وليس هناك خير يرجى من التسرع [2]

هذا وأذكركم بأن العراق يختلف عن سائر الممالك بأنه لم يتأثر من ويلات الحرب ، مع ان رحاها دارت فيه . وهذه الأخبار تأتيني عن الحالة في سورية ،

(١) يلاحظ من هذا الخطاب لهجة التهديد والوعيد الموجودة فيه . اما رأي ويلسن الرسمي عن تشكيل حكومة وطنية في البلاد فيمكن معرفته من المذكرة التي رفعها هو/الى لندن تعليقاً على مذكرة رسمية قدمتها المس بيل في تشرين الأول ١٩١٩ حول إمكانية تأسيس حكومة وطنية تستفيد من خبرة الحكومة العربية في دمشق والعراقيين الذين تولوا المسؤولية فيها . فهو يقول :ان الفرضية الأساسية التي تبنى عليها هذه المذكرة هي أن تأسيس دولة عربية في العراق وغيره خلال سنوات قليلة من الزمن هو أمر ممكن ، وان وضع خطة منطقية لحكومة تشكل على هذه الأسس سيكون شيئاً عملياً يتقبله الناس في كل مكان .. غير ان ملاحظاتي في هذه البلاد تضطرني الى ان أستنتج بان هذه الفرضية هي فرضية خاطئة فاني أعتقد بأنه يستحيل تشكيل دولة مسلمة جديدة ذات سيادة في هذه الأيام من بين أنقاض الامبراطورية التركية المنهارة .. وفي اعتقادي ان الرأي العام العربي بصورة عامة سوف يفضل بعد سنوات قليلة عودة الأتراك على استمرار الحكومة العربية الجديدة في العمل. فان تعيين حكام عرب أو موظفين كبار من العرب ، باستثناء الذين يعينون بصفة استشارية منهم ، سيؤدي الى تدن سريع في السلطة ، وفي القانون والنظام ، وسوف يعقب هذا التدني الارتباك والفوضى. ومتى بدأت الحركة على هذه الشاكلة سوف يصعب ايقافها عند حدها (مختصر تاريخ الشرق الأوسط ، للاستاذ كيرك)

(٢) راجع البحث المار بعنوان « مقترحات دستورية » في الص ٣٧ لتتأكد من تفاهة المجلسين المقترح تشكيلهما ، وتفاهة سائر التشكيلات ، التي يتبجح بها ويلسن هنا ، ويمن بها على العراقيين .

والقفقاس ، وقسم من ايران ، وتركية ، وحتّى فلسطين ، وكلها تدل على الغلاء وسوء الادارة وقد استحوذ الفقر على أهالي تركية وسورية ، وبلغ استياء الأهالي هناك ما بلغ

انا لننكث بعهودنا اذا تراخينا في إدارة شؤون الحكومة قبل ان يحين الوقت لتسليم زمامها الى الحكومة الوطنية التي ننوي تشكيلها في المستقبل فلا نغرنكم الظواهر ، فقد كان العراق تحت سيطرة حكومة أجنبية مدة متي عام ، ومهما سلمت النيات فلا يمكن تأسيس حكومة وطنية في لحظة واحدة بل لا بد من التدرج في هذا السبيل وإلا فالفشل مؤكد واعتقدوا بأنني وجميع رجال الحكومة متشربون بروح الرغبة في تنفيذ « البيان » الذي تلوته عليكم ، غير اننا لا نستطيع القيام بالأمور المستحيلة واعلموا ان مصالحنا موحدة ، وما يهمكم يهمنا ، وأشكركم في الختام لاستماعكم أقوالي ويسرني معرفة اقتراحاتكم وسأرفعها الى حكومة جلالة الملك المهتمة كل الاهتمام بمصير العراق[1] انتهى

وعندئذٍ أخرج المندوبون وثيقة يطلبون فيها عقد مؤتمر للعراق ينتخب بموجب قانون الانتخاب التركي ويخول بوضع مقترحات لتشكيل حكومة وطنية في العراق تنفيذاً للوعد الوارد في التصريح الانكليزي الفرنسي في الثامن من تشرين الثاني ١٩١٨ وكنت قد تنبأت في حينه ان هذا التصريح المبهم سيورطنا في مصاعب خطيرة ، وتوقعت حتّى قبل ذلك أن وضعاً قد ينشأ في البلاد قد تكون فيه رغائب الشعب في انتخاب الدولة المنتدبة مخالفةً لقرارات الدول المعظمة[2] وقد حاقت هذه المصاعب بنا الآن ، لأننا لا نذيع سراً اذا

(١) أثبتنا هذا النص العربي الأصلي الذي نشر في حينه على صفحات جريدة العراق في عدد الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٠ . وقد ألقاه بالعربية عن السر أرنولد ويلسن[1] (وكيل الحاكم الملكي العام) السيد حسين أفنان ، وكان ذلك في دائرة الحاكم السياسي والعسكري لمدينة بغداد في السراي في الساعة الرابعة بعد الظهر من يوم ١٤ رمضان ١٣٣٨ (٢ حزيران ١٩٢٠)

(٢) أن الفقرة المختصة بهذا الموضوع من المادة ٢٢ من عهد العصبة تنص على أن بعض البلاد التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية قد وصلت مرحلة من التقدم يمكن ان يعترف بوجودها موقتاً كأمم مستقلة خاضعة لتلقي المشورة والمساعدة من دولة منتدبة حتى يأتي الوقت الذي تقف فيه لوحدها ويجب ان تكون لرغبات هذه البلاد الاعتبار الأول في انتخاب الدولة المنتدبة عليها

قلنا ان نية المندوبين كانت متجهة الى اتخاذ الترتيبات اللازمة لاصدار تصريح من المؤتمر عن استقلال العراق ، يعقبه رفض الانتداب البريطاني كما سبق ان حصل في المؤتمر السوري ، الذي كان يؤكد على التشبه به في العراق

وقد جرت وقائع الجلسة في جوٍ من الوقار وضبط النفس كانت تعرف به جميع المفاوضات السابقة على اننا حينما دخلنا الى السراي بوبهام كارتر وهاول وبلفور وأنا استُقبلنا بعاصفة من الشتائم والصفير صدرت من جماعات الطلاب وموظفي الأتراك السابقين فكانت أول تظاهرة من نوعها وكان يقصد بها ان تكون نوعاً من إعلان الحرب وقد رفعت مطاليب المندوبين الى وزارة الهند بعد ظهر ذلك اليوم نفسه (٢ حزيران) معبراً عن رأيي في الموضوع كالآتي

ليس من الضروري لي ان أؤكد هنا على انني لو كان قد سمح لي باصدار البيان المطلوب في برقيتي المؤرخة في الثامن من أيار قبل حلول شهر رمضان، أي في يوم ١٩ ، لما تحتّم علينا أن نواجه الآن حركةً بمثل هذا الشكل المتصلب تدعمها في وضعها حماسة مثارة إثارة بارعة

ومن المحتمل بالنسبة للمزاج الحالي ان يقابل الاقتراح بوجوب خضوع البلاد ، ولو لمدة محدودة ، لدستور موقت لم يكونوا قد استُشيروا به ، باعلان للاستقلال من قبل الوطنيين ومثل هذه المقترحات ستعتبر مناقضة للتصريح الانكليزي الفرنسي ، الذي لا يُفهم معناه الحقيقي الا قليلاً ، وبساء توضيحه للناس ، كما ستؤدي الى تصلب الرأي العام ضدنا بينما سينقلب المجلس التشريعي المقترح حينما يدعى الى الانعقاد الى مجلس تأسيسي ولو كان غير مخول ، فيما لو بقي المزاج هذا على حاله

وبعد أخذ التصريح الانكليزي الفرنسي بنظر الاعتبار أرى ان الطريق الوحيد المفتوح لنا هو أن نصدر بياناً نذكر فيه ان الانتداب حينما يمنح سيعقبه اتخاذ الخطوات اللازمة لدعوة مجلس تأسيسي الى الاجتماع بقصد أخذ رأيه في الشكل المقبل للحكومة

واقترح ان يقضي السر بيرسي كوكس بضعة أيام في بغداد خلال عودته الى

مكانه لمواجهة زعماء البلاد والتداول معهم في المشاكل الدستورية وليس من الضروري له ان يتسلم الدائرة رسمياً مني لهذا الغرض فان انتظار عودته مندوباً سامياً الى هذه البلاد ، كما ذكرت من قبل ، سيساعد كثيراً بلا شك على إعادة الثقة العامة الى النفوس بعد ان تزعزعت. انتهى

رأي أنحاء العراق الأخرى

وكنت قبل اسبوع قد زرت البصرة لاستقبل فيها صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أحمد شاه [1] واجتمعت بزعماء السكان العرب هناك فألفيتهم يبرئون أنفسهم بشدة من أعمال الوطنيين في بغداد وغادرت بغداد الآن قبل فجر اليوم التالي بالطائرة للاجتماع بكبار شيوخ القبائل وسائر الوجهاء ، وبالحاكم السياسي في الحلة وكربلا والنجف ، وكان الوقت في عز الصيف ، الذي كان يرتفع فيه عمود من الهواء الحار الى ألفي قدم فوق السهل المتقد بالحرارة ، فعجزت طائرة (آر أي أيت) التي كنت من ركابها عن اختراقه ، وقد جرب الطيار ان يفعل ذلك مراراً وتكراراً وفي كل مرة كانت حرارة المحرك تتعدى الحدود الاعتيادية ، ولم ينقذه من التوقف بالمرة الا هبوط عاجل الى الأرض وجربت طائرة أخرى فنجحت في هذه المرة ، ووصلت الى الحلة ، أول مرحلة ، مكسواً بسواد الدخان المتطاير من عادم المحرك ، وانا أكاد ان أكون منفط البشرة من شدة الحرارة وبعد اغتسال سريع قابلت وفداً مهيباً من شيوخ القبائل ومن الملاكين والتجار المحليين في دائرة البلدية وقد أخبروني ان نجل [2] المجتهد الأكبر في كربلا قد بذل جهوداً غير يسيرة لاثارة الشعور العام ضد الانتداب ، فلم تقترن جهوده الا بنجاح قليل في نظرهم وكان جماعة من الضباط في سورية ، وضباط الجيش التركي السابق العاملين في خدمة الأمير فيصل الآن ، قد أرسلوا مكاتيب يحرضون فيها العشائر وسكان النجف على ان يحذوا حذو بغداد فيثوروا في

(١) انه أحمد شاه بن محمد علي شاه آخر ملوك السلالة القاجارية الحاكمة في ايران، إذ انتزع الحكم منه رضا شاه بهلوي والد الشاه الحالي في ايران

(٢) الميرزا محمد رضا الشيرازي ، نجل الميرزا محمد تقي القائد الروحي للثورة العراقية الكبرى .

وجه البريطانيين وهذه النداءات كذلك قد قوبلت بقليل من الاستجابة على ان كبار الشيوخ حذروني بجد من ان حركات من قبيل الحركات الموجودة في بغداد لا بد من أن تنتشر اذا لم توقف عند حدها، وأصروا على أن أحسن ما نتبعه من الطرق هو ان نعالج الأمر بشدة مع المحرضين كلما أمكن ذلك. وان نجعل من الواضح جداً أننا قد قبلنا الانتداب وأننا نعتزم ان نعمل على مستوى المسؤوليات المناطة بنا ثم ذكروني بأن أكثرية المندوبين في بغداد كانوا في أيام الترك من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، التي عارضت خلال العقدين الأخيرين من السنين في تشكيل أي نوع من أنواع الحكومة ولم تجعل هذه الحقيقة من معارضتهم شيئاً أقل خطراً، لكنها كانت تفضي الى التقليل من قيمة المشورة التي يقدمونها والحقيقة أن المندوبين في هذه الفترة لم تكن لديهم سياسة بناءة: إذ كان هدفهم وحدود أطماعهم المباشرة يقف عند حد معارضة الانتداب. برغم ان البعض منهم كان يتحدث باعلان الشريف عبدالله أميراً وحتى ملكاً على العراق. بينما كان آخرون يجرون اتصالات سرية بالولايات المتحدة والقنصلية الفرنسية بفكرة المطالبة بتعيين تركية دولة منتدبة على العراق

وكنت خلال شهري نيسان وأيار قد قمت بجولات متكررة عن طريق الجوالى كل مركز إداري في العراق وقد حصلت لي محادثات طويلة مع أشخاص يمثلون كل فئة أو طائفة. وكل قبيلة كبيرة تقريباً. وكل لون من ألوان الرأي السياسي فكانت الآراء التي أبديت في هذه اللقاءات الشخصية والجماعية معاً. في مراكز بعيدة كل البعد عن بعضها البعض. تخالف[1] بالاجماع تقريباً فكرة التعجيل في تأسيس نظام « دستوري إذ كانت بعض أوجه الاحتلال العسكري مثل الاحتفاظ بعدد كبير من الدور الخاصة لاسكان الجند موضع استياء الناس لكن نظام الادارة المدنية لم يوجه اليه إلا قليل من الانتقاد فقد كان الجميع يريدون مزيداً من الحكومة لا قليلاً منها وكانت

(١) لا شك أن جميع من كان يواجههم ويلمس في هذه الجولات كانوا من الموالين للانكليز المنافقين المنتفعين بوجودهم، ممن كان يأتي بهم اليه بعد التوصية المناسبة الحكام السياسيون ومعاونوهم الموجودون في كل منطقة من مناطق البلاد

البلدان تريد إخضاع القبائل للضبط والسلطة ، بينما كان رجال القبائل يريدون سندات تملك يؤمنون بها على ملكيتهم للأرض التي أشغلوها بحق القدم ضد ملاكيها الشرعيين كما كان التجار يريدون قوانين ومحاكم قضائية، بينما كانت البلديات تريد صلاحيات ومالاً من الواردات المركزية ومستشفيات. وكان الملاكون والفلاحون على السواء يطالبون بفتح الجداول للماء ،وبانشاء الطرق وسكك الحديد ، وبالبذور المحسنة وثيران السفاد ، والمساعدة البيطرية وبذلك كان التقدم والتطور ترد اصداؤهما في الهواء وكانت الضرائب تدفع من دون صعوبة وتجبى من دون دموع

وكانت التقارير التي ظلت ترد بعد ذلك من الحكام السياسيين في مختلف المراكز الى بداية حزيران تنطق بنفس المضمون وقد كانت ولايتا البصرة وبغداد شيعيتين في الغالب ، بينما كانت التحريكات الوطنية في بغداد والموصل تكاد تكون سنية [1] بالكلية ولذلك لم تكن تروق للجماهير التي ظل يظلمها الأتراك السنة ردحاً طويلاً من الزمن لكونها شيعية هذا وقد مرت على طبع التوصيات التي وضعتها لجنة بوبهام كارتر ، بالانكليزية والعربية ، شهور عدة واصبحت معروفة لدى الوجهاء العرب في كل منطقة فتلقوها من دون تحمس. وبذعرٍ حقيقي في حالات كثيرة فانهم كانوا يعتبرون مثل هذه المقترحات ثورية (كذا) سابقة لأوانها بجيل واحد [2]

رأي الموصل وكركوك والسليمانية

وبعد بضعة أيام زرت الموصل وكركوك والسليمانية بالطائرة فكانت

(١) لا يفتأ الانكليز يضربون على هذه الوتيرة في كل فرصة ، يضاف الى ذلك أن الذين قاموا بمناوأة الانكليز في الحركة الوطنية ، ويسميها ويلسن « تحريكات » ، كانوا من الفريقين ، بعد ان تعاهدوا على التكاتف والسير يداً واحدة ضد العدو المحتل ، فلفت نظر الانكليز وأقض مضجعهم ، كما يفهم مما ذكره ويلسن نفسه في موضع آخر من هذه الفصول ولو القى القارىء نظرة بسيطة على اسماء العاملين في الحركة الوطنية ببغداد ، ولاحظ اندلاع الثورة في الفرات الأوسط بقيادة العتبات المقدسة لايقن ببطلان هذا القول

(٢) راجع حاشية رقم ١ في اسفل الص ٤٩ حول الموضوع

جميع التقارير الواردة اليها تتفق ، عندما تشرح وضع الأكراد ، على أنهم هادئين من دون ان يكون عندهم تعاطف خاص ، ولا يفهمون المطاليب الوطنية الا بمقدار قليل وكانت كركوك على الدوام معقلاً لطبقة الموظفين الأتراك ، ولذلك كانت الأفكار المؤيدة لهم عنصراً مقلقاً فيها وفي الموصل لدرجة ما وكان مصدر الخطر الرئيسي الدسائس الشريفية الموجهة من دير الزور ، وكانت تموّل من دمشق وحلب، حيث كانت حكومة صاحب الجلالة ما تزال تدفع مبالغ جسيمة شهرياً لانشاء واجهة لحكومة سورية مستقلة فقد ظهرت في العراق الأسلحة البريطانية والعتاد الذي كان يسلم الى الحكومة الشريفية بمقادير كبيرة بعد اعلان الهدنة بمدة طويلة ومع هذا ، لم يكن هناك ما يدل على أن أفكار الناس كانت تعادي الانتداب بخطورة ، أو أن الادارة المدنية أصبحت مكروهة إلا عند مجموعة صغيرة من الرجال العاملين في السياسة ، الذين كانت تأتي رواتبهم من دمشق

مخابرات وتبريرات

وحينما عدت الى بغداد من الموصل في التاسع من حزيران تسلمت من المسّر مونتيغيو برقية (مؤرخة في ٧ حزيران) لو كان بوسعه ان يرسلها قبل ثلاثة أشهر لأنقذت معظم ، اذا لم يكن كل ، الأرواح التي أزهقت خلال الأشهر الثلاثة التي أعقبتها

يسرني أن أقول أنني الآن في وضع يسمح لي بتخويلكم السلطة التي تطلبوها لاعلان عودة السر برسي كوكس الوشيكة فان حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنه لما كان كوكس سيدشن عهداً جديداً فمن الحق ان يستشار في شؤون المجالس التي سيكون من واجبه الاشراف علها ومن المعتقد ، بالنسبة لهذه الأسباب ، أن وضع مقترحاتكم العاجل في موضع التنفيذ يعتبر شيئاً غير عملي . لكن توصياتكم تقبل ، مع التحفظ حول بعض النقاط التفصيلية ، باعتبارها تقدم أسساً ملائمة بوجه عام تنشأ بموجبها المؤسسات المؤقتة المشترط عليها في صك الانتداب انتهى

وفي برقية أخرى تلطف المستر مونتيغو فنقل لي شكر حكومة صاحب الجلالة بالتعابير الآتية

ان الاعتبارات التي اهتدت بها حكومة صاحب الجلالة في قرارها بوجوب عودة السر بيرسي كوكس الى العراق ليدشن العهد الجديد لاشك أنكم تقدروها حق التقدير فان حكومة صاحب الجلالة تعتبر من المناسب بصورة خاصة أن الرجل الذي وضع الأسس الأولى للادارة المدنية الموقتة يجب أن يتولى أيضاً الاشراف على مراحل البناء الأخيرة لكنها لا تتغاضى عن العمل العظيم الذي تم انجازه في الفترة الوسيطة التي جعلت لوحدها من الممكن ان يحصل التقدم الذي ينظر فيه الآن وهي تغتنم هذه الفرصة لتنقل اليكم اعترافها الصميمي بالقابلية الممتازة والحماسة غير الواهنة التي كرستم نفسكم فيها خلال السنتين والنصف الماضية لواجبكم الشاق الدؤوب ، فحصلتم منه على مثل هذه النتائج الناجحة حقاً انتهى

وإني لا أثبت هذه البرقية هنا بدافع الفخر أو الارتياح النفسي ، بل لأستدل بها على التماثل الجوهري واستمرارية الأفكار الرسمية في بغداد ولندن معاً خلال هذه الفترة الصعبة للغاية فمع انه كانت هناك ، بصورة طبيعية لا مناص منها اختلافات في الرأي أحياناً ولحظات احتدم فيها تبادل الآراء حول بعض النواحي الخاصة من المشاكل التي كانت تعالج ،خلال فترة السنوات الثلاث التي كنت أخابر فيها وزارة الهند مباشرة كنت مطمئناً من تأييد المستر مونتيغو الشخصي وتعاطفه معي ، ومن التعاون الفعال الذي كانت تبديه وزارة الهند ، في شخص السر آرثر هرتزل والمستر (السر فيما بعد) جون شكبرغ عند توجيه القضايا الصعبة التي تتضمن إشراك دوائر الدولة الأخرى في العمل على قدر الامكان.فقد مُنحتُ من حرية التصرف والسلطة جميع ما يمكن ان يحتاجه الرجل الموجود في ميدان عمله ، وسُمح لي بحرية متناهية في إبداء الرأي، فليس بوسعي أن أتذكر أي حادث ذي بال في هذه السنين الثلاث ، ولا خلال السنوات الثلاث السابقة في الحقيقة ، التي توكلت[1] فيها عن السر بيرسي كوكس

(١) كان السر بيرسي كوكس الحاكم الملكي العام في العراق قبيل وقوع الثورة قد انتدب في مهمة

كان للادارة المدنية فيه ما يبرر تذمرها او اعتراضها على قرار اتخذته وزارة الهند في ضمن الأمور الواقعة في دائرة اختصاصها إذ كانت المشاكل التي يستعصي حلها مشاكل ناشئة عن التأخر في إصدار بيان واضح عن منوياتنا باعتقاد « ان الشرق يستطيع ان ينتظر »، وعن عجز وزارة الحرب وممثليها في العراق (كما سأشير في الفصل التالي) في تزويد أنفسهم بما يستطيعون مجابهة ما تقتضيه الحالة السياسية به فلم يزر السر آرثر هرتزل ، ولا المستر شكبرغ العراق أو ايران أو الخليج العربي ، لكنهما كانا يفهمان « جوهر الأشياء المؤملة، ودلالة الأشياء غير المنظورة » مما يجعل مذكراتهما الرسمية عامة شيئاً يعول عليه وأكثر تنويراً من مذكرات الشؤون العربية أحياناً. فقد كانا ينظران الى مشاكلنا بتجرد مفيد، بالنسبة لمشاكل البلاد المجاورة، التي لم يكن لنا نحن الموجودون في ميدان العمل الا معرفة قليلة بها كما كانا متعاطفين على الدوام ، ونادراً ما كانا يلتجئان الى النقد القاسي وكانت رسائلهما الخصوصية النادرة رسائل منورة (بكسر الواو) منعشة وكانا يعرفان كيف يحصلان منا ، في المحاولة الأخيرة، على الاذعان لقرارات رؤسائهم السياسية وبالعكس ، كانا ماهرين في عرض وجهة نظر الرجل الموجود في ميدان العمل على الوزراء المسؤولين وعلى هذا فقد كانت شكيمة اللجام في أفواهنا لكننا كنا نشعر بأنفيته [1] فقط

وكانت الماكنة الحكومية التي تصرّف شؤون البلاد الخاضعة للانتداب ، كما بينت ، ماكنة بطيئة مزعجة تتصف بالخلل المتأصل ، لكن هؤلاء الرجال ومساعديهم كانوا يجعلون الجهاز محتملاً ويحولون دون تعطله التام

الوضع في بغداد

وبعد هذا الاستطراد الموجز الذي يمكن ان يبين العلاقات الشخصية الموجودة بين السلطات المسؤولة في الوايتهول وبغداد على التعاقب ، من الضروري ان أعود الى الوضع في بغداد خلال الاسبوع الثاني من حزيران ،

= خاصة الى ايران بدرجة سفير فتوكل عنه ويلسن مؤلف هذه الفصول

(١) Snaffle ، وهي تلك القطعة من اللجام التي تمر عبر أنف الحيوان

فقد كان شهر رمضان ما زال قائماً ، وهو شهر يعرف عادة بشيء من الاثارة الدينية عند المسلمين ، الذين يجدون ، ولا سيما حينما يقع رمضان في الموسم الحار من السنة ، التمسك بالصيام اختباراً قاسياً لأعصابهم وأمزجتهم كما هو الحال بالنسبة لأجهزتهم الهضمية أيضاً ولذلك قررت تأخير إذاعة البيان الى نهاية الشهر الاسلامي (القمري) ، وأبرقت بما يأتي الى وزارة الهند في التاسع من حزيران

سيؤجل اصدار البيان بموجب الأسس التي أمرتم بها في برقيات السابع من حزيران الى نهاية رمضان ، أي حوالي الثامن عشر من حزيران فانه سيثير احتجاجات عنيفة من المتطرفين الذين يطلبون الاستقلال التام ، وقد تقوم تظاهرات أخرى

اقترح مواجهة الحالة بتوجه وفد من العراق لا يزيد عدد أعضائه على ثمانية أشخاص ، من مختلف جهات العراق ، الى انكلترة لعرض آرائهم عليكم وهناك ما يجعلنا نعتقد ان هذا الاقتراح سيقابل مقابلة حسنة

وحالما يكون الوفد قد تحرك ، أو يكون قد تقرر تشكيله ، اعتقد أننا سنكون قد ذهبنا إلى أبعد ما نستطيع في طريق المصلحة ، وسأعتقد بأنني على درجة من القوة تؤهلني لاتخاذ تدابير قاسية ضد الممتنعين عن المصالحة الذين يشكل نفوذهم المتزايد خطراً عاماً ، ويختفي الوجهاء في جميع انحاء البلاد كل يوم تقريباً على قمعهم

ان هذا العمل سيبعث الروح في المعتدلين ويسهّل تشكيل حزب وسط ، ليس له وجود في الوقت الحاضر ، ولذلك استولى المتطرفون على المسرح وحدهم انتهى

وأعقبتُ هذا بارسال البرقية الآتية الى السر بيرسي كوكس ، وكان قد غادر طهران الى لندن عن طريق بغداد

توجد بين يدي توصية اجماعية من ناظر العدلية ، وناظر المالية ، وحاكم بغداد العسكري تطالب بأنكم لا بد من ان تقضوا بضعة أيام في لتقابلوا وجهاء البلد قبل توجهكم الى الوطن كان يجب منذ البداية ان أوصي

بهذا من دون تردد لولا أن وصولكم يصادف نهايــة رمضان ، وهو الوقت الذي أجد فيه نفسي مجبراً على توقيف عدد من الناقمين على الحكومة في بغداد والنجف ، وربما في جهات أخرى ، لنفيهم الى خارج البلاد. وستقدم بلا شك احتجاجات عنيفة من المجتهد الأكبر في كربلا وربما من أماكن غيرها ، وليس من المستبعد ان تحصل اضطرابات في بغداد وقد اتُخذت جميــع الاستعدادات لذلك ، وكلنا متفقون على ان الاجراءات القوية التي ستتخذ ضد الساخطين الكبار على الحكومة وهم كلهم تقريباً ذوو منزلة منحطة (كذا) ، ستؤدي الى تجمع المعتدلين في جانبنا ، ويكون من شأنها ان تقنع القبائل بوجه عام بأن تعهدنا بتأسيس حكومة مستقلة تحت الانتــداب البريطاني لا ينطوي بالضرورة على اختفاء السلطة القانونية واستفحال الفوضى العامة مما تفكر به الآن المناطق العشائرية التي زرت الكثير منها بالطيارة خلال الايام القليلة الماضية .

وقد يكون من الممكن أن يورطكم وجودكم في بغداد في هــــذا الظرف بالتزامكم بنوع من التأييد لهذه الاجراءات على أنه بالنظر لاجماع الرأي القوي أرى من الأحسن أنكم يجب ان تتوقفوا هنا بضعة أيام ،وسأتخذ الترتيبات المطلوبة على هذا الأساس انتهى

توقف السر پيرسي كوكس في بغداد

فوافق السير بيرسي كوكس ، بعد الرجوع الى حكومة صاحب الجلالة ، على هذا المسلك وقد وصل في الثامن عشر من حزيران ، وفي العشرين منه صدر في الصحف العامة بيان بتوقيعي ، بعد حصول مخابرات أخرى مع المستر مونتيغيو ، بالتعابير الآتية

ان حكومة صاحب الجلالة ، بعد ان عهد اليها بالانتداب على العراق ، تتوقع ان يكوّن الانتداب من العراق دولة مستقلة تضمن وجودها عصبة الأمم وتكون خاضعةً لبريطانية العظمى ، ويضع عليها مسؤولية المحافظة على السلم الداخلي والسلامة الخارجية ، ويتطلب منها وضع قانون اساسي يُسن بالتشاور مع أهالي العراق ويأخذ بنظر الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح جميع الطوائف الموجودة في البلاد وسيحتوي الانتداب على نصوص تسهل تقــدم العراق

كدولة ذات حكم ذاتي حتى يحين الوقت الذي يستطيع الوقوف فيه لوحده ؛ وعند ذاك ينتهي أمر الانتداب

وقد قررت حكومة صاحب الجلالة أن تعهد بمباشرة هذه المهمة الى السر بيرسي كوكس ، الذي سيعود بناء على هذا الى بغداد في الخريف ويستأنف العمل في منصبه ، عند انتهاء عمل الادارة العسكرية الموجودة حالياً ، بصفته رئيس ممثلي بريطانية في العراق

وسيُخوّل السر بيرسي كوكس السلطة المطلوبة لتكوين هيئات موقتة ، أي مجلس دولة يرأسه رئيس عربي ومجلس انتخابي عام ينتخبه سكان العراق انتخاباً حراً ويمثلهم تمثيلاً صحيحاً وسيكون واجبه إعداد القانون الأساسي الدائم بالتشاور مع المجلس الانتخابي العام هذا [1] انتهى

فعرض المستر مونتيغيو هذا التصريح على مجلس العوام في الثالث والعشرين من حزيران . وفي مجلس اللوردات ، المنعقد بعد يومين ، ادعى اللورد ايسلنغتون أنه صدر في الدرجة الأولى بناء على « الضغط المتوالي ، الذي كان يمارسه بدقة الجمهور والصحافة منذ مدة غير يسيرة » وبمقارنة الواردات المجباة من ولايتي البصرة وبغداد في السنة العجفاء التي أعقبت الاحتلال بالواردات المجباة من ولايات البصرة وبغداد والموصل خلال السنة التالية ، وبجعل المبالغ التي دفعها الجيش الى الادارة المدنية « واردات » أيضاً ، استطاع ان يبيّن ان الواردات الكاملة المجباة خلال سنة واحدة تدل على حصول زيادة بنسبة ٤٣٧٪ وبادخال ميناء البصرة وسكك الحديد ، والري ، في ضمن المصروفات أقنع نفسه بأن « النفقات » قد ازدادت بنسبة ٤٩٠٪

ومن هذه الفذلكات لم يجد صعوبة في إجراء تنقيصات تقارب الادعاء بأن الاضطراب السياسي كان سببه في الدرجة الأولى الضرائب الباهظة ورفض ان

(١) نشر في حينه منشور رقم ٧٠ بالعربية في الجرائد العراقية ، وينص على فحوى هذا البيان. ولما كان المنشور يعتبر محرفاً عن الأصل وغير مطابق تمام المطابقة له فقد آثرت ترجمته ترجمة قريبة ، وأدرجه بهذا الشكل .

يصدق قول رئيس الوزارة بأن التصريح لم يمكن صدوره في وقت أبكر ولم يشر هو ولا الخطباء الذين تكلموا من بعده الى الوضع في سورية وعزى اللورد سيدنهام حدوث القلاقل والاضطرابات عندنا الى الأتراك والبولشفيك اما اللورد غوتشن ، وكان الوحيد بين الخطباء الذي زار العراق في ١٩١٩ فقد أثنى ثناء حاراً على ضباط الادارة المدنية ، حيث قال

فهم منتشرون في صحارى العراق ، يعيشون في أصعب الظروف وأكثرها مشقةً وخطراً ، من دون ان يعرفوا ماذا سيحل بمستقبل الحكومة في البلاد وكانوا قد تلقوا تدريباً مختلفاً وتنشئةً مختلفة ، لكنهم يرتبطون معاً بالرغبة في تقدم البلاد التي كان لهم ايمان قوي فيها وقد استحق هؤلاء الشبان اعترافنا بالجميل لهم نظراً لولائهم وحماستهم واخلاصهم في العمل واني لعلى ثقة بأن الناس في هذه البلاد لو عرفوا المزيد عما يفعله هؤلاء لازداد اقرارهم بفضلهم انتهى

وقد أنهى المناقشة اللورد كرزن [1] ، الذي جعل من المفهوم على الدوام ، في أثناء حديثه في مجلس اللوردات ، ان وزارة الخارجية لا وزارة الهند كانت هي المسؤولة في النهاية عن الشؤون الادارية المختصة بالعراق ولو كان في وضع أحسن لأمكن له ان يبين للورد أيسلينغتون [1] ان ضرائب الأرض المجباة عن

(١) كان وكيلا للخارجية يومذاك ويقول المستر آيرلاند في كتابه (العراق – دراسة في تطوره السياسي) ان الاضطراب السياسي الذي وقع في ١٩٢٠ لم يكن سبباً في الدرجة الأولى عن الجباية الصارمة ، كما صرح اللورد ايسلينغتون في مجلس اللوردات ، غير أن الحقيقة هي ان الضرائب كانت شيئاً مزعجاً ويقول الاستاذ كيرك في (مختصر تاريخ الشرق الأوسط) ان الواردات التي تمت جبايتها في ١٩٢٠ بلغت نصفاً وثلاثة أضعاف ما كان الأتراك قد جبوه في ١٩١١ وقد كانت الضرائب التي تعد أثقل بكثير من الضرائب التي كانت تجبى في الهند ، تميل الى الضغط بشدة على الفلاحين ، لكنها كانت مضيئة ايضاً الى الملاكين والوجهاء ، والى القبائل التي كانت سابقاً تتملص منها في الغالب ولم يكن للعراقيين رأي في الجهات التي كانت هذه الضرائب تصرف فيها فقد كانت ١٦٪ من جميع النفقات مخصصة في السنة المالية ١٩١٩–١٩٢٠ للمقر العام والتكاليف الادارية. وكانت ١١٪ مخصصة اسمياً للأشغال العامة ، لكن معظمها كان يصرف على تسهيلات المعيشة والسكن للموظفين البريطانيين والهنود. وقد أدلى ويلسن بتصريحات قال فيها ان مصلحة العراق تستدعي وجود –

سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ كانت أقل بكثير عما كانت عليه في أيام الترك ، وألا تكلفة الادارة ، باستثناء الميناء وسكك الحديد والري ، لم تكن أعلى على انه اعترف بأنه غير مستعد في هذه الأمور من ناحية الارقام ، لكنه بين بصراحة ان التأخير في معالجة مشكلة العراق كان سببه في الدرجة الأولى صعوبة ايجاد الوقت الكافي في حالة تراكم الأعمال العامة وازدحامها للنظر في تلك المشكلة ومناقشتها وقبول الوزارة لها كما كان ينبغي. ثم أضاف يقول ان التصريح كان يستند الى تقارير لجنة بوهام كارتر « التي كانت هي أيضاً موجودة ومطبوعة منذ أشهر وادعى ان حكومة صاحب الجلالة لم تحد بتقصد مطلقاً عن المبادىء الموضوعة في مراحل الحرب الأولى وان التأخير في تطبيق هذه المبادىء كان يعزى الى أسباب خارجة عن مقدور الحلفاء كما أوضح من قبل وأنها ما تزال كما هي على الدوام تنوي إقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي يقبل به العراقيون ثم قال وليس هناك تصريح نرحب به مثل ما نرحب بتعبير حقيقي عام عن رأي يحبذ لنا نظاماً خاصاً وحتى عاهلاً بعينه وأنهى اللورد كرزن خطابه بالتأكيد على عدم ميل الوجهاء المحليين الى الاضطلاع بالسلطة التنفيذية خلال فترة الانتقال فقد قال

ان من يعرف عقلية الأقوام الشرقية لا بد من ان يقرر في الحال بأنهم يزنون في عقولهم ما يمكن ان يحدث فهم لا يتقدمون لمساعدتنا ،ويعللون هذا الاحجام بقولهم : « لنفرض أننا امتنعنا الآن وبقي البريطانيون في البلاد ،فانهم سيصفحون عنا لأنهم أسخياء اما اذا انجرفنا معهم الآن وعاد الأتراك الى البلاد فاننا سوف

– نسبة كبيرة من الموظفين البريطانيين في جميع الدوائر الادارية. ولم يكن للمجالس المحلية الاستشارية في المناطق ، وأكثريتها من الأعضاء العرب ، أي تأثير على الخطط التي تسير الادارة بموجبها وكان أقل من ٤٪ من موظفي الدرجة الأولى من العرب ، كما كان عدد الموظفين الهنود في دوائر السكك يبلغ خمسة أضعاف الموظفين العرب . و بعد ان نشبت الثورة في العراق صرحت المس بيل تقول انه من العجيب بوجه عام ان يتوفر عدد كبير من المعتدلين والمعقولين في العراق ، واني أحاول أن أعد نفسي واحدة منهم ، لكني أجد من الصعب المحافظة على الهدوء غير العاطفي حينما أفكر في عدد الأخطاء الفاضحة التي ارتكبناها

نتعرض لاقتصاص فظيع ، وهذا ما حصل في الكوت [1] كما يعرف جميع من قرأ قصة عقوبات الاعدام المفروضة على سكان الكوت البؤساء بعد ان اضطر جيشنا الى الجلاء عن ذلك المكان وكان ذلك هو الخوف الذي يساور عقول السكان المحليين انتهى

وكان هذا عرضاً رائعاً لحقائق الوضع في العراق ، لكنه كان من الممكن ان يكون أكثر تأثيراً على النفوس بكثير فلم تذكر طبيعة الدسائس الشريفية التي كانت المصدر الرئيس ، أو المصدر الوحيد تقريباً ، للاضطرابات التي حصلت عندنا ، ولم تكن هناك أيضاً أية اشارة الى الصعوبات الملازمة للمحافظة على الوضع الذي حاولنا ايجاده في ايران بالاتفاقية الانكليزية الايرانية الموقعة في ١٩١٩ ومع هذا فقد قدرت نفقاتنا العسكرية في في ايران خلال سنة ١٩٢٠ بمقدار خمسة ملايين باون استرليني.

ولقد أوردت هذه المناقشات البرلمانية هنا لأنها تمارس تأثيراً قوياً على الحالة في العراق . فقد كنت أتتبعها بعناية فائقة ، وأوعز باستنساخها وتوزيعها في أوسع دائرة ، باعتبارها أحسن جرعة مضادة لآراء جهات معينة في صحافة لندن .

وفي الحادي والعشرين من حزيران أصدرت ، بعد المذاكرة مع السر بيرسي كوكس ، بياناً كنت قد أعطيت المستر مونتيفيو إشعاراً مسبقاً به منذ ثلاثة أيام ، ذكرت فيه ان الحكومة البريطانية لما كانت مسؤولة عن صيانة الأمن الداخلي والنظام الداخلي في العراق لا تعتزم إخلاء أي مقدار من جنودها ، وانما ستفعل بالعكس حيث ستستمر على الاحتفاظ بقوة كافية لتحقيق التزاماتها [2]

(١) لا بد من ان يذكر هنا ان الأتراك حين أعادوا احتلال الكوت قبيل استيلاء الانكليز على بغداد ، وبعد الحصار الطويل المؤدي الى استسلام القائد الانكليزي طاوزند مع (١٤٠٠٠) بريطاني وهندي معه ، عمدوا الى شنق عدد غير يسير من أهالي الكوت ، ومنهم الحاج عباس العلي وولداه علي وسعد ، ومحمد نجيب ابو شويلية رئيس بلدية الكوت ، وناموس شيخ جعصان ، وعباس ظاهر الجميمي ، وياسين الجيفري ، وعبد الرزاق الصحاف ، وعلي وعبود السيفاريان ، وعلي درويش ، وغيرهم

(٢) ندرج فيما يأتي نص البيان الذي صدر يومذاك

حيث أنه يظهر انبعض الأشخاص قد أشاعوا بان الحكومة البريطانية على وشك ان تسحب قواتها =

وقد كنت آمل أن هذا البيان سيؤدي الى توقف قادة الوطنيين عن العمل وجعل إجراءات القمع غير ضرورية فعجز البيان عن تحقيق ذلك الغرض حيث ان الحركة كانت قد خرجت من أيديهم. فاجتمعوا مرةً أخرى ، ليكرروا مطالبتهم بوجوب جمع مجلس عام يقرر مستقبل العراق وكانت هذه آخر فرصة يظهرون فيها كهيئة موحدة فقد ازدادت الاختلافات بينهم ، وأدى تطور الاضطرابات العشائرية السريع الى ان تنفصل عن المجموعة الكبيرة العناصر الاكثر اعتدالاً ، التي أنذرتها التحريكات التي بدأوا بها ولم يعودوا قادرين على ضبطها وأصبح ادعاء المندوبين ، حتى في حالة وحدتهم ، بكونهم يمثلون العراق شيئاً لا يمكن الاحتفاظ به على ما يظهر وكان أعضاء مجلس منطقة البصرة قد شجبوا أعمال المندوبين في الثاني والعشرين من حزيران ، وعبروا عن ثقتهم بالحكومة البريطانية كما بذلت في العمارة جهود غير يسيرة للحصول على تأييد لعريضة تطالب بالاستقلال ، غير أنه لم يمكن ايجاد من يوقع عليها ، فمزقت العريضة ولم تكن الموصل ممثلة بين المندوبين أيضاً

لجنة قانون الانتخاب

وكان لصدور بيان آخر في الثاني عشر من تموز فائدة زج هذه العناصر المهملة في الميزان ، في الوقت الذي اتخذت فيه الاجراءات لمناقشة قانون الانتخاب التركي ، الذي تم الاعتراف بكونه غير قابل للتطبيق في الأحوال الراهنة وينص البيان على ما يأتي

لقد خولت حكومة صاحب الجلالة وكيل الحاكم الملكي العام بدعوة كبار

- العسكرية من العراق ، وإشاعات أخرى تفضي الى الاخلال بالأمن العام ، فعليه انا السر أرنولد ويلسن نائب الحاكم الملكي العام في العراق أنشر لأجل إفادة العموم بان الحكومة البريطانية من حيث أنها مسؤولة عن السلم الداخلي والأمن الخارجي في هذه البلاد ، فليس لها أدنى مقصود بأن تسحب من البلاد قواتها العسكرية ، بعضها أو كلها ، بل بالعكس لا تزال تحفظ قوات عسكرية من جميع أنواع السلاح ، تكفي لقضاء واجبات حفظ السلم الداخلي ، والأمن الخارجي كفاية تامة وإني عند اللزوم لا أقصر ان أطلب من السلطات العسكرية المساعدة الكاملة للقوة الملكية

حرر في اليوم السابع عشر من شهر جون ١٩٢٠

ممثلي المناطق المحلية للتعاون مع الادارة المدنية في وضع مقترحات تجري بموجبها الانتخابات للمجلس العام في الوقت المناسب ، وفي اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين المناطق الانتخابية ، وإعداد سجلات الناخبين وسائر الأمور المهلة لانتخاب المجلس العام ولما كان هناك أشخاص في العراق كانوا ممثلين عنه في مجلس الأعيان التركي او مجلس النواب التركي ، فحصلت لهم خبرة على هذا الأساس في الشؤون المتعلقة بالانتخابات وبمناقشة الشؤون العامة ، فقد دُعي هؤلاء جميعهم من قبل الحاكم الملكي العام للغرض المذكور اعلاه وسوف تدعى هذه اللجنة لانتخاب رئيس من بين أعضائها ، وتعيين أعضاء أضافيين من المناطق غير الممثلة بسبب تغيب أو وفاة ممثليها السابقين أو بأي سبب آخر انتهى

وكان بين المبعوثين السابقين أبرز شخصية في البصرة ، وربما في العراق كله السيد طالب باشا النجل الأكبر لنقيب البصرة وكان قد عاد الى بلده في شباط ١٩٢٠ بعد ان قضى سنوات الحرب في نفي اختياري الى الهند ومصر وكانت شهرته تُعزى في الغالب الى الحزم الذي كان بيديه في تحقيق أهدافه السياسية في عهد الأتراك لكنه كان بلا شك قد برز قبل الحرب بوصفه ناطقاً باسم الآمال والمطامح الوطنية ، وكان حزب الوطنيين في سورية يعتبره بهذا الاعتبار ولم يفوّت منذ عودته أية فرصة في إظهار قناعته بأن خير العراق يعتمد على قبول الانتداب البريطاني. فلم يتردد لا هو ولا سائر مبعوثي البصرة السابقين وغيرهم في إجابة الدعوة كما لم يرفض مبعوثو بغداد السابقون أيضاً الحضور في اللجنة مع ان اثنين منهم كانوا قد وقعوا على عريضة الثاني من حزيران كمندوبين

وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى في السادس من آب ، وبعد افتتاحها رسمياً من قبل الحاكم الملكي العام انتخبت السيد طالب باشا رئيساً لها ومضوا في الجلسة المنعقدة في اليوم التالي في ترشيح أعضاء اضافيين كان منهم يوسف السويدي والسيد محمد الصدر ومفكرون معروفون آخرون ولما كانت اللجنة قد تألفت على هذه الشاكلة لم يعد من الممكن ان تتهم بكونها غير ممثلة لرأي الجهات المختلفة في البلاد

تأزم الوضع في بغـــداد

غير ان الاثنين من زعماء المندوبين رفضا الدعوة ، وأصبح معروفاً في الوقت



سماحة السيد محمد الصدر

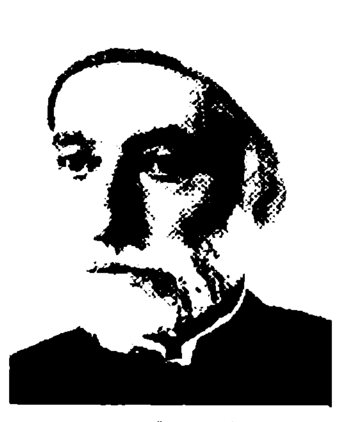
نفسه انهما يزمعان ان يلتجئا لآخر مرة الى رعاع بغداد بعقد حفلة « مولود » في أحد الجوامع الكبيرة ، يعقبها السير في مظاهرة في المدينة. وكان لا بد من أن يحدث عنف واضطراب خطير بنتيجة ذلك فأصدر أمرٌ بتوقيف أربعة[1] منهم عـــلى ان ثلاثه من هؤلاء تمكـــنوا من الهرب الى الخارج . لكن القرار الصادر بتوقيفهم المشفوع بمنشور يمنع فيه إقامة حفلات أخرى للمولد قد أعاد درجـــةً من الثقة الى النفوس وكان لاحتلال الفرنسيين الشام وحلب في الخـــامس والعشرين من تموز وسقوط الحكومة الشريفية في سورية ، تأثير

(١) كان المندوبون الأربعة المشار اليهم جعفر أبو التمن ويوسف السويدي وعلي البازركان والشيخ أحمد الداود. لكن السلطة لم تستطع القبض الا على الشيخ أحمد الداود فقط ، لأن الثلاثة الباقين استطاعوا الهرب الى كربلا . وقد دبر هرب جعفر أبي التمن وعـــلي البازركان عبد المجيد كنه وعصبة جسورة من أعوانه وبعض أقاربنا، وكان أبي التمن قد استطاع الهرب من بيته قبيل حضور الشرطة الانكليزية لالقاء القبض عليه الى بيت من بيوت الجيران ثم الى بيت خاله محمود الأطرقجي، ثم الى بيت المرحوم مهدي الخياط والدنا ، ومنها تسلمه عبد المجيد كنه مع عدد من أقاربنا وأعوانه كما استطاع علي البازركان الهرب من بيته والتسلل الى اسطبل محمود صبحي الدفتري من دون علم أصحابه ، ومنه تسلمه أعوان عبد المجيد كنه وأوصلوه الى شريعة السيد سلطان علي حيث انضم الى أبي التمن وتوجهوا بالزورق الى الدورة ، ومن هناك الى كربلا اما يوسف السويدي فقد استطاع الافلات من السلطة =

مروق أيضاً. فقد كان هذا يعني نهاية دفع المنح من خزانة صاحب الجلالة الى الوطنيين المرتزقة (كذا) في العراق

وقد لخص السير بيرسي كوكس قبل ان يغادر بغداد الوضع الى وزارة الهند بالرسالة الآتية (٢٢ حزيران)

اني متردد في التعبير عن رأي واثق بعد زيارة مستعجلة أعقبت غياباً طويلاً عن العراق لكن الوضع صعب جداً من دون شك، وليس من السهل على المرء ان ينظر الى أبعد من بضعة أسابيع غير ان المطلب الملح العاجل هو ابقاء الوضع تحت السيطرة والحيلولة خلال الثلاثة أو الأربعة أشهر القادمة



سماحة يوسف السويدي

دون وقوع أي انفجار في المناطق. واتخاذ إجراءات من شأنها ان تجلب المعتدلين الى العمل المكشوف بجانبنا في الوقت نفسه مع منعهم عن الاشتغال مع المتطرفين في عمل مشترك

ولتحقيق هذا الغرض من الضروري ان تعطى لهم مادة للمناقشة واثبات ان منوياتنا الدستورية هي شيء حقيقي لا زيف فيه ومن المؤمل ان يهيأ هذا بمناقشة قانون الانتخاب فاذا لم يكن هذا كافياً (ويبدو ان هناك ميلاً عاماً

= بعد ان شاغل أهالي محلته (السوامرة) رجال الشرطة وتصادموا معهم فقتل ستة من الأهلين وجرح عدد من الشرطة والأهلين

الى محاولة رفض الانتداب) ، اعتقد ان السبيل الوحيد هو ان يُسمح لوفد من البلاد بالسفر الى لندن

واذا كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة جداً في تجنب هذه الوسيلة فيكون بديلها ان يوعد أهل البلاد بزيارة للتحقيق في الخريف القادم يقوم بها وزير من وزراء الدولة ، او لجنة تتولى العمل بالنيابة عنه

والمتطرفون في الوقت الحاضر هم أقلية من حيث العدد، لكن جميع العناصر الساخطة والرجعية تجنح الى الانضمام إليهم واذا لم يمكن ايقاف هذه العناصر عند حدها بصورة موقتة باجراءات استرضائية ، وظهر منها إمارات القيام باضطراب فعال ، فلا مناص من قمعه في المهد بالاجراءات القمعية الممكنة وسوف تبذل جميع الجهود لتجنب هذا في بغداد نفسها لكنه قد يكون ضرورياً في الأنحاء أيضاً انتهى

وبعد بضعة أيام حصلت اضطرابات في الفرات الأوسط وديالي ولو كانت استعداداتنا العسكرية فعالة أكثر مما كانت عليه لكان من الممكن قمعها اما كيف نشأت هذه الاضطرابات ، ولماذا فشلنا فشلاً ذريعاً في ايقافها عند حدها ، فسوف أبيّنه في الفصل التالي

لقـــاء سري

وقبل انتهاء هذا الفصل قد يكون من المفيد أن أصف مجهوداً بذلته ، بعد مغادرة السر بيرسي كوكس مباشرةً ، وهو اتصالي شخصياً ببعض الزعماء قبل ان آمر باعتقال بعض الأشخاص. وقد كان من الضروري ان تبقى هذه المفاوضات مكتومة ، لأن الزعماء كانت ثقة الجمهور قليلة بهم ، وكانوا يعرفون بأنهم لو شك أحدٌ في كونهم كانوا على اتصال بي فسوف يتهمون بالخيانة ونجد من جهة أخرى ، ان العنصر المستعد للتفاهم بينما يكون غير قادر ، مثل «المعتدلين» في جميع أنحاء العالم ، أو غيـــر راغب في توريط نفسه توريطاً كلياً بسياسة حكومة اليوم فانه ينظر شزراً لأية مفاوضات مكشوفة تجري مع الأقلية الثائرة فدُبّر اجتماعٌ يتم في منتصف الليل فوق أرضٍ محايدة — اي في بيت صديق

مشترك هو عبد القادر باشا الخضيري [1] وذهبت برفقة رسول عربي يوثق به،
ولم يعرف بالمكان الذي كنت أقصده والنية التي كنت انتويها غير شخصين آخرين وقد حضر ثلاثة ممن كانوا على اتصال وثيق بزعماء الوطنيين ، فجلسنا تحت ضوء القمر في زاوية منعزلة من السطح المطل على النهر وأخذنا نرتشف فناجين القهوة المتعاقبة على ضوء الشموع

وبعد تبادل المجاملات والتحدث قليلاً عن السياسة الخارجية ، انصرفنا الى عمل الليلة وكان خصومي ينصتون باهتمام الى التوضيح الذي أوضحت فيه سبب التأخيرات غير المحتملة التي حصلت خلال السنتين الأخيرتين— وعدم قدرة حكومة صاحب الجلالة على التكهن مقدماً بقرار عصبة الأمم بشأن الانتداب وعلى وضع مقترحات معينة انتظاراً لعقد الصلح مع تركية

فأجابوا بأنهم يعتبرون كل ما قلته صحيحاً ، ولكنهم أضافوا الى ذلك قولهم « هناك هوة سحيقة بيننا وبينكم » فقد كان معروفاً للعالم على ما يقولون ، ان نظام الانتداب عبارة عن إلحاق مقنع وقال الفرنسيون مثل هذا أيضاً كانوا يعملون بقولهم هذا بينما أنكرناه نحن لكن أعمالنا في فلسطين لم تكن تماشي مهمتنا كما لم نقدم حتى الآن دليلاً ايجابياً على منوياتنا في تشكيل حكومة وطنية في العراق وكان المشروع الذي لخصته ناقصاً وغير مقبول فان قبول أي شيء غير الاستقلال التام بالنسبة لهم في العراق يعتبر كارثة . لأن هذا سينطوي على قبول مشروع مماثل باشراف الفرنسيين في سورية وهم لا يثقون بالفرنسيين الى درجة تتجاوز عدم وثوقهم بالبريطانيين

فأنذرتهم بأن حكومة صاحب الجلالة ستضطر الى المحافظة على الأمن أو الى استعادته عند الحاجة بالقوة العسكرية — ورجوت منهم ان يتصوروا إراقة الدماء التي تنطوي عليها هذه السياسة فأجابوا أن ذلك سيكون ثمناً بخساً يدفعونه لقاء الاستقلال ورددت على ذلك بأن الثورة قد تؤخر تحقيق آمالهم

(١) كان عبد القادر الخضيري يسكن في إحدى الدور المطلة على دجلة في منطقة الباب الشرقي قرب الجسر اليوم .

عقداً من السنين ، فأجابوا بأن المعروف في عالم السياسة ان الحرية بالنسبة للأمم تؤخذ ولا تعطى ، وان الثورة سواءٌ أكانت ناجحة أم لا ليست فقط أحسن طريقة لدفع قضية الحرية الى الأمام وانما هي الطريقة الوحيدة لذلك ثم أنهوا الحديث بقولهم « ان الأمم الأوربية تخضع للقوة على الدوام فقد خضعت لها بريطانية العظمى في قضية أفغانستان [١] وضعفت في مصر [٢] ، وخضعت حتى في الهند ، وسوف تتخلى في النهاية عن أيرلانده وقد ملّت الأمة البريطانية من الحروب وسوف لا تقدم مزيداً من الضحايا ، ومتى مُنح الأنتداب وسُويت شروطه فاننا سوف نخسر فرصة الحصول على الاستقلال التام فليس يرضينا شيء أقل من ذلك ، وليس هناك شيء آخر يستحق الفوز به »

وقد ذكّرتهم بأنه ليس هناك بينهم وبين استئناف تركية لوضعها السابق في العراق سوى الانتداب فأصابت هذه الاطلاقة الهدف لكن أحد الثلاثة عقّب على ذلك بقوله ان الأتراك هم مسلمون على كل حال وأنهم مستعدون بموجب « الميثاق الوطني الصادر في أيلول ١٩١٩ لاعطاء الحكم الذاتي للعراق ثم ذكرت الأقلية الكردية والعنصر الشيعي القوي في الفرات (كان محدثيّ الثلاثة من السنة) ، فأجابوا أن هذين الفريقين هم فلاحون جهال يمكن إبقاؤهم في مكانهم بسهولة : الفريق الأول بالتحاسد المتبادل بين قادتهم ، والفريق الثاني بالطريقة نفسها وعن طريق العلماء الذين هم منسجمون مع الوطنيين على حد قولهم وبعد حوالي ساعتين من الحديث الجاري على هذا المنوال ، المتبادل بكل مجاملة وكبت ، أصبح من الواضح أنه ليس من الممكن حصول اي توافق او تفاهم وقد أنهيت الحديث بتطمينهم اننا لا بد من ان نفعل جميع ما بوسعنا للمحافظة على الأمن والنظام. فردوا علي يقولون ان جميع الجيش و « جميع الجنرالات » هم في ايران ولا يستطيعون العودة الى هنا وان الشرطة والشبانة لا يُعتمد عليهم (لقد برهنوا بهذا على أنهم مخطئين كل الخطأ) وان سكة الحديد سوف

(١) كانت هناك في هذا الوقت لجنة أفغانية يرأسها محمود بك ترزي تفاوض في سيملا ، وقد عرف عنها أنها اتخذت موقفاً متصلباً في المفاوضات – المؤلف .

(٢) كان سعد زغلول باشا قد وصل يومذاك الى انكلترة لمفاوضة حكومة صاحب الجلالة – المؤلف .

تقطع الى حد الفرات حينما يصدر الأمر وتقطع المواصلات النهرية (لقد تحققت النبوءة الأولى ولم تتحقق الثانية). وقد افترقنا بالرسميات، وفي صباح ذلك اليوم تسلمت تقرير الشرطة اليومي المعتاد فكان يحتوي على قائمة بالشخصيات[1] السياسية التي كانت قد غادرت بغداد الى المنفى عند الفجر - وكانت في ضمنها أسماء أصدقائي الثلاثة الذين التقيت بهم في الليلة الماضية. ثم التقيت بهم بعد أربع سنوات في بغداد، فلم تكن بنا حاجة ليسأل أحدنا الآخر أين التقينا آخر مرة

(١) كان الذين ألقي القبض عليهم وسفروا الى المنفى، بالاضافة الى الشيخ أحمد الداود، جعفر الشبيبي، وعارف السويدي، و نوري فتاح، وجلال بابان، وصادق حبه، ومحمد مصطفى الخليل، وكلهم من أعضاء حزب الاستقلال عدا واحداً منهم.

الفصل الثالث

الوضع العسكري في ١٩٢٠[1]

تعين السر أيلمرهولدين

لا بد للمرء من ان يتذكر الترتيب الزمني للحوادث ، بالنسق الذي تظهر نفسها فيه للذين يتربعون في دست السلطة ، من أجل أن يفهم فيه تطور الأمور والأحوال في العراق اذكانت قوات القدر تمضي قدماً الى الأمام في ارتال متجمعة على جبهة واسعة ، والمؤرخ مكره على تتبع الأحداث وتدوينها أولاً في جبهة واحدة من ميدان العمل وثانياً في جبهة أخرى ، تاركاً التطورات التي لا صلة وثيقة لها بموضوعه الرئيس الى رواية لاحقة

فقد سبق ان أشرت الى المقدرة التنظيمية والتعاطف المتحرر اللذين كان السر جورج ماكون[2] يستعين بهما لحل مشاكل العراق المتنوعة ولدى تعيينه في شباط ١٩٢٠ لأشغال منصب مدير الميرة المهم في الهند ، انتخب وزير الحربية المستر تشرشل للقيادة العامة في العراق الفريق السر أيلمر هولدين الذي كان في ١٨٩٨ ، وهو يومئذ مرافق للسر ويليام لوكهارت ، قد حصل له على وظيفة عسكرية عاطلة في هيئة الأركان ، وقاده بعد سنة في جنوب افريقية على دون علم منه الى الأسر ، ثم أخرجه منه[3]

(١) وهو محتويات الفصل الثاني عشر من كتاب ويلسن ، من الص ٢٧٠ الى نهاية الص ٣٠٢

(٢) القائد العام في العراق الذي تسلم القيادة بعد مارشال

(٣) راجع Haldane, A. L - How we Escaped from Pretoria, 1900,P.31.
Also Churchill, W My Early Life, 1930, P 17.



الجنرال أيلمر هولدين
قائد القوات البريطـــانية في العراق عند نشوب الثورة العراقية في ١٩٢٠

وقبل وصول الجنرال هولدين خلال الاسبوع الثالث من آذار ، في بداية الفصل الحار ، كان الجنرال ماكون قد غادر الى الهند ، وهكذا حُرم الجنرال هولدين من فائدة المداولة الشخصية معه في ميدان العمل حول المشاكل الصعبة التي كان سلفه قد أصبح مطلعاً جد الاطلاع على كل ناحية من نواحيها خلال السنوات الثلاث الفائتة وكان السر أيلمر هولدين ، الذي كـان عند تعيينه محالاً على نصف الراتب ، يبلغ الثامنة والخمسين من العمر ، وبهذا كان متقدماً في السنين على أي قائد من القواد الذين خدموا في العراق منذ أيام السر بيرسي ليك. وكان أبعد ما يكون عن اللياقة والأهلية من الناحية الجسمية، كما كانت خدمته جميعها تقريباً مع جنود بريطانيين بينما كان ٩٠٪ من الجنود الموجودين في العراق من الهنود . كما كان الوضع الاداري معقداً ، والحالة السياسية دقيقة فان كليهما كان يتطلب خبرة خاصة ومؤهلات لم تكن مفتقدة في القائد العام السابق

ولذلك كان السر أيلمر بطيئاً في تفهم طبيعة المهمة المودعة بين يديه فهو يذكر في الص ٥ من « الثورة في العراق ١٩٢٠ » قوله وفي ذلك الوقت (أي في أثناء رحلته الى البصرة) لم تكن عندي أية فكرة عن الجهاز الذي كنا نحكم العراق به ، لأنه لم يكن من الممكن الحصول على كثير من المعلومات عنه .. انتهى على ان المعلومات المطلوبة كانت متيسرة في وزارة الهند ، لكن الجنرال هولدين لم يكن حب استطلاعه ملحاً على ما يبدو[1] لان تحركه الى العراق كان قد تأخر فتيسرت له فرصة معقولة لدراسة الملفات ولم يكتشف ، الا بعد نزوله الى البر بأشهر وجود ميناء في نهر عمر شمالي البصرة حيث كان قد أنشيء رصيفان من أرصفة البحر العميقة ، وثمانية عشر مسفناً كبيراً ، ومقرات لدائرة النقل النهري والداخلي .

(١) ان موقف الجنرال هولدين البعيد عن الرغبة في الاطلاع كان هناك ما يماثله فقد عرف المشاور العسكري البريطاني للحكومة العراقية (في العراق) خلال حزيران بالصدفة ان منطقة السليمانية لم تكن في ايران ، وانها كان يديرها موظفون بريطانيون — المؤلف

الوضع العسكري

وقدكان الوضع العسكري الذي جوبه به وضعاً صعباً للغاية إذكانت قوة الحراية للقوات التابعة لقيادته (١٣٣,٠٠٠) جندي ، وكان (٤٧,٠٠٠) فقط من هؤلاء محاربين. ومن الأخيرين هؤلاء كان (٤,٢٠٠) بريطانيو (٣٠,٠٠٠) جندي هنـــدي متيسرين للعمل في العراق ، اما الباقون فقد كانوا في ايران أو كانوا مرضى ، أو في حالة ترحيل وكان (٤,٧٠٠) من هذه القوة الهزيلة مدفعيين لا فائدة كبيرة ترجى منهم في المحافظة على الأمن المدني وهكذا كان تحت تصرفه (٢٩,٥٠٠) رجل فقط كان منهم (٢٩٠٠) خيال هندي و (٢٩٠٠) من المشاة البريطانيين و (٣٧,٧٠٠) من المشاة الهنود وكانت في عهدته حماية حوالي (١٤,٠٠٠) أسير حرب تركي أشغل حراس معسكراتهم القسم الأعظم من لواء المشاة فقد استرحم من وزارة الحرب مراراً وتكراراً بأن ينقلوا الى جهة أخرى لكنها اعترفت بعجزها عن ذلك وظلوا ينتظرون عقد الصلح مع تركية وفي الأخير سُفّروا في آب ١٩٢٠ الى استانبول عن طريق الهند حيث كان من الممكن ان يرسلوا قبل سنة وكانت مخازن عسكرية من جميع الأنواع بما فيها مقادير جسيمة من العتاد ما تزال موجودة في البلاد تحت الحماية العسكرية كما كانت « لجان الشطب » قد أخذت جميـــع الترتيبات الخاصة بالمخازن الفائضة عن الحاجة من الأيدي الكفء للجنة المبيعات وعينة الجيش الملكي . فكانت بطيئة لدرجة غير يسيرة في شحن اللوازم غير المطلوبة الى خارج البلاد وكان لا بد من حراسة هذه الأكداس بتكلفة سنوية تكاد تزيد بالتأكيد على مجموع القيمة الحقيقية لها وكان على الجنرال هولدين بالاضافة الى ذلك ان يكافح تجاه الوضع الصعب الذي خلقه وصول (٥٥٠) امرأة بريطانية من أزواج الضباط والرجال البريطانيين ، مع حوالي أربع مئة طفل صغير باشراف وزارة الحرب خلال كانون الثاني ١٩٢٠ إذ كانت ترتيبات إسكانهم في منطقة الجبال الايرانية بالقرب من كرنت قد أتخذت من قبل بتخويل من وزارة الحرب خلال الصيف الماضي وقد كان الجنرال هولدين يشعر بأن الأمر قد ذهب إلى أبعد مما يبرر إلغاء هذا الامتياز الذي يعد

موضع الكثير من التقدير والاحترام . وكنت حينما تقرر جلبهم الى العراق قلّما وافقت على الفكرة في ذلك الوقت ، معتبراً أنه ليس من المحتمل ان تصل الاضطرابات السائدة في البلاد الى حد يمكن ان يكون وجودهم فيه عبئاً خطيراً. وقد أرسلوا الى كرنت خلال شهري نيسان وأيار ومكثوا هناك الى أيلول حينما سُفّروا الى خارج البلاد في ظروف ذات صعوبة غير يسيرة

وكان طول خط المواصلات في العراق التي تعد صيانتها شيئاً ضرورياً للأغراض العسكرية ، يبلغ حوالي ألفي ميل في مجموعه . وكان هناك أيضاً حوالي خمسين ألف من الآثوريين والأرمن اللاجئين في مخيم بعقوبة وغيره ، وكان بوسع هؤلاء ان يحموا أنفسهم من أي هجوم مفاجيء ، لكنهم كانوا عبئاً عائقاً لدرجة ما وهكذا كان تحت تصرف الجنرال هولدين في أول حزيران قوة سيارة تتألف من (٥٠٠) بريطاني و (١٥٠٠) الى (٣٠٠٠) جندي هندي ، كان منها فوج واحد فقط في وضع يساعده على الوصول الى منطقة الفرات الأوسط خلال أربع وعشرين ساعة وقد كان جميع الجنود البريطانيين من دون استثناء تقريباً جديدين على البلاد ، ومن دون خبرة عسكرية سابقة ولم تكن سكة الحديد قادرة في هذه الفترة على نقل أكثر من ربع الحمولة التي تحتاجها القوة ، فكانت النتيجة ان الجيش أصبح يعتمد على خطين منفصلين من خطوط المواصلات ، خط دجلة وخط سكة الحديد . وكان لا بد من ان يحرس كلاهما ، ويتطلب كل منهما بموجب الأصول العسكرية الاحتفاظ بحوالي عشرة آلاف جندي غير محارب في دائرة المواصلات النهرية ومديرية سكك الحديد على التعاقب

وقبل انقضاء شهرين على وجود الجنرال هولدين في البلاد احتل البولشفيك أنزلي [1] ، وبات الوضع العسكري في شمال غربي ايران محفوفاً بالمخاطر بحيث اضطر ، بتعليمات من وزارة الحرب ، الى تحويل فوجين من الجنود البريطانيين الذين يكونون جزءاً من الحامية العراقية الى قزوين ، الكائنة على مسافة حوالي أربع مئة ميل من رأس الخط الحديد في قورەتو بالقرب من خانقين وقد حثه

(١) اي بندر بهلوي الحالية ، القريبة من رشت والواقعة على بحر قزوين ، وفيها مركز تربية الأسماك وتعليب الكافيار

كل من السر بيرسي كوكس ، وزير صاحب الجلالة في طهران ، وقائد الجيش العام في شمال غربي ايران ، على إنفاذ مدفعية ومزيد من جنود العراق لتثبيت الأحوال في تلك الجهات فكان من المرغوب فيه على ما يتضح بأن يذهب الى قزوين ومن هناك الى طهران شخصياً ليرى الأمور بنفسه ويتداول مع المسؤولين على أنه اضطر الى تأخير زيارته هذه ليناقش مع نائب مارشال الجو السر جوفري سالموند المقترحات التي كانت قيد النظر يومذاك لحماية العراق بواسطة القوة الجوية الملكية وقد تأخر وصول السر سالموند بصورة غير منتظرة . وأعقب ذلك ببضعة أيام رجوع صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أحمد ، شاه ايران ، الى بلاده عن طريق العراق وكانت سيارات النقل المطلوبة للزائر الملكي وحاشيته لا يمكن الحصول عليها الا من الجيش ، كما كان من غير المرغوب فيه لأسباب عدة أن يتقدمه السر أيلمر هو لدين فيذهب قبله الى قزوين وطهران وعلى هذا ، فقد اضطر الى تأخير زيارته لايران الى السادس من حزيران

وعند حلول هذا الوقت كانت الحالة السياسية في بغداد قد أصبحت تنذر بالخطر فضغطت عليه بتأجيل سفره مرةً أخرى.على أنه كان يشعر ان جولته التفتيشية في ايران وقد تأخرت طويلاً يجب أن تقدم على أي شيء آخر واتخذ نظرةً تفاؤلية عن الوضع في العراق أكثر مما كان بوسعي أن أفعل أنا وكان يحتاج من الناحية الصحية كذلك الى تغيير المناخ والمناظر مما يمكن ان يحصل عليه في الهضبة الايرانية ويتضح مما ورد في كتابه ان آماله ورغباته قد عملت على تضليل قابليته في الحكم والتقدير فلم يشاركه في تفاؤله ضباط الأركان في فرعي« الحركات » و « الاستخبارات» كما لم يشاركه فيه قائد فرقته أيضاً لكن ما بينوه في هذا الشأن لم يلتفت اليه

مهاجمة تلعفر وأنحاء الموصل

وفي السادس والعشرين من أيار تسلمنا لأول مرة تقارير جازمة بوجود قوة شريفية حوالي نهر الخابور يقودها جميل بك المدفعي ، الذي بوءه الملك فيصل

منصباً[1] رفيعاً فيما بعد ثم وردت تقارير بعد يومين حول وجود حركة عشائرية في انحاء الشرقاط الكائنة على دجلة وحول تقدم جيش تركي نحو زاخو وكانت الموصل مركزاً لدس غير متناه يقوم به في الدرجة الأولى موظفو[2] الأتراك السابقون ولم نكن نعلم فيما اذا كان ذلك يتم في معزل عن الأتراك أنفسهم أم بالتواطؤ معهم وقد أنذرنا الكابتن جي أي بارلو الضابط السياسي في المنطقة باعتقاد الناس ان تلعفر كانت هي



جميل بك المدفعي باللباس العسكري

الهدف الذي يقصده جميل ثم زكّى الحاكم السياسي في الموصل مطالبة الكابتن بارلو بالدعم العسكري، فأضفت إلى ذلك تأييدي لدى المقر العام إذ كانت حامية قوامها سرية واحدة تكفي لمعالجة الأمر — فلم يحصل شيء وتعد هذه الحادثة مثالا جيداً على صحة انطباق شعار الجنرال هولدين في العمل، القائل: عجّل برفق. وقد سيقت سيارتان مصفحتان الى تلعفر من الموصل بصورة متأخرة نوعاً ما، وقبل أن تصل السيارتان في الرابع من حزيران قتل العرب الكابتن ستيوارت ضابط الشبانة في الشارع. كما قُتل مساعداه السارجنت لاولر والسارجنت

(١) لقد ترأس المدفعي فيما بعد الوزارة العراقية عدة مرات كما لا يخفى، فضلا عن انه انتخب لرآسة مجلس الأعيان ورآسة مجلس النواب كذلك اما المكان الذي وصلت اليه القوة على الخابور فهو الفدغمي، وكان ذلك في يوم ٢٦/٥/١٩٢٠

(٢) لا ريب ان ويلسن يشير بهذا الى الحركة الوطنية التي أخذت توسع نشاطها يومذاك في الموصل وما حولها باشراف فرع حزب العهد فيها. وكان لهذا الفرع اتصال بمركز الحزب في سورية، وبالعراقيين العاملين فيه وأغلبهم من الضباط المنتمين الى الجيش العثماني سابقاً

ووكر ، بعد مقاومة باسلة ، بقنبلة عند وصول الوكلاء الشريفيين ، وكلهم من ضباط الجيش التركي السابقين الذين كانوا خلال السنتين الأخيرتين في خدمة حكومة دمشق ، وكانت تدفع لهم رواتبهم من المنحة التي تقدمها خزانة صاحب الجلالة ثم تملص الكابتن بارلو [1] ، وكان قد أُخذ أسيراً في الليلة الماضية ، من آسريه لكنهم تبعوه وتمكنوا من قتله على بعد ميلين من غربي البلدة اما السيارتان المصفحتان فقد نصب كمين لهما ، وتم الاستيلاء عليهما ، فقتل ركابهما بقساوة ، وكانوا ضابطين وأربعة عشر جندياً [2]

وكانت هذه المجزرة « البطولية » ، ولا يمكن ان يسمى الحادث بغير هذا الاسم ، من عمل القوة الشريفية التي ساعدها أهالي البلدة ، وقد عوقبوا فيما بعد على خيانتهم ، بتهديم بيوت المشتركين الرئيسيين فيها فتحرك رتل من الموصل في الخامس من حزيران ، وفي التاسع منه وصل الى تلعفر الواقعة على مسافة خمسة وثلاثين ميلاً وفي طريقه الى هناك أتلف كثيراً من الحاصل المحصود الذي كانت تعتمد عليه حامية الموصل في إعاشتها ، وطارد أهالي تلعفر برمتهم البريء والمذنب منهم على السواء الى داخل الصحراء ، لكنه لم يستطع إنزال أية عقوبة بالقتلة الحقيقيين

ثم وقعت حادثة أخرى في الحادي عشر من آب ، حين توجه من الموصل رتل صغير فوجد فريقاً من قبيلة شمر المتمردة على بعد أحد عشر ميلاً من المدينة. « فتقدم معاون الحاكم السياسي تحرسه سرية من الخيالة الى مسافة ثلاثة أميال تقريباً ، بينما توقفت بقية الرتل عن المسير ، لئلا تسبب معرفة وجود قوة بهذا

(١) كان الكابتن بارلو هذا (معاون الحاكم السياسي في تلعفر) قد علم بوجود حركة في قرية (قبق) فذهب اليها يستطلع الحالة من دون وجل فأسر فيها واحتجز ، لكنه فرمنها غير ان الثوار من عشيرة الكركرية ، ومعهم رجلان من التلعفريين هما خليل بن عاشور ويوسف الحاج حسن قبضوا عليه وتوجهوا به الى تلعفر وعلى مقربة منها لاحظ من بعيد سيارة كشف انكليزية فتملص من آسريه وهرب متجهاً اليها فلم يكن من آسريه الا ان يصوبوا بنادقهم اليه فيقتلوه

(٢) تذكر المراجع العربية (عبد المنعم الغلامي) ان السيارات التي سيقت الى تلعفر كانت سيارتين مصفحتين وست سيارات من حاملات الجنود والذخيرة وقد استطاعت الدخول الى البلد فحوصرت عند المعبر ودمرت كلها عدا واحدة منها استطاعت ان تهرب وفيها عشرة من المقاتلين الانكليز .

الحجم فشلاً في المفاوضة » (هولدين الص ٢٣٢ — ٣٣) [1] ويعد السبب المقدّم لتبرير هذا المسلك الغريب صعباً على الفهم ، بقدر الصعوبة التي يعانيها القارىء في فهم السبب المؤدي الى تقهقر الرتل (ثلاث سرايا ومدفعا ميدان) فيما بعد بخسارة ضابط بريطاني لم يذكر الجنرال هولدين شيئاً عنه تجاه قبيلة تقدر بحوالي سبعين خيمة فقط وكنت قد توقعت إمكانية تكرار التاكتيك الذي كان قد اتبعه رمضان الشلاش في دير الزور بنجاح من قبل فألححت على ماكانت تلعفر قد طلبته من وضع حامية صغيرة فيها تساند الشبانة المحليين غير انه لم يكن بوسع الجنرال هوالدين ولا سلفه ان يوافقا على طلبي فقد كان كلاهما يعتقد ان سياسة المفرزات في طول البلاد وعرضها سياسة غير صائبة ، وكانا يفضلان الاحتفاظ بالقوى المتيسرة على شكل أرتال سيارة وهكذا كنا على أبواب كارثة لم يكن للحكام السياسيين وضباط الشبانة في المراكز البعيدة أي مفر منها وقد أثنى الجنرال هولدين في كتابه على الشجاعة المخلصة التي أبداها هؤلاء كلهم من دون استثناء ثناء مفعماً بالتقدير السخي المستحق إذ كان الضغط شديداً جداً وكان لا بد لهم من ان يتحملوه لوحدهم فقابلوا الموت كما كانوا يواجهون الحياة ، وحملوا سمعة بلادهم بأيديهم فأضافوا اليها رونقاً وبهاء بالطريقة التي قضوا نحبهم فيها وقد ثبتوا في أماكن منعزلة لا من أجل بلادهم فقط بل من أجل مُثُل العدالة العليا التي سوف يأتي يوم يدرك فيه العالم انها تتفوق على المثل الوطنية وحافظوا على اسم انكلترة الحسن بين الأقوام المتوحشة (كذا) التي لا تغلب ، حينما كان يتحتّم عليهم التعامل معها فأوجدوا تقاليد للاستقامة والاخلاص للواجب خدمت الدولة الجديدة بكثير من النفع والفائدة

مناقشة القائد العام

وفي التاسع والعشرين من حزيران عاد السر أيلمر هولدين من ايران بناء على

= وقد قتل كذلك جميع من كان فيها وكان عددهم عشرين نصفهم انكليز والنصف الآخر هنود اما السيارة الهاربة فقد استطاعت خيالة الثوار الشائرين اللحاق بها وتدميرها مع جميع من كان فيها

(١) The Insurrection in Mesopotamia 1920

توسلاتي الجدية ، فألححت عليه بطلب الامدادات وكان ميالاً وقتئذ الى أن يفعل ذلك . وهاك ما كتبه بكلماته هو

ولما لم يكن عندي سبب للتخوف حينذاك ، لأني كنت أجهل أن جهازنا الحكومي يفضي بالتعمد الى هذه النهاية ، ولما كنت مقتنعاً بأن « معبد يانوس » اللندني لا يفتح أبوابه حتى يكون الشيء قد تم بالفعل ، تماديت في الاحتفاظ بموقف ميال الى التفاؤل يضاف الى ذلك أنني كما سبق أن بينت ، لم أكن أثق كثيراً بالتقارير التي ظلت تترى باطراد وضخامة [1] ، ونحن حتى لو خسرنا سكة حديد الفرات لوقت ما نستطيع إرجاعها ، بينما يبقى نهر دجلة الذي لا يمكن العبث به خطاً للمواصلات والحقيقة ان القبائل لو كانت على درجة من الحماقة تدفعها الى قطع سكة الحديد فان المتطرفين في بغداد ، وقد كانوا مسؤولين عن الاضطرابات الى حد كبير ، سيكونون هم وجميع السكان في مقدمة المتضررين بهذا العمل ، لأن جميع بواخرنا التي تسير في دجلة سنحتاجها نحن لاعاشة جنودنا وفي حالة مثل هذه سيكون لدى المتطرفين سبب قوي للضغط على القبائل ، بشرط ان لا تكون العاصفة التي كانوا على وشك ان يثيروها قد خرجت عن الطوق اما التفكير في الحصول على قوة تضاف الى جيوشي فقد كانت تحدده معرفة أني كان ينتظر مني في الخريف ان أختصر منها لواء مشاة وكتيبتين من الخيالة البريطانية وكان الادعاء الضمني ، بأن التعرض للملاحة في دجلة سوف يعيق القادة الوطنيين بشيء ، أو يزعج جمهور السكان المدنيين ، شيئاً خاطئاً بالمرة فقد كانت تيسر في بغداد مقادير كافية من المنتجات المستوردة ، ولم يكن من المحتمل ان يحاذر القادة الوطنيون ولا القبائل من ان تورط أفعالهم سكان المدن بأمر ما

(١) يورد الجنرال هولدين لدعم موقفه كتاباً خصوصياً من المس بيل وأقل ما يقال في هذا أنه كان من الحماقة بالنسبة له ان يفضل أخطاءها الشخصية في التقدير على ما توصل اليه رئيسها الرسمي من الريب المقصودة المدعمة دعماً كافياً بالتقارير من جميع المراكز وحينما اتهمت المس بيل بتحرير هذا الكتاب اعترفت بالذنب وأضافت تقول ، بصدق تام بلا شك ، أنها كانت قد نسيت كونها قد كتبت اي شيء حول الموضوع – المؤلف

وفيما عدا هذا ، فان اختلاف الشروح التي كان يدونها السر أيلمر هولدين[2] اعتيادياً على التقارير التي كانت تصل اليه يومياً من الحكام السياسيين في المناطق عن شروحي أنا وشروح قائد فرقته وكبار ضباط الركن العاملين معه كان مصدراً لتوريط حقيقي جداً بالنسبة الي . إذ كنت قد وضعت تحت تصرفه مطبوعاً على الورق جميع المخابرات ذات الأهمية التي كانت قد تبودلت بين بغداد ووزارة الهند خلال السنوات الثلاث السابقة مع نسخ من جميع التقارير الادارية والتعليمات المرعية المبلغة الى الحكام السياسيين التي يمكن ان تؤثر حتى بصورة غير مباشرة على الوضع من ناحيتيه السياسية والعسكرية على انه لم يكن ينتفع بالخبرة العملية التي كانت عند سلفه ، ولم يكن بوسعه ان يجتمع الا بعدد قليل من الحكام السياسيين العاملين في المراكز البعيدة ، وحتى هذا كان لا يدوم أكثر من دقائق معدودة ويدل ما في كتابه على أن انطباعه عنهم انهم كانوا « مبتدئين قليلي الخبرة في الغالب » . ومع هذا فان أولئك الذين كنت أعتمد عليهم كانوا ، جميعهم من دون استثناء تقريباً ، رجالا ذوي أقدمية وخبرة طويلة في مناطقهم. والحقيقة أنهم كلهم كانوا خبراء ، وكلهم تقريباً إما من الذين انتخبوا للاستمرار في خدمة العراق كمستشارين في الحكومة الجديدة ، أو من الذين عادوا الى المصالح التي كانوا قد استعيروا منها ليشغلوا مناصب مهمة ذات مسؤولية أعظم.

نذر الاضطرابات

وفي خلال الاسبوع الثالث من حزيران حصلت سلسلة من الاعتقالات في كربلا والحلة ، وكان من ضمن المعتقلين المرزا محمد رضا نجل المجتهد [1]

(١) اي المرزا محمد تقي الشيرازي كما لا يخفى وتفصيل الأمر ان انتخاب « المندوبين » الخمسة عشر في بغداد ما أن تناهى خبره الى كربلا ، قبلة الحركات الثورية في تلك الأيام ومركز قيادتها ، حتى بادر العلامة الشيرازي الى إصدار بيان الى العراقيين كافة يدعوهم فيه الى القيام بمظاهرات سلمية للمطالبة باستقلال العراق وتأسيس حكومة اسلامية فيه ، وتشكيل وفود من جميع الجهات لتتوجه الى بغداد فتطالب بهذه الحقوق المشروعة ، اقتداء بما حصل في بغداد والكاظمية ، ويوصيهم بعدم الاخلال بالأمن وبالمحافظة على جميع الملل والنحل (٩/ ١٠ رمضان ١٣٣٨) فاجتمعت الجماهير في كربلا ونظمت « مضبطة توكيل» انتدب فيها عنهم: الشيخ محمد رضا (نجل العلامة الشيرازي) ، والسيد محمد =

الأكبر في كربلا على ان التقارير الواردة من مختلف المراكز كانت تدل ، قبل ان يتخذ هذا التدبير على ان رؤساء مسؤولين قد تنبهوا لتصاعد الاضطراب والقلاقل بين العشائر فأخذوا حذرهم إذ استؤنف دفع الضرائب ، فكان مجموع المبالغ المقبوضة الى نهاية حزيران مساوياً للمجموع الذي يقابله في نفس الفترة من سنة ١٩١٩ ولم تكن هناك قضية جباية بالقوة حتى ولا ممارسة ضغط اعتيادي من قبل الحكام السياسيين الذين كانت بأيديهم جميع وسائل الاغراء ليفعلوا كل ما بوسعهم ان يفعلوه فيحولون دون وصول الحالة في مناطقهم الى الحد الذي يُخشى منه وقد كانت قبائل منطقة المنتفك ، التي

= علي الطباطبائي ، والشيخ صدر الدين ، والسيد عبد الوهاب ، والحاج محمد حسن ابو المحاسن ، والشيخ عمر العلوان . ثم اجتمع أهالي النجف والشامية بعد يومين ونظموا « مضبطة توكيل » أنابوا فيها عنهم الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي والسيد نور الياسري ، والسيد علوان الياسري ، والحاج محسن شلاش وصار هذان الوفدان يعملان على تنظيم الحركة الثورية ، ومراجعة الجهات المختلفة للمطالبة بحقوق البلاد لكن الوفد الكربلائي وعلى رأسه الشيخ محمد رضا لم يكتف بذلك ، بل أخذ يقيم الحفلات الحماسية والمظاهرات الصاخبة ويراسل الجهات العراقية الأخرى ولا سيما العشائرية فيدعوها الى الثورة حتى تأزم الوضع ووصل الى الحد الذي لم تستطع السلطات المحتلة السكوت عليه وبالنظر لحراجة الموقف ، وخوفاً من أن يؤدي هذا التوتر الى الانفجار جردت السلطات المحتلة قوة مصفحة من الحلة بقيادة الميجر باولي الحاكم السياسي وساقتها الى كربلا ، وفيها ألقي القبض على الشيخ محمد رضا وجماعة من وجوه البلد وسيقوا الى المنفى في هنجام ، وهم عبد الكريم العواد ، ومحمد شاه ، وأحمد القنبر ، وعمر العلوان ، وعثمان العلوان ، والسيد محمد علي الطباطبائي ، والسيد أحمد البير وعبد المهدي القنبر والشيخ أبو أذان ، والشيخ هادي كمونة ، وابراهيم ابو والده . وكان ذلك في يوم ٤ شوال وأقيم في اليوم نفسه اجتماع سياسي خطير في جامع الحلة الكبير ، وألقيت فيه الخطب والقصائد الحماسية بعد ان قرئ على الجمهور كتاب الميرزا محمد تقي فانتخب الحاضرون وفداً خاصاً للمطالبة بحقوق البلاد لكن السلطة سرعان ما ألقت القبض عليهم وسيقوا الى هنجام كذلك ، وهم رؤوف الأمين ، علي الهادي الحسن ، جبار علي الحاني السيد عبد السلام ، السيد خيري الهنداوي ، السيد أحمد السالم وقد استاء العلامة الشيرازي من كل ذلك وطالب بالافراج عن المعتقلين فلم يفرج عنهم ، ولذلك اضطر الى اصدار الفتوى باستعمال القوة والعنف في المطالبة بحقوق البلاد واستقلالها واتصل بالرؤساء والشيوخ فأدى اتصاله بسعدون الرسن والحاج مخيف وشعلان العطية الى القاء القبض عليهم ونفيهم . وأعقب ذلك حصول توتر عام في منطقة الفرات الأوسط وبغداد ، ولا سيما في الجهات العشائرية منها ، وبقيت الحال على هذا المنوال حتى انفجرت الثورة في الرميثة يوم ٣٠ حزيران ١٩٢٠ على يد شيخ الظوالم شعلان أبي الجون وعشيرته

لا يمكن وصول الجيش اليها، قلقة لكن برترام توماس[1] الذي بعثته الى هناك للقيام بجولة ثانية ضمن الواجب الملقى على عاتقه في حوالي هذا الوقت كان متفائلاً[2]، ولهذا التفاؤل ما يبرره فقد كان خيون العبيد[3] الشيخ الأكبر في المنطقة قوي الشكيمة هناك، لكنه تعهد بالمحافظة على السلم ففعل ذلك في ظروف بالغة الصعوبة وكان كل شيء هادئاً في الجهات الأخرى امـا كردستان فلم تصل ولا كلمة واحدة عن حدوث قلاقل فيها، فقد ظلت القوافل الكبيرة الى نهاية الشهر تتردد ما بين السليمانية وبلدتي بانه وساقز عبر الحدود الايرانية، وتذهب من أربيل الى داخل ايران عن طريق رواندوز ورايات وكنا ما نزال نؤمل في تخطي العاصفة، لكنه كان ما يزال هناك تيار ثوري قوي يدور طي الخفاء في بغداد، وكانت مركز السخط والاستياء المنظمين فقد أخذت تقع هجمات متكررة على ضباط ورجال منفردين منذ الاسبوع الأخير من أيـار فصاعداً، وخيم ذعر مفاجىء عدة مرات على الأسواق فأغلق أصحاب الدكاكين دكاكينهم، وازداد القلق العام بذلك وصارت إقامة الحفلات السياسية في الجوامع من الحوادث المألوفة كل ليلة، لكن تحرك الجيوش الى الجبال في إيران ظل مستمراً

(١) وهو نفس برترام توماس الذي اشتغل بعد ذلك في عدن واستطاع ان يعبر الربع الخالي في الجزيرة العربية برحلة موفقة دونها في كتاب ممتع. ومما يذكر عن برترام انه نقل بعد اشتغاله في جهات المنتفك الى الحلة معاوناً للحاكم السياسي ديكسون وكان المستر توماس من جماعة فيلبي المناوئين لتنصيب فيصل ملكاً في العراق. ولذلك قابله حينما نزل من القطار في الحلة، قبيل وصوله الى بغداد من البصرة عند أول مجيئه الى العراق، بكل وقاحة وصلف، وصارحه علناً بحضور مرافقيه قائلا «ان الأهالي لا يريدونك». ومع هذا فقد أبقاه الانكليز مفتشاً ادارياً الى سنة ١٩٢٤ حين فصل من الخدمة في العراق برغم الحاح مستشار الداخلية كورنواليس على إبقائه

(٢) يراجع كتابه .Alarms & Excursions in Arabia, 1931 (حاشية المؤلف)

(٣) شيخ عشائر العبودة المقيم في الشطرة، وكان من مؤيدي السلطات البريطانية المحتلة والمتعاونين معها والملاحظ انه مع ولائه للانكليز لعب دوراً مزدوجاً فحضر اجتماع المصيفي مع سائر الرؤساء ووقع الميثاق معهم، لكنه لم يفعل أكثر من ذلك. وقد اعتذر عن عدم نشاطه في الثورة بأنه كان مشغولا بما حدث بين قبائل المياح المجاورين له فقد قتل عبد الله الياسين في تلك الأثناء أخاه محسناً واستشيخ في مكانه يضاف الى ذلك أنه أخذ يقوم بدور الوسيط بين الثوار وسلطات الاحتلال

ولم يتورع السر أيلمر هولدين ، وأحد ضباط الركن المتقدمين في معيته حتى بدرجة أشد ، عن التصريح برأيهما في أني كنت متشائماً أكثر مما يجب في تقديري للوضع فغادرا برضاً وقناعة يوم ٢٤ حزيران الى المقر الجبلي في كرنت حيث كان معظم ضباط ركن المقر العام قد استقروا من قبل

وكنت قد عارضت بقوة اقتراح تأسيس هذا المقر الجبلي الذي لم تكن ترجى منه في نظري تلك المنافع العسكرية او المتع الصحية التي تقابل المساوىء السياسية الواضحة المتأتية عنــه ، فرجوت من دون نجاح وزير الهند بــأن يقنع وزارة الحرب في نقض الفكرة فقد كانت النفقات باهظة جداً وكان الكسب الصحي شيئاً فيه نظر لأن حرارة العراق مهما كانت عالية في أشهر الصيف فان نسب الأمراض الفعلية في ايران خلال الموسم الحار الماضي كانت أعلى مما هي في العراق كما كانت نسبة الدخول الى المستشفيات بالنسبة للجنود الموجودين في العراق خلال ١٩١٩ أحسن بمقدار غير يسير من المعدل المعروف في الهند كلها على ان الجنرال هولدين (ننقل كلماته هو) لم يخف انه كان « يكره فكرة بقائه في بغداد في الجو الحار حيث لا يكون من السهل ، الا لمدة ساعة او ساعتين في أواخر فترة ما بعد الظهر القيام بتمارين رياضية كافية للمحافظة على الصحة » فقد كانت صحته ، كما بينت من قبل ، على غير ما يرام ومع أني كنت أتعاطف معه قلبياً كنت أشعر ان مثل هذه الاعتبارات تنطوي على عدم كفاية التبرير لرحيله وكنت على اختلاف تام معه حول تقديره لامكان وقوع القلاقل والاضطرابات في مستقبل الحالة العامة القريب ، مع أنه كانت تتوفر له نفس المادة لتكوين الرأي

ولا غرو فقد كان العامل الشخصي شيئاً مهماً فالفروق في المزاج والاتجاه والعمر لا يمكن التغلب عليها بسهولة وأني إذ أنظر الى مخابرات تلك الأيام بمنظار الوقت ، أرى كثيراً مما كان يمكن ان يقال بأحسن مما قيل وأن أشياء كانت أحسن قد أهملت ولم تذكر وقد انتقد السر أيلمر هولدين في كتابه نواحٍ مختلفة من السياسة التي كانت تتبعها الادارة المدنية خلال الحرب وما بعدها ، بشيء من الخشونة والقسوة وسوف أناقش البعض من هذه الانتقادات في

مناسبة أخرى على اني واثق أن القارىء سوف يعتقد بأنني أفعل هذا من دون حقد أو ضغينة مع تقدير عادل لمصاعب القيادة العسكرية في تلك الأيام

انفجار الثورة في الرميثة

وبعد عودة الجنرال هولدين باسبوع حصل انفجار جديد ، في الرميثة هذه المرة والرميثة بلدة صغيرة في منطقة الديوانية. وكان السبب المباشر لهذا الانفجار تافهاً للغاية فقد طلب معاون الحاكم السياسي الكابتن بي تي هيات حضور شيخ[1] فريق من الظوالم التابع لبني حجيم لأنه تماهل في رد سلفة زراعية تقدر بأقل من مئة باون من سلف السنة السابقة، وألحّ عليه بدفعها فكان على درجة من الوقاحة والمشاكسة بحيث وجد الكابتن هيات لا مناص له من أن يبعثه مخفوراً الى الديوانية بالقطار في مساء ذلك اليوم وفي عصر اليوم نفسه



الشيخ شعلان ابو الجون

دخل أتباعه الى السراي فأطلقوا سراحه بالقوة حاذين بذلك حذو ما كان قد حصل في السماوة قبل بضعة أسابيع[2] وقد بذلت القبائل المجاورة من الشمال قصارى جهدها لمنع الظوالم من دخول دبرها لكنهم (أي الظوالم) كانوا

(١) هو الشيخ شعلان أبو الجون ، وكانت السلفة التي طولب بتسديدها سلفة بذور قدمت للعشائر كلها في تلك السنة

(٢) راجع عن التفصيلات تقرير المس بيل « استعراض الادارة المدنية » – المؤلف. وهو الذي ترجمه كاتب هذه السطور ونشره بعنوان « فصول من تاريخ العراق القريب » – المترجم

ـ تلقوا أوامر جازمة من منطقة الشامية (النجف والكوفة) بالقيام في وجه
لحكومة . وشجعهم على ذلك ما تلقوه من تطمينات بأن بريطانية العظمى ممنوعة
قتضى شروط الانتداب ، من استخدام القوة العسكرية ، وان جميع قواتنا
تيسرة تقريباً كانت قد سحبت اما الى ايران او الى الهند فوقعت تلك الأخبار
، منبت خصب إذ قطعت سكة الحديد في ثلاثة أماكن فعزلت السماوة
رميثه معاً عن سائر الجهات ووصل الى الرميثه (٥٦) جندياً من
تيبة المهراتا قادمين من السماوة في اليوم الأول من تموز ، وما يقرب من ضعف
ؤلاء من الديوانية في اليوم التالي ، ثم أعقب ذلك وصول سرية من الكتيبة
تاسعة والتسعين بقيادة الكابتن براگ الذي تولى قيادة الحامية وقد اصبحت
ألف من اربعة ضباط بريطانيين و (٣٠٠) جندي هندي ، مع حوالي مئتي
ندي غير محارب معظمهم يعودون الى دائرة السكك وفي الرابع من تموز
.أت محاصرة السماوة ، وكانت العشائر العربية تستخدم في هذا تاكتيك الخنادق
ساليب لم تدع مجالاً للشك بأنها كان يرشدها ضباط أتراك [١] وفي العشرين
ن تموز رفع الحصار رتل قوي من بغداد بقيادة أمير اللواء كونينغهام في الوقت
ناسب لأن أقوات الحامية كانت قد نضبت تقريباً

ولم يصل الجنرال كونينغهام ، وقد أثنى السر أيلمر هولدين ثناء حاراً على
ادته الرتل ، الى الرميثة من دون ان يشتبك في قتال عنيف أبلى فيه بلاء حسناً
ج السيك الخامس والأربعون بقيادة العقيد ماكڤين ، وفوج الگوركا ١ / ١٠
يادة العقيد أيج أيل سكوت . وكانت الاصابات التي أصيبت بها القوة
نجدة هذه تبلغ (٣٥) قتيلاً و (١٥٠) جريحاً من بينهم خمسة من الضباط
ريطانيين وقد خسرت حامية الرميثة حوالي ثلث عددها ويذكر السر
مر هولدين ان المستر أي دبليو أيج هاربر التابع الى مديرية السكك الحديد
. أظهر بطولة خاصة خلال الحصار ، وكان من المحتمل ان تكون لهذا الحصار
راقب وخيمة مفجعة لولا نجاح القوة الجوية الملكية في إسقاط العتاد والطعام

(١) لم يشترك في الثورة ضباط أتراك مطلقاً ، وانما اشترك عدد من الضباط العراقيين ، ممن كان
م في الجيش التركي من قبل . وقد اشترك من هؤلاء في هذه الجبهة السيد سامي النقشلي

على الحامية ، وفي قصف العرب الذين كانوا يطوقون المكان. وقد جاهد معاون الحاكم السياسي الملازم بي تي هيات خلال المدة كلها « بشجاعة وتعقل » على ما يقول الجنرال هولدين وفي الحادي والعشرين من الشهر تراجعت القوة كلها الى الديوانية فتم وصولها في الخامس والعشرين من تموز بعد سلسلة من اشتباكات المضايقة مع العرب

وبينما كانت هذه الأحداث قائمة على قدم وساق هوجمت عدة نقاط منعزلة فانقطع الكابتن بريستلي أيفانز مع عدد من الشبانة العرب في خان الجدول ثم مات وهو يقاتل ، بعد دفاع مستبسل لعب فيه الكابتن ويات هيوز التابع لدائرة الأشغال العسكرية دوراً بارزاً


الشيخ عبد الواحد الحاج سكر

موقعة الوارنجية

وكان الجنرال هولدين [1] قد شبه الحالة في البلاد بقطعة من الرق ترتفع حواشيها من أية جهة برفع الثقل الموضوع فوقها فقد أدى سوق الجيش الى الديوانية من الحلة الى وقوع ثورة في منطقة الحلة حيث عمد فريق من بني حسن [2] الى

(١) في رسالة مؤرخة بتاريخ ٨/١١/٢٠ منه الى التندن كازيت التي نشرتها في العدد ٣٢٣٧٩ المؤلف

(٢) تشير المراجع العربية (عبد الشهيد الياسري وعبد الله الفياض والحسني) الى ان عشائر الشامية بقيادة الحاج عبد الواحد سكر والسيد علوان الياسري هي التي احتلت الكفل ، بينما بقيت عشائر بني حسن برآسة علوان الحاج سعدون تحاصر الكوفة وتشاغل الحامية المحصورة فيها وكان احتلال الكفل في ٢٢ تموز وليس في ٢٠ منه

الاستيلاء على بلدة الكفل في العشرين من تموز فاتخذ قرارصائب بوجوب إظهار القوة في تلك الجهة ، وسيق الى هناك رتل يتكون من ثلاث سرايا من كتيبة مانشستر الثالثة ، وسرية من كتيبة السيخ الـــرواد ٣٢/١ وسريتين خيالـــة من كتيبة خيالة الـــند الخامسة والثلاثين مع بطارية من مدفعية الميدان. وكانت الحرارة شديدة ، وتنظيم ادارة الرتل شيئاً مزرياً فلم تتخذ الترتيبات لاعداد مقادير اضافية من المـــاء لسد حاجات الجنود

وقد قضى الرتل ليلته الأولى على بعد ستة أميال من جنوب الحلة تقريباً وكان الجنرال ليزلي ، المنشغل في الديوانية بادارة عمليات إسعاف الرميثة ، قد حذرهم بأن لا يتحركوا الى أبعد من هذه النقطة على أنهم ساروا تسعة أميال أخرى في اليوم التالي حيث وصلوا الى نقطة [1] تبعد خمسة أميال عن الكفـــل وخمسة عشر ميلاً عن الحلة ، ونزلوا في موضع حصين بصورة خاصة ولم يبدأوا بالزحف الا بعد الساعة التاسعة صباحاً ، وحينما وصلت سرايا مانشستر الى المعسكر قبيل الساعة الواحدة بعد الظهر كانت منهكة تمام الانهاك. وقد هوجم المعسكر بعد الظهر ، وبالنظر للتوزيع الخاطىء والادارة المرتبكة تمكن العدو من الوصول الى قرب المعسكر عند الغروب وعند ذاك قرر القائـــد الرجوع الى الحلة ، لأنه كان قد تلقى تعليمات من قبل تأمره بأن يفعل ذلك عند الضرورة ، ليتجنب الاشتباك مع قوات تتفوق عليه لكن قوته لم تكن في حالة تستطيع فيها الرجوع وقد بذل الجنود الهنود جميع ما بوسعهم لحماية زملائهم البريطانيين ، وحافظت المدفعية على تقاليد صنفها فانقلب التقهقر الى هزيمة إذ أضاع البعض من جنود مانشستر طريقهم في الظلام ، ولم يعد الى الحلة في صباح اليوم التالي الا أقل من نصفهم [2]

وقد كلفنا التراجع [3] (١٨٠) قتيلاً وستين جريحاً، وحوالي (١٦٠)

(١) اي موقع الرارنجية الكائنة في مقاطعة الرستمية على طريق الحلة – الكوفة

(٢) كانت العشائر التي قاتلت في الرارنجية وانتصرت هذا الانتصار المدوي عشائر آل فتلة (من المشخاب والشامية) ، والعوابد ، والحميدات ، والبوعارضي من بني حسن

(٣) لقد منح عن الشجاعة الفائقة والتضحية بالنفس في هذه المناسبة الكابتن جي أيس هندرسون –

أخذوا أسرى ، مع خسائر جسيمة في وسائط النقل – العربات والحيوانات[٢].
ولم يعامل الأسرى معاملة سيئة في الأسر ، فمن (٧٩) أسيراً بريطانياً لم يمت سوى أسير واحد في أيدي العرب وكتب السر أيلمر هولدين يقول « ان هذا الحادث المؤسف لم يقع الا في أحرج اللحظات وأكثرها ابتعاداً عن الوقت المناسب فان توقع الحصول على أية فائدة من سوق قوة صغيرة مثل هذه كان غير مؤكد بالمرة منذ البداية[١] ولم يكن مع الرتل من كان له علم بأساليب العرب في الحرب ، وبالبلاد نفسها

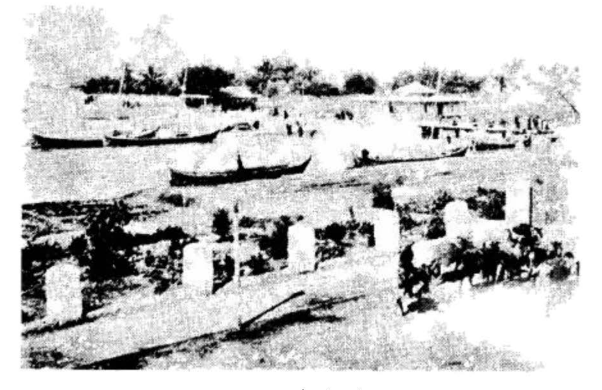
وهناك عدة أدلة تدل على ان القائد العام في العراق لم يكن راضياً عن الحركات التي كان يتولاها أمير اللواء ليزلي ، الذي كان سيتولى القيادة العامة فيما لو حصل شيء بالنسبة للجنرال هولدين . إذ يذكر الجنرال أن « تخويل السلطة الى الغير في تحريك الجيش كان محدوداً للغاية بعد حادثة[٢] جنود مانشستر فكان التقهقر أو الانسحاب من الديوانية يدار بدقة من بغداد عن طريق البرقيات.

= دي أيس أو ، أيم سي وسام « صليب فكتورية » بعد الوفاة . » في مساء الرابع والعشرين من تموز ١٩٢٠ ، حينما أمرت سريته بالتقهقر على بعد ١٥ ميلا من الحلة تقريباً ، هاجمته جماعة كبيرة من العرب فجأة وفتحت عليه النار من الجناح بعد ان مضى في طريقه وقطع حوالي ٥٠٠ يارده ، فأدى ذلك الى تبعثر السرية وارتباكها فأعاد الكابتن هندرسون في الحال تنظيم سريته من دون أن يعبأ بالخطر ، وقادها ببسالة لمهاجمة العدو وطرده من موقعه

وفي مناسبتين أخريين قاد هذا الضابط رجاله لمهاجمة العرب بالحراب فأجبرهم على التقهقر وفي مرة من المرات حينما تحرج الوضع للغاية وخرجت السيطرة من يده على الجنود ووسائط النقل تمادى الكابتن هندرسون بكل برودة وإقدام في قيادة سريته وحال دون قطع الطريق عليها فأنقذ الموقف . وفي أثناء الحملة الثانية سقط جريحاً لكنه رفض التخلي عن قيادته ، وما أن وصلت السرية الى الخندق الذي كانت تقصده حتى جرح مرة ثانية . وحينما أدرك أنه لم يعد قادراً على العمل طلب الى أحد نواب ضباطه ان يمسكه الى جنب الحاجز وهو يقول « لقد قضي علي الآن ، لا تسمحوا لهم بالتغلب عليكم » فمات وهو يقاتل ..
لندن كازيت ٢٩ ت ١ ١٩٢٠ – المؤلف

(١) لقد أمر بسوق هذا الرتل ، بناء على توصية من قائد الحلة ، أمير اللواء ليزلي بعد ان اتصل تلفونياً بالمقر العام في بغداد بحضور ضابط من ضباط الأركان ولم يصادق الجنرال هولدين على سوق الرتل فقط وانما خصص أيضاً النقطة التي يجب ان يذهب اليها بالضبط . ويبدو ان هذه الحقيقة ، التي يتوفر لدي مستند خطي عنها (مؤرخ في ٢٣ تموز ١٩٢٠) ، قد سهت عنها ذاكرته – المؤلف
(٢) أي ما حدث لهم في موقعة الرارنجية الوارد ذكرها قبل هذا

وهناك في الصفحة ١٣٧ من كتابه مثل من الأمثلة التي تدل على عدم ملاءمة نظام السيطرة هذا وضعفه. فان مبدأ أن الضباط الذين يتولون القيادة في الحركات المنفصلة يجب ان يتم اختيارهم بعناية ، ثم يمنحون أكثر ما يمكن من الحرية في العمل ، سوف يظل معمولاً به بلا شك في المستقبل كما كان في الماضي ، وسيقبل نظرياً وينكر عملياً . وليس من الممكن هنا أن نناقش قضية ما إذا كانت مضايقات الجنرال هولدين لأمير اللواء ليزلي تستند على أسس معقولة أم لا ، غير أنه من الملاحظ ان الجنرال هولدين بينما كان يقيد مبادرته الى العمل كان يؤجل استبداله بضابط آخر حتى تكون الكوفة قد فك حصارها والثورة قد أخمدت على يد الجنود الذين يقودهم ليزلي نفسه في الدرجة الأولى على أنه ليس هناك ما يبرر تقصير المقر العام في إبقاء الجنرال ليزلي غير مطلع على الأحداث والوقائع الجارية فقد كتب لي في الثالث من أيلول يقول أنا ممتن أكثر مما يمكن أن أقوله ، للمعلومات التي كنت ترسلها لي في رسائلك الموجهة الى ضباطك وفي مطبوعاتك السرية ولولا هذه لبقيت جاهلاً بالوقائع العسكرية المهمة حتى الآن كما كنت وقت وقوعها



الديوانية في ١٩٢٠

الانسحاب من الديوانية ووقائع أخرى

وكان التأثير المباشر لهذه الانتكاسة أن استفحل أمر الاضطراب الذي كانت تتفاعل خميرته في منطقة الفرات الأوسط فقد سبق ان طوقت الكوفة تطويقاً شديداً ، وهوجم المخيم العسكري في الحلة بصورة متكررة من قبل العشائر فردت على أعقابها بعد ان تكبدت خسائر غير يسيرة . وبقي الشبانة العرب بقيادة الميجر بويل موالين لنا برغم الجهود التي بذلها أبناء جلدتهم في فصلهم عن ولائهم وشوهت سمعة نسائهم فوبخن بصورة مهينة، وتم التحرش بهن ، ثم أسيئت معاملة أطفالهم ، وهددوا هم بالموت وأزواجهم بالانتهاك حينما ينتصر الثوار ولا ريب ان وقوفهم ، ومعهم الشرطة ، وقوفاً جازماً معنا وبقاءهم في أماكنهم ، عدا بعض الاستثناءات التافهة ، يعد أحسن دليل ممكن، اذا احتاج الأمر الى دليل ، على لباقة وقابلية أفراد الشبانة والحكام السياسيين المسؤولين عن تجنيدهم وتدريبهم

ولم يكن هنا ما يمكن ان نفعله ازاء هذا سوى ان ننسحب من الديوانية ، فنفذ هذه العملية [1] بنجاح الجنرال كونينغهام وكانت حركة الرتل تقتصر على سكة الحديد ، وكانت عدة أميال منها قد دمرت. وقد جعل النقص في عربات السكك من الضروري ان تسحب مع الارتال جميع المكائن المتيسرة والعربات البالغ مجموعها ست مكائن (لوقوموتيف) وحوالي (٢٥٠) قاطرة — فتكون من ذلك كله قطار طوله ميل واحد . وقد أورد الجنرال هولدين وصفاً حياً

(١) كانت عملية الانسحاب هذه تعتبر من أشق الحركات العسكرية فقد قاومها الثوار في كل خطوة ، حيث كانوا يقطعون السكة قبل تقدم القطار فيضطر الى التوقف ويتم اصلاحها تحت الحماية والمناوشات المستمرة ، ثم يتابع السير . وقد اضطرت القوة البريطانية المنسحبة بهذا القطار الى الاشتباك مع الثوار في منطقة الأبيخر ، بالقرب من محطة قوجان ، في معركة حامية قتل فيها حوالي مئة شهيد من الثوار ومثلهم من قوات العدو . وكانت تقاتل العدو في هذه المعركة عشائر الجبور (جبور الحلة) بقيادة قوجان ودوهان ، وقبائل الدغارة بقيادة سعدون الرسن ، وعشائر عفك برآسة مهدي الفاضل وأخيه صلال الموح ثم وقعت معركة أخرى في منطقة الهاشمية لا تقل ضراوة وخسائر عن سابقتها وجرى اشتباك كذلك في الحمزة والجربوعية فيما يقرب من الجسر الذي حاول ان يحرقه الثوار هذا عدا المناوشات اليومية حتى وصل القطار الى الحلة بعد ان استغرق في قطع المسافة اليها أحد عشر يوماً

لحركات الرتل ، ومشاعره هو ، خلال تلك الأيام ولم يكن قلقي أنا بأقل من قلقه فقد كان عليّ أن أفكر في المستقبل كما أفكر بالحاضر العاجل ، وأقيس الوضع في دزينة من الأماكن المختلفة ، التي كان يتمسك بها الحكام السياسيون بدعم من الشبانة ، حيث كان جنون الثورة المعدي غير متغلب وكان كل واحد من أولئك الحكام السياسيين في تلك اللحظة يعادل فوجاً من الجيش فاذا استطاعوا الثبات ، وصيانة جبهة الادارة المدنية في مناطقهم المختلفة بينما يكون الجيش منشغلاً في معالجة الأمر في المناطق الثائرة علناً فهناك كل الاسباب التي تجعلنا نعتقد أننا نستطيع الحيلولة دون قيام ثورة عامة في جميع أنحاء البلاد الى ان تصل الامدادات التي تكون الآن في طريقها الينا من الهند وقد علم كلهم بمقتل الملازم ستيوارت في تلعفر وأغلبيتهم كانوا يعيشون في ظروف شبيهة بظروفه . أي أنهم كانوا متمسكين بمراكز منعزلة حيث لا يتيسر وجود أي جيش في ضمن خمسين ميلاً من حولهم

فقد بقي الكابتن دبليو أيف ويب أثناء حصار الرميثة وما بعده في عفك ، البلدة الصغيرة الواقعة شرقي الديوانية ، ولا يد معه سوى حفنة من أفراد الشبانة. وكان بقاؤه هناك من شأنه ان يحافظ على جناح رتل الديوانية كما كان على علم بالمؤامرات التي كانت تحاك للقبض عليه والكمائن التي تنصب له في الطريق ولم يمكن توفير طائرة لنقله الى حيث يكون في مأمن من الخطر . فقيل له ان يهرب بأحسن ما يتمكن عليه من الوسائل إذ لم يكن الاعتماد على جميع الرجال الذين كانوا يعملون معه – فقد كانت تعيش معهم زوجاتهم وأسرهم ولم يكن ينتظر منهم ان يجلبوا على أنفسهم عداء الشيوخ الأقوياء المحيطين بالبلدة وكانت الوسيلة الوحيدة للاتصال الرسل العرب وقد قُتل أحدهم

ومع هذا فقد استطاع الكابتن ويب ان يهرب فيلتحق برتل الديوانية قبل ان يبدأ بالانسحاب الى الحلة بثماني وأربعين ساعة وكان برترام توماس في الشطرة ، وكروفرد في قلعة سكر في حالة مماثلة وقد نصب كمين لكروفرد في أثناء عودته الى مقره بعد التمتع بضيافة شيخ صديق ، لكنه أفلت من دون ان

يصاب بضرر. واضطر برترام توماس بعد اسبوعين الى ان يغادر الشطرة بطريق الجو بعد ان عهد بمقاليد الحكومة الى خيون العبيد الذي برهن على انه أهل للثقة التي وضعت به [1] والسلطة التي كان قد وضعها في يديه ديكسون وتوماس خلال السنة الماضية، وذلك بالمحافظة على الأمن في المنطقة وقد يكون من الممكن أن يذكر هنا بصورة عابرة ان قول السر أيلمر هولدين في كتابه بأن قلاقل الشطرة كان سببها [2] في الأصل تطبيق طريقة جديدة في جباية الضرائب تتضمن قياس المحاصيل بالسلسلة هو قول مبني على سوء فهم فلم يكن من الممكن ان تنجح مثل هذه الطريقة. حتى ولم يفكر أحد فيها وكانت الضرائب تدفع يومذاك بموجب القانون التركي نقداً او بالعينيات تبعاً لغلة المحصول وكان هذا قد حدده في السابق قرار اعتباطي بارع اتخذه مخمنون (عرب) رسميون وقد أدخلت طريقة جديدة في بعض المناطق بالاتفاق مع الشيوخ وتتضمن قياس قطعة نموذجية من الزرع متفق عليها تبلغ على الأرض متراً مربعاً واحداً ثم تحصد وتداس ويوزن ناتجها فتعين قيمة الحاصل من ناتجها ويحسب حق الحكومة بموجبها ولم تكن هذه طريقة مثالية، لكنها كانت تعطي نتائج أحسن من النتائج التي كانت تستحصل بموجب الترتيبات السابقة كما كانت تعتبر لدى الجميع طريقة مفضلة. وعلى هذا فحينما يتردد صوت القلاقل في الجو فان أي وتد في الحائط يمكن تعليق شكوى عليه

(١) ان ما حدث في الشطرة كان سببه إسهام أهل المنطقة بالحركة الثورية فقد اتصل في تلك الأيام السيد عبد المهدي (السيد حسن) بالعلماء في كربلا والنجف، وقادة الثورة الآخرين، ورجع الى الشطرة فجمع الشيوخ البارزين في المصيي، وتعاهدوا على المطالبة بحقوق البلاد ومقاومة السلطة المحتلة وكان المجتمعون عدا السيد موحان الخير الله وصكبان العلي، وخيون العبيد، وسلمان الشريف، ومزعل الحميدة، ومحمد الشلال، ودخيل السيد فياض، بالاضافة الى رؤساء بني سعيد والشويلات والقراغول وعلى أثر ذلك هوجمت الشطرة فدخل اليها عدد كبير من خيالة العشائر، لكنها اكتفت بتجريد الشبانة من سلاحها بينما قبع برترام توماس في داره واتصل بالناصرية فجاءته طيارة استقلها مع قائد الشبانة وهرب بها. وعلى هذا الأساس أصدرت القيادة الانكليزية بلاغاً تقول فيه ان معاون الحاكم السياسي وقائد الشبانة اضطرا الى مغادرة الشطرة بسبب عدم سكون العشائر.

(٢) راجع. Thomas, Bertram - Alarms & Excursions in Arabia, 1931

اما الحركات الأخرى في الفرات ، الموصوفة بالتفصيل في كتاب الجنرال هولدين ، فقد كانت ناجحة كلها من دون استثناء ، ولم تشوه نجاحها انتكاسات أخرى إذ تم احتلال المسيب في الثاني عشر من آب ، وسدة الهندية في الرابع عشر منه ، وجرت سلسلة من الحركات التأديبية الناجحة من قبل الجنرال ليزلي. وما حلت نهاية آب حتى كان الوضع العسكري قد أصبح باليد ، فقد سيطرنا على مجموعة الجداول ، وكنا في وضع نستطيع ان نحول فيه دون انتشار الفوضى. على أن الكوفة كانت ما تزال محاصرة ، لكنها لم تكن بها حاجة الى إسعاف عاجل

ثورة ديالى

ولم يكن من الممكن عملياً سوق رتل عسكري الى تلك الجهة لأن انفجاراً جديداً من الاضطرابات كان قد وقع في بعقوبة وشهربان فقطع علينا طريق المواصلات مع ايران مدة من الزمن فقد قطعت السكة بالقرب من بعقوبة[1] في التاسع من آب واضطر الحاكم السياسي الى مغادرة المنطقة في الثامن عشر منه وكان هذا قد جاء في أعقاب الاضطراب الذي زج فيه رتل من جميع الأسلحة في اصطدام عرضي وقع مع جماعة يبلغ عددهم حوالي خمسين من الغزاة وقد بقي الموظفون المدنيون في مناصبهم الى آخر لحظة ، وحينما



الشيخ حبيب الخيزران

(١) كانت القبائل التي اشتركت في حركة ديالى الثورية من قبائل العزة برآسة حبيب الخيزران ، وبني تميم برآسة حميد الحسن ، والكرخية برآسة مخيبر ، في الدرجة الأولى وكان أول من اتصل=

رُفض تقديم المساعدة العسكرية اليهم في الأخير هربوا من البلدة بصعوبة؛ فنهبها العرب من بعدهم

ولقد وصف أحد الضباط الأقدمين في العراق عملية ترك الجيش لبعقوبة وصفاً كتابياً يومذاك ، بكونها عملية « مخزية » ولا أجد سبباً لمخالفة هذا الحكم الذي كان يشاركه فيه كثير من الآخرين على ان المدونات المنشورة لا تعتبر كافية للاعتراف بتوزيع المسؤولية بين المقر العام والقائد المحلي ، غير انه لما كان انسحاب القائد المحلي المفاجيء المؤدي الى مثل هذه النتائج المشؤومة ، لم تعقبه أية إجراءات انضباطية فمن المنطقي ان يفترض بأن ما وقع كان تنفيذاً للأوامر الصادرة اليه. فمن المؤكد أن المقر العام كان قد استولى عليه الخوف فجأة (وهو الخوف الذي لم تشارك فيه الادارة المدنية في أي وقت من الأوقات) من ان تصبح بغداد نفسها تحت سيطرة أعدائنا إذ كان الجنرال هولدين منذ مدة طويلة لا يلتفت الى التحذيرات التي تقدم اليه وحينما فتح عينيه على جلية الأمور كان رد الفعل قاسياً بدرجة متناسبة

وتضخم في عقول رجال القبائل الاعتقاد بأننا سنجلو عن البلاد ، وكان يبثه بمثابرة واطراد مبعوثو الوطنيين ورسلهم ، فانقلب الى حقيقة واقعة وأصبحت شهربان ، الكائنة على مسافة سبعة وعشرين ميلاً من الشمال الأبعد، منعزلة ، ولم تكن هناك قوة عسكرية بالقرب منها الا في بغداد من جهة وفي كرنت من جهة أخرى وكان معاون الحاكم السياسي المسؤول فيها هو الكابتن دبليو تي ريگلي، وفي معيته الكابتن برادفيلد يقود الشبانة العرب – الذين كان يوجد حوالي خمسين منهم في المقر – وضابطان بريطانيان لتدريب الشبانة هما

= معهم بقيادة الحركة الوطنية في بغداد الشيخ حبيب الخيزران شيخ العزة. ومما يذكر بالمناسبة ان العزة بينما كانوا منشغلين في حركتهم الثورية ومتفرغين اليها حرك عليهم الانكليز قبيلة العبيد وكان لما ثار قديم مع العزة فاضطروا الى ايقاف القتال وقد استفاد الانكليز في قتال ثوار ديالى من الآثوريين كذلك ، وكان قد أقيم لهم مخيم بالقرب من جسر بعقوبة بعد أن جيء بهم لاجئين من أورمية وقد وقع اشتباك معهم كبدهم الثوار فيه (٤٥) قتيلا . وكان من العاملين على إضرام الثورة في جهات ديالى السيد محمد الصدر ، ومحمود المتولي ، وحبيب العيدروسي ، والسيد صالح الحلي

نيوتن ونسبيت وكان يقيم في شهربان ايضاً وقتذاك الكابتن أي أيل بوكانان الموظف في دائرة الري وكان قد أخذ زوجته معه الى هناك – وهي سيدة انكليزية – من دون علمي ، ولم يكن يظهر اسمها في أية قائمة من القوائم الشهرية التي كانت تصل الى مكتبي من مدير الري، لتدل على الأماكن التي يقيم فيها موظفوه وأزواجهم . ولم أكن قد التقيت بالكابتن بوكانان مطلقاً ، وحينما زرت شهربان بالسيارة في أوائل آب كان ريكلي قد أشار بثناء وتقدير الى أعمال بوكانان ، لكنه لم يذكر شيئاً عن وجود زوجته معه ولو علمت بذلك لألححت بطبيعة الحال على ذهابها الى بغداد وكان ريكلي قد بين لي – في حوالي الرابع من آب – ان القبائل وأهالي البلدة أخذت تتململ ولم يذكر لي أنها كانت لديها ظلامات خاصة تشكو منها، وانما كانت متأثرة بموجة الاضطرابات التي أخذت تكتسح البلاد ، وبمعرفة أن قواتنا قد أصيبت بانتكاسات متكررة فقلت له ، كما قلت للآخرين من قبل ، ان يبقى في مكانه الى أطول ما يستطيع وان يجعلني وقائد الجيش في بعقوبة على علم بالحالة برقياً كل يوم

وقد ظل يفعل ذلك الى حد اليوم الحادي عشر من آب ففي الثاني عشر منه قطع العرب خط التلغراف وغادرت الحامية البريطانية بعقوبة بعجلة واندفاع من دون أن تبذل أية محاولة لضمان سلامة الموظفين في شهربان فثار أهالي شهربان في الثالث عشر ، واحتلت العشائر البلدة فتخلى الشبانة عن واجبهم وقُتل الانكليز الخمسة كلهم اما المسز بوكانان وقد جرحت جرحاً طفيفاً ، فقد أخذت الى بيت أحد ملاكي البلدة فحماها وحافظ عليها حتى اليوم التاسع



الكابتن ريكلي

من أيلول ، حينما قام باعادة النظام الى نصابه رتل من بغداد يقوده الجنرال كونينغهام المتأهب للعمل على الدوام ، متعاوناً في ذلك مع رتل آخر يعمل من جنوبي قزلرباط (السعدية) بقيادة العقيد گريبر وقد جُرح جون بيز ، وكانت بعهدته مزرعة العلف العسكرية في شهربان جرحاً بليغاً فأُسر لكنه لم يُضايق

وقد كتبت المسز بوكانان قصة هذه المأساة بالتفصيل في كتابها الموسوم « في أيدي العرب » [١] ولا يشير السر أيلمر هولدين في كتابه الى هذا الأثر المسجل فان روايته لهذا الهجوم وما أدى اليه مبنية كما يتضح على روايات العرب التي جمعت بعد وقوع الحادث ، وهي على ما اعتقد أقل ثقةً من شهادة المسز بوكانان من بعض الوجوه غير ان إشارتها من جهة أخرى ، الى الدور الذي لعبته الشبانة تختلف عن الأدلة الأخرى التي دُونت رسمياً في ذلك الوقت



الكابتن بوكانان

إذ يتضح من رواية المسز بوكانان ان جميع الضباط ومدربي الشبانة وجون بيز أبدوا شجاعةً فائقة ويظهر من رواية السر أيلمر هولدين بنفس الدرجة من الوضوح أنه لم يكن مستعداً لسوق قوة من بغداد لانقاذهم اما لماذا يقول أنه لم يكن على علمٍ بوجود هؤلاء الضباط في شهربان فذلك أمرٌ لا يمكن توضيحه فلم تكن أسماؤهم تظهر بصورة منتظمة في كل قائمة مطبوعة بأسماء الحكام السياسيين وضباط الشبانة والري التي كانت تقدم الى المقر العام فقط ، وانما كان قرار الاحتفاظ بالشبانة في بعقوبة وشهربان وقزلرباط وخانقين

(١) In The Hands of The Arabs

بقيادة ضباط بريطانيين قد تم التوصل اليه قبل بضعة أشهر بعد التداول التام مع هيئة الأركان العامة المدينة بدين كبير لخزانة الجيش يختص بهذه المفرزات التي كانت تتولى أعمال الجيش خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة في واجبات لها علاقة بسلامة سكة الحديد

اما ريكلي وبرادفيلد فقد كنت ألتقي بهما كثيراً. وكان كلاهما قد انتُخب انتخاباً خاصاً لوظيفته بتوصية قوية من قائد المنطقة إذ كان لكل منهما سجل ممتاز كضابط وحدة وكان ريكلي قد حاز على وسام « الصليب الحديد » في العراق وكان للكابتن بوكانان كذلك سجل حسن في القوة الجوية الملكية قبل تسريح الجيوش وكان ثلاثتهم من الشبان الأحداث والذلك كان موتهم مثار حزن عميق بالنسبة لي شخصياً وخسارة فادحة للادارة

هذا وقد توسعت رقعة الاضطرابات توسعاً سريعاً في النصف الأخير من آب فأُخذ الكابتن لويد [1] أسيراً من قبل العشائر الثائرة في دلتاوه (الخالص) لكنه لم يعامل معاملة سيئة

حركة كفري

واحتلت العشائر بلدة كفري فنهبتها ثم أُلقي القبض على الحاكم السياسي الكابتن جي أيج سالمون وقتل بعد بضعة أيام في السجن .وكان قد تم الالحاح عليه بأن ينقل مقره الى محطة السكة الحديد في كنكربان ، حيث كان يرابط فصيلان من المشاة الهنود لكنه لم يفعل ذلك ولم تفعل هذا زوجته أيضاً لانه كان يشعر وهو محق ان التأثير المعنوي لوجوده بين أهالي البلدة وكان العنصر العشائري معادياً لهم ، كان عظيماً ، وأنه كان من واجبه ان يبقى في منصبه الى آخر لحظة ممكنة وقد غادر البلدة في حوالي الثاني والعشرين من آب للمداولة مع بعض رجال القبائل فوق تل قريب منها فأُلقي القبض عليه ولم يُسمح له بأن يعود اليها ثم أوصل أهالي البلدة زوجته الى المخيم العسكري

(١) وهو الذي أصبح يعرف بعد ذلك باسم القاضي لويد **Judge Lloyd** ، وقد اشتغل رئيساً لحاكم البصرة مدة من الزمن ، واشتغل بعدها مديراً عاماً لجمعية التمور عدة سنين وكان الذي احتفظ به عنده من رجال الثورة حبيب الخيزران شيخ العزة ، فقد أبقاه ومعه المستر ستراخن مهندس الري في مقره بدلي عباس وعاملهما معاملة حسنة ويروى عن الشيخ حبيب ان الكابتن لويد حاول إرشاءه بأربعين ألف روبية ليطلق سراحه فلم يفعل الشيخ ذلك

الكائن على بعد بضعة أميال منها وبعد يومين دخلت العشائر الى كفري ، في الثامن والعشرين ، وقتلوا الكابتن سالمون ، مع أنهم لم تكن لديهم ضغينة تجاهه أو حجة يبررون بها القتل وهكذا فقد كلفه قراره بالبقاء في البلدة الى آخر لحظة حياته ، لكنه ربما يكون قد أنقذ الموقف العسكري في هذه الجهة بعمله هذا فقد كان وضعنا العسكري محفوفاً بالمخاطر وكل يوم نغنمه كانت له أهميته وبعد يومين احتلت كفري مفرزة سيقت من كركوك ولم تحصل قلاقل أخرى في هذه المنطقة

وقد سبب قتل سالمون ، الذي لا يشير اليه الجنرال هولدين الا بتلميح موجز ، كثيراً من التعليق في وقته ، ومع ان آمر المعسكر قد بُرّىء على أساس أنه كان يطبق التعليمات التي يتلقاها لا غير حينما رفض ان يساعد الموظفين المدنيين في كفري ، فما زال هنا السؤال التالي قائماً الى أي مدى كانت هذه التعليمات معقولة ؟ ان الجنرال هولدين يذكر أنه في السابع عشر من آب أنقصت حامية كنكربان ، بالقرب من كفري من سريتين وربع مع بعض الملحقات الى فصيلين فقط ، وهذه قوة لا تكفي لحماية قطاع المعسكر نفسه وكانت باقي القوة على ما يظهر تستغل أوانذاك في حماية نقطتين ثانويتين تقعان على سكة الحديد ، وتجهيزهما بما تريدان . على ان اليوم السابع عشر لا يبدو انه هو التاريخ الذي له صلة بالموضوع ، مع ان الجنرال هولدين لا يخصص اليوم الذي أخذ فيه الكابتن سالمون الى السجن بالضبط ولا يذكر عدد الغزاة الذين هاجموا البلدة ، وكان يمكن الدفاع عنها بسهولة من الجهة التي وصلوا اليها والحقيقة أنه يظهر انه كان في موقف الدفاع عن نفسه خلال معالجته التي تعوزها الحماسة للأمر ، وانه كان يسره ان يتهرب من المسؤولية. لكن الأمر كان يستحق معالجةً أتم ، وسواءً أكان الدفاع عن كفري ممكناً أم غير ممكن فان ما وقع قد سبب انتشار فكرة ان السلطات العسكرية ، بينما كانت تعرّف طبعاً ان الهدف العام للحركات كان الدفاع عن الحكومة المدنية أو إعادة تثبيتها ، فقد كانت معرضةً في حالات خاصة لأن تعتبر معسكراتها المحاطة بالأسلاك الشائكة ، وتجهيزاتها ، وخطوط مواصلاتها ، أهدافاً أساسية بحد ذاتها . وفي الحادثة هذه ، هناك ما يبعث على الاعتقاد بأن كفري كان من الممكن ان تُنقذ ، لكن حذر الضباط كان على

درجة من ضيق التفكير والتصرف بحيث يحول دون إظهار أية مبادءة إلا من قبل اولئك الذين يعتبر استقلالهم الروحي معادلاً للتمرد ومن الضروري ان تُقرأ نشرة الجنرال هولدين المؤرخة في ١٣ آب ، والمنشورة بين ملحقات كتابه ، في هذه المناسبة فليس هناك أحد من أسلافه في المنصب كان بوسعه ان يقدم على إصدار مثل هذه الوثيقة

الحالة في أربيل

ثم انتشرت الاضطرابات في لواء أربيل إذ كان الكابتن دبليو آر هي قد هوجم في مضيق رواندوز (گلي علي بك) بتاريخ ١٢ آب ولم ينج بحياته الا بالكاد واضطر الكابتن أيف سي كيرك الى مغادرة كويسنجق في الثالث من أيلول وقد سلك هذان الضابطان، ومن كان معهما سلوكاً يتصف بالبسالة ورباطة الجأش على طول الخط ، في ظروف بالغة الصعوبة. ولم تكن للاضطراب السائد في البلاد أية علاقة بنظام الحكم الذي كانا يمثلانه فان الاكراد لم يكونوا يشعرون بأي نوع من التعاطف تجاه الأفكار التي كان يبشر بها الوطنيون العرب. لكن جماعة صغيرة من ضباط الأتراك السابقين والملاكين في أربيل كانت تنهمك في تغذية الاعتقاد بعودة الأتراك في القريب العاجل أما العشائر نفسها فقد كانت تعرف بكونها معادية لأي شيء من هذا القبيل وقد ازدادت مصاعبنا في هذه المنطقة ازدياداً جسيماً بعدم تمكننا من إصدار أي تصريح كان عن مستقبل ولاية الموصل او كردستان الجنوبية إذ كانت حكومة صاحب الجلالة متصلبة عنيدة في هذا الموضوع ومهما كانت حقيقة منوياتها فقد رفضت تخويل أحد باصدار أي نوع من البيانات في الموضوع مع أنني كنت قبل سنتين في تشرين الثاني ١٩١٨ قد تلقيت تعليمات بالتأكد من رأي[1] السكان المحليين في كونهم يفضلون دولة عربية واحدة ، خاضعة للمشورة البريطانية وتمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي ام لا فكانت الآراء مجمعة كلها في ١٩١٨ و ١٩١٩ على رأي واحد بالنسبة لهذا الموضوع فقد اتفق الجميع على وجوب إدخال ولاية الموصل في ضمن العراق.

(١) انه يشير بلا شك الى الاستفتاء المعروف الذي أجراه هو في العراق وحاول توجيهه في الاتجاه الذي كان يريده برغم ما كانت تريده الأكثرية من سكان البلاد

وقد سلك الشبانة في لواء أربيل ، بقيادة الكابتن ليتل ديل الباسل ، على ما يذكر السر أيلمر هولدين سلوكاً ممتازاً وتحملت خسائر جسيمة من دون خسران في معنوياتها ولم يكن لهم أي اختيار آخر سوى الانسحاب من رواندوز ومن باطاس الى أربيل، لكن الأغلبية الكبرى لم تتردد مطلقاً في ولائها للضباط البريطانيين ، وكانت قدوتهم في الروح الجندية تشجع الشبانة وضباطهم الأكراد كذلك على إبقاء ولائهم لقضية أسمى من أية قضية أخرى كانوا يستوحونها في السنين السابقة وفي هذه الأيام الصعبة ذهبت بالطيارة الى أربيل جامعاً زيارتي للكابتن هي مع غزوة جوية على مركزين قريبين للثورة قصفناهما بالقنابل وأصليناهما بنيران الرشاشات الى ان نفد عتادنا كله والتقيت في أربيل ببعض الشبانة الأكراد وضباطهم ، فكان حديثهم كله عن ضباطهم البريطانيين وعن السير وراءهم الى أي مكان يريدونه وكانوا لا يعبأون الا قليلاً بأسباب الاضطرابات وتطورها في المناطق الأخرى ، حيث ان الاخلاص للواجب كان هو مبدأهم . وقد منح الكابتن ليتل ديل وسام الأيم سي M. C ، ومنح مساعده السيد علي « الوسام العسكري »[1] تقديراً لخدماتهما

وقد ترك الكابتن هي عن هذه الأسابيع الصعبة ، المحفوفة بالمخاطر ، قصةً حية متواضعة في كتابه الذي لم يكن معروفاً على ما يبدو لدى الجنرال هولدين لأنه لا يشير اليه في مؤلفه وكان ثباته واجتهاده المتزن يعادل لواءً من الجند بالنسبة لنا في هذا الظرف. فقد كان على علم بأن الحاكمين السياسيين في خانقين وبعقوبة قد طُردا وأحرق مكتباهما ، وان الفوضى تضرب أطنابها في ديالى ، وان الحاكمين السياسيين في كفري وشهربان كانا قد قُتلا ، وان لويد قد أُلقي القبض عليه في دلتاوة (الخالص) وكنت أخبرته بأنه اذا حصل اي اضطراب في أربيل فاننا لا نستطيع مساعدته حتى ولا بطيارة واحدة ، ولا بمفرزة من الجند وقد سبق ان حصلت محاولة لقتله في أربيل ، وحاول أناس في مناسبة أخرى إضرام النار في البيت الذي كان يسكنه وبعد بضعة أيام نُصب له كمين في مضيق رواندوز (كلي علي بيك) المشؤوم وكثيراً ما كان مسرحاً للموت

(١) Military Medal

والقتل المفاجىء . وكان أحد رجاله ، السارجنت ميثوين ، قد أطلق النار عليه قبل شهرين فمات في أثناء قيامه باعتقال أحد الأغوات المحليين المجبولين على إحداث القلاقل

ولم يكن الكابتن هي قد بلغ السابعة والعشرين من العمر ، لكنه كان له قِدمٌ في السنين بالنسبة لمساعديه وكان من الممكن له ان يفقد رباطة جأشه خلال الازمات التي مر بها ، فينسحب بتعقل مع موظفيه الى حماية أقرب مفرزة عسكرية في كركوك . لكنه لم يفعل شيئاً من هذا القبيل وقد اتخذت الترتيبات لارسال محتويات « الخزينة المدنية » البالغة حوالي عشرين ألف باون استرليني



أربيل وقلعتها من الجو في ١٩١٩

كلها ، الى كركوك مع موظفيه الكتبة ثم دخل خوررشيد آغا ، أحد الرؤساء المحليين الى البلدة مع حاشيته وأتباعه وأرهب قوة الشبانة الصغيرة والشرطة التي بقيت موالية لضباطها البريطانيين ، وتولى أمور البلدة كلها تقريباً. ومع هذا فطالما كان الكابتن هي موجوداً في مكانه ، وطالما كان الكابتن ليتل ديل في السراي مع عصبته الصغيرة كان من الممكن الاحتفاظ بشكل الحكومة ومظهرها الخارجي

وهكذا كانت الحالة في أربيل حينما ذهبت اليها بالطائرة من بغداد في يوم ٨ أيلول، مؤملاً أن أثبت الثقة في نفوس الوجهاء المحليين بزيارة قصيرة مثل هذه وقد استقبلني حشدٌ من الخيالة الأكراد، الذين كانت على رأسهم جماعة من الرؤساء اللطيفين المتذللين ، وكانوا قبل بضعة أيام قد وضعوا اليد بالقوة على جميع العتاد الموجود في حوزة الشبانة تقريباً فشيعوني الى دار تقع بالقرب من المطار ، حيث علمت بمجرد تناولي الفطور ، بعد طيران عاصف قطعت فيه ما يزيد على مئتي ميل ، مقدار الحرج الذي كانت عليه الحالة هناك إذ كان التوتر بحيث أن أتفه حادث كان يمكن ان يؤدي الى حصول جيشان ينجرف فيه بالتأكيد كل فرد تابع للادارة في أربيل ، كما حصل في شهربان وغيرها وقد كان في جيبي عندما دخلت الى الطيارة نسخة من كتاب « رسائل بيكون » [1] فوجدت عندما فتحت الكتاب في إحدى الصفحات الجملة الآتية « الشجاعة غير مستحسنة في الشورى مع أنها مستحسنة في التنفيذ.. لأن الأصوب في الشورى ان يرى المرء الأخطار ، وان لا يراها عند التنفيذ ما لم تكن عظيمة جداً وكان من الواضح في أربيل أنها كانت لحظة تنفيذ وليست لحظة شورى فقابلت وفوداً متعاقبة من الرؤساء الأكراد في السراي وأنا أظهر لهم الثقة التي كنت أبعد ما يكون عن الشعور بها وقد أثنيت على جهودهم في صيانة الأمن والنظام ، وأنذرتهم بالعقاب المقبل فرد علي المتكلمان باسمهم ، خورشيد آغا وأحمد افندي ، رداً موجزاً يطمئنني فيه بعزمهم الأكيد على صيانة الأمن

Bacon's Essays (١)

وتأييد الادارة المدنية، لكنهما أضافا الى ذلك قولهما « نريد منك شيئين : أولاً ضماناً بعدم السماح للأتراك بالعودة وعدم السماح للعرب بحكمنا نحن الأكراد، وثانياً سوق قوة من الجيش في الحال الى أربيل لنبين لمثيري القلاقل ان ذراع الحكومة البريطانية ما زالت طويلة وقوية » فكان الرد العلني على هذه الوفود مصيبة موجعة ، لأني لم يكن بوسعي أن أقدم أي تطمين كان عن مستقبل لواء أربيل لكنني كان معي دفتر خاص مدون فيه كل بيان عام او تصريح صرح به وزير مسؤول بشيء عن العراق فاستخرجت منه ورقة واحدة، وبعد ترجمة ماكان مكتوباً فيها سلمتها الى أحمد أفندي فكان فيها

٢٥ تموز – قال المستر لويد جورج في جوابه على المستر لمبرت في مجلس العوام ، ان مشاكلنا الحالية في العراق هي مشاكل وقتية وكان مقتنعاً بأنها سيمكن التغلب عليها ولاتجد حكومة صاحب الجلالة سبباً للتخلي عن الانتداب البريطاني عن العراق

ثم أجبت قائلاً « لا استطيع أن أقول أكثر من هذا ، يجب ان يكون فيه ما يكفيكم فقد تكلمت أنا بنفسي مع المستر لويد جورج ، رجل الدولة الذي عمل أكثر من أي رجل آخر في قيادة الحلفاء الى النصر ، وهو لا يعيقه الذم والقدح او تؤثر عليه حوادث القتل وأنا أكرر ما قاله بأننا سوف لا نتخلى عما أودع إلينا » ولأجل أن أتجنب الرد والبدل أخذت أبحث في طلبهم لقوة من الجيش فقلت ان القوة ستصل ، لكنني لا استطيع أن أقول متى تصل . ثم تكلمت عن الأعمال التأديبية الجارية في الفرات الأوسط ومنطقة ديالى ، ورجوت منهم ان لا يسمحوا لرجال قبائلهم بأن يقعوا فريسة لموجة الجنون التي تأثر بها العرب الشيعة في الفرات الأوسط ومناطق ديالي. فلم يكن هناك أي اضطراب في دجلة [1] من البصرة الى بغداد، اما في بغداد نفسها فلا يمكن حصول

(١) جاء في حاشية للمستر آيرلاند ، حول عدم نشوب ثورة في جهات دجلة ، قوله: عندما ضُغط على أمير ربيعه (محمد الحبيب) بدفع ما كان مستحقاً عليه من بقايا الضرائب في ١٩٢٢ أفاد بأن البريطانيين كانوا قد وعدوه في ١٩٢٠ بأن يعفى من الضرائب لقاء مساعدتهم في ايقاف انتشار الثورة في وادي دجلة ، وهو وحده الذي حال دون نشوبها في تلك الجهات

أي انفجار وكانت السليمانية هادئة بين يدي المستر صون القويتين وقد كلا طمنتهم بأن الوقت العصيب قد انتهى ، وان مثيري الاضطراب سرعان ما سيمرغون في الرغام مثل الثعالب وقت الفجر (الثعلب مشهور في ايران وكردستان بالتحايل والقدرة على تضليل الحيوانات البسيطة) فاطمأنوا نصف اطمئنان ، لكن الجو أصبح وهو أكثر صحواً من قبل

وبعد أن غادر الوفد المكان اجتمعت بخورشيد آغا وأحمد افندي على حدة ، وشكرتهما على خدماتهما للادارة المدنية. وتحدثت إليهما بمزيد من الحرية حول الامدادات المؤمل وصولها والحركات التأديبية المنوي الأضطلاع بها فأثارا قضية مستقبل ولاية الموصل من جديد ، وقالا « ان الاتراك اذا عادوا سيقتلوننا ، ويغتصبون نساءنا ، ويسلبون ميراثنا الا يمكنك تطميننا بأنهم سوف لا يسمح لهم بالعودة الى هنا ؟ » فأخرجت دفتر الجيب مرةً أخرى ، ووجدت فيه تصريح المستر لويد جورج في الخامس من كانون الثاني ١٩١٨ الذي استعمل فيه الكلمات الآتية

فنحن في الوقت الذي لا نتحدى فيه المحافظة على الامبراطورية التركية في بلاد الأقوام التركية ، مع عاصمتها استانبول نعتقد بأن الجزيرة العربية ، وأرمينية ، والعراق ، وسورية ، وفلسطين ، يحق لكلٍ منها ان يعترف بكيانه القومي على حدة اما الشكل الدقيق لذلك الاعتراف في كل حالة فيجب ان لا يُبحث فيه هنا ، فيما عدا القول بأنه سيكون من غير الممكن إرجاع السيادة السابقة على البلاد التي أشرت اليها من قبل

وعلقت على ذلك قائلاً « ان الرجل الذي قال هذا سوف يتمسك بقوله اذا استطاع ، وله أكثرية كبيرة في مجلس العوام ، وينحاز جميع اللوردات الى جانبه في هذا الشأن ، وهو يقصد بالعراق هنا الولايات الثلاث اي البصرة وبغداد والموصل » فخرجوا وقد ارتاحت عقولهم نوعاً ما ، وعدت الى تناول الغداء في الدار القريبة من المطار وقد كانت تحتشد فوق السطح جماعة كبيرة من الشرطة والشبانة مع مدفع رشاش لويس ، لان هجوماً كان يوشك ان يقع على ما يظهر ، ثم وصل تقرير في أثناء تناول الغداء بأن فريقاً من رجال

القبائل كان في طريقه الى تدمير مكاتبنا ، فتبيّن انه تقرير خاطىء لكنه كان يدلّ على التوتر المتناهي في الجو وترخصت بعد ذلك من تلك العصبة الصغيرة الباسلة ، حاثاً الكابتن هي على الثبات بقدر ما يستطيع مهما كان في ذلك من مجازفة ، لكن الكآبة كانت تخيّم علي حينما ألقيت آخر نظرة على الجماعة التي جللها الغبار عندما زمجرت طائرتنا وهي تصعد الى الجو وكانت هناك بين الحكام السياسيين الموكلين بالمناطق ، وبينهم وبيي أنا بصفي رئيساً لهم من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ في معظم الحالات رابطة ليس من الصداقة فقط بل من الرفقة أيضاً ، ناجمة عن التفاهم المشترك ، والمخاطر والآلام المشتركة ، كانت تسمو في مناسبات مثل هذه الى حدة في الشعور لدى الطرفين لا تستطيع إدراكها الصداقة المجردة ولم تستطع هذه الرابطة بمقتضى طبيعة الأشياء ان تدوم الى ما بعد زوال الأحوال التي كان منشؤها فيها وانما كانت خلال المدة التي أبحث فيها كلها أعظم مصدر للقوة بالنسبة للادارة المدنية فلم يكن فيها مصلحة خاصة ، ولكن كثيراً من نكران الذات. والشعور بالمسؤولية تجاه العراق وليس بريطانية العظمى ومن الولاء الى الوديعة الجديدة التي أودعت الينا بنتيجة الحرب

وقد كانت هذه من تقاليد الجيش القديمة المطبقة في الخدمة الجديدة ولم تكن وحدة الهدف ، التي كانت تدفع المجموعات الصغيرة من الحكام السياسيين الى العمل في المراكز البعيدة ، أقل تأثيراً في النفس وكان ضباط الدوائر المنقولين مجدداً من حوزة الخدمة العسكرية الى الادارة المدنية يجدون صعوبة أحياناً في ايجاد مكانهم المناسب بين طبقة الموظفين المحلية لكن عملية التعديل الاعتيادية والترتيب ، والتحويل أحياناً كانت تكفي لاعادة الانسجام على ان ولاية الموصل [1] لم تكن فيها دوائر متعددة. فكان الحاكم السياسي فيها هو السلطة الوحيدة في اللواء ولذلك كان يتمتع بنسبة أعظم من المسؤولية

(١) نظراً الى ان ولاية الموصل لم يتقرر وضعها الا حينما انتهى مؤتمر الصلح فقد نظمت لها ادارة خاصة بصورة موقتة .

ولقد وصف الكابتن هَي في كتابه التنقلات التي أصابته لأجل أن يحتفظ بالبقاء في أربيل الى حين وصول الجيش من الموصل وقد وصل في الرابع عشر من أيلول [1] وأدخل السرور في نفوس مؤيدينا أحمد أفندي وخورشيد آغا وكانت تحمي الأول من الاقتصاص التركي المحتمل الى حد ما حرمته وورعه إذ انه ظل رئيساً للبلدية مدة سنتين ، وكرّس نفسه بكل جوارحه لخير البلدة ورفاهها ولحماية الطبقات الفقيرة من ظلم الملاكين وجشعهم حيث وجد الناس الذين كان يهتم بأمرهم مثل أصحاب الحرف والدكاكين ، واليتامى والأرامل ، معرضين الى ان يُدفعوا ثانيةً الى السقوط في هوة التعاسة التي كانوا قد خرجوا منها بعد عقد الهدنة

وكان خورشيد آغا بالفطرة قائداً عنيداً ، وقد حافظ على الوعد الذي قطعه على نفسه بين يدي ابراهيم آغا وهو يحتضر ، بتأييد الحكومة الجديدة في مصلحة السكان الأكراد وقد كتب عنه الكابتن هَي يقول « لم أجد في أي فرد من الأكراد مثل هذا العزم وهذه الوحدة في الهدف اللذين كان يبديهما خورشيد أغا خلال تلك الأيام المظلمة »

ولم يحصل اي اضطراب آخر في لواء أربيـــل ، ويُعزى تحرره من التعاسة والدمار اللذين تأتي بهما الثورة في أعقابها الى الشجاعة المفعمة برباطة الجأش ، والى قوة جنان الرجلين الشابين – هَي وايتل دبـــل – وعصبتهما الصغيرة من المساعدين البريطانيين والأكراد .

الحالة في السليمانية

وكان كل شيء هادئاً في السليمانية التي زرتها أيضاً بالطيارة خلال شهر أيلول ، فقد كان الدرس الذي ألقي عليها في ١٩١٩ باقياً بتأثيره من دون أن

(١) يمكن الوصول الى اربيل بالنسبة للخيالة بمدة ثماني وأربعين ساعة من طريق كلك لكن الجنرال هولدين لم يفعل شيئاً يوضح به سبب التأخير الذي أوشك أن يؤدي الى التضحية بأرواح الضباط الموجودين في أربيل وبسلامة السكان الموالين وانما هو يذكر فقط ان « المنطقة أخلدت الى الهدوء » عند وصول الجيش فينسى ان رواندوز لم يعاد احتلالها مطلقاً ، فأدى ذلك الى ما لا مناص من حصوله وهو ان السليمانية أصبحت مسرحاً لقلاقل جديدة في وقت لاحق – المؤلف .

يُنسى [1] ، ومع ان الميجر صون لم يكن تحت تصرفه جيش يدعمه فقد كان هو ومساعدوه الأكفاء يتبعون الاتجاه المتزن المعقول في سيرهم ولو كانت أربيل قد أصبحت طعمة للسلب والنهب ، لما استطاعوا المحافظة على هدوء الوضع عندهم ، غير انه طالما كانت دلائل الحكومة الخارجية بارزة للعيان هناك وفي كركوك فان رؤساء القبائل يصبحون قادرين جداً على معالجة أمر مثيري الشغب المتنقلين فقد كان هناك كثيرون من مثل هؤلاء يتنقلون هنا وهناك خلال هذه الفترة وكان البعض منهم جواسيس بولشفيك يجمعون بين أشرس أنواع الكره للأجانب والشغف بالدفاع عن حقوق الانسان بوجه عام ، وفي تأييد الخارجين على القانون بوجه خاص وقد استطاعوا تهيئة الوسائل اللازمة للحصول على السلاح والعتاد التركيين بكميات لا يستهان بها وكونوا تجارةً رابحة كما كان آخرون من أتباع الشيخ محمود الذين يؤملون الفائدة في عودته الى السلطة اما مقدار الأصالة في ولائهم أو مقدار رغبتهم في الاستحواذ على السلطة ، وفي السلب والنهب ، والانتقام الشخصي ، فليس من الممكن ان يقال عنه شيء وكان يمكن العثور عليهم بين الهماوند في الدرجة الأولى ، وهي أشد القبائل شجاعة وأكثرها لصوصية والهماوند يعتزون بكونهم ذئاب كردستان ، ولا يقلون عن أشباههم هؤلاء في مراوغتهم وصعوبة التعامل معهم.

اكراد جهات الموصل

وكان الشيوخ النقشبندية يحذون حذو نقيب بغداد وأسرته ، فرموا بثقل نفوذهم كله في الميزان لصالح الادارة الجديدة فالفضل يعود اليهم لدرجة ما في استتباب السلم واستقراره خلال السنة ولنوعية الادارة المحلية والاجراءات التأديبية المتخذة خلال الصيف الماضي في الدرجة الأولى [2]

(١) المقصود بدرس ١٩١٩ هذا ما قامت به حملة الجنرال فريزر بعد انتصارها على قوات الشيخ محمود في دربند بازيان وأسره هو . راجع « موقعة الدربند » في الفصل الخامس

(٢) ينقسم السنة الشافعية بوجه عام الى طائفتين (١) النقشبندية و (٢) القادرية . ويتبع النقشبندية تعاليم شاه نقشبند (الياس شاه بخارى) من الخلفاء الذين خلفوا الأئمة الاثني عشر ، وينحدر الشيوخ الحاليون من نسله مباشرة. اما القادرية فيتبعون تعاليم الشيخ عبد القادر الكيلاني، =

وقد سببت لنا القبائل الكردية القاطنة شرقي الموصل وشمال شرقيها شيئاً[1] غير يسير من القلق ، لكنهم هم أيضاً كانوا قد تلقوا درسهم خلال سنة ١٩١٩ ، ولم يعلن الثورة الآن الا السورجي في منطقة عقرة فعولج أمرهم بصورة غير مؤثرة برتل سيق اليهم من الموصل خلال الاسبوع الثاني من أيلول ولم يتم اندحارهم نهائياً الا حينما كان من سوء حظ (٦٠٠) مقاتل منهم أن يهاجموا مخيماً للآثوريين[2] يقع على بعد ثلاثين ميلاً من شمال شرقي الموصل إذ عامل الآثوريون مهاجميهم معاملة لم تستغرق طويلاً برغم تفوقهم في العدد. فقد ذبحوا ستين شخصاً من مهاجميهم ودفعوا الباقين الى الوراء عبر الزاب الذي غرق فيه من السورجي على ما يقال حوالي مئة وأربعين شخصاً

= الذي يوجد قبره في بغداد ، ويتحدر أبناؤه نقباء بغداد من نسل هذا الشيخ رأساً – المؤلف

لكننا نقول اذا كان ويلسن يقصد بهذا شيوخ النقشبندية الأجلاء في بامرني ، فانهم كانوا على اتصال بالحركة الوطنية في الموصل وقد شجعوا الأكراد على الثورة في جهات العمادية ، فأدى ذلك الى سير ليجمن عليهم في يوم ٣ آب ١٩١٩ بقوة الجيش قبل التقدم الى قمع الثورة في العمادية وقد نسف خلال هذه الحركات قصر الشيخ بهاء الدين أفندي ، وهدم قسماً من تكيته ثم ألقي القبض عليه وعلى أخيه الأكبر الشيخ علاء الدين أفندي وعدد آخر من أعضاء الأسرة وسيقوا مكبلين الى سجن الموصل (راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب)

(١) راجع « تعليق على ثورة العمادية » في الفصل الخامس ، ومنه يلاحظ ان هذه القبائل الباسلة هي التي لقنت الانكليز بشجاعتها ووطنيتها دروساً لا درساً واحداً

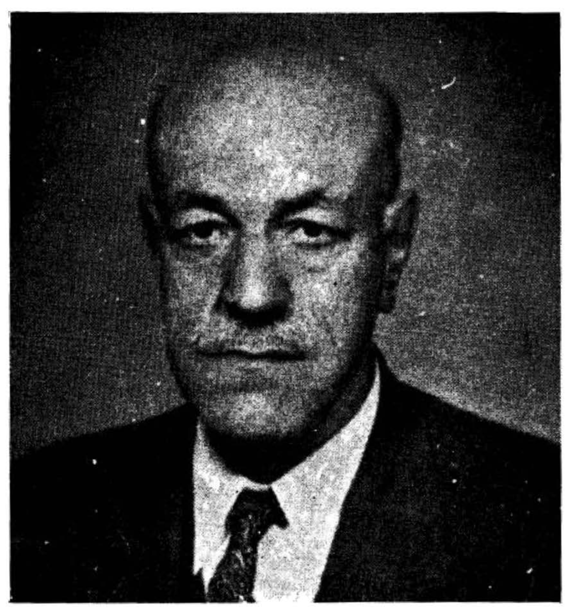
(٢) المقصود بهذا هجوم السورجية على معسكر جوجر في ١٥ أيلول ١٩٢٠ وجوجر من قرى ناحية العشائر السبعة في قضاء عقره ، وتقع على بعد خمسين كيلومتراً شمال شرقي الموصل وكان الانكليز قد سلحوا الآثوريين تسليحاً تاماً ، ثم خفت طائراتهم لنجدة الآثوريين في أثناء الهجوم وتدل الروايات المحلية على ان عدد شهداء هذا الهجوم كان أربعين لا ستين ، وان قتلى الآثوريين (التياريين) بلغ عددهم أربعين كذلك لكن الغريب في الأمر ان يتباهى الانكليز من أمثال ويلسن وأيلمر هولدين وغيرهما بانتصار الآثوريين لا بانتصارهم هم على ثوار الأكراد ، فينطبق عليهم المثل البغدادي العامي « تتباهى القرعة بشعر أختها » هذا ولا بد من أن يذكر هنا أن عشيرة السورجيين كانت من العشائر التي أبلت بلاء حسناً في ثورة الشمال ضد الانكليز ، فقد هاجم الشيخ رقيب قوة تعود للانكليز بالقرب من قرية (مامخليفة) يوم ٢ نيسان ١٩٢٠ فقتل عدداً كبيراً منها وفي أول أيلول ١٩٢٠ هاجموا باطاس فقتلوا أفراد حاميتها كلهم ، فخرج اليهم الكابتن ليتل ديل من أربيل والتحم معهم في معركة حامية هزموه فيها بعد ان كبدوه عدداً غير قليل من القتلى وقد شجعهم هذا الانتصار على متابعة القتال فهاجموا رواندوز بعد ذلك

بينما تكبد الآثوريون اربعة قتلى وثمانية جرحى فقط [1] وقد تكبد الأكراد في هذا الاشتباك خسائر أعظم من الخسائر التي أنزلتها الجنود النظامية بالأكراد الشماليين خلال الحملات التأديبية التي شنتها عليهم سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ ويقول الجنرال هولدين « ولولا هذا الدعم الذي جاء بالصدفة تماماً ، لكان من الممكن أن تزج منطقة الموصل كلها في موجة من الفوضى الكاسحة » وقد يكون الأمر كذلك ، لكن دعم الآثوريين لم يكن بالصدفة فقد سلحوا من قبل ودُربوا باقتراح من الادارة المدنية ، ثم عُهد بقيادتهم الى ضباط بريطانيين. ولما كانت السلطات المدنية قد حرمت من الاستعانة بهم في مساعدة أربيل او المحافظة على النظام في منطقة الموصل فيجب ان يفترض بأنهم كانوا تحت تصرف القائد العام نفسه وربما كان الجنرال هولدين قد نسي مثل ويلينغتون في واترلو ، وجود قسم من قواته ، ولذلك نراه يعزو الى الصدفة والحظ ما كان سببه في الحقيقة عدم تبصر الأكراد السورجية في مهاجمة جند خفيف الحركة متهيء لممارسة المبادءة من دون انتظار تعليمات خاصة من مقر الجيش العام وقد كان لهذه الضربة الموفقة من جانب الآثوريين ، الواقعة في لحظة حرجة ، أعظم الأهمية فلم يعد يحصل اي انفجار آخر ، وصار بوسع الجنرال هولدين ان يركز التفاته على منطقتي الفرات الأوسط وديالى اللتين ألفت اليهما انتباه القارىء مرة أخرى الآن

ليجمن ومنطقة الدليم

فحتى اليوم الثاني عشر من آب لم يحدث أي عصيان بين بغداد والرمادي أو على الفرات حوالي الفلوجة فقد بقي علي السليمان شيخ الدليم صامداً ، وظلت زوبع برآسة الشيخ ضاري كثيرة الحرون لكنها في دور غير فعال وجاءني ليجمن في الحادي عشر بالسيارة للمداولة في الحالة ، فكان واثقاً من عدم حصول اي اضطراب خطير بين بغداد والفلوجة او الى الشمال من ذلك

(١) راجع كتاب هولدين ، الص ٢٤٧ – المؤلف .



الاستاذ علي البازركان

طالما كان علي السليمان محتفظاً بسيطرته على الدليم وغادر مكتبي في حوالي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي وهو يقول أنه سيكون في الفلوجة في الساعة الثالثة وسوف يبرق لي عن الحالة بالتفصيل ثم أضاف قائلاً أنه كان قد أخبر الشيخ ضاري بمقابلته في خان النقطة الكائن في منتصف الطريق بين بغداد والفلوجة وطلب السماح له بامهال الشيخ ضاري وتأجيل مطالبته بتسديد بعض السلف المدفوعة اه لشراء البذور خلال السنة الماضية أما ما حدث في المقابلة فقد دونه السر أيلمر هولدين في كتابه (الص ١٧١) بالكلمات التالية كما هو معروف لدينا

.. وفي الساعة الثانية عشرة ونصف توجه بسيارته ، وفي معيته خادمه وسائقه فقط ، فالتقى بضاري في مدخل الخان ثم ظل حتى الساعة الثانية يناقش معه شؤون الحاصلات والضريبة وفي حوالي تلك الساعة وصلت الى الخان سيارة تقل جماعةً من العرب ، فذكروا أنهم كانوا قد أوقفوا على بعد ميلين من الخان في اتجاه بغداد وسلبوا. فانتدب ليجمن في الحال ضابط شبانة وعشرة رجال ، مع خمسة من زوبع ، للقبض على اللصوص ، لكنه أمر هذه الجماعة بأن لا تبتعد أكثر من ميلين عن الخان وفي خلال تغيبهم غادر ضاري ورجاله الخان بعد مناقشة حامية على ما يقال تدور حول حادثة اللصوصية هذه ، التي كانت زوبع تعتبر مسؤولةً عنها غير انه سرعان ما عاد ، وطلب من الخفير ان يسمح له بالدخول للتحدث الى الحاكم السياسي فصدر الأمر بالسماح له ، وعند ذاك انبرى اثنان من أتباعه ، وكان احدهما ابنه سليمان ، وأطلقا النار على ليجمن فجرحاه جرحاً بليغاً وحينما خر مجروحاً الى الأرض دخل ضاري الى الخان فسأله ليجمن لماذا أوعز باطلاق النار عليه بينما لم يكن قد آذاه من قبل قط ؟ لكن ضاري جرد سيفه فقتله[1] انتهى



الشيخ ضاري المحمود قاتل ليجمن

وقد كانت وفاة ليجمن ضربةً قوية لي أنا شخصياً ، لأني كنت أعرفه منذ سنة ١٩٠٤ ، وكنا على اتصال وثيق منذ شهر نيسان ١٩١٥ وكان ، كما بينت

(١) راجع الص (٤٩ – ٥٥) من كتاب « الشيخ ضاري » حول القصة الواقعية لمقتل ليجمن كما يرويها الحاج سليمان الشيخ ضاري ، احد المشتركين في قتله

آنفاً ، شخصية مرموقة في جميع أنحاء العراق التي تتكلم العربية فقد جعلت من اسمه شجاعته الشخصية ، وخفته في الحركة ، ومعرفته الوثيقة بمن يتعامل معه من الناس ، شيئاً مألوفاً لدى العرب وصار الاطفال في كل قبيلة من قبائل دجله يتسمون باسمه وكان موته بمثابة اشارة لوقوع سلسلة [1] من حوادث العصيان في منطقة الفرات بين الفلوجة وهيت ، وربما عجّل ذلك في وقوع ما حصل في شهربان بعد بضعة أيام وقد ثأرت لقتله أرتال تأديبيّة سيقت في أيلول ، كما هو مفصل في مؤلف الجنرال هولدين ، غير أنه مر ما يقرب من ثمان سنوات قبل ان يلقي القبض على الشيخ ضاري نفسه سائق سيارة عربي [2] عرفه وعرف أنه كانت ما تزال هناك جائزة على رأسه فمات في السجن حيث توقف قلبه في كانون الثاني ١٩٢٨ ، بعد ان حكمت عليه « المحكمة الكبرى » بالسجن المؤبد بيومين ومن التعليق الممتع على سايكولوجية أهالي بغداد ان

(١) بعد أن قتل الشيخ ضاري وابنه الكولونيل ليجمن في يوم ١٢ آب ١٩٢٠ ، توجها بمن معهما الى الصقلاوية حيث توجد قبيلة المحامدة وهناك أخذ الشيخ الثائر يتصل بالقبائل النازلة ما بين خان النقطة وعانه ، ويحرضها على القيام في وجه الحكومة ثم راح يتصل بزعماء الثورة في كربلا . فتوترت الحالة في منطقة الدليم ، وانقطع الطريق بين بغداد والفلوجة والرمادي .

وفي يوم ١٣ آب توجهت قوة من زوبع يقودها ضاري نفسه ، ومن تميم (المصالحة) برآسة علي الميدي الى التاجي فقطعت سكة حديد بغداد – سامرا وفي يوم ١٥ آب توجه ضاري وعلي الميدي مع قواتها الى صدر ابي غريب ونزلا فيه ، وكانت على مقربة منها في الفلوجة حامية انكليزية قوية . فاستطاعت هذه القوات مع أهالي تلك الجهات ان تعطل سفينتين تعودان للانكليز في الفرات وتستولي على ما فيهما ثم هاجم الثوار في يوم ١٦ آب ليلا حامية الفلوجة الانكليزية وسار الشيخ ضاري الى الفلوجة واجتمع في بيت مشوح الجاسم احد رؤساء الجميلة بعدد من شيوخ الجميلة والبوعيس وزوبع وتميم وطلب اليهم القيام بدور فعال في الثورة ، بعد ان قرأ عليهم فتوى العلامة الشيرازي وقد قال لهم في هذا الاجتماع أنه يقلد العلماء الاعلام في هذا العمل ، وانه يسير في الدرب الذي سار فيه السيد نور الياسري وعبد الواحد الحاج سكر

على ان النجدات البريطانية سرعان ما سارت من الرمادي وبغداد الى منطقة الثورة ، وسرعان ما حرض الانكليز العشائر المناوئة للثورة والموالية للانكليز في المنطقة ، فاضطر الشيخ ضاري وجماعته الى التراجع عن الفلوجة . وفي أوائل أيلول اتجه الى جهات كربلا والتحق بالثوار هناك (كتاب الشيخ ضاري للعلوجي والحجية)

(٢) لم يكن السائق عربياً ، وانما كان أرمنياً اسمه ميكاليل كريم ، ولعل ويلسن قد تقصد في ان يجعله عربياً ليسيء الى العرب في العراق حتى في هذه المرحلة أيضاً ، فاعتبره منهم .

دفنه جُعل مناسبةً للقيام بتظاهرة خرج فيها حوالي ثمانية آلاف شخص [1]

ونقل جثمان الكولونيل ليجمن الى الفلوجة ليدفن فيها لكنه يرقد اليوم في المقبرة العسكرية ببغداد

تطورات ثورية جديدة في السماوة

ثم أخذت الاضطرابات الآن تترى سريعةً كثيفة فلم تنجح محاولة لاعتقال زعماء الحركة في بغداد ، وقد أفلت زمامها من أيديهم وفي العاشر من آب جنحت سفينة الدفاع گرين‌فلاي Greenfly في الفرات الأسفل على بعة خمسة أميال من شمال الخضر فلم تجدِ نفعاً جميع الجهود المبذولة لاخراجها من ورطتها ولو تركت ونقل عنها نوتيتها لأنقذت حياة الكثير من الأنفس لكن آراء أخرى قد تغلبت عند البحث في أمرها وحينما أصبح الوقت متأخراً بذلت جهود مضنية لانقاذ النوتية فلم تؤد الى نتيجة موفقة واضطر النوتية في الأخير الى الاستسلام في الثالث من تشرين الأول فقتلتهم العشائر. وقد نقل الجنرال هولدين في مؤلفه (الص ٣٢٧) كتاباً مؤرخاً في الثلاثين من أيلول من ربان الا « كرين فلاي » الملازم أي سي هيجر المنسوب الى « دائرة النقل النهري » يتنفس كل سطر فيه بالشجاعة النادرة

إذ يذكر السر ايلمر هولدين قوله « وقد كانوا محشورين في حرارة الصيف التي لا تطاق من دون ان يكون عندهم ما يشربونه سوى ماء النهر الحار العكر ايموتوا جوعاً ببطء من دون ان يعرفوا ان جميع الجهود كانت تبذل لانقاذهم وهكذا كان مصير اولئك الموجودين على ظهرها (ظهر

(١) التايمس الصادرة في أول شباط ١٩٢٨ المؤلف ونضيف الى ذلك قولنا ان الذين خرجوا لتشييع جثمان الشيخ ضاري في بغداد يومذاك بلغ عددهم حوالي مئة الف شخص على ما ذكرته صحف تلك الأيام ، وليس ثمانية آلاف وان الجنازة شيعت الى مقبرة الشيخ معروف في جانب الكرخ ووري جثمانه التراب فيها وكان الحكم على الشيخ البطل بالاعدام شنقاً حتى الموت ، لكنه استبدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة رأفة بحاله وكانت المحكمة التي حكمته برآسة المستر جون بريجارد ، وعضوية الحاكم يوسف خوشابة والحاكم أحمد طه ، اما المدعي العام الذي طالب ببراءته فقد كان خالد الشابندر (كتاب الشيخ ضاري ، لعبد الحميد العلوجي)

السفينة) ، ومع هذا فقد كتب قائدها قبل النهاية بأيام ثلاثة يقول :

« ان جميع من في السفينة يقدر حق التقدير الثمين الذي ثمننا به قائدي العام (أمير اللواء هيوز رئيس دائرة النقل النهري) ، ونحن في مقابل ذلك نود أن نشكره لتقديره الواجب الذي نقوم به ونؤيد حقيقة ان ما كنا قد تحملناه في السابق يمكن تحمله في المستقبل أيضاً حتى يصل الجيش فمما يسرنا جداً أن نعلم بأن المعونة في طريقها الينا فبوسعنا ان نصمد (ونصمد أكثر إذ أن سكان قرية الباب هم اصدقاؤنا) ، بشرط ان نحصل على الطعام ، وان لا نتكبد خسائر جسيمة وأود أن أقول من جديد أننا كلنا راغبين قلباً وروحاً (مع أننا قد لا تكون عندنا قوة الآن) في ان نثبت في مكاننا الى أطول ما يمكن — أي حتى النهاية ونحن جميعاً نشكر الحامية لشعورها الرقيق تجاهنا ، ونأمل أن نراكم كلكم في القريب العاجل »

واذا كان أصل هذا الكتاب ما زال موجوداً فاني آمل ان يجد يوماً ما مكانه اللائق في ارشيف أو معروضات صنف المهندسين الملكيين فهو قمين بالشهرة التي حصل عليها سكوت في القطب الجنوبي — وهو أحسن دليل ، اذا احتاج الأمر الى دليل ، على ان الروح التي كانت تشد أزر الرجال في أثناء الحرب قد استمرت على تشجيع أولئك الذين كان يدعوهم الواجب الى النضال ضد الوحوش المتعطشة الى الدماء في مستنقعات العراق النتنة

وقد قتلت قبيلة الجوابر ، المسؤولة عن قتل نوتية الكرين فلاي ، ضابطين أيضاً من ضباط القوة الجوية الملكية كانا قد أسقطا من الجو في يوم ٢٢ أيلول حينما كانا يحاولان ايصال أرزاق عن طريق الجو الى السفينة المحكوم عليها بالهلاك فقد قتلوهما بدم بارد

وفيما يقرب من نهاية آب أصبحت الحالة في السماوة مصدراً لقلق خطير فقد هوجمت قافلة نهرية تحمل مؤناً من الناصرية الى هناك . فجنحت الباخرة « أيس ناين » الى الساحل وتم الاستيلاء عليها فأحرقت ثم ذبح نوتيتها وجنحت كذلك جنيبة (دوبة) محملة بالاعتدة فيما يقرب من السماوة فتركت ، لكن بقية القافلة وصلت الى هدفها بسلام وفي الثالث من أيلول هاجم العرب

قطاراً مسلحاً بالقرب من السماوة من دون ان يتصل بالحامية ، فتم الاستيلاء عليه وقتل جميع من كان فيه تقريباً ، وكان معظمهم من لواء هودسن الخيال العاشر وقد أورد الجنرال هولدين في كتابه (الص ٢٠٨) وصفاً حياً لهذه العملية التي عرفت بالشجاعة والقتال المستميت تجاه أكثرية ساحقة فقد ظل قائد هذه المفرزة الكابتن أو رسل ، وكان قد تذاكر معي هو والكابتن جي أيس هندرسون قبل بضعة أسابيع في امكانية التحاقهما بالادارة المدنية ، يقاتل حتى النهاية بعزم بطولي وقليل من الرجال من كان يمكن ان يبيعوا أرواحهم خلال الحرب بأغلى مما باعه هؤلاء في قتال دام ساعتين أو ثلاث وكان معهم الكابتن پيجون ، من رجال الخدمة الطبية الهندية ، الذي رمى من القطار حينما كان القتال على وشك ان ينتهي عدداً من الأوراق النقدية بفئة عشر روبيات ، وما تدافع العرب لالتقاطها حتى قذف عدداً من القنابل بينهم ، فقتل وعطل عدة عشرينات منهم وسوف تظل البسالة التي أبداها هؤلاء الرجال ، والخيالة الهنود معهم تذكر في ربوع الفرات بعد ان تكون اسباب الثورة قد تقادم عهدها ولفها النسيان الرحيم بمدة طويلة

تقييم الثورة في ديالى

وتعلق أهمية عسكرية أقل على الحركة المتأخرة التي وقعت شمال شرقي بغداد ومع هذا فقد أسبغت عليها أهمية زائفة ونالت شهرة واسعة بعد الحادث المؤسف الذي وقع في الثاني عشر من آب بالقرب من بعقوبة ، لكنها لم يكن فيها ما كان في حركة الفرات من قوة وحده إذ كان يعوزها عنصر المتانة الذي كان يمثله الضباط الشريفيون [1] المدعومون بالمنحة البريطانية المقدمة الى حكومة

(١) اذا كان السر ارنولد ويلسن يقصد بهذا ثورة دير الزور في الفرات الأعلى وما قام به الضباط الشريفيون فيها فقد يكون مصيباً فيما يذكره اما اذا كان يقصد تأثيرهم على الثورة العراقية في الفرات الأوسط فهو شيء غير حقيقي ، حيث انهم لم يكن لهم على ما يلاحظ من سير الحوادث الا تأثير قليل جداً غير مباشر عليها ولعله يتقصد في ذكر هذا ليبرهن على ما لم يحصل مطلقاً ، وهو ان ثورة الفرات الأوسط كان يصيبها شيء من المنحة البريطانية ، التي يكرر ذكرها بصورة مملة ، عن طريق الشريفيين

سورية ، ولذلك كانت الثورة في هذه الجهات فاترة مشتتة. وكان هناك قليل من العمل المتناسق بين القبائل ، ومع ان الغزوات المدمرة التي وقعت كانت من النوع الذي ينظر اليه في هذه المناطق حينما يختفي وجود الحكومة موقتاً ، فقد انهارت المعارضة في الحال عندما ظهرت قوة محترمة أمامها فقد أعيد احتلال بعقوبة وشهربان ودلتاوة في أيلول من دون صعوبة وكان الكابتن لويد الحاكم السياسي في دلتاوة قد اعتقل ، وأُخذ في أسر مشرف لدى الشيوخ المحليين ، الذين « أُنزل بهم العقاب المطلوب عند وصول الجيش » على ما يقول الجنرال هولدين في كتابه (الص ١٦٨) . ومن الصعب ان تنصف هذه الجملة التفاوت الموجود بين التساهل العقيم الذي أُبدي في شهربان حيث قتل الموظفون البريطانيون والصرامة التي عامل بها الرتل التأديبي حماة الكابتن لويد ومنقذيه ومن حسن الحظ أن التدمير الكامل لدلتاوة قد حال دونه بتوسلات مؤثرة قوية ضابط زراعي كان يرافق الجيش بصفة سياسية

وقد أهمل الجنرال هولدين ، في وصفه للحركات التي جرت شمالي شرقي بغداد ، القصة المسلية للضابط الطبيب الذي أخذه ثوار خانقين أسيراً بناءً على مسلكه الباسل ، ثم أنقذه الجيش واعتقل في الحال وبعد تأخير طويل اتهم بنشر الذعر والجزع بكتابة كتاب تحت الاكراه لم يصل الى المرسل اليه لأنه كان معنوناً بعنوان لا وجود له ، ومن دون ان يحتوي على شيء يخشى منه فجيء به الى محكمة تحقيق وبُرىء بغياب جميع الشهود العسكريين المهمين

حوادث الشامية والكوفة

وبقي لنا الآن ان ندون تقدم الحوادث في الكوفة التي كانت قد طُوقت وحوصرت منذ العشرين من حزيران وبشكر في هذه المناسبة الحاكم السياسي الميجر نوربري لأنه استطاع الحصول محلياً على مقدار غير قليل من الأرزاق والأقوات للاستفادة منها خلال الحصار ، وبذلك تسنى للجنرال هولدين ان يعالج الحالة العسكرية في تلك المنطقة على مهل غير انه لولا الانتكاسات

(١) هولدين الص ١٤١ و ١٦٨

المتعاقبة التي مُنيت بها قواتنا العسكرية ، في جنوب الحلة اولاً وفي الرميثة والسماوة بعد ذلك ، لما ثارت قبائل منطقة الشامية فلم تكن عندهم ظلامات يشكون منها ، وكانت الادارة المدنية بوجه عام والأشخاص الذين يمثلونها ، وعلى الأخص الميجر نوربري والكابتن مان ، محترمين وحتى محبوبين أيضاً وكان سلفا هذين الضابطين ، بلفور وو ينغيت ، قد استعملا سلطتهما بتعقل وإجادة ، كما كان العقاب الذي أنزل بالنجف عن قتل الكابتن مارشال ما يزال طرياً في أذهان الجميع وقد كان الهم الوحيد للضباط السياسيين ان يحولوا دون نشوب اضطراب فعال ، فنجحوا في ذلك تقريباً . إذ كان للميجر نوربري نفوذ غير يسير في النجف ، حيث تلقى الناس الأخبار الواردة من كربلا عن توقيف المرزا محمد رضا ، ابن المجتهد الأكبر فيها ، يوم ٢٢ حزيران بهدوء غير منتظر وفي اليوم الأول من تموز اتخذ الميجر نوربري ترتيباً للاجتماع برؤساء الفتلة الكبار في مقر رئيسهم الاسمي ، الشيخ اللطيف المفرط بالبدانة مجبل الفرعون فلم يكن اجتماعاً حاسماً ، وقد عُرف بتظاهرة عدائية نظم أمرها قبل الاجتماع بعض الأشخاص وعقد اجتماع آخر في الخامس من تموز بين الكابتن مان والشيخ مرزوق العواد شيخ العوابد ، الذي تقع أراضيه في جوار أم البعرور فلم يؤد هذا الاجتماع أيضاً الى أية نتيجة ويؤثر عن هذا الاجتماع قولٌ قاله السيد علوان (الياسري) ، فعبر به عن شعور الكثيرين . فقد قال لقد عرضتم علينا الاستقلال ، ونحن لم نطالب به مطلقاً ، ولم نحلم بمثل هذا حتى وضعتم هذه الفكرة في رؤوسنا وكنا منذ مئات السنين نعيش في حالة بعيدة عن الاستقلال كل البعد الذي يمكن تصوره والآن جئنا نطالب به فحبستمونا [1]

فان تقديم الاستقلال او الوعد به لا ينطوي على واجبات ملازمة ، في رأيه

(١) تراجع برقيتي المؤرخة في الحادي والثلاثين من تشرين الثاني ١٩١٨ ، وقد ذكرت فيها ان الأفكار التي بني عليها التصريح الانكليزي الفرنسي هي أفكار جديدة غير مألوفة لدى سكان هذه البلاد ، وتكاد تكون فوضوية بالنسبة للشيوخ فما زال من الواجب عليهم اولا ان يسموا بالتزامات الحرية ليدركوا واجبات الرجل الحر – المؤلف

ورأي الآخرين . وانما يفيد ضمناً استقلال العشائر والاحتفاظ للشيوخ في المستقبل بسلطة تكاد تكون مطلقة يستخدموها ببراعة في التحكم بأرواح وممتلكات أفراد القبائل الذين يتحتم عليهم الارتباط بالأرض مثل الأرقاء الاقطاعيين في عهد الدولة الرومانية ونادراً ما يستطيعون تحويل ولائهم من من دون ان يفقدوا كل ما يعتبرونه عزيزاً عليهم في الحياة مثل امتلاك الأرض. وعلاقاتهم العائلية ، ووضعهم العشائري ، وكان يعني بالنسبة لهم كل ذلك ، وأكثر مما تعنيه الوطنية بالنسبة للأوربي الاعتيادي

وكانت المشكلة الآن تنطوي على إبعاد بني حسن عن التحالف مع الفتلة المتمردين ، وتأمين حياد الخزاعل وأتباعهم آل شبل ويبدو أن الهدف الثاني قد تم التوصل اليه في مؤتمر عقد في أم البعرور في السادس من تموز بين الميجر نوربري (الذي يرافقه الكابتن مان) وثلاثة من شيوخ الخزاعل ، حينما تعهد اولئك الشيوخ بتأييد البريطانيين لقاء وعد يصدر بتمليكهم في النهاية الأرض التي كان الأتراك قد أخذوها منهم خطأً وأعطوها الى آل فتلة

لكن بني حسن لم يمكن الفوز بولائهم. فقد تجول الكابتن مان في المنطقة مجازفاً بحياته، يرافقه في مرحلة متأخرة مرزوق مع ثلة من العرب المسلحين ، ليزورهم ويعمل على إقناعهم وكان هو وسائر الحكام السياسيين البريطانيين يحذرهم خدامهم كل ليلة تقريباً وينبهونهم الى عدم تعريض أنفسهم للخطر ، والى النوم في الداخل لا فوق السطوح (كالمعتاد في الجو الحار) وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن مان قد نجا من القتل في جولة من جولاته، بالرجوع من طريق آخر وقد كان أحد شيوخ بني حسن الودودين أصحاب النفوذ الكبير ، وهو لفته شمخي ، مريضاً بحيث لم يستطع الاجتماع به، وقدم رؤساء الفتلة الى شيخ آخر منهم ، هو علوان الحاج سعدون ، رشوة بمبلغ ألف باون استرليني كما كانوا يقدمون مبالغ كبيرة أخرى من دون علم الخزاعل الى آل شبل ، القبيلة التي تتبع الخزاعل عادةً في الحرب ولو انها لا ترتبط بها بصلة نسب. فقابلت الادارة البريطانية هذه المساعي بسلفة (٢٠٠٠) باون استرليني تدفع بواسطة الخزاعل الى آل شبل خلال تحركهم المنتظر ، لئلا يكونون معرضين مثل هذا التعرض للتأثير من

الخارج عليهم لكن الشيوخ الناقمين كانوا قد حصلوا من قبل على مصدر قوة عظيم، وحظوا بتأييد رجل غني جداً له نفوذ واسع، وهو السيد نور (الياسري). وبدأ الفتلة في الوقت نفسه بتطويق الكوفة يوم ١٣ تموز

وقد بدأ الحصار في العشرين من تموز وبعد يومين قتل الكابتن مان في جنب الميجر نوربري بينما كان منشغلاً في الدفاع عن الكوفة ولم تصل أخبار هذا الحادث الى بغداد الا في العشرين من تشرين الأول حينما رُفع الحصار فكان موته خسارةً حقيقية للادارة المدنية، حيث انه كان قد أبدى استعداداً للعمل من النوع الذي كان منهمكاً فيه، بدرجة تقارب العبقرية كما كان موهوباً بقدرة فائقة في اللغات وبشجاعة فعلية وأدبية نادرة فقد نشأ كما علمت في بيئة راديكالية نظرية نوعاً ما، ويظهر التبدل في نظرته الى الأمور عند أول اتصاله بأشغال الادارة العملية، وسياسة ما بعد الحرب المعقدة، في عدد من أطرف الرسائل المعنونة الى استاذه وصديقه البروفسور غلبرت موري، والى مجلة «نيشن»، الأمر الذي يدل على سرعة النضج في تفكيره واجتهاده، وعلى تبصره في طبيعة الرجال الذين كان يحتك بهم

وفي السابع عشر من تشرين الأول أنقذ الكوفة رتلٌ من الحلة، بعد حصار دام ثلاثة أشهر تقريباً وقد قتل من الحامية التي ظلت تقتات على الرز ولحم الخيل خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة خمسة وعشرون رجلاً، وجرح سبعة وعشرون. فكثيراً ما كانوا يتعرضون الى نيران القنابل، لأن العرب سبق ان استولوا في الرابع والعشرين من تموز على مدفع[2] من عيار ١٨ فلمروا به الـ«فاير فلاي» Firefly الراسية قرب الدور التي كانت تشغلها الحامية. وحاول العرب إشعال النار في الأبنية، ثم جربوا تفجير لغم تحتها بعد ذلك. فثبط فشل هذه المحاولات عزائمهم، وانقلب الحصار إلى محاولة لتجويع الحامية ويعود الفضل بالكلية الى بعد نظر الميجر نوربري في ادخار ارزاق وافية من المصادر المحلية، وقد كتب لهذه الخطة كذلك ان تنتهي بالفشل، لكن الفضل الأول في

(١) راجع كتاب المستر مان، الص ٢٩٢ – المؤلف.
(٢) تم الاستيلاء على المدفع في موقعة الرارنجية.

نتيجة الحصار الموفقة يعود الى مفرزة تتألف من ١١٥ شبانة وشرطياً عربياً
ومن ضمنهم عدد من الايرانيين ، الذين كانوا يكونون حوالي ربع القوة الفعالة في الحامية وقد تعرض هؤلاء قبل الحصار وبعده إلى أقسى أنواع الضغط المعنوي لكي يتخلوا عن ولائهم لضباطهم البريطانيين ، وينضمون الى أبناء دينهم ، في تطهير أماكن الاسلام المقدسة وتربة العراق الزكية من وجود الكفار. غير ان ولاءهم صمد تجاه هذا الاختبار القاسي فلم يطع ولا رجل واحد منهم نصائح رجال الدين وتحذيراتهم . ولم تثنهم تنديدات أصدقائهم ومواطنيهم بهم في المقاهي ، ولا توسلات نسائهم المؤثرة ، عن الطريق المشرف (كذا) الذي آثروا ان يسلكوه . واحتفظ كبار المجتهدين في النجف ، وعلى رأسهم السيد محمد كاظم اليزدي الوقور ، بالصمت المخيف لكن الطبقات الدنيا من رجال الدين كانت تتنافس مع الزعماء الوطنيين في مناشدة الجماهير ، على أسس دينية وطنية ، وحضها على استئصال شأفة الاحتلال العسكري . وكانت الحجج المستخدمة في هذا الشأن تكاد تكون مشابهة ، في المادة وطريقة العرض ، للحجج التي كان يستخدمها لحض الناس على إنقاذ الأراضي المقدسة مطارنة كنيسة السيد المسيح في القرن الحادي عشر للميلاد[١] كما كانت تدعم بكل وسيلة يمكن أن يبتدعها الابداع الانساني . فقد منع الذين كانوا يموتون في خدمة الادارة المدنية من الدفن على الطريقة الاسلامية ، وأجبرت زوجات الذين بقوا موالين لنا على العودة الى خيام آبائهن في بعض الحالات ، كما انتُهكت حرمتهن علناً في حالات أخرى[٢] ، وضرب أطفالهم ضرباً مبرحاً في الشوارع

وظل الشبانة والشرطة ، باستثناء طفيف ، مخلصين لضباطهم البريطانيين ، اولئك الضباط الذين يسميهم أيلمر هولدين مبتدئين قليلي الخبرة ويتحدث عنهم بهزء وسخرية أحياناً ولا يكاد يعتبر أقل أهلية للتقدير سلوك الجنود الهنود — وكلهم مسلمون — الذين كانوا يزاملوهم ، لأن الحامية كانت تحتوي على حفنة من الجنود البريطانيين فقط فقد كانت الوحدات البريطانية في العراق طوال

(١) اي في الحروب الصليبية .
(٢) راجع ما كتبه ماكون — المؤلف .

سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ تتألف في الغالب من رجال قليلي الفائدة من الناحية العسكرية ، بسبب من حداثة سنهم وقلة تجربتهم ولذلك كان الجيش الهندي هو الذي تحمل أشد ضربات القتال قسوةً وقاوم أسوأ صدماته في العراق

أسرى الانكليز في النجف

ولقد تجمع في النجف ، على بعد بضعة أميال من الكوفة ، ما يقرب من مئة وسبعين أسير حرب كان منهم حوالي ثمانين ينتسبون الى كتيبة مانشستر وكانت أول أخبار عنهم بعد أسرهم قد وافتنا في الرابع والعشرين من تموز من ابن عم أول لصاحب السمو آغا خان[١] يسمى أغا حميد خان وكان هذا قد عُين ممثلاً للادارة المدنية في النجف منذ كانون الأول ١٩١٧ ، وبهذه الصفة استطاع ان يؤدي أجل الخدمات لنا واكثرها تعبيراً عن الولاء فقد بقي يشغل منصبه في النجف برغم تهديدات أعدائه وقدح أصدقائه إذ أخبرنا ان الأسرى عاملتهم العشائر معاملة خشنة . حيث أجبرتهم على السير مشياً على الاقدام الى الكوفة ومن هناك الى أبي صخير وهم حفاة عراة تقريباً واعتقل بعضهم في النجف لكنهم نقلوا فيمابعد بسبب تصرف السكان المشوب بالتعصب تجاههم. على انهم جمعوا كلهم أخيراً في النجف حيث كان حميد خان لا يدخر وسعاً في تأمين راحتهم ، وقد وعد وجوه البلد بتعويضهم عن جميع ما يصرفونه في هذا الشأن علاوةً على الأجر الذي سيصيبهم يوم القيامة ومما يدل في النتيجة على أنهم كانوا يعاملون معاملةً حسنةً ما لوحظ على الأسرى من مظهر صحي يدل على التغذية الجيدة حينما أُطلق سراحهم ، ولم يمت في الأسر منهم الا شخص واحد

وقد يكون هذا هو المجال المناسب لانكار صحة قول السر أيلمر هولدين عند اشارته الى عرب العراق ، بأن « أساليبهم الوحشية في معاملة الأسرى كانت

(١) ينقل السر أيلمر هولدين عن سمو أغاخان قوله انه لا يحبذ تجنيد شبانه محليين ، ويفضل منح الكثير من البخشيش على ان يصحب ذلك تشكيل عدد من الجمهوريات الصغيرة في العراق يسمح لمقيمين فيها بأن يدبروا أمر خلاصهم بأنفسهم واستنتج من هذه « الملاحظات العابرة » ان سموه لم تسنح له الفرصة بمناقشة هذه الأمور مع ابن عمه حميد خان – المؤلف .

أساليب سيئة السمعة ، تذكّر المرء مما ورد في مؤلـــف فوكس ، الموسوم «كتاب الشهداء» ، من أساليب التعذيب الفظيعة

اما قساوة الأتراك في معاملة الأسرى فقد تحدثت عنها قبل هذا في «أنواع الولاء» فبقدوة الأتراك كان العرب والأكراد معاً مذنبين بالقسوة ، وقد ذكرت حوادث عديدة قتل فيها العرب أسرى مجاريح بسبب شهوة الدم من جهة والشعور الديني من جهة أخرى ، لكنني لا أستطيع أن أتذكر أية حالة من الحالات المدونة في السجلات الضخمة العائدة لقسم استخبارات الخدمة السياسية أقدم فيها العرب على ارتكاب التعذيب المتعمد المقصود مع الأسرى

الثورة في كربلا

ومع ان الصعوبات التي جوبهت في النجف كانت عظيمة ، فقد كانت تساويها ، اذا لم تتفوق عليها ، الصعوبات التي كان علينا ان نكافح للتغلب عليها في كربلا حيث كان عشرة من رؤساء الثورة قد اعتقلتهم[1] في الثـــاني والعشرين من حزيران الشرطة بمساعدة المرزا محمد سي آي سي الذي كان يمثل الادارة المدنية في هذا «المستنبت الحار»[2] للتعصب الديني إذ كان من بين الذين تم اعتقالهم نجل المجتهد الأكبر ، المرزا محمد تقي الذي حاولت من دون نجاح في أكثر من مناسبة أن أحصل منه على تنصل علني من الوثائق العديدة المتداولة بين القبائل ، وقد زُور توقيعه فيها[3] فقد كان هذا الرجل المتقدم في السن ، على ما ورد في وصف غيبون للبابا ليو التاسع[4]، «قديساً بسيطاً، ذا مزاج

(١) راجع حاشيتنا في الص ٩٧

(٢) ان هذا المصطلح هو في الحقيقة مصطلح زراعي يقصد به اللوح الصغير من الأرض الذي يدفأ بالسماد الحيواني المتخمر لتزرع فيه بذور الخضر والمحاصيل الربيعية المبكرة في أواخر الشتاء عادة . ويستعمل استعمال كناية في الانكليزية

(٣) يكرر الانكليز الذين كتبوا حول هذه الفترة ذكر هذه النقطة في كل فرصة وهم يفعلون هذا على سبيل المغالطة ، لأن نسخ الفتاوى التي كانت توزع كانت تذيل باسم العلامة الأكبر الذي لا يضع توقيعه أو ختمه الا على النسخ الأصلية بطبيعة الحال ولا يخفى ان تلك الأيام لم يعرف الناس فيها أمر الاستنساخ بالماكنة

(٤) شتان ما بين الشخصيتين ، فليس هناك وجه للمقارنة في هذا الشأن حيث أن البابا ليو



حجة الاسلام المرزا محمد تقي الدين الشيرازي

ميال جداً الى تضليل نفسه وغيره من العالم وشخصية وفورة متفرغة لأقل الاجراءات التدينية انسجاماً مع الناحية العملية من الدين كما أنه لم يكن محظوظاً في نسله وإذ كانت تنتابه هواجس الادعاء بالسلطة الزمنية التي كان يعتقد أنها ناشئة عن تفوقه الثيوقراطي فقد أبدى مجاملةً ضئيلة لعاهل ايران

= التاسع لم يكن يتزعم ثورة عارمة لتحرير بلاده من غاصب محتل. اما بالنسبة للجهاد في أيام الحرب وموقف المرزا محمد تقي منه ، فهو موقف لا غبار عليه فقد كان يومذاك مقيماً في سامرا وكان السيد كاظم اليزدي هو المجتهد الأكبر بين العلماء ، ومع هذا فقد بعث المرزا بابنه المجاهد محمد رضا وجهزه للجهاد في صف احد العلماء الأعلام الآخرين في جهات دجلة الجنوبية.

الذي زار كربلا قبل بضعة أشهر . والحقيقة أنه رفض التوقيع كذلك على فتوى تدعو مقلديه المسلمين ، الذين يدخل في ضمنهم جميع أفراد قبائل دجلة والفرات الأوسطين والأسفلين تقريباً ، الى القيام بالواجب الديني في الجهاد حتى أنه رفض أن يعلن رسمياً عن حالة « الدفاع » التي يصبح من واجب المسلم فيها ان يتخذ إجراءات الدفاع ضد أعداء الاسلام الروحيين والمدنيين عندما يكون مهدداً بمكر الكفار وسلطتهم ومع هذا فحينما زُوّر توقيعه على مثل هذه الوثائق خانته شجاعته ، أو ربما اقتناعه بالتنصل عن المسؤولية على أنه لم يعش مدة أطول ليشهد بنفسه انتكاسات المصير الذي آل اليه بعد بضعة أشهر أتباعه المضَلّلون ؛ لكن المشاعر الطائفية التي كان هو وأصدقاؤه نصراءها المختارين كانت ما تزال بعد عقد من السنين مصدراً لتوريط حكومة العراق الوطنية بالمصاعب والمشاكل في كثير من المناسبات

وقد كان المرزا محمد خان بهادور رجلاً مدهشاً من جميع الوجوه إذ كان مواطناً ايرانياً ، وُلد في بوشهر من أسرة كانت تعمل منذ جيلين في خدمة المقيمية البريطانية والقنصلية العامة في الخليج واشترك بوصفه سكرتيراً شرقياً للسر پيرسي كوكس قبل ١٩١٩ في مفاوضات مهمة جرت في الخليج العربي وخليج عُمان وكان عالماً ذرب اللسان بالعربية ، كما كان يقرأ الانكليزية ويكتبها بصورة ممتازة ، فان قائمة المؤلفات الانكليزية الكلاسيكية وغيرها ، التي ترجمها الى الفارسية لمنفعة أبناء وطنه قائمة طويلة وكانت له معرفة جيدة على غير المعتاد بالقوانين الهندية والتركية والقوانين الشرعية ، واشتغل مدة سنتين حاكماً تابعاً للدائرة العدلية وقد كان عليه هو أيضاً ان يتحمل تعنيفات مواطنيه وتهديدات الوطنيين الذين كانوا أقوى في كربلا منهم في النجف ، كما كانت أساليبهم على جانب أكبر من الدهاء والمكر إذ كانت المطبعة دائمة الانشغال بأعمالهم ، لتخرج أوراقاً طويلة عريضة مهيأة بطريقة بارعة فقد

(١) لقد بقي المرزا محمد خان بهادور في العراق عند تشكيل الحكم الوطني ، وأصبح عراقي الجنسية فأقام في البصرة يزاول المحاماة مدة طويلة من الزمن باسم المحامي محمد أحمد ، حتى صار نقيباً للمحامين في البصرة يوماً ما وما يزال مقيماً فيها حتى الآن



الحاج جعفر جلبي ابو التمن زعيم الحركة الوطنية في بغداد

اتخذت إحداها ، وهي من أصل مصري ، موضوعاً لها إشارة أشار بها المستر لويد جورج الى حملة اللنبي المظفرة في فلسطين واعتبرها « آخر الحملات الصليبية وأعظمها » ثم أوردت قصة موجزة ملتهبة للفظاعات الخالية من الرحمة والتعصب البربري ، التي ارتكبها الصليبيون الأولون ، وناشدت جميع المسلمين الصادقين ليقابلوا بالسيف محاولات الدول المسيحية الخداعة في فلسطين وسورية والعراق للتقليل من شأن دينهم وتشويه عاداتهم بوسائل شتى مثل المدارس الحكومية والتسهيلات التعليمية للبنات والمستشفيات العامة والقوانين الصحية وما أشبه وكانت مصورة بصورة كاريكاتورية مستنسخة من مجلة « پنج » الانكليزية الصادرة في ١٩١٧ بعنوان « الحملة الصليبية الأخيرة». وقد كان لمثل هذه النداءات شيء من التأثير في كربلا لكنها لم يُلتفت اليها في الجهات الأخرى لأنها تجاوزت المرمى والظاهر ان البولشفيك أيضاً قد وجدوا لهم مكاناً في كربلا لوقت ما ، فأدخلوا في برنامجهم لا تحرير القوميات المضطهدة فقط بل القضاء على الاقطاعيين وطبقات المجتمع ذات الامتياز أيضاً فكان هذا التحدي الواضح لحب العشائر الى المال أكثر مما يتحمله الزعماء الوطنيون الذين سرعان ما سعوا الى التملص من حلفاء مثل هؤلاء برغم أنهم جاءوا بمقادير غير يسيرة من العملة على شكل هدايا. وكان يعمل في كربلا أيضاً دعاة وجواسيس من أمم أخرى من بينها بعض الدول الحليفة والدول المتصلة بها لكنهم لم يصيبوا تقدماً يذكر ، لأنهم كان يعوزهم الحذق والمعرفة لتوجيه المبالغ الموضوعة تحت تصرفهم في طرق ووسائل مثمرة [1]

ففي عباب هذه المياه المضطربة كان المرزا محمد يدير دفة السفينة في مسلك مستقيم ومع أنه لم يكن غير ملم بأنواع المكر والخداع التي يعتبرها الديبلوماسيون الشرقيون شيئاً معجباً فقد حافظ كما حافظ أغا حميد خان على سمعته الحسنة بالمعاملة الشريفة عند العدو والصديق ، مما سوف لا يُنسى

(١) الظاهر ان ويلسن لا يريد ان يترك وصمة لا يصم بها الثورة العراقية ، وهو على ما يبدو لا يمكن ان يتصور ان العراقيين لهم شعور وطني يدفعهم الى الثورة والمطالبة بحقوق بلادهم الا بتحريض من الغير ! !

طالما وُجد أناس أحياء يستطيعون ان يتذكروا تلك الأيام المضطربة . وكان رحيله عن كربلا شيئاً له تأثيره ، فقد أعقبه في الرابع عشر من آب قطع الجدول الذي يزود المدينة بالماء الحلو فلم يكن لهذه الخطوة أي تأثير مهم على سير الحوادث وتطورها ، وانما كانت تنطوي على تحمل الأهالي لشيء من المصاعب ، مع ان القوات العشائرية دافعت عنه دفاعاً حامياً وظلت تقاتل ببسالة مدهشة . ويذهب الجنرال هولدين ، إذ يقفز أحياناً وتزل قدمه أحياناً أخرى في الفجوة الموجودة بين تسجيله للحوادث العسكرية وتأويله لتأثيرها على السكان المدنيين ، الى ان قطع الجدول كانت له نتائج هامة ، لكنه لا يقدم أي دليل لدعم إدعاء مخالف لجميع الدلائل التي أمكن الحصول عليها في وقتها

ولقد كبح في السنوات الأخيرة تغطرس رجال الدين وعجرفتهم عدد من الملوك والرؤساء المسلمين بأيديهم القوية الماهرة ، في تركية وايران والعراق على السواء . ولا شك ان هذه البلاد ستقع مرةً أخرى بمرور الزمن فريسةً للاضطرابات الأهلية ، لكنه ليس من المحتمل ان يستجيب السكان مرةً أخرى لأوامر زعمائهم الدينيين فيها ومع هذا فقد كانت فوضوية هذه الأشهر وحماستها الدينية بدرجة لو تسنى لشخصية بارزة ، مثل شخصية حمدان قرمط الذي ظهر في الكوفة خلال القرن العاشر ان يستغل قواتها المسلحة ويثير تعصبها الكامن لكان من الممكن ان تكتسح العراق عصابات من المتعصبين المتطرفين (الزيلوت) لا تقل في هولها ورعبها عن هول الوهابيين في أواسط الجزيرة العربية ورعبهم

أنهيار الثورة

وما حل منتصف تشرين الأول حتى كان هدف الحركات التي اضطلعت بها قوات السر أيلمر هولدين قد تم الوصول اليه فبرغم حصول انتكاسات خطيرة ناشئة لدرجة ما عن أسباب كان يمكن تجنبها ، ولكنها تعزى في الدرجة الأولى الى القرار المؤسف الذي اتُخذ في نقل الجيش الى المقر الصيفي في ايران ، فقد استطاع الجنرال هولدين دحر الثوار في كل نقطة من النقاط وأعاد المواصلات

الى كل مركز من المراكز المهمة جداً بمجموعة متقنة مخططة تخطيطاً معتنى به من المعاقل المحصنة ويُعزى له كثير من الفضل في القرار الذي اتخذه ، خلال الوقت القصير المتبقي له ، بأن يفعل جميع ما بوسعه ان يفعل ليحول دون إمكان العودة إلى مثل هذه الاضطرابات والفوضوية فهو يقول « لقد اختارت العشائر ان تحتكم الى السلاح ، فغلبوا ولا بد من أن يُجبروا علـى المرور من تحت شوكات المؤخرة » ومع ان الاشارة التاريخية في هـذه الجملة غامضة ، فان معناها واضح فقد عزم على التأديب وانزال العقاب ، وعلى التجريد مـن السلاح بقدر الامكان ، واتخذ من ذلك أحسن وسيلة لضمان الفرصة المؤاتية لنجاح الحكومة العربية التي كانت على وشك ان تظهر الى الوجود والى ان فعل ذلك بقي غير مستعد للنظر في منح العفو العام ، واستئناف العلاقات الودية التي تعقبه

وقد جعل هذا القرار من الممكن للسر بيرسي كوكس ، وقد وصـل بغداد في الحادي عشر من تشرين الأول ، اي في نفس الوقت الذي انهارت فيه الثورة تقريباً ، ان يتخذ خطوات عاجلة لتدشين العهد الجديد بالتشاور مع العناصر المعتدلة من دون ان يعرض نفسه او حكومة صاحب الجلالة الى تهمة التملق لأنصار الوطنية المتطرفين او مصافحة الأيدي الملوثة بالدم (كذا) . وكان عنف الاضطراب السياسي الذي ساور نفوس السكان العرب قد تبدد واستهلك نفسه فتتوجت جهوده كما يعرف العالم أجمع بدرجة مدهشة غير منتظرة من النجاح. وقد أتيحت لي الفرصة في بعض الأحيان لأنتقد الجنرال هولدين ، وتسنى لي في أحيان أكثر ان أُفند التصريحات المتناقضة التي أوردها في قصة قيادته ، لكنني يسرني ان أشيد بالغريزة الصائبة والمثابرة التي أبداها في اتباع إجراءات التأديب والتهدئة معاً بعد ان كانت نيران الثورة قد أحرقت نفسها بنفسها فأسهم إذ كان يفعل ذلك بأكثر مما هو معروف عموماً في إنجاح الاجراءات المتخذة لتأسيس الدولة العربية في سنة ١٩٢١

ثورة أم مأساة

فالمأساة عـلى ما يقول أرسطو ، تطهر العواطف بالرحمـة الممتزجة

بالخوف وتستثير العواطف لتهدئها ، وفي الهدوء الذي يعقب العاصفة ينطوي علاج الاضطراب العاطفي ويعتبرها ملتون [1] – اي يعتبر المأساة – شكلاً من أشكال العلاج الانساني «كاتارسيس» الذي يشفي العاطفة بعاطفة تشبهها في النوع ، وليس بالمثل

وقد كانت الاضطرابات التي وقعت في العراق سنة ١٩٢٠ مأساة حقيقية بهذا المعنى فيقول ماكولي « ان الرجال يعيشون عيشةً سريعة في الثورة ، إذ تحتشد خبرة السنين كلها في ساعـــات وتُخرق العادات القديمـــة في التفكير والعمل خرقاً شديداً » [2]

ولم تكن اضطرابات ١٩٢٠ ثورة اذا ما حكمنا عليها بمنطوق هذه القاعدة ، لا بطبيعتها ولا بنتائجها وانما كانت مأساة

تنطوي محنة الانسان ، لا في كون العقل يفشل ويخيب ولكن في ان سير الحياة ، ومتطلباتها ، وأعمالها ، نادراً ما ينسجم مع نبل الرغبات الانســـانية وحدتها – وودزوورث

(١) راجع مقدمة Samson Agonistes ، ومؤلف بوتشر الموسوم Aristotle's Theory & Fine Arts, 1895. المؤلف

(٢) راجع Macauly - History of England, Vol II, P. 504 المؤلف

الفصل الرابع

أسبـــاب الثورة[1]

تسلمت في اليوم الخامس من آب ١٩٢٠ حينما كانت الاضطرابات قد بلغت أشدها، برقية من وزير الخارجية (مؤرخة في ٢ آب) يطلب فيها موافاته برقياً ببيان كامل عن أسباب الثورة وأهدافها وها أني أدرج في أدناه نص البرقيتين المرسلتين في اليوم نفسه جواباً على الطلب

البرقية الأولى

لقد سجلت برقياتي، في الثمانية عشر شهراً الأخيرة ، تدفقاً مطرداً لدعاية مدعومة بأموال وفيرة، كانت تنبث من سورية، ومن تركية بدرجة أقل وطالما كان ضعفنا العسكري غير بين للناس فان هذه الدعاية، وكان الغرض منها غريباً الى حد كبير عن أفكار الناس بوجه عام ، لم يتسن لها ان تنجح الا في بغداد وكربلا والنجف حيث كان الزعماء على الدوام يكادون أن يتعاطفوا مع فكرة تأسيس دولة اسلامية بحتة في العراق

على ان الحركة لم تصبح حركة مخطرة الا حينما برهن أعداؤنا في سورية لسكان العراق بأننا يمكن ان نزاح بقوة السلاح فقد أخلينا كلاً من ديـــر الزور ، وألبوكمال ، والقائم بالتعاقب تحت تأثير الضغط الذي كانت تمارسه الحكومة السورية في كل حالة

(١) قسم من محتويات الفصل الثالث عشر ، من الص ٣١٠ الى نهاية الص ٣١٢ ومن الص ٣١٨ الى نهاية الص ٣٢١

ثم أخرجت القطارات عن سككها ما بين بغداد والموصل ، وقتل ضباطنا في تلعفر فبدأت ثقة الناس بقدرتنا على صيانة الأمن والنظام تأخذ بالوهن ، وبدأ الأمل يساور المتطرفين ويوحي لهم بأنهم قد ينجحون في التوصل إلى هدفهم المنشود ، اي الاستقلال التام والتحرر من أي تدخل أجنبي مباشر فأصبحت كربلا والنجف في وقت لاحق المركزين الرئيسين للتحريكات (ويجب أن نتذكر هنا أني كنت قد نفيت عدداً من الرجال في أيلول ١٩١٩ الى خارج كربلا ، وان النجف كان مشهداً للاضطرابات في سنة ١٩١٨)

وقد أدى اعتقال المرزا محمد رضا وغيره في كربلا خلال شهر حزيران ، وبعض الشخصيات غير البارزة في الحلة ، الى تهدئة الحالة في منطقة الحلة لكننا نظراً لضعفنا العسكري لم نكن قادرين على اتخاذ إجراء مماثل في منطقة الشامية ، حيث كان عندنا ثلاث مئة جندي فقط ومدفعان

فأصبحت هذه المنطقة التي كانت تتمتع بسمعة سيئة من قبل بؤرة للدس والتحريك

وكان لاعلان شروط الصلح مع تركية ، في الوقت نفسه ، تأثير سيء على الرأي العام ، كما كان منتظراً ، إذ مكّن المتطرفين من أن يحشدوا حول رايتهم مادةً مفيدة جداً قوامها موظفو العهد التركي السابق وطبقات كبيرة من الرأي العام كانت ترغب في إبقاء الامبراطورية التركية وتنقم على احتلال اليونانيين لبعض البلاد. ولما كان هذا قد وقع في بداية شهر رمضان،وفي الوقت الذي أخلينا فيه انزلي (بندربهلوي) ورشت، ووردت فيه التقارير بنجاحات البولشفيك في أنحاء العالم ، فقد هيأ ذلك كله للمتطرفين الفرصة التي لم يتباطأوا باستغلالها في أن يظهروا للناس بأننا ننتهج سياسة مناوئة للاسلام من جهة . وأننا آخذون بالضعف سريعاً من جهة أخرى

وأخذت في هذا الوقت نفسه تأثيرات خارجية أخرى تمارس فعلها في الوضع فنحن نعلم في هذه المناسبة ان سبعة آلاف باون استرليني بعملة الذهب التركية وصلت الى المتطرفين في كربلا [1] خلال شهري أيار وحزيران

(١) لم يثبت هذا مطلقاً ، ولو كان صحيحاً لذكر ويلسن نفسه تفصيلات أكثر في كتابه عنه،ـ

وقد وجّه بعض رؤساء الشامية ،ولم يكن بوسعنا اعتقالهم على ما بينا سابقاً ، نشاطهم نحو العمل على نشوب ثورة في منطقة السماوة والرميثة ، وهم يدركون بلا شك انها أشد النقاط تعرضاً الى العطب في خطوط مواصلاتنا داخل العراق من الناحية السّتراتيجية حيث ان هذه المنطقة لم تنفذ اليها قواتنا مطلقاً ، ولا يمكن ان يدخل اليها أحد في الحقيقة ، ولذلك كانت خلال السنة الماضية في حالة غير مُرضية وقد وقع العصيان في الرميثة يوم ٣ تموز ، ولو كان بوسعنا ان نسوق الجند الى موقع الحادث بأعداد كافية في الحال لما انتشرت الحركة الى الجهات الأخرى ، ولأمكن معالجة الحالة في الشامية ، التي لم يقع فيها أي حادث خلال خمسة عشر يوماً أخرى ، بالوسائل الديبلوماسية. لكننا لم نكن في وضع يمكننا من ذلك فانتشرت الثورة ببطء على أثر هذا

وقد أقنعت القبائل بالاعتقاد بأن الثورة تعتبر حرباًمقدسة ، ويقوم المجتهد الأكبر في كربلا الآن بالدعوة الفعالة للجهاد ، كما أرسل مئات الدعاة بهذه المناسبة الى جميع أنحاء الفرات الأوسط ومناطقه وقد تبع رؤساء العشائر في منطقتي الحلة وكربلا غالباً أفراد عشائرهم في الحركة بدلاً من ان يتولوا قيادتهم هم أنفسهم وتنطوي طلبات الثوار الموضوعة في هذا الشأن على طرد البريطانيين طرداً تاماً من العراق وتأسيس « مملكة اسلامية » ويعني هذا بالنسبة للمجتهدين تأسيس دولة ثيوقراطية ، تعتبر مثلهم الأعلى . اما بالنسبة للعشائر فيعني انعدام وجود الحكومة ، أو حكومة يتولاها الشيوخ أنفسهم ويستطيعون تجاهلها حينما يريدون وتدل هذه الحالة بالنسبة لأقلية صغيرة في المدن على تنصيب أمير من الأمراء في البلاد .

ولا اعتقد ان الثوار لهم أية ظلامة زراعية ، فالضرائب خفيفة [1] العبء ، والحاصل جيد،ولو كانت هناك ظلامات من هذا القبيل لما اقتصرت الاضطرابات كما هي الآن ، على المناطق الشيعية الواقعة في متناول النجف وكربلا ولا شك

= ولنطرق الى ذكر اسماء الذين تسلموا المبلغ. هذا وقد كذب رجال الثورة على اختلاف طبقاتهم انهم تسلموا اية مساعدة مالية من الخارج

(١) راجع حاشيتنا في أسفل الص ٧٦ و٧٧

ان العشائر لا تزيد رغبتها في عدم دفع الضرائب على رغبة سائر الناس في هذا الشأن ، لكن هذا لم يكن يصبح بحد ذاته سبباً للثورة لو لم نكن نحن ضعفاء ولو لم يتيسر وجود العوامل الأخرى التي أشير اليها في أعلاه انتهت البرقية

البرقية الثانية

وبعد أسبوع واحد، أي في اليوم الثاني عشر من آب، أبرقت برقية أخرى بالعبارات الآتية

لقد بحثت برقيتي المؤرخة بتاريخ ٥ آب في العوامل والأهداف المباشرة للثورة الناشبة في الفرات الأوسط حالياً ، وكان العامل المهم فيها الدعاية المنبثة من بغداد ولم أبحث في الأسباب المفضية الى خسران الادارة المدنية لتلك الدرجة من الشعبية التي كانت تتمتع بها بادىء ذي بدء

(١) ففي ضوء الخبرة التي حصلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية اعتقد أننا يجب أن نعتبر أنفسنا مذنبين بالتسرع الكثير الذي بدر منا في بعض الأمور الادارية التي تؤثر على أبناء العشائر واللوم في هذا يجب ان يوزع بالتساوي تقريباً بين الادارة والشيوخ وسائر رؤساء العشائر فقد دعمنا الشيوخ وآزرنا سلطتهم ، واتخذنا هذا سياسةً لنا وحاولوا هم بدورهم ان يلقوا على عواتق عشائرهم عبءً أعظم مما يستطيعون تحمله ، بنية حسنة تستهدف تحسين شأن الزراعة ، وضمان الحصول على حاصلات جيدة بالعمل المتسع في تطهير الأقنية والجداول وإقامة السداد وقد بطّنوا جيوبهم خلال ذلك ، تبطيناً مادياً متيناً فاكتشف الشيوخ بعد فوات الأوان أنهم ليس لهم ذلك النفوذ الذي كان من المفروض ان يكون عندهم على أفراد عشائرهم ، وأنهم يكابدون ما يكابدون بسبب ذلك .

(٢) والحقيقة الأخرى ، غير المقتصرة على العراق وحده ، التي كانت تفضي الى نشوء التذمر ، هي اختفاء ما يمكن ان يسمى بأحوال ما بعد الحرب اختفاءً تدريجياً ، مثل الأسعار العالية ونقص بعض الحاجات والخ ويخفف من تأثير هذه بالنسبة لبعض طبقات السكان الثروة التي جاء بها جيش الاحتلال

الى البلاد ، لكن طبقات كثيرة منهم تشعر بشدة الوطأة ، ونحن كنتصرين في الحرب العالمية علينا ان نتحمل في العراق وغيره تبعة الاتيان بهـــذه الأحوال وإخراجها إلى حيز الوجود

(٣) وقد يكون الأول في ترتيب الأهمية النسبية لهذه العوامل إدراك الثوار لضعفنا العسكري   فان ضرب الرجل حينما يقع هو من أبرز الأشياء المألوفة في الشرق ، التي يقرها السلوك والممارسة السارية خلال عدة قرون

(٤) مناوءة المجتهدين الشيعة للحكومات جميعها منذ عهد الخلفاء المسلمين.

(٥) بنود ويلسن الأربعة عشر والتحريكات التي سببتها فهيجتها الجهات الشريفية ، والتركية ، والبلشفية ، المتطوعة والمأجورة في البلاد .

(٦) الاختلاف في القومية والدين بين البريطانيين والعرب ، الذي اتـُخذ حجةً للمناوءة أكثر من كونه سبباً قائماً بذاته

(٧) تأخير البت في وضع العراق وما آل اليه من إبقاء الادارة البريطانية المباشرة مدةً أطول بعد الهدنة   فقد بقيت أتلقى التحذيرات الى حد تشرين الأول ١٩١٩   اذا لم تخني الذاكرة ، من اتخاذ أي إجراء أو إصدار أي بيان يمكن ان يعطي انطباعاً بأننا أُعطينا الانتداب على العراق أو أننا سنقبل به

(٨) تأثير سورية ، التي كانت المنحة المالية البريطانية تساعد الحكومة الشريفية فيها على دفع الرواتب الى موظفيها ، في الجيش على الأخص ، بمقدار يزيد بكثير على المقدار الذي يمكن لهذه الادارة ، بأو أية ادارة أخرى منظمة على أسس الاكتفاء الذاتي ، ان تدفعه

(٩) احتياج الحكومة للعمال من أجل تحكيم سداد الفيضان ، فالعربي يفضل ان يجازف بترك الفيضان من دون تدبير   لأنه من عمل الله ، على ان يقوم بالعمل الصعب في إحكام سداد الفيضان الذي هو من عمل الانكليز   فقد كنا على طول الوقت ، ولم نزل في الحقيقة ، معرضين الى ضغط له ما يبرره من السلطات العسكرية في سبيل صيانة السداد وجعلها بحالةٍ من الكفاءة تستبعد أية مجازفة في قطع سكك الحديد . أو غرق المعسكرات   فعلى هذا الشرط تولت الادارة المدنية الاشراف على دائرة الري

(١٠) جباية ضريبة الأرض وغيرها من الضرائب

(١١) التخوف من التأكيد الغربي على الربح المفرط
(١٢) استخدام الطائرات ضد العصاة والمتمردين
(١٣) خيبة أمل أصحاب المصلحة في الأراضي ، الذين يرفضون فكرة أن الملاكين تترتب عليهم واجبات مثل ما تكون لهم حقوق ، ويستاءون من أية محاولة ، غير شرعية على حد قولهم ، تحول دون تفرغ الفلاحين الى العمل المتمادي في الأرض ، بينما يستاء الفلاحون بدورهم من أية محاولة تقدم عليها الحكومة في استخدام قوة القانون والنظام لاستحصال الضرائب المستحقة بالنيابة عن الملاكين وكثيراً ما تجعل تعقيدات القانون التركي في هذا الموضوع موقف الحكام السياسيين بالغ الصعوبة
(١٤) يعتقد الكثيرون هنا ، من البريطانيين وأبناء البلاد ، أنني أخطأت في عدم معاملة المحركين البارزين معاملةً عنيفة قاسية قبل أن تكون الحركة قد بلغت ما هي عليه الآن من الأبعاد على أن هـــذا هو رأي يرتأونه هم فان إدارةً من هذا النوع لا بد من ان تجد في هذا الظرف صعوبة بالغة في تعيين الحد الذي تصبح فيه أية حركة دستورية حركة مخطرة تتطلب القمع أو تبرره ومع أن أهداف هذه التدابير تعتبر أهدافاً غير عملية ، فقد كانت تصادق عليها غالباً حكومة صاحب الجلالة في وقت أو آخر خلال بياناتها الرسميّة ، واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الصيغة التي صيغت بها المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ، فانني أشك فيما إذا كنا محقين [١] في اعتقال أولئك الذين يصرحون الآن بأنهم لا يرغبون في قبول انتداب بريطاني على بلادهم طالما كان موقفهم يهدد الأمن العام بخطر

خطبة الوداع [٢]

وفي العشرين من أيلول عبّرت لآخر مرة علناً عن رأيي في الحوادث

(١) وهذا اعتراف صريح بان التدابير القمعية التي لجأ اليها الانكليز يومذاك ، من نفي وحبس وتشريد وسلب أراضي ، كانت تدابير غير شرعية يسأل عنها ويلسن نفسه في الدرجة الأولى .
(٢) كان من أهم ما أدى اليه نشوب الثورة العراقية تبديل ادارة البلاد المدنية وعزل ارنولد ويلسن=

الجارية ، وكانت المناسبة حفلة عشاء تكريمية أقامتها لي دائرة السكك الحـديد برآسة الجنرال لوبوك وثلاثي مقتدر جداً من الرجال ــ المستر تنش ، والمستر روثيرا ، والمستر كيرناندر . وقد يكون من المناسب أن أورد هنا قسماً مما نُشر على صفحات « الأوقات العراقية » منها ، لأنه يدل على ما كنت أحمله مــن آراء في ذلك الوقت

وألتفت الآن الى الحوادث الجارية في هذه البلاد فأقول لقد أحزنتنا الأشهر القلائل الأخيرة كلنا ، وحل الشك في محل الأمل . ولنتساءل لماذا حدثت هذه الأشياء يا ترى ؟ اعتقد ان الحقيقة هي أن العالم تهزه اليوم ، أكثر حتى مما كانت تفعل في القديم ، قوى معنوية لا مادية ، تهزه النظريات والمثل العليا لا الحكومات والحقائق . وقد مر حينٌ من الدهر على العالم كان فيه للمثل العليا التي ولدت في الشرق تأثيرٌ عميق على الفكر الغربي لكننا نشهد الآن ما يجري بعكس ذلك .

فقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر انتعاش الروح القومية في أوربة وآسية ــ وهو رد الفعل الذي ساور الناس في الحقل والشارع تجاه مفهومة وجود الامبراطوريات المعظمة إذ كان للناس نصيبهم في هذه الامبراطوريات على أساس التأكيد على المصالح المشتركة بوجه عام لا على أساس الفروق الموجودة بين أجزائها المختلفة ، لكن هذا لم يكن بوسعهم ان يتبينوه ويلمسوه فأصبحوا يفضلون الشيء الذي يستطيعون أن يشعروا بعائديته لهم وغدت « القومية » أساساً لمعاهدات الصلح الأخيرة وقد دخلنا الحرب لنحمي حقوق الأقوام الصغيرة ، فلم يكن يستهوي الأقوام العديدة التي تكوّن الامبراطورية البريطانية بمقياسٍ أوسع شيءٌ مثل هذه الفكرة . وأخرس النقاد الذين يعارضون فكرة اتخاذ القومية سياسة بنائية في الحكم

وزرعت بذور القومية نثراً في الوطن الأم ، لكن الجيش الذي نزل إلى البصرة في ١٩١٤ لم يكن ينشط الى العمل بمثل هذه الأفكار . إذ كانت مهمتنا

ــ وكيل الحاكم الملكي العام عن وظيفته في العراق. وقبل ان يغادر البلاد أقيمت له حفلات تكريمية وداعية التي في إحداها هذه الخطبة .

دحر الأتراك ففعلنا ذلك ولم نكن في الوقت نفسه ، على حد قول اللورد هاردنج حينما زار البصرة في ١٩١٥ ،نحارب لوحدنا ولم نستطع رسم الخطط للمستقبل من دون ان نتبادل الرأي تبادلاً تاماً مع حلفائنا ، لكننا كنا على ثقة بأن ادارةً على جانب أكبر من اللطف والاعتدال سوف تعيد الى العراق من الآن فصاعداً ذلك الازدهار الذي أدت إمكانياته الغنية الى تسمية البلاد باسمها الشهير هذا

ومضينا في طريقنا على هذا الأساس الغامض المبهم حتى تم احتلال بغداد وكانت بذور القومية في أوربة قد نمت في الوقت نفسه وحمل النبات ثمره اليانع في الشرق فأعلن عن ثورة الشريف بأنها حركة قومية تحرك بها العرب ضد الأتراك ، وفي لقاء تعاون القوات العربية تعهد الحلفاء أن يحترموا الأماني العربية ويؤيدوها وقد أدت بسالة قوات التاج المسلحة الى احتلال بغداد ، وجعلت جهود ضباط الادارة المدنية المخلصة من الممكن لحكومة صاحب الجلالة ان تدرك الامكانية العملية في تطبيق السياسة التي أعلنها الجنرال مود في ١٩١٧ وضمنت بعد ذلك في معاهدة الصلح التركية اي تكوين دول مستقلة من أجزاء الامبراطورية العثمانية التي تسكنها أقوام غير تركية كلياً ، أو في الدرجة الأولى

وكان كل نصر جديد نحرزه في العراق ينطوي على تقدم آخر في داخلية البلاد حتى وجدنا أنفسنا بنتيجة الهدنة مسؤولين عن ولايات الموصل ، وبغداد والبصرة ، وملتزمين بالسياسة التي أعلنها الجنرال مود ، لكننا كنا ما نزال غير قادرين على وضع ذلك في موضع التنفيذ من دون الاتصال بحلفائنا وقد مضت ستة أشهر على الهدنة قبل ان يتقرر تطبيق نظام الانتداب في العراق بموجب ما تم وضعه في معاهدة الصلح ، ومضى ما يقرب من سنة على الهدنة فحُذرنا من الاقدام على أي شيء يمكن أن ينشأ عنه انطباع بأن وضع العراق السياسي المقبل قد تم اقراره ، أو ان قرارات الصلح قد تم التكهن بها على أننا تهيأ لنا ما يمكننا من ان نتأمل بأن معاهدة الصلح مع تركية سوف لا يتأخر عقدها عن وقت الخريف

وهكذا انحصر عملنا المحلي في تمشية الشؤون الادارية ولم يكن بوسعنا نحن في العراق ان نفعل شيئاً ، مع ان سورية قد تم تشكيل حكومة عربية مستقلة عملياً فيها بعد عقد الهدنة مباشرة، فصادف ذلك نفس الوقت الذي أخرج فيه الأتراك من حلب ، وأحرزت سورية استقلالها التام عندما جلت قواتنا عن بلادها في تشرين الأول ١٩١٩ وبينما كانت أيدينا مقيدة على هذه الشاكلة في بغداد بالتأخر الطويل في عقد الصلح مع تركية ، تحققت في سورية الشمالية الالتزامات التي كان الحلفاء قد التزموا بها [١] فنشأت عن هذا التناقض في المعاملة دعاية فعالة من جهة واستياء غير طبيعي في بعض الأوساط من جهة أخرى . إذ كنا قد تبلغنا بأننا لا نستطيع ان نعمل شيئاً هنا حتى يكون مؤتمر الصلح قد توصل الى قرار ما فمرت الأشهر وعقد الصلح مع تركية ما يزال يتلكأ في سيره بانتظار قرار الولايات المتحدة حول ما إذا كانت ستتولى الانتداب على اي جزء من أجزاء تركية أم لا وكانت هناك حرب على حدودنا ، بينما كان العراق نفسه هادئاً ، لكن البذرة التي كنا قد غرسناها بأيدينا كانت آخذة بالنمو ، وكان النبيذ الجديد يتخمر في قواريره فغدت الادارة العسكرية الموقتة، وبقاء أحوال الحرب سارية المفعول في المدن والبلدان الكبيرة ، شيئاً مضجراً جداً لبعض الطبقات لكننا لم يكن في مقدورنا ان نفعل الا القليل في توجيه الرأي العام وتصاعده . إذ كانت أوامرنا صريحة ، في أننا كان علينا ان لا نبني شيئاً كما لم نستطع معرفة ما سيقرره مؤتمر الصلح، لكننا كان بوسعنا أن ننظر من بعيد فنرى ان التأخير معناه وقوع اضطرابات في البلاد . على أن تسريح الجيوش ظل ماشياً في طريقه حتى بقي عندنا في اليوم الأول من شهر أيار الأخير (٥٠٠٠) محارب بريطاني و (٣٠,٠٠٠) محارب هندي فقط في العراق

وفي خلال هذا الشهر أنعم المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح على بريطانية العظمى بالانتداب على العراق، لكنه لم يتخذ قراراً بشكل الحكومة التي يجب ان تشكل.

(١) تدل الحوادث التي وقعت بعد ذلك على ان الحلفاء لم يحققوا ما التزموا به فقد أغار الفرنسيون بكل وحشية على الحكومة العربية في الشام (حكومة فيصل) فقوضوها ، وسلبوا فلسطين من سورية الكبرى فوضعوا أسس الدولة اليهودية فيها على النحو المعروف

فقد ارتؤي ان الأمر يتطلب التشاور مع الرأي العام المحلي—وهي مهمة غير سهلة(١) وكان في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ العراق ان ارتأت فئة معينة من الرجال ، الطامحين ، الأقصر نظراً ، الأقل تبصراً وتعقــلاً من الآخرين ، من المناسب ان تثير من وراء قناع دستوري حركةً أصبحت في خلال شهرين ثوريـــة بالصراحة ، منطوية على التعصب والفوضوية وحصل الانفجار في تموز ، فجاء بالدمار في الحياة والممتلكات ، مما يتطلب التماثل الى الشفاء منه عدة سنين(٢) وقد ولى الشر الآن ، فبحلول الموسم البارد ، وقدوم فصل الحراثة ، ستقمع الاضطرابات الحالية في النهاية وما لم يتم ذلك لا يمكن تدشين سياسة بناءة في هذه البلاد

فلهذه المهمة دُعي السر بيرسي كوكس وان أسفي لفراق الادارة التي كنت أعتز بها جد الاعتزاز ، وفراق أصدقائي هنا الموظفين وغير الموظفين ، الذين أعجبت بعملهم وكانت مصلحتهم قريبة الى قلبي على الدوام ، ليعوضه عندي ما يخالجني من السرور الذي أعلم أنكم تشاركوني فيه ، بعودته الى هذه البلاد (اي عودة كوكس)

ان لي ثقة لا تهن في إمكانيات هذه البلاد وسكانها وفي حكمة حكومة صاحب الجلالة ، ومتانة القوى المادية والمعنوية الموجودة تحت تصرفها وبعون الله وتوفيقه سوف نوصل المهمة التي وضعنا أيدينا فيها الى نهاية ناجحة اذا ما تحلينا بالصبر وطول الاناة فالموظفون يأتون ويذهبون ، والادارة تتبدل ، لكننا يجب ان نكون واثقين من ان الروح التي نتناول بها المهمة الملقاة على عاتقنا سوف تكون تلك الروح التي كنا فخورين ان نعلن بأنها قد حفزتنا للعمل في جهات أخرى ، وان أول ما نوليه اهتمامنا سوف يكون مصلحة السكان في هذه البلاد . انتهى الخطاب

(١) لم يكن الانكليز العاملون في العراق ، وعلى رأسهم ويلسن نفسه ، مقتنعين بوجوب استفتاء البلاد وأهلها بنوع الحكم الذي تريده فقاوموا الفكرة برغم المقررات الصادرة من الهيئات الدولية ومؤتمر الصلح في هذا الشأن .

(٢) أعلنت الثورة في الفرات يوم ٢٩ حزيران ١٩٢٠

ولم يكن هناك ما كان يمكن ان يزيد على الود الذي بدر من زملائي ، العسكريين والمدنيين ، في الحفلات الوداعية المختلفة التي تلطفوا فأقاموها ولم تتخلف غرفة التجارة والجماعات المختلفة من أهالي البلاد عن ذلك في إظهار المجاملات التي تعمل كثيراً في الشرق ، كما تعمل في الغرب ، على تحلية الحياة الرسمية وتلطيفها فقد قدم لي وجوه البصرة في خطاب وداعي سيف شرف ليس عندي شيء أثمن منه وكانت المناسبة حفلة عشاء توديعية ترأسها السير بيرسي كوكس بنفسه ، وحضرتها مجموعة غير اعتيادية من الضيوف ، لكنها تحتفظ بالعلاقة البنوية التي ظلت تربطنا خلال مدة تزيد على عقد واحد من السنين فقد حضر فيها العرب من جميع الفئات ، وكان أبرز المتكلمين خلالها صديقي عبد اللطيف باشا المنديل ومزاحم بك الباجه‌جي وقد وصف الباجه‌جي نفسه يومذاك بكونه « وطنياً متطرفاً » ، وأحد مؤسسي الحركة العربية العامة منذ سنة ١٩٠٦ وها أني اقتبس من خطابه ما يأتي

كلمة مزاحم الباجه جي[1]

ويؤسفني جداً ان تؤدي حماقات بعض الأفراد العرب الى إزعاج الأمة البريطانية في مهمتها المشرفة لقد ارتكبت هذه الأعمال بسبب أحلام لا يمكن تحقيقها من جهة ، ولمصالح شخصية من جهة أخرى فليست الحركة الحالية حركة عربية خالصة ، وانما هي حركة يختلط بها عنصر أجنبي كان مع الأسف الشديد ناجحاً في استغلال الشهرة والثروة ، والدماء العربية ، لمنفعته الخاصة من اجل إضعاف مركز بريطانية العظمى في أماكن مهمة من العالم فلا تغتروا بالمظاهر الخلابة في الغالب ، ولاسيما في الشرق . ولا تعتبروا ان الثورة الحالية التي تقوم بها بعض القبائل البدوية ثورة وطنية حقة تنشد الاستقلال إذ لا يمكن ان

(١) ترجمت عن الانكليزية ، وقد لاحظنا ان هذه الكلمة كانت قد نشرت من قبل في بعض الصحف العراقية ، كما نشرت في كتاب صدر عن الثورة العراقية.

تعتبر مثل هذه الحركة ممثلة لشعور الناس بأجمعهم حيث ان الأسر المتنفذة في بغداد لا تعطف على حركة عملت على تخريب بلادها

هذه هي مشاعر الناس الذين يكون هناك وزن لآرائهم . وهم يتلهفون الى نقل ما يفكرون ويشعرون به الى اولئك الانكليز الذين يطالبون بانسحاب بريطانية من هذه البلاد . فهم لا يستطيعون ان يدركوا ان الانسحاب لا يعني أقل من انتهاك حرمة القانون ، وتدمير الشعب، وما يعقب ذلك من انتشار الفوضى في البلاد ، وهو أمر قد ينطوي على نشوب حرب آسيوية لا يمكن لبريطانية ان تقف في معزل عنها

حملة معارضة في لندن

ولما كنت أحمل هذه الآراء ، وأعلم ان كل محاولة بذلتها منذ شهر تشرين الثاني ١٩١٨ في إقناع حكومة صاحب الجلالة بأن تسمح لي بأن أباشر باتخاذ إجراءات دستورية كانت تنقض باعتبارها سابقة لأوانها ، فقد كان من الصعب علي لدرجة ما أن أجد نفسي موضعاً للتشهير ، اسبوعاً بأسبوع ، خلال صيف ١٩٢٠ في مقالات افتتاحية تنشرها « التايمس » و « الأوبزرفر » و « الديلي هيرالد » وغيرها ، فتصمي بكوني بوروقراطياً جافاً منكباً على تهنيد العراق (ومما يؤاسيي في هذا الشأن ان منصب المندوب السامي قد أشغله بصورة مستمرة تقريباً منذ ذلك اليوم أناس ينتمون الى الدائرة السياسية الهندية) [1] وقد جعلت جميع التعليقات المعادية تنشر كلها بكاملها في الصحف المحلية وأعدت استنساخ المناقشات البرلمانية عن العراق في الجريدة الرسمية [2] فكان تأثير هذا مشجعاً ، فقد كان الفرق بين الحقائق المحلية وعالم صانعي الجمل ومنمقي الألفاظ عظيماً بحيث يكاد يصبح جديراً بالسخرية حتى في نظر الوطنيين . إذ كانت نتيجة الاشارات المتكررة الى أمجاد الحكومة العربية في الشام، والبلشفة

(١) اشتغل مندوباً من هؤلاء في العراق السر بيرسي كوكس ، والمستر هنري دوبس .

(٢) مقال تي اي لورنس في الديلي هيرالد الصادر يوم ٢٠/٨/٩

المقبلة للجمهورية الايرانية [١] . والاقتراح المقدم من تي أي لورنس نفسه بأن ملك العراق المنتخب قد لا يكون عربياً بل انكليزياً [٢] ، حصول رد فعل سليم لا سيما عند العرب لأن لورنس لم يكن معروفاً في العراق وقتذاك حتى بالاسم. اما الكتاب الى التايمس الذي بعثه السر جورج بوكانان ، منشىء ميناء البصرة وأرصفة المعقل العظيمة ، حول أهمية السيطرة الصارمة على الانفاق على الأشغال العامة وواجب رئيس الادارة الأعلى في تدقيق تخمينات المهندسين من زملائه فقد أدخل عنصراً مقبولاً من الفكاهة في الخلاف

مقالات المعارضة

وبعد ان انتهت أقوال السر آرنولد ويلسن هذه في الثورة ، وما ترجمناه منها ، وجدت من المناسب المفيد ان أورد هنا أيضاً مقالات ثلاثاً كتبها المستر تي أي لورنس الأشهر في جرائد لندن حينذاك ، دفاعاً عن تأسيس حكم وطني في العراق ، وانتقاداً لموقف أي تي ويلسن كاتب هذه الفصول ووكيل الحاكم الملكي العام في العراق ، الذي نشبت الثورة العراقية على عهده فنُحي عنه — المترجم

كتاب لورنس الى جريدة التايمس اللندنية [٣]

لقد عبر أحد أعضاء مجلس العوام ، خلال المناقشات التي جرت هذا الأسبوع في موضوع الشرق الأوسط عن إستغرابه من إشهار عرب العراق السلاح في وجهنا ، برغم انتدابنا الذي يؤمل منه الخير لهم وتردد صدى استغرابه في الصحافة هنا وهناك . ويبدو لي ان هذا الاستغراب قد بني على اعتقاد خاطىء بشأن آسيا الجديدة وتاريخ السنوات الخمس الاخيرة ، بحيث وددت ان أتجاوز

(١) مقال لورنس في الديلي نيوز ٢٥/ ٨/ ٢٠

(٢) جريدة التايمس عدد ٢١/٦/٢٠

(٣) بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٠ ، ترجم نقلا عن رسائله المجموعة في : The Letters of T. E. Lawrence, Edited by David Garnett, London 1938



المستر تي أي لورنس

في الأخير على أعمدة جريدتكم فأقدم فيها تفسيري للحالة هناك

لقد ثار العرب ضد الترك خلال الحرب لا لأن الحكومة التركية كانت حكومة سيئة بصورة خاصة ، لكنهم ثاروا لأنهم كانوا يريدون الاستقلال ولم يجازفوا بحياتهم ويستبدلون سيداً بآخر ،فيصبحون مواطنين بريطانيين أو مواطنين فرنسيين ، ولكن ليحصلوا على حكم مستقل لهم وسواءٌ أكانوا أهلاً للاستقلال أو غير أهل له فذلك يترك للتجربة فليست الأهلية هي التي تقرر منح الحرية للناس ، لأن الحرية يتمتع بها الآن البلغاريون والأفغان وأهالي تاهيتي انما يتمتع الناس بالحرية حينما يكونوا مسلحين تسليحاً جيداً ، أو متمردين ، او ساكنين في بلاد وعرة بدرجة تجعل النفقات التي يصرفها الجار في احتلالها أكثر من الفائدة التي يجنيها منها . وقد كانت حكومة فيصل في سورية مستقلة تمام الاستقلال منذ سنتين ، فحافظت على الأمن والمصالح العامة في بلادها

ولم تتح للعراق الا فرصة أقل من هذه ليبرهن فيها على مقدار تسلحه فهو لم يحارب الاتراك مطلقاً ، بل قاتل ضدنا قتالاً يخلو من الحماسة وعلى هذا كان علينا ان نشكل فيه ادارة تلائم ظروف الحرب، ولم يكن أمامنا غير هذا الاختيار لكن هذا حصل قبل سنتين ، ولم نغير الأحوال فيه الى ما تقتضيه ظروف السلم حتى الآن وليست هناك في الحقيقة أية علامة تدل على هذا التغيير ، وانما ترسل الآن « إمدادات كبيرة » على ما يقول التصريح الرسمي وسيصبح عدد أفراد الحامية عدداً فيه ستة أضعاف في الشهر القادم كما سيرتفع الخط البياني للنفقات الى خمسين مليون باون في السنة المالية هذه ، ومع هذا سيتطلب الأمر مزيداً من الجهود كلما تصاعدت رغبة العراقيين في الاستقلال

فليس من المستغرب إذن ان ينفد صبرهم بعد سنتين فقد كانت الحكومة التي شكلناها انكليزية في طرازها ، وهي تدار باللغة الانكليزية ولذلك يعمل فيها الآن ويسيرها (٤٥٠) ضابطاً تنفيذياً بريطانياً ، من دون ان يكون معهم ولا مسؤول عراقي واحد اما في أيام الترك فقد كان سبعون بالمئة من العاملين في الخدمة المدنية أناساً من أهل البلاد ويتولى الثمانون ألف جندي العائدون لنا

واجبات بوليسية هناك ، وليس واجبات حماية الحدود فهم يتولون قمع السكان أنفسهم فقد كان ستون بالمئة من ضباط الفيلقين اللذين كانا موجودين في العراق على عهد الأتراك من العرب ، و ٩٥٪ من سائر المراتب ولا شك ان هذا الحرمان من امتياز الاسهام في إدارة البلاد والدفاع عنها شيئاً يثير حنق المتعلمين العراقيين فمن الصحيح اننا سببنا تزايد الازدهار في البلاد ، ولكن من هو الذي يهتم بهذا بينما تكون الحرية في الكفة الأخرى من الميزان ؟ لقد انتظروا انتداباً ورحبوا بأخباره ، لأنهم كانوا يظنون أنه يعني حكماً ذاتياً لأنفسهم من نوع « الدومينيون » اما الآن فقد أخذوا يفقدون الأمل في نوايانا الحسنة

فما هو العلاج ؟ لا استطيع أن أرى علاجاً ما إلا في القيام باجراء تغيير عاجل في سياستنا حيث ان وضع المنطق الحالي يبدو خاطئاً برمته فلماذا يتحتم على الانكليز (او الهنود) ان يُقتلوا ليصنعوا الحكومة العربية في العراق ، وهو ما تنطوي عليه نية حكومة صاحب الجلالة الموقرة ؟ أني أؤيد هذه النية ، لكنني أرى ان يقوم العرب أنفسهم بذلك ان بوسعهم ان يفعلوا هذا فقد دلتني خبرتي القليلة ، في المساعدة على تشكيل حكومة فيصل (١) ، على ان فن الحكم يفتقر الى الأخلاق أكثر مما يفتقر الى أدمغة

ولو اتيحت لي الفرصة لجعلت العربية لغةً للحكومة فان هذا من شأنه ان يحتم تنقيص عدد الموظفين البريطانيين ، ويستدعي العودة الى استخدام العرب المؤهلين ولجندت فرقتين من المتطوعين المحليين ، العرب كلهم ، من قائد الفرقة الأقدم الى الجندي البسيط (ان الضباط المدربين ونواب الضباط المدربين يتيسر وجودهم بالآلاف) فأعهد الى هاتين الوحدتين الجديدتين بالمحافظة على الأمن والنظام وأدعو كل جندي بريطاني وكل جندي هندي ، الى مغادرة البلاد وستستغرق هذه التغييرات اثني عشر شهراً وعند ذاك يمكننا ان نتمسك بشيء من العراق بقدر ما نتمسك به الآن من جنوب أفريقية او كندا. وفي هذه الحالة اعتقد أن ولاء العرب سيكون بقدر ولاء أي فرد من أفراد

(١) اي حكومة فيصل بن الحسين في الشام .

الامبراطورية البريطانية ، ومن دون أن يكلفونا سنتاً واحداً.

وسيقال لي عند ذاك أن فكرة الدومينيونات السمراء في الامبراطورية البريطانية هي شيء غريب ومع هذا فان مشروع مونتيغيو، ومشروع ميلنر يقاربان هذه الفكرة ويبدو أن البديل الوحيد لها هو الاحتلال الذي لا يريده الرجل الانكليزي الاعتيادي ، ولا قبل له به

والعراق بطبيعة الحال فيه نفط ، لكننا لا نكون أقرب اليه بينما يبقى الشرق الأوسط في الحرب ، واعتقد ان النفط اذا كان بمثل هذه الأهمية لنا فمن الممكن ان يكون موضوع مساومة بين الطرفين والعرب على ما يبدو يريدون سفك دماءهم من أجل الحرية ، وسيفعلون أكثر من ذلك من أجل النفط

تي اي لورنس

مقالة لورنس الأولى[1]

فرنسه وبريطانيه والعرب

هناك إحساس في انكلترة بأن الاحتلال الفرنسي لدمشق ، وخلع الملك فيصل من العرش الذي اصطفاه له السوريون المعترفون بالجميل ، هو على كل حال مردود ضعيف لما قدمه فيصل الينا في أثناء الحرب ، وان فكرة التقصير في الكرم مع صديق شرقي لتترك طعماً كريهاً في أفواهنا فقد جعلت شجاعة فيصل ومقدرته في الحكم ثورة مكة تنتشر إلى خارج نطاق المدينتين المقدستين ، حتى أصبحت عوناً فعالاً للحلفاء في فلسطين وتوسع الجيش العربي ، المشكل في الميدان ، من كونه حشداً من البدو الى كتلة منظمة من الجيش المسلح تسليحاً جيداً وقد أسر هذا الجيش خمسة وثلاثين ألف أسير تركي ، وعطّل عن العمل ما يعادل هذا العدد ، واستولى على مئة وخمسين مدفعاً ، ثم احتل مئة

(١) نشرت في جريدة الأوبزيرفر اللندنية بتاريخ ٨ آب ١٩٢٠ ، ونقلناها عن كتاب
The Letters of T. E. Lawrence, Edited by David Garnett, London 1938



دخول الجيش العربي الى الشام

ألف ميل مربع من البلاد العثمانية فكان هذا خدمة جلى في وقت حاجتنا البالغة؛ وقد شعرنا بأننا مدينون للعرب بمكافأة، ولفيصل قائدهم بمكافأة مضاعفة، للطريقة المفعمة بالولاء التي كان ينظم بها النشاط العربي الرئيس في أية جهة يوجهه اليها اللنبي [1]، وفي اي وقت كان

ومع هذا فنحن غير محقين حقيقة بأن ننتقد الفرنسيين فقد اقتدوا بصورة متواضعة جداً خلال عملهم في سورية بالقدوة التي وضعناها لهم في العراق فان بريطانية تسيطر على تسعة أعشار العالم العربي، وهي لا بد من ان تدق النغمة التي ترقص فرنسة عليها في بقاعها فاذا اتبعنا سياسة عربية نحن فعلى الفرنسيين ان يتبعوا سياسة مثلها واذا ما قاتلنا العرب فانهم يجب ان يقاتلوهم أيضاً وليس من اللياقة بشيء ان نعمد الى لومهم بشأن معركة تقع على مقربة من دمشق وإبطال المحاولة السورية في الحكم الذاتي بينما نخوض نحن معركة بالقرب من بغداد، ونحاول جعل العراقيين غير قادرين على الحكم الذاتي بسحق أي رأس يرتفع بينهم

فقد طُلب الى رئيس إدارتنا في بغداد قبل بضعة أسابيع ان يقابل بعض الوجهاء العرب، وقد أرادوا ان يعرضوا عليه قضيتهم في المطالبة بالحكم الذاتي الجزئي لكنه حشر مع المندوبين عدداً من مرشحيه [2] هو نفسه وقال لهم في معرض الرد عليهم بأنهم سوف لا يصلحون لتولي المسؤولية إلا بعد مرور مدة طويلة من الزمن وكانت هذه كلمات جريئة، لكن عبأها كان شديد الوطأة على رجال مانشستر [3] في الحلة هذا الاسبوع

ان مثل هذه الثورات تسير في طريق منتظم عادة فهناك نجاح عربي في أول الأمر يعقبه خروج امدادات بريطانية على شكل قوة تأديبية وتقاتل هذه القوة لتشق طريقها الى بغيتها (وتكون خسائرنا طفيفة وخسائر العرب فادحة)

(١) الجنرال اللنبي قائد الجيوش الحليفة خلال الحرب العامة الأولى في جبهة فلسطين وسورية

(٢) راجع الص ٦١ وحاشيتها من هذا الكتاب

(٣) انه يشير الى موقعة الرارنجية التي اندحر فيها الأنكليز على يد الثوار، وقد تحملت عبء هذا الاندحار كتيبة ما مانشستر التي قتل قسم من أفرادها وأسر الباقون

التي تقصف في الوقت نفسه بالمدفعية والطائرات، أو السفن المسلحة. وقد تحرق في الأخير قرية من القرى وتهدأ المنطقة وقصف البيوت هو طريقة مألوفة في تشريد النساء والأطفال، كما ان مشاتنا يتعرضون على الدوام الى الخسائر حينما يجندلون رجال العرب ومقاتليهم اما الهجمات بالغاز السام الخانق فيمكن ان يمحى بواسطتها سكان المناطق المزعجة من الوجود جميعهم، ولا تقل هذه الوسيلة من وسائل الحكم في منافاتها للمروءة والاخلاق عن الوسيلة الحالية

نحن نقدر عبء التكاليف التي يكلفها وجود الجيش في العراق للخزانة الامبراطورية، لكننا لا نرى بمثل هذا المقدار من الوضوح العبء الذي يتكلف به العراق نفسه بوجود هذا الجيش فيه فالجيش يجب ان يطعم، ويجب ان تطعم معه جميع حيواناته ويبلغ عدد القوات المقاتلة الآن ثلاثة وثمانين ألف جندي، لكن قوة الجراية تحسب لثلاث مئة ألف رجل. فهناك ثلاثة عمال لكل جندي، يجهزونه ويخدمونه. ولذلك فان واحداً من عشرة من نفوس العراق اليوم يتبع لجيشنا وهؤلاء يأكلون الآن خضرة البلاد ويلتهمونها، ولما تصل العملية الى أوجها بعد. ولأجل ان يضمن المسؤولون سلامتهم يطالبون بأن نضاعف حاميتنا الموجودة هناك. ولما كانت الموارد المحلية قد نضب معينها فان الجيوش ستزيد تكاليفها بأكثر من الزيادة المنطوية في السلسلة الحسابية

أضف الى ذلك ان عمل هذه الجيوش يقتصر على الأعمال البوليسية لقمع الرعايا الذين قيل لمجلس اللوردات قبل اسبوعين بأنهم يتشوقون لبقائنا المستمر في بلادهم. وليس بوسع أحد ان يتصور ما ستكون عليه حالتنا هناك لو هاجمنا من الخارج جارٌ من جيران العراق الحسودين الثلاثة (وكلهم يرسمون الخطط ضدنا)، بينما ما يزال عدم الولاء موجوداً في الداخل. يضاف إلى هذا أن خطوط مواصلاتنا سيئة جداً، ومواقعنا الدفاعية جميعها مكشوفة الأجنحة، وقد حدث حادثان من جرائها على ما يبدو ونحن لا نثق بجنودنا كما كنا نفعل في أيام الحرب

وهناك بعد هذا الأشغال العسكرية. فقد كان لا بد من أن تبنى ثكنات ومعسكرات عظيمة، مع مئات الأميال من الطرق العسكرية وقد شيدت في

الأماكن النائية ، حيث تكون واسطة النقل الوحيدة حيوانات الحمل ، جسوراً كبيرة تتحمل عبور سيارات الحمل عليها لكن هذه الجسور مصنوعة من مواد وقتية تصبح تكاليف صيانتها جسيمة وهي غير مفيدة للحكومة المدنية ، التي سيتحتّم عليها بعد هذا ان تتملكها بأقيام باهظة ، وبذلك تبدأ الدولة الجديدة بدين اجباري

ومع هذا فان رجال الدولة الانكليز من رئيس الوزراء الى أسفل ، يذرفون الدمع الآن بشأن العبء الملقى على عاتقنا في العراق فيقول اللورد كرزن « لوكان بوسعنا فقط ان نجند جيشاً محلياً ، لكنهم لا يريدون الخدمة في الجندية » (ولا شك أن اللورد قد أضاف الى ذلك قوله لنفسه « الا الخدمة ضدنا نحن ») . ويقول متمنياً كذلك « لو كان بوسعنا فقط أن نجد عرباً مؤهلين لأشغال المناصب التنفيذية »

وفي هذا القحط في المواهب المحلية ، يعد المثل الذي ضربه الحكم العربي في سورية شيئاً ينير لنا السبيل في هذا الشأن فلم يجد فيصل صعوبةً في انشاء الجيش ، مع أنه لاقى صعوبةً جمة في دفع الرواتب المطلوبة لـــه على أن الظروف لم تكن مماثلة لأنه كان قد حرم من استيفاء رسومه الكمركية بصورة اعتباطية ولم يجد فيصل صعوبة كذلك في تشكيل الادارة الحكومية ، وكانت الشخصيات الخمس البارزة فيها من أهل بغداد كلهم ولم تكن هذه ادارة جيدة جداً ، لكن الناس في الشرق يكونون أقل منا إلحاحاً في المطاليب فلم يعطِ صولون للناس حتى في آثينة أحسن القوانين لكنه قدم لهم أحسن ما يتقبلونه

والبريطانيون في العراق لا يستطيعون إيجاد ولا شخص كفء واحد – لكنني أقول ان تاريخ الأشهر القليلة الأخيرة قد أظهر أفلاسهم السياسي ، ولذلك فان وجهة نظرهم يجب ان لايكون لها وزن عندنا مطلقاً فاني أعرف عشرة موظفين بريطانيين ذوي سمعة مشرفة مجربة في السودان ، وسيناء ، والجزيرة العربية ، وفلسطين ، يستطيع جميعهم ، او كل فرد منهم ، ان يشكل حكومة عربية في بغداد تضاهي حكومة فيصل في الشام خلال الشهر القادم . وسوف لا تكون

هذه أيضاً كاملة من جميع الوجوه ، لكنها ستكون أحسن من حكومة فيصل على كل حال لأن المسكين قد حُرم الاستفادة من المستشارين الأجانب بقصد إفشاله اما الجهد الذي يبذل في العراق فستكون الحكومة البريطانية من ورائه ، وستكون إدارته لو سُلمت الى رجل مقتدر بمثابة لعبة طفل اذا ما ادارها كما كانت تدار في مصر في عهد كرومر ، وليس في أيام الوصاية فلم يسيطر كرومر على مصر لأن بريطانية كانت تمده بالقوة ، أو لأن مصر كانت تحبنا ، أو لأي سبب خارجي آخر ، بل لأنه كان رجلاً طيباً ولدى انكلترة أكداس من رجال الصنف الأول ، وآخر ما يحتاجه المرء هناك (أي في العراق) الرجل العبقري لكن المطلوب اليوم هو تقويض ما كنا قد فعلناه حتى الآن والبدء من جديد على أسس استشارية ، فليس من المفيد في شيء ترقيع الجهاز الحالي . اما « التنازلات للشعور المحلي » وما أشبه من مثل هذا الهراء فهي ليست سوى تنازلات ضعف ، أو دوافع الى المزيد من العنف فنحن كبار بدرجة تسمح لنا أن نعترف بالخطأ ، وان نقلب صفحة جديدة ، وعلينا أن نفعل هذا فرحين لأنه سيوفر لنا مليون باون استرليني في كل اسبوع [1]

مقالة لورنس الثانية[2]

العراق

كان الشعب الانكليزي قد استدرج في العراق الى شرك سيكون من الصعب عليه التخلص منه وهو موفور الكرامة والشرف فقد تم التحايل عليه بحجب الأخبار عنه حجباً مطرداً إذ كانت بلاغات بغداد الرسمية تأتي متأخرة ، غير

(١) يظهر ان الأسس والأفكار الواردة في هذا المقال هي التي اتخذت أساساً لتكوين الحكم الوطني المطعم بالاستشارة الانكليزية بعد ذلك .

(٢) نشرت في جريدة الصنداي تايمز بتاريخ ٢٢ آب ١٩٢٠ وترجمت نقلا عن كتاب
The Letters of T. E. Lawrence by David Garnett, London 1938.
وكان عنوان المقالة « بين النهرين » لكني آثرت تسميتها بالاسم الحديث وهو «العراق» . وقد قدمتها =

كاملة ، ومنطوية على الكثير من النفاق وعدم الاخلاص. ولذلك كانت الأحوال أسوأ بكثير مما كان ينقل لنا عنها ، كما كانت ادارتنا أشد ميلاً الى سفك الدماء واكثر عجزاً مما يعرفه الجمهور بشأنها وهذا عار على سجلنا الامبراطوري ، وقد يلتهب الحال في أية لحظة بحيث يستعصي على الحل الاعتيادي . فنحن اليوم غير بعيدين عن الكارثة

والذنب فيما يجري هو ذنب السلطات البريطانية في العراق (ولا سيما الكولونيلية الثلاثة) التي منحتها لندن حرية التصرف في العمل فليست هناك وزارة خاصة تشرف على عملها ، وانما يأتي الاشراف عليها من الفراغ الفاضي الذي يحجز بين وزارة الخارجية ووزارة الهند[1] وقد استفادوا من حريـة التصرف ، وهي تمنح في زمن الحرب عادةً ، للتمتع بالاستقلال المخطر في زمن السلم وهم يخالفون كل اقتراح له صلة بالحكم الذاتي الحقيقي يبعث به اليهم من الوطن فمما حدث أخيراً ان بياناً يخص الحكم الذاتي في العراق حرر وطبع في بغداد على عجل ، ثم وزع ونشر بحماسة زائفة ، لاحباط بيان آخر على جانب أكبر من التحرر كان يعد في لندن . وكانت « وثائق الحكم الذاتي » الصادرة في انكلترة تنتهك في العراق خلال سنة ١٩١٩ بضغط من الجهات الرسمية فيه ، وبارهاب الناس بالطيارات ، ونفي الزعماء الى الهند .

والوزارة هنا لا تستطيع التنصل من المسؤولية جميعها فهي تتلقى أنباء أكثر من الجمهور ، وكانت تسوق قافلة بعد أخرى من الامدادات العسكرية من دون تساؤل أو تحقيق . وحينما ساءت الأحوال لدرجة لم يعد في الامكان تحملها قررت ان تنتدب الى هناك المنشيء[2] الأصلي للنظام الحالي بصفة

= الجريدة بالكلمة الآتية لقد كتب لورنس ، وهو الذي كان تنظيمه لحركات الحجاز ضد الأتراك وادارته لها من قصص الحرب الرائعة ، هذه المقالة بطلب منا لأجل ان يكون الجمهور على اطلاع تام بالتزاماتنا في العراق .

(١) كانت تتنازع الاشراف على شؤون العراق حينذاك هاتان الوزارتان ، فأدى هذا الى حصول ارتباك في سير العمل .

(٢) تقرر ان يعود السر بيرسي كوكس مندوباً سامياً الى العراق في تشرين الأول ١٩٢٠ ، ليعمل على تشكيل حكومة موقتة من الزعماء العراقيين.

مندوب سام ، مع رسالة ترضية للعرب تنص على أن قلبه وسياسته قد تبدلا معاً تبدلاً تاماً

ومع كل هذا لم تتبدل سياستنا ، وما كانت بحاجة الى ذلك فقد كان هناك تفاوت يبعث على الأسى بين مهمتنا وبين ما يطبق منها حيث انا قلنا اننا ذهبنا الى العراق لدحر تركيــة ، ثم قلنا اننا بقينا فيــه لننقذ العرب من تعسف الحكومة التركية وظلمها ونيسر للعــالم ما فيه من حبوب ونفط فاستخدمنا حوالي مليون شخص ، وألف مليون من العملة تقريباً ، لهــذه الأغراض ونحن نستخدم في هذه السنة اثنين وتسعين ألف رجل ، وخمسين مليون من العملة ، للأغراض نفسها

وتعد حكومتنا هناك أسوأ من جهاز الحكم التركي القديم فقد كان الأتراك يحتفظون بأربعة عشر ألف جندي محلي ، وكانوا يقتلون حوالي مئتي عربي في السنة للمحافظة على السلم في البلاد اما نحن فنحتفظ الآن بتسعين ألف رجل ، مع الطيارات ، والسيارات المصفحة ، والزوارق المسلحة ، والقطارات المدرعة ، وقد قتلنا حوالي عشرة آلاف عربي في الثورة خلال هذا الصيف ولا يسعنا ان نؤمل في الاستمرار على هذا المعدل فانها بلاد فقيرة ونفوسها متناثرة غير كثيفة ، لكن السلطان عبدالحميد لو كان حياً لصفق لأسياده على ما يفعلونه الآن في هذا الشأن. لقد قيل لنا ان هدف الثورة كان هدفاً سياسياً ، لكننا لم نخبر بما يريده سكان البلاد فقد يكون ما يطلبونه هو ما كانت الوزارة قد وعدتهم به نفسه لقد قال أحد الوزراء في مجلس اللوردات اننا يجب ان نهيء عدداً ما من الجنود لأن أهالي البلاد لا يريدون الانخراط في الجندية. بينما أعلنت الحكومة يوم الجمعة عن موت بعض الشبانة من أبناء العراق وهم يدافعون عن ضباطهم البريطانيين ، ثم قالت ان خدمات اولئك الرجال لم يعترف بها اعترافاً تاماً بعد لأنهم قليلو العدد فهناك سبعة آلاف مجند منهم ، اي بقدر نصف قوة الاحتلال التركية القديمة تماماً ولو عهد بهؤلاء الى عدد مناسب من الضباط الأكفاء ، ووزعوا كما ينبغي يمكننا ان نستغني عن نصف جيشنا المرابط هناك فقد سيطر كرومر على ستة ملايين من المصريين بخمســة آلاف جندي بريطاني ، بينما يعجز الكولونيل

ويلسن [1] عن السيطرة على ثلاثة ملايين عراقي بتسعين ألف جندي .

ولم نصل بعد الى الحد الذي تقف فيه التزاماتنا العسكرية فقد رفعت هيئة الأركان في العراق قبل أربعة أسابيع مذكرة تطلب فيها أربع فرق أخرى . واعتقد ان المذكرة أرسلت الى وزارة الحرب ، فبعثت الآن بثلاثة ألوية من الهند . واذا كان ليس من الممكن تجريد الحدود الشمالية الغربية أكثر من هذا هناك ، فمن أين سيمكن تدبير الفرق يا ترى ؟ ويقوم جنودنا المنكودو الحظ من بريطانيين وهنود ، في الوقت نفسه ، بأعمال بوليسية تمتد خلال مساحة واسعة من البلاد ، في أحوال جوية وتجهيزية صعبة تكبدهم غالياً بالأرواح كل يوم في سبيل السياسة الخاطئة بالتقصد ، التي تسير عليها الادارة المدنية في بغداد . لقد أعفي الجنرال داير من قيادته في الهند لخطأ أصغر من هذا بكثير ، لكن المسؤولية لا تقع في هذه الحالة على الجيش الذي لم يفعل ما فعل الا بطلب من السلطات المدنية . وبذلت وزارة الحرب كل جهد للتقليل من قواتنا هناك ، لكن قرارات مجلس الوزراء كانت ضدها

وقد كانت الحكومة في بغداد تشنق [2] العرب من أهلها لأسباب سياسية سموها

(١) اي السر ارنولد ويلسن وكيل الحاكم الملكي العام في العراق ، وكاتب هذه الفصول .

(٢) لقد شنقت سلطات الاحتلال في مساء ١٧ آب ١٩٢٠ ستة من عامة الناس ببغداد لانهم اشتركوا بالمظاهرات المقامة في تلك الأيام ، بعد منعها ومنع إقامة حفلات « الموالید » في الجوامع ببيان الحكومة المؤرخ في ٢ آب ١٩٢٠ وندرج فيما يأتي اسماء الذين أعدموا سليمان بن أحمد ، ومحمد ابن سلمان ، وصالح بن محمد ، وأحمد بن عبد الله ، وشامي بن محمود .

ثم أعدم الانكليز بعد نشر هذا المقال بشهر تقريباً (٢٥ أيلول ١٩٢٠) الشهيد عبد المجيد كنه بعد أن حوكم بمحكمة عسكرية بتهمة « سعيه وراء إثارة الخواطر على جيش الاحتلال ، وثبوت ان له يداً دموية في تأليف عصابة من القتلة ترمي إلى إرهاب كل من لا يجاري المبادىء المتطرفة التي اتخذها حزبه .. » وكان الشهيد عبد المجيد كنه من أعضاء حرس الاستقلال ، وقد أبلى بلاء حسناً في الحركة الثورية ، فرثته بعد شنقه شاعرة من شاعرات الرميثة بقولها

البغداد يلطارش تعنه   من سمعت باعدام ابن كنه
كلها الرميثة اجذبت ونه   حنت الكتله فرد حنه
مجيد يا ليث المحنه   حيد و يشهد التاريخ عنه
الوطن ما خيبت ظنه

الثورة لكن العرب ليسوا ثواراً ضدنا ، وانما هم ما يزالون رعايا أتراك[١] بالاسم، وما زالوا في حالة حرب معنا فهل يقصد بتنفيذ احكام الاعدام غير القانونية هذه ان يحرض العرب على الاقتصاص من الثلاث مئة أسير[٢] بريطاني الموجودين في حوزتهم ؟ واذا كان الأمر كذلك ، فهل المقصود ان يكون الاقتصاص أشد قساوة ، أو أن يقنع جنودنا الآخرون بالقتال الى آخر رمق عندهم ؟

نحن نقول اننا نعمل في العراق لتطويره وتقدمه من أجل منفعة العالم لكن جميع الخبراء يقولون ان هيئة العمال هو العامل المتحكم في تطويره فالى أي مدى سيؤثر قتل عشرة آلاف[٣] قروي ومدني في هذا الصيف على إنتاج القمح والقطن والنفط وعرقلته يا ترى ؟ والى متى سنستمر في السماح بتضحية ملايين الباونات وآلاف الجنود الامبراطوريين ، وعشرات الآلاف من العرب ، من أجل شكل من أشكال الادارة الاستعمارية التي لا تستطيع افادة أي أحد سوى العاملين فيها ؟

تي أي لورنس

(١) انه يقصد ان مصير العراق الذي كان يحكمه الأتراك لم يكن قد تقرر بعد يومذاك ، وبقي على تابعيته الاولى نظرياً

(٢) اي الاسرى الانكليز والجنود الذين أسروا في الرارنجية غالباً واعتقلوا في النجف

(٣) المقصود هو شهداء الثورة العراقية الذين قتلهم الانكليز خلال قيامهم بقمع الحركات الثورية

الفصل الخامس

الثورة في المناطق الكردية[1]

القضية الكردية

كانت القضية الكردية قد أخذت بالظهور بعد الهدنة مباشرة على وجه التقريب وقد قدمت نفسها الى الحلفاء من نواح متميزة ثلاث ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها

١ – مستقبل ذلك الجزء من ولاية الموصل الذي تسكنه أكثرية ساحقة من الأكراد

٢ – مستقبل المناطق الكردية الكائنة في خارج ولاية الموصل أو شماليها

٣ – اضطراب القبائل الكردية الموجودة في البلاد الايرانية وكان يثيره بينها الأكراد من خارج الحدود لأغراضهم الخاصة

وتعتبر كلمة «كردستان» مثل كلمة «بين النهرين» مصطلحاً غير دقيق ليست له بصورة عامة أية أهمية جغرافية معترف بها والأكراد أنفسهم عنصر آري له صلات نسب بأقوام أوربة الشرقية من جهة وسكان الهضبة الايرانية من جهة أخرى اما بالنسبة للمقدار الذي يحملونه من الآراء والمعتقدات الدينية

(١) ترجمة الفصل السادس من كتاب ويلسن، من الص ٢٦ الى نهاية الص ١٥٥ ومن الغريب ان يقدم ويلسن فصله هذا بمثلين أحدهما كردي والآخر عربي فمثله الكردي يقول «ني حوشتر حيوان ني عرب انسان» وترجمته «ليس الجمل حيواناً، وليس العربي انساناً» اما مثله العربي فيقول «ثلاثة في الدنيا فساد الكردي والجرذي والجراد» !!

ومن المناسب ان نضيف الى هذين المثلين مثلا ثالثاً بالانكليزية يقول: «اذا قبلت الانكليزي ضربك، واذا ضربته قبلك»

الواضحة فهم كلهم مسلمون سنيون[1] تقريباً وقد تكون لغتهم أقدم اللغات الموجودة في بلاد آسية الغربية ، ولها صلات نسب آفستية وفهلوية[2] على ان لهجاتها العديدة تختلف اختلافاً كثيراً فيما بينها بحيث أن أهالي السليمانية يصعب فهمهم لدى أهالي العمادية. وقد يكون الأكراد من الناحية الجسمية أبدع نماذج للعنصر البشري في الشرق الأوسط ، وهم يشبهون الأفغانيين بخصائصهم وملامحهم للدرجة ما فانهم ينحدرون مباشرةً من الميديين ويعيش الأكراد في وديان عميقة تعزلهم عمن يجاورهم جبال شاهقة بحيث كانوا حتى وقت متأخر جداً مستقلين بالمرة عن العالم الخارجي ، الذي لم تكن لهم معه الا معاملات قليلة ولا معرفة به وقد كانوا حتى وقت متأخر مجردين بالمرة تقريباً من الوحدة القومية أو التماسك العنصري وكان القانون الوحيد الذي يعرفونه القانون القبلي ، كما كان الولاء الوحيد الذي يحملونه الولاء لرؤساء عشائرهم ، وحتى هذا كان قابلاً للتبديل بسهولة وقد قُدر مجموع الأكراد الموجودين في ولاية الموصل من قبل ، وتم التأكد من هذا التقرير بعد ذلك ، فوُجد شيئاً يزيد على نصف مجموع سكان الولاية كلها . وكانوا يقدمون للأتراك عدداً غير يسير من الخيالة غير النظامية في أوائل الحرب العامة ، لكنهم لم يقدموا الا عدداً قليلاً من المجندين الى صفوف الجيش النظامي التركي على أنهم كابدوا مشقات كثيرة على أيدي حلفائنا الروس ومخدوعيهم الأرمن والآثوريين ، وانتقموا انتقاماً فظيعاً من الآثوريين حينما سنحت لهم الفرصة

(١) الا الأكراد الفيلية فكلهم جعفريو المذهب

(٢) يقول الأستاذ مينورسكي ان اللغة الكردية من أسرة اللغات الايرانية ، وهي تكون كما هو معروف من الفارسية والأفغانية والبلوجية والأسيتية ولهجات أخرى قديمة وحديثة وهي ليست فارسية محورة وانما هي لغة مستقلة لها قوانيها الفونيتيكية والصرفية الخاصة وان علاقتها بالفارسية كعلاقة الصربية بالروسية ومن الواضح ان جد الفارسية هو الفهلوية لكن اللغة الكردية لا تتصل بها ، ولا تتصل كذلك باللغة القديمة الثانية (أي الآفستية) وهناك اعتقاد بأن اللغة الكردية كأغلب اللهجات الحديثة في ايران قد استمدت كثيراً من عناصر تكوينها من اللغة الميدية البائده (الأكراد ، ملاحظات وانطباعات ، ألفه بالروسية الأستاذ مينورسكي وترجمه الدكتور معروف خزنه دار. بغداد ١٩٦٨)

في صيف ١٩١٨ من دون ان يجازفوا بأية مجازفة خطيرة في سبيل ذلك وقد كانوا كلهم من دون استثناء تقريباً تواقين الى خلع ولائهم التركي لكن تقهقرنا المفاجيء من كركوك في أيار ١٩١٨ قد أثار كثيراً من الخشية والاستياء في نفوسهم. فقد كان السكان قد رحبوا بنا ترحيباً حاراً، ولم يلبثوا طويلاً حتى وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع الأتراك العائدين ومع أننا قد قدمنا في الحقيقة ملجأ للذين ساعدونا أكثر من غيرهم ، فقد عمد الأتراك الى تدمير ممتلكاتهم وقراهم وبساتينهم وبيوتهم على سبيل الانتقام منهم وقد تبدد الاستياء من نفوسهم في النهاية ؛ لكن جو الشك والريبة بالنسبة لمنوياتنا تجاههم بقي مخيماً عليهم ، ولم يكن من الممكن لنا ان نفعل شيئاً لتنقية ذلك الجو لأن منوياتنا في الحقيقة كانت شيئاً مشكوكاً فيه الى ان تسنى لعصبة الأمم أن ترسم الحدود الشمالية لولاية الموصل بعد ست سنوات

كردستان بعد الهدنة

لقد أدركتنا الهدنة المعقودة مع تركية ونحن نحتل كركوك مرة أخرى ، وحتى ألطون كوپري وقد تم الاستيلاء على أربيل بعد أيام معدودة ، لأجل ان يتسنى لنا ان نحصل منها على التجهيزات الأساسية من الحبوب والوقود. وكانت السليمانية حيث كان الشيخ محمود يدعونا اليها منذ مدة طويلة ، خاضعةً لاحتلال الجيوش التركية وقد انسحبت هذه الجيوش بمقتضى شروط الهدنة ، فانتُدب الميجر نوئيل لدراسة الوضع واخبارنا عن الحالة فيهـا فوصل في منتصف تشرين الثاني (١٩١٨) وقوبل باستقبال حماسي فيها. وكانت تعليماتي اليه كالآتي

لقد عُينت حاكماً سياسياً لمنطقة كركوك اعتباراً من أول تشرين الثاني وتمتد منطقة كركوك من الزاب الأسفل الى ديالى ، والى الحدود التركية الايرانية من الجهة الشمالية الشرقية وهي تؤلف جزءاً من ولاية الموصل ، التي تعتبر قضية البت بأمرها نهائياً قيد الدرس لدى حكومة صاحب الجلالة

ويجب ان تعد في الوقت الحاضر داخلةً في ضمن دائرة الاحتلال العسكري

وإدارة قواته . وعليك ان تسير على هذا الافتراض عند تعاملك مع الرؤساء المحليين ، وان تتذكر انه ليس من المحتمل ان يكون بوسع السلطات العسكرية تخصيص قطعة من الجيش تخصيصاً دائماً الى السليمانية أو الى أي مكان آخر يقع شرقي خطنا الحالي . ويجب ان يكون هدفك إجراء الترتيبات اللازمة مع الرؤساء المحليين لاعادة الأمن وصيانته في مناطق تقع في خارج حدود احتلالنا العسكري ، وإخراج أو إستلام وكلاء العدو ، ولتجهيز السلع والحاجات التي تحتاجها جيوشنا . وانت مخول بصرف النفقات التي تجدها ضرورية لتأمين هذه الأغراض ، على ان تطلب مصادقة مسبقة على صرف المبالغ الكبيرة ، وعلى ان يكون مفهوماً ، وواضحاً لدى الرؤساء ، بأن اية ترتيبات تتخذها لا بد من ان تكون موقتة وخاضعة لاعادة النظر في أي وقت من الأوقات . وانت مخوّل كذلك بتعيين الشيخ محمود ممثلاً لنا في السليمانية ، اذا ما وجدت ذلك ضرورياً وان تقوم بتعيينات أخرى على هذا المنوال في جمجمال وحلبجة وما اشبه اذا وجدت ذلك مناسباً



الميجر نوئيل

ويجب ان تشرح لرؤساء القبائل الذين تدخل في علاقات معهم بأنه ليس هناك أية نية في أن تُفرض عليهم ادارة غريبة على عاداتهم ورغباتهم . وعليك ان تشجع القادة العشائريين على تكوين اتحاد لتسوية شؤونهم العامة بارشاد الحكام السياسيين البريطانيين . وسيترتب عليهم الاستمرار على دفع الضرائب المستحقة بموجب القانون العثماني ، بعد ان تُنقح وتُعدل عند الحاجة لأغراض تتعلق بصيانة الأمن وتنمية أحوال البلاد

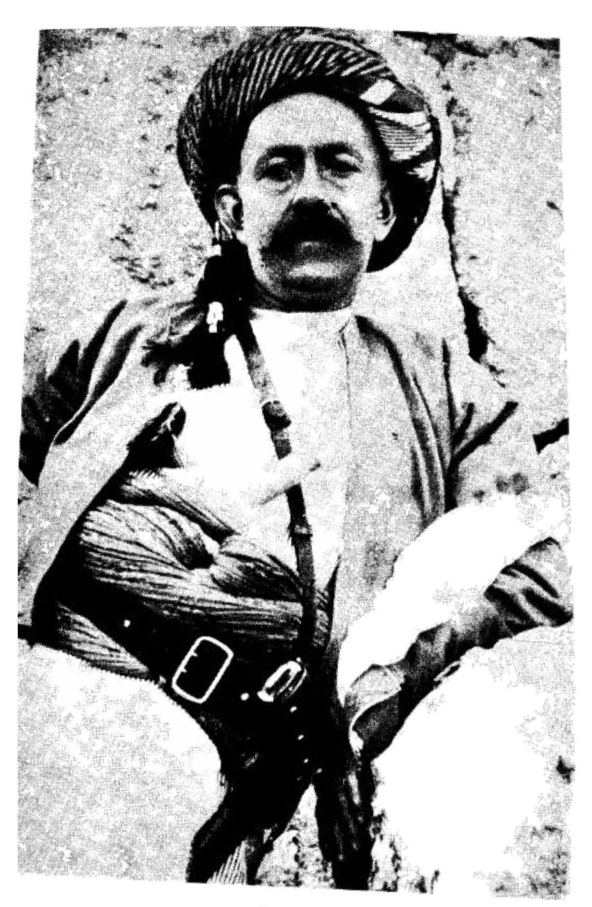
تعيين الشيخ محمود في السليمانية

وما أن وصل الشيخ محمود الى السليمانية حتى بادر في الحال الى وضع هذه التعليمات في موضع التنفيذ ، وإدخال جهاز حكومي موقت الى المنطقة كان من المؤمل ان يكون مقبولاً لدى السكان ومطمناً لأمانيهم في تشكيل ادارة كردية وقد عُين الشيخ محمود حاكماً[1] للمنطقة ، وعُين لكل منطقة ثانوية موظفون أكراد يعملون بارشاد الحكام السياسيين البريطانيين ونُحي في الوقت نفسه الموظفون الأتراك والعرب في الحال على قدر الامكان ، واستبدلوا بأناس من سكان كردستان ، بينما سُفّر الضباط والجنود الأتراك الموجودون في البلدة مخفورين الى بغداد وجُعل كل رئيس من الرؤساء مسؤولاً تجاهنا ، عن طريق الشيخ محمود بوجه عام ، بالنسبة لادارة قبيلته هو ، كما اعتُرف بكونه موظفاً حكومياً ودُفع له ما كان يستحقه من راتب

وكان واجبنا الأول ان نعالج العوز المستحوذ على البلد والمجاعة المتفشية في كل مكان فقد كان قسم كبير من البلدة قد أصبح خراباً في عهد الأتراك ، وكُسدت التجارة منذ مدة طويلة فتوقفت حركتها فيها ، وأُفقرت البلاد المحيطة بها فأنشبت فيها المجاعة المخيفة أظفارها فاستُوردت المواد الغذائية وحبوب البذور ، واتُخذت الخطوات اللازمة للعمل على إنعاش التجارة الداخلية ثم رممت المساجد والمباني العامة الكبيرة ، ودفعت الرواتب للقضاة الأكراد وسائر الموظفين الذين لهم علاقة بالشؤون الدينية وقد رحب الجميع باعادة الأمن الى نصابه ترحيباً مفعماً بعرفان الجميل ، باستثناء أقلية من رؤساء العشائر وأصحابهم السلابين ، وسرعان ما أصبح واضحاً ان فكرة «كردستان للأكراد» تحت الحماية البريطانية قد أحرزت شعبية وتقدماً

وفي أول كانون الأول (١٩١٩) زرت السليمانية بطريق الجو لأتعرف بعدد من رؤساء الأكراد البارزين ، فأعقبت ذلك محادثات طويلة أجريتها مع

(١) عين الشيخ محمود «حكمداراً» في السليمانية ، وأصبح الميجر نوئيل مستشاراً له وقد عين الميجر نوئيل الاستاذ رفيق حلمي مترجماً وكاتباً له يومذاك .



الشيخ محمود حفيد

الشيخ محمود ، وعدد من الزعماء الآخرين وقد طُمنت بأن المناطق الريفية هناك سوف تقاوم عودة الأتراك إليها بالقوة ، فقدكانت عودتهم ما تزال تعتبر بطبيعة الحال امكانية يمكن أن تحصل وتم الاعتراف بالحاجة الى شكل من أشكال الحماية البريطانية ، غير أنه لم يكن هناك إجماع حول الوسيلة التي يمكن أن تؤمن بها هذه الحماية فقد كان بعض الرؤساء يفضلون وجود إدارة انكليزية فعالة في كردستان ، بينما كان آخرون يعارضون هذه الفكرة كما كان بعضهم الآخر يلح على ان تكون كردستان خاضعة الى لندن رأساً ، وليس الى بغداد وقال لي عدد قليل منهم بصورة سرية أنهم لا يمكن أن يقبلوا مطلقاً بالشيخ محمود زعيماً للبلاد ، لكنهم لم يستطيعوا اقتراح بديل له وبعد كثير من المناقشة والمداولة سلّم لي الشيخ محمود وثيقةً متفقاً عليها تحمل تواقيع ما يقرب من أربعين رئيساً ، بالشكل الآتي

لما كانت حكومة صاحب الجلالة قد أعلنت عزمها على تحرير الأقوام الشرقية من نير الحكم التركي ومنح مساعدتها لهذه الأقوام على تأسيس استقلالها فان الرؤساء ، بصفتهم ممثلين لأهالي كردستان ، يرجون الحكومة ان تقبلهم ايضاً تحت الحماية البريطانية وتلحقهم بالعراق لئلا يحرموا من منافع مثل هذا الارتباط ويسترحمون من الحاكم الملكي العام في العراق ان يبعث لهم ممثلاً عنه مع المساعدة الضرورية التي تمكن الشعب الكردي من التقدم في ظل الاشراف البريطاني تقدماً سلمياً على أسس مدنية. واذا ما قدمت الحكومة مساعدتها وحمايتها للأكراد فهم يتعهدون بتقبل أوامرها ومشورتها

وطلب الشيخ محمود علاوةً على ذلك ضباطاً بريطانيين للعمل في جميع الدوائر الحكومية ، ومن بينهم ضباط لشبانة الأكراد ، مشترطاً فقط أن يكون الموظفون المرؤوسون من الأكراد وليس من العرب على قدر الامكان

وقد أُعطي في مقابل ذلك كتاب خاص ينص على أن أية قبيلة كردية من الزاب الكبير الى ديالى (عدا القبائل القاطنة في داخل الحدود الايرانية) تقبل بمحض ارادتها بزعامة الشيخ محمود سوف يسمح لها ان تفعل ذلك ، وان الشيخ سوف يحظى بتأييدنا المعنوي في حكم المناطق المذكورة أعلاه بالنيابة عن الحكومة

البريطانية التي يتعهد باطاعة أوامرها. ولم تكن قبائل[1] منطقتي كركوك وكفري وسكان مدنها راغبةً في الخضوع لسيطرة الشيخ محمود، فوافق على ان لا يصر على ادخالها تحت سيطرته

أكراد أيران

وقد شُرح لممثلي القبائل الكردية في ايران ان التزاماتنا العامة تستثنينا من الموافقة على إدخالهم في اتحاد كردستان الجنوبية الخاضع للحماية البريطانية، وأنهم ينبغي ان يظلوا رعايا موالين لايران فتقبلوا الوضع بانشراح وارتياح على وجه الاجمال

على ان الشيخ محموداً لم يكن راضياً عن هذا بأي حالٍ من الأحوال فقد كان يزعم انه كان يحمل انتداباً من أكراد ولاية الموصل كلهم، ومن كثير من أكراد ايران وغيرها، بأن يعرض علينا رغبتهم في تكوين دولة مستقلة موحدة يكون هو رئيساً لها تحت الحماية البريطانية ومن الواضح ان هذه الامكانية كانت جديرة بأكثر ما يمكن من النظر والاعتبار لأنها لو كانت ممكنة لكانت تبشر كثيراً بتبسيط مهمة تشكيل دولة عربية مما يتبقى من الولايات الثلاث

ولم تكن الفكرة جديدة بالمرة فقد فاتح العقيد كينيون رئيسٌ متبين من رؤساء قبيلة المكري في منطقة صوج بولاق الايرانية، حينما كان يتجوّل بالقرب من ساقز في تموز ١٩١٨ بمشروع كردستان مستقلة تخضع للحماية البريطانية، وكان في فكره أن تأسيس «أرمينية حرة» في الولاية الشمالية التركية سوف يكون مقبولاً لدى الأكراد بشرط أن تُشكل «كردستان المستقلة» ما بين الدولة الأرمنية والدولة العربية

اقتراح شريف باشا[2]

يضاف الى ذلك ان السر بيرسي كوكس حينما كان في لندن قد استمع الى

(١) لم يوافق على ذلك سوى سادات عشيرة الجباري، وقبيلة «شيخ بزيني»، على الزاب الصغير وجماعة عبد الكريم من الهماوند في منطقة جمجمال

(٢) يذكر المستر أدموندز في كتابه الموسوم «أكراد وأتراك وعرب» ان شريف باشا ينتمي الى=

مقترحات مماثلة نوعاً ما فان وجيهاً تركياً من أصل كردي مقيم في باريس ٢٨ يدعى شريف باشا ، ظل برغم تغربه عن بلاده الأصلية منذ الصبا يبدي إهتماماً عميقاً بمستقبل كردستان الجنوبية ، وكان قد عرض علينا خدماته بالفعل سنة ١٩١٤ وقد حثنا شريف باشا الآن على اتخاذ الخطوات المطلوبة لجمع الأكراد كلهم ، وإعلان سياسة بناءة للملأ بأسرع ما يمكن وكان اقتراحه ينص على اننا يجب ان نضمن الحكم الذاتي لسكان كردستان الجنوبية تحت اشرافنا ، بينما يتحتّم على الموظفين البريطانيين الذين ينتدبون لهذه الغاية ان يقدموا مساعدة ادارية ، ويمارسوا مقداراً كافياً من السيطرة المالية والحقيقة أننا كان علينا بموجب هذا ان نفعل للأكراد مثل ماكنا ننوي القيام به بالنسبة للعرب وقد أكد علينا أهمية تشكيل إدارة فعالة على الفور من دون ان ننتظر صدور قرار رسمي من مؤتمر الصلح الذي كان لا بد من ان يجتمع في النهاية فعلينا ان لا نعمد الى القيام بإلحاقات اقليمية ، وانما نكتفي بتشكيل دول عدة مستقلة ونسيطر عليها وكان مشروعه هذا في الحقيقة توقعاً بارعاً لنظام الانتداب الذي صدر بعد مدة من الزمن وفي تشرين الأول ١٩١٨ كتب يقول ان الوضع قد أصبح على جانب أكبر من الصعوبة نظراً لما فعله الأتراك باثارة الكراهية بين الأرمن والأكراد لغرض تدمير الأرمن ، وحرمان الأكراد فيما بعد من أية فرصة للحكم الذاتي الوطني وكان يقول ، كما قال الرئيس المكري من قبل ان الفرصة الوحيدة للتوصل الى تسوية دائمة مشرفة هي ان نعتبر الأكراد والأرمن متشابهين في قوميتهم ومتساوين في المطالبة بالحقوق القومية كلّ في المنطقة المختصة به

ومع ان شريف باشا لم يكن على اتصال وثيق بكردستان فان آراءه كانت

ـ أسرة من أسر السليمانية كانت لها علاقة بالبابانيين الأولين تسمى أسرة أحمد أغا. وينتمي الى هذه الأسرة في يومنا هذا أحمد بك توفيق بك طابور أغاسي ، وقد اشتغل مدة من الزمن في عهد الحكومة الملكية متصرفاً في السليمانية وأربيل ، وحمه صالح بك نائب السليمانية في مجلس النواب السابق مدة سنين عديدة . وكان شريف باشا قد أسس أول ناد كردي في استانبول سنة ١٩٠٨ ، بالاشتراك مع أمين بدرخان كما انه هو الذي سعى في إدخال المواد المختصة بتأليف دولة كردية في معاهدة سيفر التي لم تقبل بها تركية ، فلم يصادق عليها مؤتمر الصلح في النهاية

تحظى بالتقبل المحق المفعم بالعطف فقد استثير الرأي العام في البلاد الحليفة والولايات المتحدة استثارةً شديدة بمرعبات المذابح الأرمنية ، وكان يبدو من المحتمل ان حلاً يبنى على هذه الأسس سيكون مقبولاً في مؤتمر الصلح ، لأن بنداً من بنود الرئيس ويلسن الأربعة عشر كان ينص على « ان الأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية يجب ان تضمن لها سيادة آمنة ، لكن القوميات الاخرى الخاضعة للحكم التركي الآن يجب ان تؤمن لهـا فرصة لا نزاع فيها للتقدم المبني على الحكم الذاتي

الدعاية التركية والفرنسية

وكان أول المتطلبات الأساسية لاصدار الحكم الصائب على الأمور الحصول على أكمل ما يمكن من المعلومات حول اتجاه الحوادث ، والشعور السائد في المناطق الكردية الأخرى. وبعد ان وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا بُعث الضباط الى عقرة وزاخو ، الكائنتين في شرق الموصل وشماليها على التعاقب ، ليكونوا على اتصال دائم بالقبائل الكردية القاطنة في تلك المناطق فثبت ان هذه المهمة كانت من أصعب الواجبات فبالنظر لوجود جماعات مسيحية كبيرة في بلدان المنطقة ووجود عدد كبير من القرى المسيحية على الحدود الكردية وغيرها ، كان النفوذ التركي ما يزال قوياً والقضية الأرمنية ما تزال على حدتها. إذ كان الأتراك وراء الحدود مباشرةً منشغلين في بث الدعاية المناوئة للمسيحيين والانكليز ، وفي التلاعب بمخاوف رجال القبائل السذج ، السريعي التصديق فمما كانت تنص عليه إحدى النشرات قولها « فعن قريب سوف يصم آذانكم قرع الناقوس — وسوف لن تسمعوا صوت المؤذن. وسوف يعاملكم الموظفون النصارى كما عاملكم الروس من قبل ، ويتحتم عليكم ان تقبلوا أقدام العرب والكلدان »

وقد دعم هذا النوع من المخاوف الكردية ما كان يقوم به «ضباط الاسعاف البريطاني » [1] العاملون باشراف « قوات الحملة المصرية »[2] وقد ظهر النص

(١) British Relief Officers

(٢) Egypyptian Expeditionary Force ، كانت الجيوش البريطانية التي استولت =

الآتي في تعليماتها : « ليس من الممكن في الوقت الحاضر التحقيق فيما يفعله مقترفو التجاوزات الطفيفة لكن المعلومات يجب ان تجمع في استمارة الاتهام ، التي يجب ان توزع على القسس وما أشبه بوسائل أمينة » ولا شك انه لم يكن من الممكن ابتداع وسيلة أفضل من هذه لتنمية الكراهية الدينية والعنصرية بين الناس يومذاك فقد كان بوسع أي مسيحي ، يدلي بمعلومات مقبولة ظاهراً ، ويقسم عليها بين يدي ضابط استخبارات أو ضابط سيطرة ، ان يضمن توقيف أي مسلم يكون له ثأر أو ظلامة عنده وقد وقعت عدة حوادث مثل هذه في منطقة حلب بالفعل

وإذ كانت حكومة صاحب الجلالة تدرك حماقة مثل هذه السياسة خولتني في اليوم السابع من أيار أن أكتب الى السيد طه ، أحد زعماء الأكراد في منطقة رواندوز ، بالشكل الآتي

لقد خولتني حكومة صاحب الجلالة بأن أقدم لكم أتم التطمينات الشخصية بأن حكومة صاحب الجلالة ليس لها أية نية ، بقدر ما يتعلق بها ، في اتخاذ سياسة انتقامية تجاه الأكراد بالنسبة للأعمال التي يمكن أن يكونوا قد اقترفوها خلال الحرب ، وانما هي مستعدة لمنحهم العفو العام وسوف لا يمنع هذا ممثلي الحكومة البريطانية من استخدام جهودها الودية لعقد صلح بين الأرمن والأكراد بالنسبة لشؤونهم الشخصية ، وسوف يبذلون أقصى جهودهم كذلك لتسوية قضايا الأرض بين الطرفين بطريقة ودية من دون اللجوء الى التدخل بالسلاح هذا وترغب حكومة صاحب الجلالة في أن أطمنكم بأن مصالح الأكراد سوف لا يغض النظر عنها في مؤتمر الصلح ، بأي حال من الأحوال.

وكانت نتيجة هذا الكتاب ، بالنسبة لما يختص بالسيد طه ، نتيجة مرضية على وجه الاجمال فقد أخذ يكرر زياراته لبغداد ، ومع ان مصالحه العشائرية كان يقع معظمها في شمدينان ، مما قد يكون خارج نطاق عملنا ، فقد كان يبذل قصارى جهده في تحاشي التصادم وتهدئة مخاوف أتباعه الجموحين وبصدفة

= على سورية وفلسطين ولبنان في الحرب العامة تدار من مقرها العام في القاهرة ، وكان هذا الاسم يطلق على القوات المقاتلة في الحملة

سعيدة كان السيد طه موجوداً في بغداد لتسلم الكتاب المشار اليه شخصياً حينما حاول الشيخ محمود القيام بانقلاب في السليمانية، على الوجه الذي سيأتي تفصيله بعد هذا

وقد أخذت الدعاية التي تبث في الموصل لصالح فرنسة تثير شيئاً من الانزعاج إذ كان يوحي بها أشخاص يخضعون للحماية الفرنسية، فاتخذت شكلين من الأشكال فقد كانت تذكّر المسيحيين أولاً بأنه في الوقت الذي تكون فيه المناطق كلها متساوية في نظر البريطانيين فان الفرنسيين كانوا على الدوام يشتهرون بتأييد تفوق المسيحيين حتى عندما يكونون أقلية في المنطقة، وأنه في حالة تسلم الفرنسيين مقاليد الحكم في البلاد سيكون تسلط الجماعات المسيحية شيئاً مضموناً فيها، وأنهم بناء على هذا يتوجب عليهم ان يطالبوا بالحماية الفرنسية وأشيع بمقياس واسع ثانياً ان الفرنسيين سيتولون البلاد قريباً وأن وجود الادارة البريطانية لم يكن إلا تدبيراً موقتاً

وكان وجود خمسين ألف لاجيء مسيحي[1] في بعقوبة مصدر آخر من مصادر القلق والانزعاج فقد كان من الواضح اننا لا بد من أن نرغب أخيراً في إعادتهم الى مواطنهم السابقة، وهي تخضع الآن للاحتلال الكردي، فكان الأكراد بطبيعة الحال ينتظرون إننا لا بد من ان نظهر شيئاً من العطف والمحاباة لأبناء ديننا

تأسيس الحكومة في كردستان

وفي نهاية كانون الأول (١٩١٩) غادر الكابتن نوئيل السليمانية وتجول في المناطق الكائنة في الجهة الغربية والشمالية الى حد رواندوز، وكان خلال ذلك يدخل جهاز الحكم الجديد في طريقه فعُين الحكام السياسيون في كوي، ورانية، ورواندوز، وأُعيد الأمن الى نصابه بسرعة ثم أُعيد الموظفون

(١) المقصود هو مخيم الآثوريين الذي أنشأه الانكليز لهم هناك بعد أن جيء بهم من أورمية، حتى يبت في أمر أسكانهم ومصيرهم.

الأتراك من حيث أتوا، وشُرحت آراؤنا عن مستقبل كردستان لرؤساء القبائل. وقد عبّر كلهم عن استعدادهم لقبول شيخ محمود ممثلاً للبريطانيين في كردستان، وأبدوا استعدادهم للانضمام الى الاتحاد الكردي. على ان كل قبيلة من القبائل كان لها أربعة مرشحين للرئاسة، ولم يكن أيٌّ منهم يحظى بالتأييد الحقيقي مطلقاً وكان الفلاحون والقروبون ينتظرون منا ان نحد من سلطات الرؤساء التعسفية، ونعيد الادارة «البوروقراطية» الى سابق عهدها على النمط التركي على أنهم كانوا مستعدين في ذلك الوقت لقبول أي شيء نقترحه عليهم بأمل ان يعاد الهدوء، والتجارة، والازدهار، الى نصابه

وقد عاد الكابتن نوئيل بعد أسابيع قليلة ليجد في السليمانية ان الشيخ محموداً يسيء التصرف بسلطته، وأنه أصبح بعدم وجود حامية عسكرية بالقرب منه رجلاً عنيداً إذ لم يكن سجله في أيام الترك يوحي بوضع الثقة فيه فقد كان ثائراً على الحكم التركي باستمرار، مع انه كان مما يهمس به ان الناس في السليمانية كانوا يكابدون من ظلم رؤسائهم وساداتهم أكثر مما كانوا يكابدونه من الموظفين الأتراك على أننا كان علينا ان نواجه الحقائق، كما تكون ومعرفة لدينا، بأحسن ما نستطيع فمما لا شك فيه ان نفوذ الشيخ محمود كان موجوداً وانه بعد الآن حتى أقوى مما كان عليه من قبل ومن دون المقدار الكامل من التعاون والمساعدة التي كان يقدمها الينا حينذاك، كان من الضروري لنا ان نأتي الى البلد بحامية قوية كانت السلطات العسكرية تعتقد ان تدبيرها خارج عن الامكان. وكان من الأهمية بمكان بالنسبة للناحية السياسية أيضاً اننا يجب ان نحافظ على النظام في المنطقة ونتحاشى في الوقت نفسه الظهور باستعمال القوة لهذا الغرض

كردستان والعراق

وقد عُهد الينا بتأسيس حكومة كردية جنوبية تحت الاشراف البريطاني، ولكن بالنظر لحالة البلاد المتخلفة، وانعدام المواصلات، والنزاع المستحكم بين القبائل، كنا مضطرين الى العمل من قواعد متعددة، والى ان نجتهد في إعادة

النظام الى نصابه في مراكز قليلة · فقد تركنا واجب التنسيق الى وقت لاحق. وكان لا يتضح على أسس جغرافية وتجارية ان كردستان الجنوبية لا يمكن ان تزدهر الا باعتبارها جزءاً من بلاد ما بين النهرين فقد كان السوقان الممكنان الوحيدان لها هما الموصل وبغداد وكانت المواصلات الوحيدة المؤدية اليها تمر عبر العراق وكان الكثيرون يدركون هذه الحقائق الناصعة ، كما كان القليل من رؤساء الأكراد المتنورين يوافقون في المداولات الخاصة على ان شكلاً من أشكال الحكم الذاتي الكردي لا بد من ان يكون ممكناً داخل إطار دولة عربية ما دامت تخضع للارشاد البريطاني على انه كان من الواضح لأغلبية كبيرة من رؤساء العشائر ان توقع الخضوع لدولة عربية يعتبر شيئاً بغيضاً اما بالنسبة لأقلية قوية في البلد فقد كان الاستقلال لا يعني أكثر من الحرية في غزو مجاوريها الضعفاء ومضايقتهم

وكان من الصعب في ذلك الوقت تقدير المــدى الذي تذهب اليه الحركة الوطنية الكردية في وجودها والمدى الذي تصبح فيه نتاجاً مصطنعاً للأطماع الشخصية التي كانت تعتلج في نفوس الزعماء الأكراد فقد كانت الحركة قوية في السليمانية نفسها بلا شك وكان لا بد من ان تكبح بالتذكير بأن حكومة صاحب الجلالة قبلت بتحمل مسؤولية كردستان فقط على أساس ان يقوم الناس وزعماؤهم فيها بالمحافظة على السكينة وقبول مشورتنا في الشؤون المهمة

وقد أوضح للناس ان موظفي الادارة كان لا بد من ان يكونوا أكراداً على قدر الامكان ، وان قوات الشبانة لا بد من ان تكون بأيدي ضباط من الأكراد بينما يكون اللسان الكردي هو اللغة الرسمية للحكومة وتقرر أن تعدل القوانين لتلائم الاستعمال والعادات المحلية ، ويبتدع جهاز لجباية الواردات والضرائب يطمن حاجات الشعب كما اتُفق على احترام العادات العشائرية وقانونها وعلى أن يُسمح لرؤساء العشائر في ضمن حدود معقولة ان يمارسوا السلطة على أبناء عشيرتهم كما كان يجري حتى الآن

مشكلة الشيخ محمود وتدني نفوذه

غير ان الشيخ محموداً كان مشكلتنا الصعبة جداً فقد كان طفلاً لا عن براءة

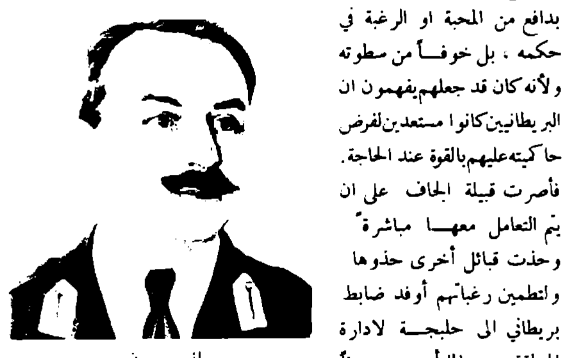
بل عن جهل عنده ، مع أطماع كبيرة وكثير من المكر الطبيعي وكان يقع فريسة لنوبات فجائية من العاطفة والهياج الوحشي الذي كان يستدل منه مراقب هادىء الطبع مثل الميجر صون على أنه لم يكن مسؤولاً على الدوام عما كان يفعله ومع هذا فانه كان ما يفتأ له برغم جميع أخطائه اتباع كثيرون في هذا الوقت فقد كان هناك في كردستان الجنوبية في مقابل كل واحد يعارض في تعيينه أربعة آخرون يقرون تعيينه ويرحبون به على أنه سرعان ما اتضح ان مثل هذا النفوذ الذي كان عنده يمكن ان يمارس بفائدة في منطقة السليمانية فقط ، وحتى هنا كانت هناك أقلية متنفذة ، تتألف في الغالب من تجار وملاكين كبار ، تفضل وجود ادارة مباشرة يتولاها موظفون بريطانيون [1] تحكم بمقتضى اسس الحكومة التركية السابقة ، على الانتكاس والعودة الى حكم عشائري نصف متوحش .

ولذلك كان من الواضح في هذا الوقت انه ليس من الحصافة والتعقل بشيء ان نعير تأييدنا الفعال لمطالبات الشيخ محمود بالسيطرة على أية مجموعة يُعتد بها من القبائل ، وبالنظر لهذا فقد تم الاتفاق بوجه عام على انه من الضروري ان نعمد الى تبديل سياستنا في كردستان الجنوبية بادخال نوع من الادارة فيها ، يتمشى على اسس شبيهة بالأسس المعمول بها في جهات العراق الأخرى .

وبعد مناقشة الوضع مناقشة تامة ، اشترك فيها نوئيل ، وليجمن ، وصون ، وغوردن ووكر ، وعدد آخر ممن كانت لهم معلومات مباشرة عن الحقائق الراهنة ، تقرر بموافقة نوئيل التامة ان يتولى مكانه في السليمانية الميجر صون ، الذي لم تكن له حتى الآن علاقات شخصية مع الشيخ محمود ، لكنه كانت عنده مؤهلات خارقة ومعرفة وثيقة بالمنطقة كلها . إذ كان نوئيل نفسه قد انتُدب منذ البداية ، بتعليمات من حكومة صاحب الجلالة ، ليقوم بجولة موسعة في طول كردستان وعرضها ، فيتأكد من المدى الذي يمكن ان تطبق فيه بدعة الحكم الذاتي المنتشرة الآن على السكان

(١) راجع كتاب هي المشار اليه قبلا – المؤلف

وباعادة الأمن العام الى نصابه ، ورواج الحركة التجارية الذي أعقب تعيين المیجر صون ، حصل تحول في الشعور العام ضد الشيخ محمود فأصبح من الواضح ان كثيرين ممن كانوا قد قبلوا به بادیء ذي بدء انما فعلوا ذلك ، ليس بدافع من المحبة او الرغبة في حكمه ، بل خوفاً من سطوته ولأنه كان قد جعلهم يفهمون ان البريطانيين كانوا مستعدين لفرض حاكميته عليهم بالقوة عند الحاجة. فأصرت قبيلة الجاف على ان يتم التعامل معها مباشرة وحذت قبائل أخرى حذوها ولتطمين رغباتهم أوفد ضابط بريطاني الى حلبجة لادارة المنطقة وحالما أصبح معروفاً



الميجر صون

بوجه عام أننا لم نكن ننوي إجبار القبائل على الخضوع لحكم الشيخ محمود أخذ نفوذه بالتدني السريع . وما وصلت نهاية نيسان حتى كان عدد من القبائل الكبيرة قد تملص من سيطرته وكان ملازموه الرئيسيون في هذا الوقت أفراد مختلفون ينتمون الى أسرته البرزنجية في سروجك وفي قبربجين ، وقبيلة الهماوند [1] ، وفريق الميكائيلي من عشائر الجاف ، ثم أخضعت قوات الشرطة والشبانة بالتدريج الى سيطرتنا المباشرة لكن بعض الضباط كانوا قد أقسموا يمين الولاء للشيخ محمود لقاء منح سخية قدمت لهم

وقد كان بامكان حامية عسكرية بريطانية في السليمانية ان تساعدنا خلال هذا الوقت في التغلب على صعوبة هذه الفترة المحرجة على ان حكومة صاحب الجلالة كانت محجمة عن المصادقة على أي تمديد لمسؤولياتنا العسكرية ، كما كان

(١) كان الهماوند من جماعة والده الشيخ سعيد كذلك ، وكان ينحاز اليه منهم على الأخص عبد الكريم بك بن فتاح أغا الهماوندي

الجنرال مارشال [1] يعارض بنفس المقدار من المعارضة في تمديد خطوط مواصلاته التي بلغت حدها الأخير من الصعوبة في تلك الأثناء

فقد كان الجنود يغادرون البلاد بأعداد كبيرة كل شهر ، من دون ان يحصل أي تنقيص في الواجبات العسكرية إذ بقي في البلاد خمسون ألف أسير حرب تركي وعدد مماثل من اللاجئين وكانت نفايات الحرب في المخازن من كل نوع ، بضخامتها وامتدادها ، تستدعي التخلص منها ، ولم يكن ذلك ممكناً الا بشحنها الى الهند والمملكة المتحدة – لكن الشحن كان شيئاً نادراً. وكان التجار وغيرهم الذين يعودون من البصرة وبغداد الى السليمانية، يروون للناس ما رأوه حول مغادرة الجند يومياً بالقطار والبواخر فانقلب الاعتقاد بأننا سوف نخلي كردستان مرةً أخرى ، ونترك السكان وشأنهم، او الى مناورات المتنافسين على السلطة ، الى حقيقة واقعة في أذهان الناس

وحينما عدت الى بغداد في التاسع من أيار (١٩١٩) ألفيت ان السر وبليام مارشال كان قد عاد الى الوطن وتولى العمل في مكانه السر جورج ماكون ، وكان أليق الجميع لتولي القيادة العليا إذ كان قد اضطلع من قبل بدور رئيس في تكوين الجهاز العسكري الضخم وكان قد حصل على معرفة وثيقة بكيفية تشغيل هذا الجهاز وعلاقاته بمؤسسات الادارة المدنية ، التي كان قد عمل كثيراً على تنسيقها وكانت له معرفة شخصية بكل ضابط أقدم من ضباط الدوائر المدنية كما كان الناس المرموقون من سكان البلد يعرفونه معرفةً شخصية وكان خلال سنوات ثلاث يتمتع بثقة وزارة الحرب وتأييد حكومة الهند له. وكان أحدنا يفهم الآخر غير ان شيئاً من الاحتكاك كان لا مناص منه وكان حدوث الأخطاء أمراً لا يمكن تحاشيه لكن وجوده كان ضماناً لتنسيق الأعمال في الدوائر وتقليل الأخطاء الى حدها الأدنى

ثورة الشيخ محمود

وقد أخبرني المستر هاول وكان يعمل في مكاني بالوكالة ان الوضع في

(١) القائد العام للقوات البريطانية في العراق

السليمانية بات دقيقاً للغاية وكنت قد رتبت أن أطير إلى هناك في نهاية أيـــار لاجتمع بالشيخ محمود شخصياً وأحاول التوصل معه إلى حل يجعل من الممكن الاحتفاظ باطار للاستقلال الكردي على انني قمت خلال هذه الفترة بزيارة جوية الى الكوت ، والعمارة ، والبصرة ، لأستعيد الاتصال الشخصي بالعرب البارزين ، وبالحكام السياسيين ، وعدت الى بغداد في العشرين من أيار غير ان الشيخ محموداً حاول محاولةً يائسة بعد يومين ليستعيد نفوذه فقد أعدّ بصورة سرية قوةً عدتها ثلاث مئة مقاتل منتقى من أفراد القبائل الكردية النازلة في الجهة الايرانية من الحدود ، ممن لا نملك أي نوع من السيطرة عليهم

وبعد ان تجمعت هذه القوة عبر الحدود هاجمت البلدة هجمة مباغتة فقاتلتهم الشبانة المحلية قتالاً مستبسلاً ، لكنهم دُحروا وهُزموا هزيمةً منكرة ، فأصبح الشيخ محمود سيد الموقف ثم ألقي القبض على الضباط البريطانيين ، وعلى الميجر أيف أيس گرين هاوس ، وكان يتولى الأمر بالوكالة موقتاً في غيـــاب الميجر صون عن السليمانية ، وزجوا في السجن ، كما تم الاستيلاء على الخزينة ، ونادى الشيخ محمود بنفسه حاكماً عاماً على كردستان جميعها فرفع علماً خاصاً له ، وأصدر طوابع بريد خاصة به، ثم عُين رجال حاشيته هو للسيطرة على كل منطقة من المناطق وكان خط التلغراف الى كركوك قد قطع عمداً في صباح يوم الهجوم على السليمانية ، واعتُرض سبيل الرسل الذين بعثهم گرين هاوس الى كركوك وبذلك لم يصل اول خبر حول هذه الحوادث الى العالم الخارجي الا بعد يومين عن طريق حلبجة وخانقين

فطيّرت نفسي في الحال لأرى ما كان يحدث هناك ، فألفيت الضباط البريطانيين الستة فوق سطح سجنهم الموقت في السليمانية ثم طرت الى حلبجة[1] بأمل ان استطيع الهبوط فيها والتقط ليس معاون الحاكم السياسي منها ، لكن نقص البنزين جعل ذلك شيئاً غير ممكن ، وجل ما أمكنني فعله هو ان أسقط اليه رسالة أخبره فيها بالانسحاب وكان قد حوصر في ذلك الوقت من قبل

(١) سقطت حلبجة في أيدي الثوار يوم ٢٦ أيار ١٩١٩ بعد قتال جرى بينهم وبين قوات الشبانة ، ويقال أنهم أسقطوا طائرة انكليزية أيضاً

رجال القبائل القادمين عبر الحدود الايرانية بقيادة حامد بك مرشح الشيخ محمود (٢)
لكن المستر ليس استطاع في النهاية أن يدبر أمر الفرار الى خانقين سالماً وقد ساعدته على تدبير أمر فراره عادلة خانم سيدة حلبجة الشهيرة فكوفئت على ذلك بمنحها اللقب الهندي « خان بهادور

وكانت تلك لحظة مثيرة للقلق في نفوسنا جميعاً فلم تكن الجيوش البريطانية « الموزعة لشد أزر السلطة المدنية » على ما ينص عليه البيان الرسمي ترابط في النقاط التي كانت تعينها السلطة المدنية نفسها بل حيثما كانت تريدهم السلطة العسكرية ان يكونوا أي على بعد سبعين ميلاً من السليمانية في كركوك حيث كان يرابط فوج من المشاة ، وبعض السيارات المصفحة الخفيفة ، وعدد قليل من الخيالة وعلى بعد ثمانين ميلاً من جهة الجنوب حيث ينتهي خط القطار في بيجي في الضفة الأبعد من دجلة كان يرابط لواء من الجند وبعض الصفوف الأخرى

موقعة طاسلوجة

وتوقعاً لحصول تقدم عام نحو السليمانية أمر القائد الموجود في كركوك بأن يسوق مفرزةً الى الأمام لتصل الى حد جمجمال كما أمر اللواء في بيجي بأن يتقدم الى كركوك بالسرعة التي تسمح بها حرارة الجو ومشكلة تجهيز الماء وكان من سوء الحظ أن يتصور الضابط القائد في كركوك ان الظروف تبرر له التغاضي عن الأوامر التي تلقاها فيحاول التسلل الى الجبال بثلة من الجند الراكب والشبانة والسيارات المصفحة ومدافع لويس المركبة في شاحنات فورد فوصلت هذه القوة الى مضيق طاسلوجة الكائن على بعد اثني عشر ميلاً من السليمانية حيث كان يوجد أسرانا لكنه طُوّق فأُجبر على التقهقر يلاحقه في أثره مباشرةً الأكراد لمسافة خمسة وعشرين ميلاً وقد خسر أربع سيارات مصفحة وتسع

(٢) تجد مزيداً من التفصيلات حول هذه الحوادث في مقال المستر جي أيم ليس المعنون « عامان كردستان الجنوبية » في مجلة آسية الوسطى C. A. S. J. المجلد ١٥ ، ١٩٢٨ – المؤلف.

عشرة شاحنة فهرد ، وتكبد خسائر فادحة [1] أخرى .

فأيد « هذا الحادث المؤسف » الاعتقاد الذي عم انتشاره بين سكان كردستان الجنوبية الآن بأننا لم نعد قادرين على ان نسيطر على الحوادث وبذلك انتشرت الثورة فوصلت الى داخل الحدود الايرانية ، حيث قام عدد من القبائل في وجه الحكومة الايرانية معلنين عن أنفسهم أنهم من أنصار الشيخ محمود ومشروعه الرامي الى تشكيل « كردستان متحدة حرة » ولم يكن الشيخ محمود بعيداً عن الصواب حينما أعلن لأتباعه أن جيوشنا قد غادرت كردستان ، لكن الاستنتاجات التي استنتجها من تصرفاتنا كانت خاطئة فأدرك القائد العام ان الانطباع الحاصل حول عجز البريطانيين وعدم قدرتهم يجب ان يزال من الأذهان في الحال

موقعة الدربند

وعند ذاك كلف الجنرال فريزر ، وكان يقود الفرقة الثامنة عشرة حينذاك في الموصل ، بأن يحشد في كركوك ما يسمى بـ « قوة كردستان الجنوبية » المتألفة من لوائي مشاة مع ثلة من الخيالة وعدد من السيارات المصفحة ، ويتقدم في أقرب وقت ممكن وللبرهنة على ان قابليتنا على الحركة في الجبال لم تكن أقل من قابلية الأكراد أنفسهم سيقت قوة صغيرة من المشاة والمدافع الجبلية من مكان يقرب من خانقين بقيادة الكولونيل بودي آمر « السوسكس تيريتوريالز فوصل هذا الرتل الى السليمانية في الوقت المحدد له ، بعد أن أنجز مهمته بنجاح. وما حل منتصف حزيران حتى كانت قوة الجنرال فريزر محتشدةً في جمجمال ومتأهبةً لتبدأ بحركاتها وفي السابع عشر من حزيران شرع الجنرال فريزر في

(١) كان هذا القائد ، على ما يعرف محلياً ، الميجر بومي ، وكان مبتور اليد اليسرى . وقد قاتلت الى جانب الشيخ محمود في هذه الموقعة عشيرة اسماعيل عزيزي ، وقسم كبير من الهماوند بقيادة عبد الكريم بن فتاح بك وجرت المعركة في يوم ٢٥ أيار ١٩١٩ فدامت النهار كله ، وأسفرت عن اندحار شنيع للانكليز خسروا فيه على ما يروى حوالي مئة قتيل وكيات كبيرة من المؤن والذخائر والسيارات المصفحة وغير المصفحة والمدافع والخيام. وعند ذاك تقدمت قوات الشيخ محمود يرأسها عبد الكريم الهماوندي فاحتلت جمجمال ، وأسرت الكابتن بوند معاون الحاكم السياسي فيها وما مرت أيام على هذا الحادث حتى سرت الثورة الى رانية وكويسنجق .

جو شديد الحرارة[1] بتقدمه ضد الشيخ محمود . وكان متمسكاً بمضيق « دربند بازيان » ، في سلسلة قرهطاغ ، الكائن على بعد اثني عشر ميلاً شرقي جمجمال. وكان هذا الممر الوحيد خلال هذه السلسلة من الجبال ، ويتألف من جدار صخري يرتفع الى ٤٠٠٠ قدم تقريباً ، وتنفتح فيه فتحة على شاكلة الرقم ٧ فتنخفض عنه بمقدار ألف قدم وكانت هذه الفتحة موصولة الجهتين من أعلاها بجدار صلب من الحجر أصبح مهدماً الآن ، كما كانت قبل عشر سنوات مسرحاً لكارثة أصيبت بها قوة تركية كانت تضطلع بمهمة مماثلة وقد تقدم الجنرال فريزر الى مسافة ضاربة واندفع الى ما بين النقاط الكردية ثم بدأت قواتنا قبل ان يبزغ فجر اليوم الثاني تتسلق مرتفعات قرهطاغ العمودية تقريباً وما وصلت القمة حتى أخذت مدافعنا تقصف المضيق عند طلوع الفجر ولما كان الأكراد يتوقعون شن هجوم أمامي عليهم من الطريق المعتاد على الطريقة التركية ، فقد أسقط في أيديهم حينما وجدوا أنفسهم مهاجَمين (بفتح الجيم) من أعلا ومطوقين من جميع الجهات

وبعد دقائق معدودة من القتال الجاري يداً ليد تغلب عليهم الفوج البورمي الخامس والثمانون ، وهو فوج يتألف في الغالب من القاچين الذين يعدون من العنصر شبه المغولي المقيم في أعالي بورما ، فبرهنوا في اشتباكهم الأول هذا على أنهم لايقلون في مزاياهم العسكرية عن أقاربهم الگوركا وما بزغ فجر اليوم الثاني حتى كان المضيق جميعه بأيدينا . وقد سقط الشيخ محمود جريحاً هو وأخوه فتم أسرهما[2] ، وتشتت شمل القوة كلها بين قتيل وأسير وهارب إذ كان ثمانية

---

(١) سارت بعض الوحدات ، ومنها وحدتا الكوركا الأولى والثالثة ، من رأس الخط الحديد في بيجي على الضفة اليمنى من دجلة حتى وصلت الى كركوك عن طريق الفتحة فأجهد الحر وقلة الماء الجنود إجهاداً شديداً وقع فيه عدد من الكوركا على أوجههم وهم يمشون ، وظلوا مستلقين على الأرض من شدة الإجهاد (راجع ما كتبه Woodyatt) – المؤلف

(٢) لقد أسر مع الشيخ محمود كذلك عمه حاجي سيد حسن ، وزوج أخته الشيخ محمد غريب وكاتبه طاهر محمد وقد وجد الشيخ محمود حينما أسر جريحاً عند صخرة كبيرة يمكن أن يشاهدها الذاهب الى السليمانية من كركوك الى يمين الطريق بالقرب من المضيق (من الداخل) ، ويسميها الناس « صخرة الشيخ محمود » أو « صخرة البطل » أي « به رده قاره مان »

وأربعون مقاتلاً من مقاتلي العدو صرعى مجندلين في حومة الوغى ، وما يزيد على مئة منهم أسرى في أيدينا وتعد هذه مأثرةً من المـآثر تجاه المقاتلين الجبليين.

استرجاع السليمانية

ولما كان الجنرال فريزر حريصاً على سلامة أسرانا الموجودين في قبضة حراسهم الأكراد المستائين مما وقع ، أمر كتيبة الرمّاحة (لانسرز) في الحال بالتقدم الى السليمانية ، الكائنة على مسافة ثلاثين ميلاً فاندفعت هذه الكتيبة ، وهي مفتقرة الى الضباط ، بقيادة اثنين من الأعوان فقط اندفاعاً عظيماً إليها وتغلبت على الحرس قبل ان تصل اليهم أنباء الاندحار المروّع في بازيان ، ثم أطلقت سراح الأسرى بعد أن ظلوا محتجزين احتجازاً شديداً لمدة عشرة أسابيع. اما القوة الرئيسة فقد دخلت السليمانية في صباح اليوم الثاني

وقد تقضت الأسابيع الستة التالية في تأديب الرؤساء الثائرين ، على يد ارتال صغيرة كانت تتسلل الى كل معقل أو مكان منعزل في الجبال [1] وما حل الاسبوع الأول من آب(١٩١٩) حتى كان الأمن والنظام قد أُعيدا الى نصابهما إعادةً تامة ، وانسحب الجنرال فريزر بعد ان أرجع الى الادارة المدنية السيطرة التامة على البلاد ، وبعد ان ترك حامية موقتة في السليمانية ، وأسس مقراً لقوة مختصرة في كركوك [2] وهكذا انتهت عملية صغيرة بارعة برهنت ، برغم ما أصابها من انتكاسات تمهيدية ، على ان الجيوش الهندية التي لم يكن قسم منها ، مثل الفوج الخامس والثمانين البرمي للبنادق قد اشترك في حركات فعليـة

(١) لقد سيقت قوة خاصة الى « داري كلي » القرية التي كان يقيم فيها الشيخ محمود فاحتلتها ، وهي على مسافة عشرين كيلومتراً من جنوب غرب السليمانية كما سيقت قوة أخرى الى حلبجة فاحتلتها بعد أن لاقت مقاومة عنيفة من الثوار في قرية ويلاكه الواقعة على مسافة أربعين كيلومتراً من السليمانية ، وفي حلبجة نفسها.

(٢) راجع رسالة السر جورج ماكون المؤرخة في ١٢/١١/١٩ الى اللندن كازيت ، الصادرة في ٨/٢/٢٠ برقم ٣١٨١٣ — المؤلف.

مطلقاً ، كانت أكثر من ند للأكراد ، وأنها مع التنقيص الكبير المطرد لقواتنا العسكرية كانت ما تزال قادرة على القيام بما يطلب منها ان تقوم به بشرط ان تكون لها قيادة ذات أهلية وكفاءة

محاكمة الشيخ محمود

وجيء بالشيخ محمود الى بغداد ، وسرعان ما شُفي من جروحه . وأُخذ في الوقت المناسب ، مع شريكه الشيخ غريب ، بين يدي مجلس عرفي عسكري وحوكم بتهمة الثورة على السلطة فحكم عليه بالاعدام لكن القائد العام شمله بمراحمه فأبدل حكم الاعدام بالسجن المؤبد [1] ، لأنه لم يمس الأسرى المحتجز عنده بأذى من جهة ، وعلى أساس ان وضعنا في كردستان نادراً ما يبرر ، وهو يأخذ سياسة حكومة صاحب الجلالة بنظر الاعتبار ، استخدام ما تسميه الحكومة السوفيتية بـ « الاجراء الأعلى للدفاع الاجتماعي »

ومع اني كنت أتعاطف مع الشعور الذي أوحى بصدور هذا الحكم المنطوي على الرأفة فقد عارضته رسمياً على أساس ان الشيخ طالما بقي هو وأتباعه على قيد الحياة في كردستان الجنوبية فانه سيعيش وهو يؤمل العودة الى الحكم في النهاية ، ويعيش أعداؤه وهم في خوف من عودته هذه ، وان موته سيؤدي أكثر من أي شيء آخر الى عودة الاستقرار والطمأنينة الى البلاد وكنت قد اجتمعت به في مكتب السليمانية ثلاث مرات ، وزرته في المستشفى حيث أنكر بايماءة ذات مغزى حق المحكمة العسكرية في محاكمته ، وتلى علي بند ويلسن الثاني عشر ، والبيان الانكليزي الفرنسي الصادر في الثامن من تشرين الثاني ١٩١٨ وكانت ترجمته الكردية قد كتبت له على إحدى الورقات الملحقة بنسخة من القرآن الكريم وشدت حول ذراعة كالطلسم وقد أعفي بعد سنوات ، وسُمح له بالعودة من المنفى فأصبح مصدر قلق ونفقات للحكومتين الايرانية والعراقية في ذلك الوقت[2]

(١) ثم شملته مرحمة اخرى فألغي هذا الحكم في سنة ١٩٢١ ، واستبدل بالنفي – المؤلف .
(٢) يروى ان رئيس المجلس العرفي العسكري الانكليزي عامل الشيخ محموداً بخشونة وأخذ يتهكم عليه.

ولم يقابل قرار السر جورج ماكون بتبديل الحكم مقابلة حسنة، لا في كردستان ولا بين العرب المسؤولين في بغداد، وافتُرض في الدوائر العسكرية البريطانية ان ماكون كان يعمل باستشارة مني، وكان هناك كثير من التعبيرات والأقوال الساخرة الموجهة ضدي وضد «الحكام السياسيين» على موائد طعام العسكريين ونواديهم بوجه عام على اني حافظت على هدوئي. ولم أكشف عن مستندات القضية حتى الى الجنرالات الناقمين وكان السر جورج ماكون قد قدم، على شاكلة ماكان يفعله السر وليام مارشال، الى كل فرع من فروع الادارة المدنية خلال السنة كلها، مساعدة مادية ومعنوية لا تثمن بثمن فكان ذلك جديراً بأن يثير استياء بعض الأشخاص غير المسؤولين لتكوين جبهة موحدة مع المقر العام العسكري

واجبات الحاكم الملكي العام وأعماله

وقد كانت وجائب المنصب الذي كنت الشاغل الموقت له وجائب شاقة للغاية. فبصفتي قنصلاً عاماً في فارس كنت مسؤولاً عن جعل الوايتهول وحكومة الهند على علمٍ تام دائم بالوقائع السياسية التي تقع في ايران الجنوبية وكمقيم سياسي في الخليج العربي كان من واجبي أن أشرف، وأوجه في بعض المناسبات السياسة في عُمان والأمارات العربية في شرقي الجزيرة العربية، بما فيها العلاقات مع ابن سعود وبصفتي حاكماً ملكياً عاماً في العراق كنت مسؤولاً عن إدارة المناطق المحتلة وكرئيس للحكام السياسيين ملحق بقوات الاحتلال كنت مسؤولاً تجاه وزير صاحب الجلالة في طهران، وتجاه القائد العام، عن الشؤون السياسية في البلاد الممتدة من كرمنشاه الى أنزلي (بندرپهلوي) وقد أُضيف

= أثناء المرافعة، فغضب الشيخ محمود غضباً لا مزيد عليه. ولما لم يكن عنده شيء يرميه به رفع عمامته عن رأسه فرماه بها وهو يسبه، فحكمه بالاعدام وحكم على الشيخ غريب بالحبس خمس سنوات والتغريم بعشرة آلاف روبية، لكن الحكم استبدل الى النفي بعد ذلك فنفيا الى الهند وبقيا فيها الى أواخر سنة ١٩٢٢ وقبل ان يتم إرجاعهما الى السليمانية من هناك جيء بهما الى الكويت فلبثا فيها مدة تقارب الشهر، كان الشيخ محمود خلالها يرتدي لباس الرأس العربي في رأسه (الكوفية والعقال)

الى هذه المسؤوليات في حزيران (١٩١٩) واجب معالجة جميع الشؤون الكردية داخل البلاد المحتلة وخارجها، من منطقة حلب الى جوار دياربكر ، وأورفة ووان ، وبتليس ، وأورمية ومع ان هذا التركيز في المسؤولية هو شيء مرهق فقد كانت له فوائد حقيقية ففي الظروف التي كانت توجد حينذاك ، كان من الضروري ان تتخذ التدابير اللازمة للتنسيق ، والتزامن في المنطقة على قدر الامكان من بغداد وفي الجهات المختلفة لأن حكومة الهند كانت منشغلة للغاية في جهات أخرى ، ولم يكن عندها الا قليل من الرغبة ، إن وجدت ، في ممارسة أي تأثير على السياسة التي تسير بموجبها هذه المناطق — أو السيطرة عليها. وكانت وزارة الهند قد استُبعدت عن أن تلعب الدور المعين لها بالقرار الذي اتخذته الحكومة في الامتناع عن عمل أي شيء يكون له مظهر التكهن بشروط الانتداب مقدماً ، وبكون ممثلي بريطانية العظمى في المناطق الأخرى — فلسطين وسورية وتركية وايران — كانوا يشتركون في المسؤولية تجـاه وزارة الحرب ووزارة الخارجية مباشرةً

ولم تكن هناك فائدة بوجه عام من إحالة القضايا المستعجلة الى لندن لأن الماكنة الادارية في الوطن كانت معقدة بحيث ان البرقيات نادراً ما كانت تنتزع جواباً من الاجوبة عليها في أقل من شهر واحد . كما كانت الأجوبة خلواً من التعيين والتحديد الكافيين للافادة منها واعتبارها دليلاً مفيداً للعمل

العراق والوضع السياسي الدولي

وكانت المشكلة بين أيدينا في العراق ، فضلاً عن جسامتها، لا تقل خطورةً وإرباكاً عن أية مشكلة من المشاكل التي كانت قد عرضت نفسها على وفود مؤتمر الصلح في باريس. كما كانت ردود الفعل السياسية التي يمكن ان تعقب هذه الخطوة أو تلك ، اذا ما اتُخذت شيئاً لا يمكن تقديره فقد كان يستحيل بخطورة النظر في شروط الصلح مع تركية حتى تكون حساباتنا مع ألمانيا قد سُويت من حيث المبدأ على الأقل إذ كان مستقبل آسية الغربية موضوعاً على المحك لأن تركية كانت اوقتٍ ما عاجزةً عن الدفاع ، مقهورةً بحيث كانت

راكعة على ركبتيها وكان جميع عبء الحملة ضد تركية في الدردنيل ⁽¹⁾ وسورية ، والعراق ، وايران ، يقع على عاتق القوات الهندية البريطانية ومع هذا كان حلفاؤنا الطليان واليونان يطلبون ، بزعيق وأصوات متنافرة ، تعويضات اقليمية كانت ستفضي الى النزول بتركية الى دولة أصغر بقليل من صربية ما قبل الحرب وكان الفرنسيون يطالبون بتطبيق اتفاقية سايكس - بيكو كما كان العرب ، إذ يمثلهم بطلهم الملك حسين الذي عين نفسه بنفسه ، يطالبون ، بعد ان حصلوا على الحكم الموقت في سورية بمساعدة بريطانية ، ببلاد عربية متحدة. وكان ابن سعود ، وقد أخذ نجمه يبدأ بالصعود ، وهو قابع في مقامه المنعزل مثل عاشير ، ينتظر اللحظة التي يتحتم عليه فيها هو أيضاً ان يجعل ادعاءه في مستوى السماع

وقد جعل الحلفاء القبائل الكردية ، القاطنة ماوراء الحدود في تركية ، تفهم عن طريق ممثليهم في استانبول بأنها هي أيضاً كان عليها ان تعين حكومتها المقبلة وانها ستمنح استقلالها وكان في نية الأكراد الايرانيين ان ينضموا الى الدولة الكردية الجديدة ، فوجد اسماعيل أغا (سيمكو) والسيد طه ، وسائر الرؤساء فرصتهم فأصبحوا ينتظرون باهتمام ما تأتي به الأيام من تطورات

اما بالنسبة للعراق ، فان حقائق القضية والاتجاه في الرأي كانت تقف عليها حكومة صاحب الجلالة فقط من تقاريري المطولة ، المتناقضة أحياناً ، التي كنت أبعث بها إليهم باعتباري ممثلهم في بغداد . وكثيراً ما كانت تكون الحقائق بالضرورة غير متسمة بالدقة ، إذ لم يكن من السهل تقدير الاتجاه في الرأي . حيث كان يتنازع مثل هذا العمل بشدة ، اذا لم يكن من حيث المبدأ ، ابطال الحكم العربي في سورية الذين عينوا أنفسهم بأنفسهم ، ولم تكن لأي فرد منهم معرفة مباشرة بالعراق لا قبل الحرب ولا خلالها

وليس في نيتي أن أحاول في هذا الكتاب وصف المناقشة التي حصلت بشأن مستقبل الامبراطورية التركية ، وبشأن أرمينية ، وتلك الأجزاء من كردستان التي تقع فيما وراء حدود ولاية الموصل . فبالنظر لتأخيرات البريد كانت جميع الاتصالات تجري عن طريق البرقيات بالضرورة ، وكان من الضروري

الرجوع بصورة دائمة الى المندوب السامي في استانبول [١] ، والى اللورد اللنبي في القاهرة [٢] ، وكان ضباطه في دمشق وحلب ، وما ورائهما ، يتبعون كما سبق تبيانه سياسة لا تأتلف [٣] مع سياسة حكومة صاحب الجلالة وكانت هناك كذلك مفاوضات مع الفرنسيين وكان لا بد من ان ينظر في موقفهم ومصالحهم ، ومع الممثل البريطاني في تفليس وكان لا بد من توصيل المعلومات الى الوزير البريطاني في طهران كذلك ، لأن الحكومة الايرانية كانت بطبيعة الحال تخشى مما ستحدثه سياسة الاستقلال الكردي من تأثير على القبائل الكردية في ايران

وكانت مسؤوليتي الشخصية في تقديم المشورة الى الحكومة وفي العمل التنفيذي ، مع عدم وجود أية سياسة معينة ، مسؤولية شاقة جداً ، ولم تساعد طبيعة الأشياء على إشراك أناس آخرين [٤] فيها ولم يكن عبء الحكام السياسيين العاملين في الميدان أقل ثقلاً ومشقة وهم يحملون أرواحهم بأيديهم لأشهر عديدة في كل مرة ويعود الفضل إليهم في الدرجة الأولى في خروجنا من دون عار دائم من الفوضى المادية والفكرية التي كانت سائدة في تلك الأيام المرهقة

أكراد تركية وإيران

وقد خرجنا من فوضى المخابرات المرتبكة بقاعدتين فقد كان علينا أن لا نشجع بكل ما في قدرتنا من وسائل أية محاولة يقوم بها الأكراد في ايران للتملص من الحكم الايراني ، كما كان علينا ان نترك الأكراد الموجودين في خارج حدود

(١) كانت استانبول حينئذ في قبضة الحلفاء ، وقد عينت كل واحدة من الدول الحليفة مندوباً سامياً لها فيها

(٢) كان المقر العام للورد اللنبي قائد « الحملة المصرية » في القاهرة

(٣) كان السر أرنولد ويلسن ، وهو وكيل الحاكم الملكي العام في العراق ، يخالف بشدة رأي الضباط الانكليز العاملين في الحكومة العربية بدمشق ، ولا سيما في قضية تشكيل نوع من الحكم الوطني في البلاد العربية.

(٤) طلبت من حكومة الهند بتاريخ ١٩ تموز ان تنظر في انتداب ضابط ذي خبرة ومنزلة عالية ليزور العراق ويقدم المشورة لي ، ولحكومة صاحب الجلالة معاً وأضفت الى الطلب قولي أن السر والتر لورنس سوف يجد ترحيباً عندنا اذا كان يمكن تنسيبه – المؤلف.

ولاية الموصل السابقة وشأنهم والى ما تريده الحكومة التركية بهم . وقد كانت القاعدة الأولى ذاتية الوضوح منذ البداية، حينما تؤخذ بنظر الاعتبار معاهداتنا مع ايران والمعاهدات التي تختص بها هي اما القاعدة الثانية فقد كانت تبدو واضحة في مكانها لكنها لم تحظ بالقبول الرسمي في الوطن الى ان فشل الحلفاء في الحصول على الموافقة التركية على مسودة معاهدة سيفر وكانت تنطوي على الاعتراف بوجود دولة مستقلة في كردستان [1] وكان مستقبل الآمة الأرمنية يتوقف على رغبة الولايات المتحدة في قبول الانتداب على أرمينية . فاذا رفضت الاضطلاع بهذه المسؤولية فلا بد من ان يترك أمر الأرمن الى تركية — والى مصيرهم الذي لم تكن طبيعته المحتملة تخفى على أحد

سكة حديد كركوك وكردستان الجنوبية

وكانت إعادة الأمن الى نصابه في السليمانية قد أتاحت لنا الفرصة لحث حكومة صاحب الجلالة على انشاء وتمديد خط سكة حديد بعقوبة — خانقين الى كفري وكركوك [2] باعتباره أحسن وسيلة لتهدئة كردستان الجنوبية بجعلها أقرب الى بغداد وفي الرابع والعشرين من آب ١٩١٩ أبرقت وزارة الهند ما يأتي

سكة الحديد المقترحة ما بين قزلرباط (السعدية) وكفري ثم كركوك . يوصى بانشاء هذا الخط عاجلاً ، مهما كانت فائدته النهائية ، على أسس ستراتيجية بحتة لأنه يعتبر شيئاً أساسياً للاحتفاظ بكردستان الجنوبية وبهدئتها فالى جانب الصعوبات المالية ، الحادة للغاية ، ترى حكومة صاحب الجلالة من الضروري أن تدرس مشكلة السياسة المنطوية في الحجج الستراتيجية برمتها قبل ان تصادق على التمديد . فمستقبل كردستان ما زال ينتظر التسوية ، لكنه يمكن ان يعتبر من المؤكد ان مسؤوليات حكومة صاحب الجلالة سوف لا تذهب بأي حال

(١) كانت ثورة مصطفى كمال (كمال أتاتورك) المنتصرة قد أدت في تلك الأيام الى تمزيق معاهدة سيفر ، وقد نص فيها على استقلال كردستان ، قبل ان يتم التوقيع عليها فاستعيض عنها بمعاهدة الصلح الأخرى التي حذف منها هذا النص

(٢) لقد كمل التمديد في ١٩٢٥ — المؤلف

من الأحوال الى أبعد من الاشراف السياسي المهلهل ، وأنه لا يمكن ان تكون
هناك مشكلة شيء من نوع الادارة البريطانية المباشرة وتمانع حكومة صاحب الجلالة جداً خلال هذه الظروف في ان تتخذ ما سيكون في الحقيقة أول خطوة نحو الاحتلال العسكري الفعال فقد كانت حتى الآن تؤيد سياسة تمديد النفوذ البريطاني الى كردستان الجنوبية ، لأنها كانت تعتقد بأن السكان أنفسهم يرحبون به ، وعلى هذا الأساس صادقت على الاقتراح الوارد في برقيتكم المؤرخة في التاسع من أيار حول تكوين نطاق من الدول الكردية المستقلة التي يرأسها رؤساء أكراد . ويتضح الآن ان هذا الاعتقاد لم يكن في مكانه وان السكان البعيدين مثل هذا البعد عن الترحيب بالنفوذ الانكليزي هم على مثل هذا النشاط المعادي بحيث تكون سكك الحديد الستراتيجية مطلوبة لتساعد في ايقاف هذا النشاط عند حده. فألا يكون من الأحسن في هذه الظروف ان نسحب حكامنا السياسيين وما أشبه ونترك الأكراد لشأنهم ؟ حيث ان السلوك البديل لذلك في المحافظة على النظام بين القبائل المتمردة في الجبال بقوة السلاح يفتح مشكلة الدخول في التزامات عسكرية تفكر فيها حكومة صاحب الجلالة بأكثر ما يكون من الخشية والخطورة. فأبعد ما ترغب فيه هو أمر تكوين قضية حدود شمالية شرقية جديدة على حدود العراق المشكوك فيها للغاية

وقد أجبت على ذلك بالرد الآتي

ان الوضع الحالي هو على غير ما ذكرتم. فان قيام السلطات العسكرية باعادة الأمن الى نصابه خلال شهر واحد ، وتأسيس الادارة المدنية المعتادة خلال ثلاثة أشهر منذ ثورة الشيخ محمود ، الذي لم ينجح في أي وقت مضى في تحشيد أكثر من (٣٠٠) رجل من بين الآلاف الكثيرة التي يمكن تحشيدها ، فيهما على ما اعتقد برهان كاف على أن العهد الحالي ترحب به أغلبية السكان .

فنحن لا نحكم كردستان الآن بالقوة بل بموافقة سكانها ، غير أنه ليست هناك حكومة يمكنها ان تسير في حكمها من دون أن تكون لها قوة من ورائها

ان الآراء المنطوية في بنود الرئيس ويلسن الأربعة عشر ، المؤيدة بصدور البيان الانكليزي الفرنسي في الثامن من تشرين الثاني ، وما يتطلبه ذلك من اعتبار

القومية والدين والعنصرية أساساً للحكومة في الشرق الأوسط بدلاً من « القابلية والقدرة على الحكم » ، هي التي أثارت العداوات التي كانت خامدة خلال السنوات المئة الماضية

وكان الواقع ان هذه الآراء جاءت فوق التعاسة الحادة الناشئة عن الحرب فتمسك فيها بتلهف كل عنصر وطائفة ، وفسرت تفسيراً مختلفاً يتلاءم وخصائصهم العرقية. وقد سبق ان أصبح رد الفعل واضحاً ، حيث ان الخلافات الحادة بين الأحزاب السياسية في فلسطين وسورية تعتبر من أولى علاماته في الجهات العربية

أما في السليمانية فقد سبق للمد أن بدأ يأخذ بالهبوط فبعد اختبار قصير لفوضى الحكم الوطني لم تبقَ عندهم رغبة في تجربته مرةً ثانية ، فأصبح واجب تنظيم إدارة مدنية على الأسس الكردية ، باستخدام موظفين من الأكراد تحت الاشراف البريطاني الفعال ، يسير سيراً حسناً الآن وينحصر طلب الناس المُلح في مزيد من الاشراف البريطاني الذي يعني عدم وجود الضباط لدي عن تقديمه ، ولا بد من ان يؤثر ذلك تأثيراً سيئاً في البلاد وإدارتها فان الواردات المقدرة حتى في هذه السنة تزيد على النفقات التخمينية في المنطقة بمقدار عشرين ألف باون ، ولا بد من ان يكون الوضع أحسن من هذا بكثير في السنة التالية

وتميز هذه الحقيقة وحدها منطقة السليمانية عن منطقة الحدود الاعتيادية وعن سائر أنحاء كردستان فقد كان الأتراك يعتبرون هذه المنطقة على الدوام جزءاً من العراق ، ثم صنفت على هذا الأساس في اتفاقية سايكس ـ بيكو ، كما أنها تعود من الناحية الجغرافية والستراتيجية الى العراق وليس الى كردستان

ولا يخفى ان الاضطراب يشيع في كل مكان ، لكنني على ثقة بأننا اذا استطعنا ان نثبت لسنة أوسنتين أخريين ونسير سيراً مطرداً على الأسس الحالية سوف نصل الى مياه أهدأ

وقد كانت ثورة الشيخ محمود تعتبر في جميع أنحاء العراق الشمالية اختباراً لقدرتنا في المحافظة على الأمن وفرض العدالة تجاه اعتقاد عام واسع الانتشار بأن

جميع جيوشنا قد غادرت البلاد .

وتعتبر الطرق وسكك الحديد عوامل تمدينية قوية ، واني أنظر الى هذه الناحية من أهمية إنشائها ، وليس الى قيمتها السّتراتيجية، في كردستان الجنوبية .

ومهما كان القرار الذي سيتخذ في النهاية بالنسبة لرواندوز (وقد انسحبنا منها الآن) فاننا لا نستطيع ان نترك السليمانية وشأنها حيث أن العناصر المخلة بالنظام سرعان ما سيكون لها اليد العليا فيها، وعند ذاك سنحتاج في كركوك وكفري وأربيل الى قوات أكبر من القوة التي نحتفظ بها الآن في السليمانية أو على مقربة منهـــا

ولم تؤثر الحوادث الأخيرة على رأيي مطلقاً ، بالنسبة لضرورة تنفيذ السياسة التي صادقت عليها حكومة صاحب الجلالة في ٩ أيار حول تأسيس دويلات كردية مستقلة ، لكن درجة الاشراف يجب ان تعتمد على حاجات البلاد وعلى الاعتبارات السّتراتيجية فيها

إذ يجب ان يكون الاشراف أشد نسبياً في منطقة السليمانية بسبب وضعها الجغرافي والسّتراتيجي، وبسبب غنى البلاد ورغبة الناس في وجود تملك للأرض التي يمتلكها في الغالب ملاكون خاصون ، والتي لها قابلية للكثيرين من الأعمار والتطوير ، لأن المنطقة تعتبر مركزاً لصناعة التبغ وزراعته وتكون غنية بانتاج المراعي والغابات

اما الحدود مع ايران فهي محددة تحديداً جيداً وهناك أمل في العهد الجديد الذي دخلت فيه ايران ان تكون الحكومة الايرانية قادرةً على حفظ الأمن في في جهتها من الحدود اذا ما فعلنا الشيء نفسه من جانبنا، غير أنه سواءً أكانت الحالة على هذا المنوال أو غيره فان عشائر الحدود الايرانية ليس من المحتمل ان يكوّنوا تهديداً خطيراً للسليمانية ، بينما اذا ترك سكان منطقة السليمانية الى رحمة حكامهم هم أنفسهم ستصبح المنطقة مصدر خطر دائم على كفري وكركوك، وستخلق مشكلة حدود تتطلب جيوشاً أكثر مما يتطلبه الوضع في الوقت الحاضر.

ولا تتكون مشكلة الحدود إلا حينما تترك كردستان لشأنها. وستساعد الطرق

وسكك الحديد على ان يلتفت الاهلون بايديهم نحو إعمار بلادهم وتنميتها فقلا وجدنا هذا يحصل في الفرات خلال السنين الأربع الأخيرة

اما بالنسبة لوضع سكك الحديد ، فقد اعترف كل خبير في شؤونها تقريباً بأن الخط المبحوث عنه هو الخط الوحيد الذي يحتمل ان يكون مربحاً ، وأن التحقيقات الأتم التي جرت خلال السنتين الأخيرتين تؤيد هذا الرأي تأييداً تاماً. وأني أعتبر ان المنافع الاقتصادية منه هي أعظم حتى من منافعه العسكرية. فهو يمر عبر مناطق زراعة الحنطة الرئيسة في العراق، وسوف يخدم منطقة غنية بالغابات والمراعي على ان توقعات العثور على ثروة معدنية هي أمر غير أكيد لكنها لا يمكن ان تعتبر شيئاً يمكن اهماله

وبالنسبة لرواندوز فنحن الآن نجرب هناك أن نترك الأكراد وشأنهم لكن النتائج الأولى غير مشجعة لنا ولا للأكراد فان الاضطراب في رواندوز وكردستان الوسطى يكاد يُعزى بالكلية على ما نعتقد الى الدعاية التركية والى الاشاعات المبالغ فيها حول سيطرة الأرمن لا الانكليز على الأكراد انتهى

الحدود الشمالية

وقد كانت هذه الآراء خلال أشهر عدة غير مقبولة مطلقاً في لندن ، حيث كان المعنيون بالأمر يتمسكون قوياً بفكرة ان حدود الدولة العربية المقبلة يجب ان تكون على قدر الامكان حدوداً عرقية لا اقتصادية ولا جغرافية وبعد مزيد من المخابرات الأخرى عدت الى المشكلة في أوائل كانون الثاني ١٩٢٠ بالبرقية الآتية

اني مكره جداً على ان أؤكد من جديد آرائي حول تخطيط حدود العراق الشمالية ، وحول وضع تلك الأجزاء من العراق التي يقطنها أناس من غير العرب وما يستحثني على أن أفعل ذلك هو أهمية الموضوع العظمى وشدة قناعتي أنا

فأولاً — بالنسبة لما بين حكومة صاحب الجلالة ومؤتمر الصلح ، أرجو أن أعرض اننا اذا ما قبلنا الانتداب على العراق فعلينا ان لا نلزم أنفسنا

بشكل حكومي خاص لمناطق معينة مثل منطقتي أربيل أو السليمانية فان شكل الحكومة الذي يجب ان يعين يعود أمره الى السياسة الداخلية التي تنظر فيها الدولة المنتدبة في ضوء الخبرة التي كونتها في البلاد

ثانياً – وبالنسبة لما بيننا وبين تركية أو مؤتمر الصلح ، فـاني أعرض ان الحدود المقترحة في برقيتي المؤرخة في الثالث عشر من حزيران، المعدلة ببرقيتي المؤرخة في الخامس عشر من كانون الثاني هي أحسن ما يمكن أن نجده منها (وكانت هذه هي الحدود التي صادقت عليها في الأخير تقريباً عصبة الأمم)

فان هذا الخط سيجعل الطريق المؤدي الى القسم الشمالي الغربي من ايران بطريق مضيق كاليشين بأيدينا ويبقي رواندوز وعقرة ودهوك وزاخو في داخل حدودنا. واذا ما أصبحت هذه الأماكن في أيد أخرى فانها سوف تكون مصدر خطر دائم علينا وان بقاءها في داخل حدودنا لا يحتم علينا في المستقبل أكثر مما يحتم الآن الاحتفاظ بقوة من الجيش هناك وأني لعلى ثقة بأننا سوف يكون بوسعنا خلال وقت قصير ان نستغني عن وجود الجيش في عقرة ولم نكن نحتفظ بقوة من الجيش في رواندوز مطلقاً لكننا نجبي الضرائب في الوقت الحاضر ونحافظ على الأمن والنظام بوسائل محلية

وسوف لا نحتاج الى إدارة الأراضي الحرام الكائنة في شمال رواندوز او نقبل أية مسؤولية أخرى فيها ، وإلا فستكون في أيدي القبائل الخاضعة لحكومة من الحكومات الأخرى ويتفق الحاكم السياسي في الموصل والحاكم السياسي في أربيل في اعتبار انه من المفضل جداً ان تكون حدودنا الى الشمال نوعاً ما من الخط الذي يخضع لادارتنا عملياً في الوقت الحاضر

وكان السر جورج ماكمون قد قبل بالحدود الموصوفة في أعلاه وصار يؤيدها القائد العام الحالي أيضاً من الناحية العسكرية

ثالثاً – أرجو أن أؤكد وألح على أنه من الأسلم جداً لنا أن تكون السليمانية . كما هي الآن . منطقة ادارية من المناطق العراقية، وان يُسمح للسلطة المدنية العليا بأن تمنح تلك المنطقة الصلاحيات والدساتير التي تتطلبها المناسبات

رابعاً – وبالنسبة لأربيل ، فان جميع الوجوه والرؤساء فيها قد أوضحوا

في اجتماع عقد لهم خلال الشهر الماضي بأنهم يتشوقون للانضمام الى العراق . وأني أعتبر أي حل آخر شيئاً غير عملي بالمرة وسوف لا يكون من الصعب علي ان استحصل ما يشير الى رغبة الناس في هذا الشأن ، لكن وجهاء البلد سبق ان أعلنوا عن آرائهم بصورة أكيدة حول هذا الموضوع في ١٩١٨ وخلال الأشهر القليلة الماضية انتهى

تأثيرات خارجية

وفي حوالي هذا الوقت تسلمت كتاباً من الميجر صون وكان قد عاد الى العمل في السليمانية ، ما تزال تعد الفقرات المدرجة في أدناه منه ذات أهمية بالغة ، لأنها تميط اللثام عن آراء وأحاسيس اداري خبير اشتغل في تلك الأيام . فهو بعد ان يعرب عن اعتقاده بأن الأمن يمكن ان يُحافظ عليه في كردستان الجنوبية من دون قوة عسكرية ، طالما بقي العراق محافظاً على الهدوء والسكينة ، بشرط ان يُنشأ فيها مزيد من الطرق المعدة للسيارات ، يتابع قوله كالآتي

اعتقد بالنظر لاتجاه الرأي السياسي في بغداد ، والنجاحات التي أحرزتها البولشفية مؤخراً ، وتأخر عقد الصلح مع تركية ، بأننا يجب ان لا نتغاضى عن إمكانيات الوضع في الخارج فليس من شك ان التأخر الطويل في تسوية شؤون الصلح مع تركية يعد عقبة في طريق الادارة المدنية ، وأنه يشغل الآن تفكير الناس المهمين في كردستان الجنوبية أضف الى ذلك ان اسم البولشفية وتعاليمها أصبح معروفاً للناس لسوء الحظ (بواسطة جريدة كركوك في الدرجة الأولى)

ولا تعد هذه الأسباب الوحيدة لتشتت أفكار الناس وتخميناتهم فان اسمي أنور[1] باشا وحسين كامل باشا معروفان تمام المعرفة في هذه الجهات ، ويرى كثير من الأشخاص المسؤولين أنه حتى لو أمكن عقد الصلح مع تركية وتحددت

(١) أنور باشا هو رئيس الوزارة التركية التي نشبت الحرب العامة في أيامه، وزعيم الاتحاديين الذين كانوا مسيطرين على الحكم في الدولة العثمانية . وفي عهده دخلت تركية الحرب مع المانية ، وبعد ان اندحرت هرب الى جهات تركستان وأخذ يعمل على تكوين دولة من الاقوام التركية هناك . لكنه قتل في أثناء عمله وهو يقاتل البلاشفة.

الحدود السياسية للبلاد ، فان هؤلاء القادة يمكن ان يكتسبوا مقدرةً كافية لانشاء دولة اسلامية مستقلة عن مؤتمر الصلح ، وعن الحكومة التركية المركزية العقيمة الخاضعة لقوة الحلفاء

وأنتم تعلمون ان من أشق واجبات الادارة مكافحة الدعاية المغرضة والوقوف في وجهها ، لأن الطبيعة البشرية كثيرة الاستعداد لتصديق أسوأ الأقوال وأردأها حتى ازاء المنافع الحالية . ولان تعزو الاعمال السخية النافعة الى أشد البواعث شراً وفساداً

واذا ما استطعنا ان نقضي سنتين أخريين من دون قلاقل واضطرابات يمكننا ان نتغاضى عن الدعاية التركية ، وعن رجل الدين في القرية ورؤسائها لأن الفلاح عندئذٍ يكون قد كوّن له وجوداً مستقلاً عن الرئيس والاسلام معاً (كذا) ، وأصبح يرغب فقط في إدامة الاستقلال وازدهاره انتهى

أبقاء كردستان ضمن العراق

وقد حصل مزيد من المخابرات قبل ان يتقرر في النهاية إدخال كردستان الجنوبية في داخل حدود ولاية الموصل والعراق وسواءٌ أكان هذا القرار في صالح الأكراد أنفسهم أو في صالح العراق فان ذلك يبقى لتحكم به الأيام . ويمكن الحصول على معلومات أوفى حول الموضوع من تقرير «لجنة عصبة الأمم» المشكلة لدراسة قضية الحدود بين تركية والعراق [1]

هذا وتشبه علاقة الأكراد بمواطنيهم العرب من بعض الوجوه علاقة الويلش بالانكليز في القرن السابع عشر إذ يمكن ان نتذكر بهذه المناسبة «أن قانون التماثل» [2] (١٦٦٢ ، ١٣ — ١٤ شارل الثاني) كان ينص على ان كتاب الصلاة العامة يجب ان يترجم ترجمةً صادقة دقيقة الى اللسان البريطاني او الويلشي فاذا أمكن إقناع الحكومة العربية على إظهار تعاطف مماثل ، مع رغبة الأكراد

(١) League of Nations Document C 400, M 147, 195, VII. — المؤلف

(٢) Uniformity A ct

والآثوريين في استعمال لغتيهم [1] الخاصتين ، وفي ان يحكمهم أناس من أبناء جنسهم بموجب ما تقتضيه عاداتهم وتقاليدهم ، فهناك مجال للأمل بأن تكون وحدة كردستان الجنوبية والعراق ، المتكونة بكثير من الكد والعمل المتواصل كما لوحظ من قبل ، وحدة أقل عرضةً للزوال مما يبدو الآن

على أن هذه الملاحظات الناشئة عن تفكير طويل ليست وثيقة الصلة بهذه المرحلة من قصتنا فان مستقبل الشرق الأوسط قد تمت تسويته في مسرح معارك كردستان نفسها وليس في غرف الاجتماعات الأوربية فقد كان خصومنا الأتراك أناساً شجعان تعتلج في نفوسهم الوطنية التي كانوا يروها بأضوائهم الخاصة وكانت صدورهم تضطرم بكراهيات القرون ، وتعاسات الوقت الحاضر وكانوا يتسلحون بأسلحة أقوى من سلاح القلم ، فزرعوا أنياب الثعابين [2] في أودية كردستان الباسمة وحصدوا الحاصل منها قبل ان تنتهي السنة نفسها

مقتل المستر بيرسون الحاكم في زاخو

ففي حزيران ١٩١٩ أخذت دسائس الموظفين الأتراك غير المنتهية عبر الحدود الموقتة ، والاجتراف الخلفي لقلاقل كردستان الجنوبية ، تحدث تأثيراتها في السكان الأكراد النازلين في داخل منطقتنا على تخوم ولاية الموصل الشمالية والشمالية الشرقية

وتمشياً مع السياسة العامة ، المصادق عليها من الحكومة ، في الاحتفاظ باحتلال عسكري فعال للولاية كلها طالما كنا في وضع نستطيع بهأن نفعل ذلك ، كان قائد الفرقة الثامنة عشرة قد وضع في كانون الثاني ١٩١٩ حاميتين في زاخو ودهوك من دون الرجوع الى المقر العام وأخذ مصادقته عليها ، ودفع بمفرزة صغيرة الى الامام حتى وصلت الى مسافة أربعة أميال عن العمادية

(١) راجع المادة ١٧ من القانون الأساسي لسنة ١٩٢٤ — المؤلف.
(٢) يشير ويلسن بهذا الى ما يعتقد به من ان الأتراك هم الذين حرضوا الأكراد على الثورة.

وفي شهر آذار ناشدت قبيلة الگويان، القاطنة في جوار خط الهدنة مباشرة(١) الكابتن أي سي پيرسون معاون الحاكم السياسي في زاخو ان يزورها بأمل المذاكرة معه في إدخالها ضمن قائمة القبائل الواقعة في دائرة احتلالنا العسكري وقد تكون هذه القبيلة أوحش القبائل التي تحتم علينا أن نتعامل معها وكان الوادي الذي تقيم فيه يتعذر الوصول اليه الى حد استثنائي سواء من الجنوب أو من الجهة التركية

على أن المستر بيرسون كان شاباً شجاعاً مخلصاً لواجبه ، وكان قديراً في اللغات الى درجة خارقة ، وقد أبدى مهارة كبيرة في مفاوضات سابقة جرت مع قبائل كردية وغير كردية وكان تطمينهم عن نوايانا تجاههم ، وإقناعهم بالكف عن نهب جيرانهم في مقابل تزويدهم بحبوب البذار ، يعتبر خطوة مهمة في سبيل تهدئة المنطقة برمتها والذلك قبل الدعوة وتحرك ، يرافقه مراسل كردي وعدد من رجال الكويان أنفسهم ، للاجتماع برؤسائهم في عقر دارهم.

وقبل ان يصل الى مكان اللقاء نُصب له كمين في الطريق فقتل وقد وافتني الأنباء في باريس ، فكانت أول إشارة لي بأن الأمور لم تكن على ما يرام

(١) يفهم مما جاء في (ثورتنا في شمال العراق للمرحوم عبد المنعم الغلامي) ان بيرسن كان شرس الطباع خشناً في معاملة الناس ، وكذلك كان ضابط الأشغال الانكليزي اليهودي الذي كان يشتغل معه في زاخو وقد أحس باستياء الناس منه ومن موظفيه ، وشعر بوجود حركة ثورية فخرج يستجلي حقيقتها بنفسه ، وقصد جهات الكويان الواقعة قرب الحدود على الأخص وخرج معه مدير المال يحيى عبد الله الموصلي ، والساعي سعيد محمود خانة من أهالي زاخو ، والمفوض عزت عبد الله الكركوكي ، ورئيس العرفاء عيسى محمد ، وخادم من أهالي الجنوب ، مع ثلاثين نفراً من الدرك وبعد ان مر بعدة قرى واستراح في قسم منها وصل الى كرور ، وهي قرية تابعة الى حسدينو أحد رؤساء الكويان البارزين وأقوامهم وجرى بينهما حديث استاء فيه حسدينو وشعر بأن بيرسون كان يريد تسخيره لأعمال الحكومة وإغرائه بالمال وحينما خرج من قريته انتدب حسدينو خمسة عشر رجلا من أتباعه فأمرهم بان يتعقبوه ويقتلوه في مكان مناسب من دون أن يمسوا أحداً ممن كان في معيته وما اقترب من قرية « بيجو » ، وهي من القرى الكلدانية التي دخلت في الحدود التركية بعد تثبيت الحدود ، في يوم ٤ نيسان ١٩١٩ حتى أطلق أحد رجال حسدينو النار عليه ، وكان يدعى مصطو شهو ، فأرداه قتيلا ثم هجم جماعته على حاشية بيرسون فسلبوهم وأخذوا دوابهم وسلاحهم وتركوهم وشأنهم وقد جيء في اليوم الثاني بجثة الحاكم القتيل الى زاخو فدفنوه فيها

في منطقة الحدود وكان إقدام السلطات العسكرية على القيام بعمل تأديبي شيئاً غير عملي في ذلك الوقت ولا خلال عدد من الأشهر اللاحقة في الحقيقة: فلم تكن الطرق والممرات مسدودة بالثلوج فقط وانما كانت الفرقة الثامنة عشرة


الكابتن بيرسون

تفتقر جداً الى نقلية البغال وبالنظر الى الشروع بتسريح الجيوش فقد كان من الصعب على الفرقة ان تحافظ على مفرزاتها العديدة في مستوى الفرق المطلوبة

ولا بد من ان قتل الكابتن بيرسون قد برهن على وجود الأخطار التي تقترن بمحاولات الحكام السياسيين في التعامل مع القبائل الكردية القاطنة في جنوب خط الهدنة من دون ان يتهيأ لهم دعم عسكري كاف لكن هذا الدرس لم يتعلمه أحد . وانما صرف [1] النظر عن الحادث بدلاً عن ذلك واعتبر واقعة طفيفة وقعت في مكان منعزل من دون ان تكون لها أهمية سياسية

الثورة في العماديه

وعين الكولونيل ليجمن بعد شهرين الكابتن ويلي حاكماً سياسياً في العمادية

(١) الحقيقة ان السلطات البريطانية لم تصرف النظر عن الاقتصاص لمقتل بيرسون ، وانما خرج في يوم ٦ نيسان ليجمن الحاكم السياسي في الموصل بطيارة خاصة ترافقها أربع طائرات أخرى وتوجه الى زاخو ومن هناك توجهت فور وصوله الطائرات الخمس فقصفت قرى الكويان على دون هدى مدة من الزمن ، ثم عادت وبعد أن وضع خطة للحيلولة دون توسع الحركة الثورية عاد ليجمن الى الموصل لكن هذه التدابير لم تؤثر على الحركة الثورية لأن الثوار هاجموا في يوم ٤ أيار ١٩١٩ بقيادة نعمت شريف ويوسف لاوند وهما من رؤساء الكويان ، مخفر شرانش واحتلوه وكان فيه حوالي خمسين دركياً يقودهم ضابط بغدادي اسمه جاسم جهاد ، فجردهم الثوار من اسلحتهم واستولوا على بغالهم فاضطروهم الى العودة الى زاخو سيراً على الاقدام. وفي يوم ٥ أيار هاجمت جماعة من قبيلة القشوري ، وهي من عشائر الكوجر المتنقلة ، قافلة حكومية مسلحة فاستولت على ما فيها من مال وسلاح

من دون أن يأخذ رأيي ، وبعث معه الكابتن أيج ماكدونالد وجندي الاستحكام آر تروب ليساعداه في تجنيد درك محلي وتسليحه فذهب بهذه العملية بأسرع مما كنت أريد ، اذا أخذنا بنظر الاعتبار الوضع الدقيق في جهات كردستان الأخرى فقد كنت أفضل أن أرى وضع مفرزة عسكرية في السليمانية أولاً على أن هذا التصرف لما كان قد حصل فلا يمكن ان يتأتى من التراجع عنه الا الضرر ، فأرضيت نفسي بالحث على اتخاذ الحيطة والحذر وراح ويلي ، وكان في معيتنا منذ ١٩١٥ فاكتسب خبرة عملية لا بأس بها في علي الغربي وبدرة ومندلي وقصر شيرين ، يعمل بارادة وتنفيذ فصرف عدداً كبيراً من السلفات المالية الى الأكراد والمسيحيين على السواء لشراء البذور والبقر للحراثة ، وجند الدرك من الفريقين ، ثم بذل قصارى جهده في إعادة الأمن الى نصابه والثقة الى النفوس

وليس هناك داع للشك بأن الكابتن ويلي كان سينجح في عمله هذا لولا أن يقرر القائد العام في شهر أيار سحب المفرزة الى مركز [1] يسهل الوصول اليه وكنت قد اعترضت على قرار احتلال وادي العمادية في كانون الثاني ، كما كنت غير مرتاح من إرسال حاكم سياسي غير مدعم بثلة من الجيش الى البلدة ولذلك فقد أقلقني سحب المفرزة المفاجىء – من غير اعتبار للتأثير المحتمل الذي يمكن ان يحدثه في الوضع العشائري – وشوشني للغاية ، فأكدت بقوة على وجوب إبقائها ولما كان هذا التأكيد قد رُد لأسباب عسكرية ، طالبت بسحب الحكام السياسيين على ان ليجمن وويلي كانا واثقين كلاهما من عدم حدوث نتائج لا تحمد عقباها ، فعارضا اقتراحي بقوة ولذلك سمحت لنفسي بأن تُستمال بالاقناع وقبلت بمسؤولية إبقائهم في العمادية تجاه وزير الدولة المختص

وكان ويلي يضاهي ليجمن في الوثوق بالنفس وقوة الجنان فلم يسمح لسحب المفرزة من العمادية بالتأثير على سيره المتمادي في شؤون الادارة. وكانت

(١) راجع رسالة السر جورج ماكون المؤرخة في ١٢/١١/١٩ في ملحق التدن كازيت ٥/٣/٢٠ برقم ٣١٨١٣ – المؤلف.

العمادية منقسمة على نفسها بخلاف مستحكم بين اثنين [1] من أبرز مواطنيها ، وكان كل منهما يدعمه أتباعه ومشايعوه فعمد ويلي الى نزع سلاح الفريقين ، وأخذ ضمانات مالية من الطرفين بحسن السلوك في المستقبل وقد أفزع الزعماء المحليين ، الموسومين بالأغوات ان يجدوا أننا تنفيذاً لسياستنا المقررة في المناطق المحتلة الأخرى قد وزعنا سلف البذور والسلف المالية الى الفلاحين من طريق غير طريقهم وأن الدرك كنا نقوم بتجنيده من بين السكان مباشرةً ونضعه بعهدة ضباط أكراد ذوي أهلية نأتي بهم من طبقة المتعلمين الموجودين في مناطق كردية أخرى ورأى هؤلاء الرؤساء ان امتيازاتهم التي يسيئون التصرف بها قد أصبحت مهددة كما أدركوا ان الفلاحين سرعان ما سيتم تحريرهم من ربقة الحالة الاقطاعية التي لا يمكن تمييزها عن العبودية ، فيأخذون بالنظر الى الحكومة لا اليهم أضف الى ذلك ان عقولهم قد ألهبت بالشائعات التي كان يبثها الأتراك وغيرهم في الخارج حول سيطرة المسيحيين المقبلة على الأكراد والكردي ، فلاحاً كان أو بدوياً ، وقد عاش مدة قرون لا تحصى منعزلاً في ودیانه النائية انسان متصلب فظ يجلس في الظلام مكبلاً تكبيلاً محكماً بالتعاسة والأصفاد وكانت الحكومة بالنسبة لرؤسائه مرادفةً للاستبداد والطغيان ، والقانون مرادفاً للجور والظلم والنظام مرادفاً للعبودية أي على نقيض الحرية التعسفية التي كانوا يقدروها وكانوا يعتبرون أساليبنا الحكومية مؤامرةً محكمة تثبت في كواهلهم حكماً استبدادياً أجنبياً معادياً لعاداتهم ولدينهم – الذي لا يعني شيئاً كثيراً عندهم في الأيام الاعتيادية [2]

(١) انهما الحاج شعبان أغا رئيس البلدية ، والحاج عبد اللطيف أغا عبد العزيز أغا.

(٢) ليس من المستغرب ان يتكلم ويلسن بمثل هذه اللهجة عن ثورة العمادية ورجالها البارزين ، ويسرد تخريجات مبالغاً فيها ، ليجرد الثورة من طابعها الوطني وأغراضها الشريفة. فالحقيقة أن رجال الأكراد وأشرافهم في العمادية والبرواري وبامرني ، وفي المناطق العشائرية الأخرى من تلك الجهات كانوا يتحسسون بوطأة الاحتلال الانكليزي ، ويتحلون بروح وطني عال على ما يبدو فقد كان هؤلاء على اتصال بتطور الحركة الوطنية في الموصل ، وكانت جمعية العلم الموصلية – وقد انقلبت في الأخير الى فرع لجمعية العهد – حلقة وصل بينهم وبين ما كان يجري في بغداد والفرات الأوسط والبصرة وسورية من تطورات فقد كانت هذه الجمعية المجاهدة على اتصال بسماحة الشيخ بهاء الدين النقشبندي

فراح الأغوات يعقدون المجالس السرية وفي دياجير الجهل والحماقة التي كانوا يعمهون فيها لم يجدوا طريقاً يسلكونه أحسن من استخدام العنف وفي ليلة الرابع عشر من حزيران دخلوا البلدة ، وتسلقوا الجدران العالية لبيت الحاكم السياسي



الكابتن ويلي

ثم دخلوا الى الغرف عنوة وقتلوا ويلي وماكدونالد وتروب وقد قدم الشبانة الذين كانوا يتولون أمر الحراسة حياتهم ثمناً لولائهم ، إذ قتل كل فرد منهم

حركات عسكرية تأديبية

وقد كان من الممكن للفرقة الثامنة عشرة في هذه المناسبة ان تضرب بشدة ففي المحاولة التي جرت عند النفوذ الى العمادية حصلت مقاومة عنيفة وسرعان ما اتضح ان عدداً من القبائل كان متورطاً في الحركة فاحتشد لواء من الفرقة الثامنة عشرة يقوده الجنرال نايتينيغيل في سواره[٢] المركز الأمامي

– في بامرني ، وأدى اتصالها هذا الى ان ينتمي اليها اثنان من أبناء أخوته هما : الشيخ جمال الدين والشيخ رؤوف. واتصلت كذلك بالحاج رشيد بك أمير البرواري ، والحاج شعبان أغا رئيس البلدية في العمادية ، ومحمد صالح افندي من رجال المزوري ، وطاهر أغا همزاني رئيس احدى العشائر التابعة للدوسكي ، ومصطفى أغا همزاني رئيس عشيرة هبي ، ومحمد حاج أغا رئيس الشرفان ، فضلا عن اتصال الجمعية بالكويان. وكانت نتيجة هذا الاتصال ان قدم أكراد تلك الجهات مضبطة بتاريخ ١٩٢٤/٣/٢٤ يطالبون فيها مؤتمر الصلح ومجلس عصبة الأمم باستقلال العراق، وتوثيق روابطه بالدول العربية ، وتسليم زمام الادارة الى الملك حسين ، وتفويض الأمير فيصل ومولود مخلص وعلي جوت للتكلم باسمهم في هذا الشأن وقد وقع على المضبطة اثنان وثلاثون رئيساً ومختاراً من الأكراد هناك ، وعلى رأسهم الشيخ بهاء الدين النقشبندي وأحمد خير الدين الملا اسحق من علماء العمادية ، والحاج شعبان أغا رئيس البلدية ، والحاج رشيد بك أمير البرواري (ثورتنا في الشمال – للفلامي)

(١) راجع التعليق على ثورة العمادية بعد هذا البحث في الص ٢١٧. (٢) أي سواره توكا

الكائن على بعد خمسة وعشرين ميلاً من العمادية ، وكان الجيش قد انسحب اليها قبل ثلاثة أشهر وسيق لواء آخر الى زاخو بقيادة الجنرال وولربج وبعد مدة قصيرة أصدر السر جورج ماكون تعليماته الى الجنرال كاسلز ، وقد تولى الآن مسؤولية العمليات ، ان يخترق البلاد كلها طولاً وعرضاً اختراقاً تاماً باعتبار ان ذلك كان الوسيلة الوحيدة لتأديب القتلة ، وإعادة فرض سلطتنا ونفوذنا بصورة عامة

فاستغرق حشد القوة اللازمة اسبوعين لأن قسماً منها كان لا بد من ان يسحب من بغداد ، بالنظر لأن الحركات في جبهة السليمانية كانت ما تزال قائمة على قدم وساق ، غير انه لم ينته شهر تموز حتى كان كل شيء على أهبة الاستعداد وفي غرة آب طوق الجنرال نايتينغيل قرية برنورني ، فاستولى على عدد كبير من البنادق ثم ألقى القبض على بعض المتمردين البارزين وأعقبت هذه الحركة عمليات تأديبية في جميع الوديان المجاورة حصل فيها قتال عنيف أنزلت خلاله خسائر غير يسيرة بالأكراد ثم حوكم عدد من الأغوات البارزين ، الذين عرفوا بصلتهم الوثيقة بقتل الحكام السياسيين ، وتم إعدامهم وحينئذ تحرك الرتل عبر هضبة سر عمادية ، وهي ترتفع الى علو (٨٠٠٠) قدم عن سطح البحر ، ليعرج على قرى ومناطق تقع فيما راء الهضبة ، حيث أنزلت عقوبات وخسائر بقبائل البرواري ، التي كانت المحرك الرئيس للثورة

وبينما كانت هذه الحركات تتقدم في طريقها ، ولم تكن تخلو من انتكاسات طفيفة ، هاجم حشد من قبائل تقيم في جهات أبعد غربي نهر الخابور ، قرية سواره بقوة غير يسيرة قبل طلوع الفجر فتم لهم الاستيلاء على مرتفع يسيطر على معسكرنا. لكن جنودنا وقد فوجئوا في مخيمهم بهذه الحركة سلكوا سلوكاً رائعاً ، ومع ما قدموه من خسائر لا يستهان بها فقد أعادوا الاستيلاء على المرتفع وطردوا العدو ، وكانت تجهيزاته الوافرة من البنادق التركية وعتادها تدل على ان السلطات التركية فيما وراء الحدود هي التي حرضت [1] تلك العشائر

(١) ليس من الضروري ان يدل وجود السلاح التركي بأيدي أولئك الثوار على ان السلطات التركية—

وبدأ الدور[1] الآخر من الحركات في الثامن عشر من آب حينما تقدم الجنرال ولريج ضد قبيلة الگلي وكانت تقود الهجوم على سواره ، بينما تقدم الجنرال نايتينغيل من جديد في أودية يصعب التوغل فيها وراء سر عمادية فقد كانت تلك الجهات تكتظ اكتظاظاً كثيفاً بالغابات ، وتضاهي في وعورها الجبلية أشد جهات الشمال الغربي من الحدود الهندية صعوبة وكان القتال هنا من النوع الذي كان الجيش في الهند يألفه منذ مدة طويلة ، لكنه كان شيئاً جديداً بالمرة على الأغلبية العظمى من الجيش الذي يضطلع به الآن فانه يتطلب كثيراً من حب المغامرة والفعالية من جانب أفراد السرايا ، وحتّى الفصائل وقد كانت أول حركة تستهدف بيرنونا ، وهي قرية محاطة بسفوح شديدة الانحدار تغطيها بنيرانها قوة كبيرة من الأكراد من فوق حصن طبيعي مجاور. فتحتّم على جندنا ان ينتقل خلال فتحات ومضايق متعاقبة ، كان الكثير منها يصلح جداً للدفاع الذي يتولاه رماة حاذقون ولذلك ثبت انه من المستحيل تأديب العشائر هناك تأديباً كاملاً من دون مزيد من الدعم والمدد على ان هذا كان وشيك الحصول في ظرف أسابيع قلائل فجيء بقوة الجنرال نايتينغيل من سر عمادية لتلتحق بلواء ولريج ، وسيق من بغداد فوج آثوري آخر يتألف برمته من آثوريين جبليين نصارى ، ويقوده ضباط بريطانيون وآثوريون ويقول الجنرال ماكون أنهم

كانت هي المرضة ، لأن السلاح الوحيد الذي كان يمكن ان يحصل عليه الناس في تلك الأيام كان يأتي من مصادر تركية ، حيث ان المنطقة قريبة من البلاد التركية ، وان الأتراك كانوا هم الحاكين في البلاد الى ان انتهت الحرب

(١) كان للمعارك الثورية التي وقعت في زاخو والعمادية ومزوركة ، وللاعتداء الذي وقع في بامرني على العلامة النقشبندي وأخوته أسوأ الأثر في نفوس القبائل. فأعلنت الثورة على أثر ذلك بعض قبائل السندي برآسة جميل أغا عبدي أغا وأخيه صالح أغا كما اتفق رئيسان من رؤساء عشائر الكلي هما صادق برو وسليمان أغا قطي مع رئيس من رؤساء الدوسكي يدعى طاهر أغا هنزاني على مهاجمة تحشدات الانكليز في سواره توكا بالتعاون مع حسدينو الكوياني فتم الهجوم يوم ٢٢ آب ، ووقعت على أثره ملحمة أبدى فيها الثوار الأكراد شجاعة خارقة ، واستقامت إلى ما بعد غروب الشمس . وقد تكبد الانكليز فيها عدداً كبيراً من القتلى والجرحى يبالغ به الأهلون ويقدرونه بثلاث مئة قتيل ومئتي جريح ، اما الثوار فقد تكبدوا ثلاثين شهيداً كان منهم شهيد كوياني في المئة من عمره يدعى عمر قلابه جاء يجاهد بسيفه القديم ، وعشرين جريحاً من جملتهم حسودينو شيخ الكويان وعشرة من أتباعه

« برهنوا على أنهم أثمن مدد يضاف الى قوتنا ، وعلى كونهم يضاهون الأكراد في تاكتيكهم الخاص في الجبال » وقد تقضت الأسابيع القلائل التالية في حركات تأديبية جرت في جميع الأودية التي كانت تقطنها قبائل معادية تعود لمنطقة العمادية ، وما حل الخامس عشر من أيلول حتى قدمت خضوعها كلها للحكومة باستثناء عدد قليل منها

اما في غربي الخابور فقد استغرق الجنرال وولربج مدةً أطول للتوصل الى نتيجة حاسمة فقد كان على وشك ان ينسحب في منتصف أيلول ، معتقداً بأن أعماله قد انتهت وتم انجازها لكن حشداً كبيراً من قبائل الكويان ظهر في جوار المنطقة التي كان يرابط فيها ، وشن سلسلة من الهجمات الباسلة وسرعان ما اتضح ان الحيلولة دون تجدد الاضطرابات لا تحتاج الى أقل من القيام بحركات تأديبية في الأودية التي تسكنها هذه العشيرة ويُعزى الفضل بدرجة كبيرة الى السر جورج ماكون في القرار الصادر بمواصلة الحركات العسكرية على الفور فتم حشد الرتلين وسارا لاختراق الفتحات والممرات الضيقة بقيادة الجنرال نايتنغيل وبعد اشتباك عنيف وقع فوق قمة بالاكيش دخل الجيش الى كرور ، القرية الرئيسية الكائنة في قلب بلاد الكويان ، وأحرق قسماً منها اقتصاصاً لقتل المستر بيرسون المسكين وهكذا انتهت حملة طال أمدها ثلاثة أشهر تقريباً ، فكانت حملةً على ما يقول السر جورج ماكون أيضاً وصل فيها إجهاد الجند ، وقد جاء في وقت كان بوسعهم ان يخلدوا فيه الى الراحة ، الى حد يتجاوز الثناء والتقدير . فقد كانت الجبال شديدة الانحدار ، مغطاة بالأنجم والقصير من الأشجار ، وكانت تنطوي الحركات في كل يوم على صعود او نزول ألفين وحتى ثلاثة آلاف قدم تقريباً

ولو قُدر لهذه الحركات والمآثر ان تقع قبل الهدنة ، وقد قام بها جنود مستجدون في الدرجة الأولى ، لما أشغلت الصحافة المعاصرة فقط ، بل لكانت ستحظى بلا ريب بتدوين مفصل في التاريخ الرسمي لحملة ما بين النهرين أيضاً والحقيقة انها كانت ذيلاً من ذيول هذه الحملة فان اختراق مجاهل كردستان المنعزلة ، والمرور من بين قبائل شرسة تامة التسلح ، لم تكن تعرف الانخذال من قبل

قط ، كان من الواجبات التي يمكن أن تتحدى عزيمة الجند الحاذق المتمرس بحروب الجبال وإذا كانت هذه الحركات قد أوصلت الى نتيجة ناجحة على أيدي وحدات تتألف في الغالب من مجندين لا خبرة لهم ، مع خميرة صغيرة من الجنود القدماء ، الذين كانوا خلال سنوات الحرب الأربع يحاربـــون في السهول او يرابطون في الخنادق ، فلأنها تحمل شهادة مدهشة تدل على بسالة قوات الجنرال كاسل وقيادة اللواء وقادة الوحدات

وقد بلغ عدد الخسائر خلال الحركات الجارية في كردستان الوسطى والجنوبية مجموعاً قدره ٣٣١إصابة، كان منهم ١٣٧ قتيلاً كلهم من الهنود عدا ٣٧ قتيلاً انكليزياً . وهؤلاء هم الذين وقع على عاتقهم عبء القتال واليهم يعزى الفضل في الدرجة الأولى

تعليقنا على ما جاء حول ثورة العماديه [1]

يفهم مما جاء في المراجع الأهلية ان الكابتن ويلي معاون الحاكم السياسي في العمادية كان يتصف بالرعونة والتعجرف في تصرفاته وقد اتبع سياسة الشدة في أعماله ، ثم تطاول على الرؤساء وفضل طائفة على أخرى من الناس في المعاملة بدافع من التعصب. فازدادت بذلك نقمة الناس والرؤساء عليه وعلى حكومته المحتلة ، وتذاكر الرؤساء فيما بينهم حول التخلص منه ومناوأة الحكم الذي يمثله فقرروا إعلان الثورة على الانكليز ومشاركة اخوانهم أكراد منطقة زاخو في ذلك . وبعثوا الى بامرني من يأخذ رأي الزعيم الديني الكبير المقيم فيها ، الشيخ بهاء الدين النقشبندي ، ويذاكره بالأمر فوجدوا تشجيعاً منه

غير ان ليجمن سرعان ما تناهى اليه الخبر وهوفي الموصل فاستدعى لمقابلته فيها الحاج شعبان أغا رئيس بلدية العمادية ، والحاج عبد اللطيف أغا عبد العزيز أغا ، وكذلك الحاج رشيد بك رئيس عشائر البرواري وحينما حضروا بين يديه صار يحذرهم من القيام بأية حركة ويهددهم بأشد العقوبات ثم استمال الى

(١) تعليق المترجم .

جانب الحكومة عبد الطيف أغا . وبعد ان عادوا الى أماكنهم أوعز الى الكابتن ويلي بالقاء القبض على الحاج رشيد بك ، فبعث هذا يستقدمه من قريته درشيش الى العمادية ، وأعد العدة لاعتقاله فيها لكن الحاج رشيد لم يكن غافلاً عما كان يدبر له فحضر الى العمادية بقوة كبيرة من أبناء عشيرته ودخل البلدة بقسم منها بعد ان خلف القسم الآخر في خارجها وحينما لاحظ الكابتن ويلي ذلك ساوره الجبن وعدل عن اعتقاله ، ثم أعاد النصيحة عليه وسمح له بالعودة.

لكن الحاج رشيد لم يرجع الى قريته الا بعد أن اجتمع بالرؤساء أو الأغوات على ما يسميهم ويلسن في جلسة سرية قرروا فيها إعلان الثورة باشراف الحاج شعبان أغا وتقرر ان يتم ذلك في منتصف الليلة الخامسة عشرة من تموز ١٩١٩ (١٧ شوال ١٣٣٧) فاجتمع في الوقت المعين ثوار العمادية، وفريق من البرواريين الذين بعث بهم الحاج رشيد بك مع ثلة من الشبانة الأكراد أيضاً ثم أحاطوا بدار الحاكم السياسي. وبعد معركة مع الحرس الشبانة قتل ويلي وماكدونالد وتروب وطبيب كان معهم وموظفان هنديان من موظفي التلغراف كما قتل ثلاثة وعشرون رجلاً من الشبانة

وما أسفر الصباح حتى هاجم نحو مئتين من الثوار بقيادة عبد الله أغا (ابن أخي الحاج شعبان آغا) القوة الحكومية الموجودة في بيباد — وكان فيها دار للتبشير — وهي على مسافة خمسة كيلو مترات غربي العمادية . فهزموها بعد ان خلفت وراءها حوالي ثلاثين قتيلاً

وقد بقيت العمادية في حكم الثوار مدة ٢٢ يوماً أي الى ان وصل الجيش البريطاني المنتقم اليها وأعاد احتلالها في يوم ٦ آب وقبل ان يتم ذلك سفر الحاج شعبان أغا ورجاله عوائلهم الى الخارج وانسحبوا من البلدة الى جهات البرواري ، وهناك انضموا الى قوات الحاج رشيد بك لكن الجيش البريطاني وكان في معيته ليجمن نفسه سار الى بامرني قبل ان يصل الى العمادية فوصلها في يوم ٣ آب وطوقها من جميع الجهات وبعد قضائه على مقاومة قوتها المقاتلة نسف دار العلامة النقشبندي ، وهدم جانباً من تكيته. ثم ألقي القبض على الشيخ نفسه وعلى أخيه الأكبر الشيخ علاء الدين ، وعدد آخر من أبناء الأسرة وأتباعها وقد كُبل هؤلاء بالسلاسل وسيقوا الى السجن في الموصل

وبعد ان جيء بامدادات أخرى توجهت القوات المحتشدة من العمادية لتأديب البرواري قبل ان تتسع حركتهم فتتصل بمنطقة زاخو فسارت في اتجاه «كلي مزوركة» وكان في معيتها ليجمن كذلك وما علم الثوار بهذا حتى خفوا الى مرتفعات الوادي المذكور ، وعلى رأسهم الحاج رشيد بك والحاج شعبان أغا ، فاحتلوها من جميع الجهات وحينما دخل الجيش الى الوادي في يوم ٨ آب وتوغل فيه باغته الثوار بوابل من نيرانهم المنصبة من جميع الجهات ، ثم اشتبك الطرفان في قتال عنيف استخدمت فيه الخناجر ودام يومين كاملين وقد سقط في هذه المعركة عدد كبير جداً من القتلى والجرحى يبالغ به الأهلون فيقدرونه بسبع مئة قتيل وثمان مئة جريح ، وغنم الثوار في هذه الموقعة غنائم كثيرة من الذخيرة والعتاد ، ومن ذلك ثلاثون مدفع رشاش ومدفعان كبيران وأربعة مدافع جبلية وأربع مئة بغل. واستطاع ليجمن أن يهرب بعد المعركة ماشياً على قدميه ومتنكراً ، حتى وصل الى الموصل بعد أربعة أيام. انتهى تعليقنا (ثورتنا في الشمال للغلامي)

ثورة الزيباريين وعقرة

على ان السنة لم تنته من دون ان تخسر الحكومة المدنية خسارة أخرى بالأرواح العزيزة فبعد عقد الهدنة بوقت قصير كان أحد الحكام السياسيين قد عُين في عقرة ، الواقعة شمال شرقي الموصل على حافة السهل في منتصف الطريق ما بين العمادية وراوندوز وتعد الجبال التي تحجز عقرة عن الزاب الكبير موطن الأكراد الزيباريين ، بينما تعتبر البلاد الكائنة في الضفة المقابلة دياراً للشيخ بارزان وكان لبارزان تاريخ عاصف في أيام الترك . إذ كان الشيخ عبد السلام قد عانى المشاق على أيدي رجال الحكومة العثمانية ، وفي سنة ١٩٠٩ جرد الأتراك عليه حملة عسكرية لم تصب الا نجاحاً معتدلاً وفي ١٩١٠ عُهد الى ناظم باشا بشؤون الولايات الثلاث العليا ، بغداد والبصرة والموصل، فأجرى تسوية سلمية عاجلة معه. على ان ناظم باشا سقط في ١٩١١ وسقطت معه الترتيبات التي كان قد اتخذها في هذا الشأن وعند ابتداء الحرب

أصبح الشيخ البارزاني مجبراً ، من أجل الدفاع عن النفس ، على قبول المعروضات التي كان الروس كثيراً ما يعرضونها عليه فنشد حمايتهم



الشيخ عبد السلام البرزاني

وكان هناك خلاف حاد بين بارزان وأغوات الزيبار فاستخدم جرياً على عادتهم المألوفة فارس آغا الزيباري لأغراضهم وبمساعدة منه استطاعوا اقتناص الشيخ البارزاني فشنقوه

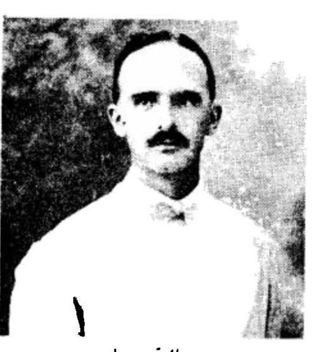
وقد ورث خلفه الشيخ أحمد خلافاته المعهودة هذه ولكنه لم يرث فطنته ودهاءه وحينما تأسست الادارة البريطانية في المنطقة امتعض بشدة من وضعه تحت الادارة الموجودة في عقرة فقد كان يعتبرها مصطبغة بصبغة النفوذ الزيباري وكان في وقت من الأوقات تواقاً للانتقال الى منطقة رواندوز لكن المشروع لم يجد تشجيعاً من عندنا على ان فارساً قد منع من عبور الزاب الى المنطقة البارزانية وجاءت محاولة الاحتفاظ بالتوازن بين الطرفين مخالفة لرغباتهما معاً فتسممت بحصول مجال متسع للدعاية التركية التي كان

يسيّرها بحذق ومهارة حاكم وان السابق حيدر بك وشاعت في شتاء ١٩١٨ – ١٩١٩ أنباء تفيد بأن أنور باشا كان قد وصل الى وان مع إمدادات تتألف من أتراك وروس هاربين . وانه كان على اتصال فعال بالمخابرات مع سيتو أغا في أوراماري شمالي العمادية ومع البرواري وسائر الساخطين والناقمين. وبطريق الوساطة التركية ، يبدو ان النزاع بين فارس آغا الزيباري وأحمد البارزاني قد تمت تسويته موقتاً وكان الوكلاء من سوريـــة في الوقت نفسه منشغلين في نشر مبادىء وتعاليم كان الأغوات يعيروها آذاناً صاغية ، لأن هذه المبادىء كانت تنبيء بمشروع حكم اسلامي بعيد غير فعال تعطى فيه للأغوات سلطة حقيقية على ان الفلاحين العشائريين وكانوا سجبرون على البقاء في خضوع تام لرؤسائهم ، لم يكن يبدو أنهم كانوا ينظرون الى الأمر في الضوء نفسه

وكانت هذه هي الحالة حينما تسلم في تشرين الأول ١٩١٩ المستر جي أيج بيل احد ضباط الخدمة السياسية في الهند ، الحاصل على خبرة طويلة في الحدود الشمالية الغربية وايران شؤون منطقة الموصل من الكولونيل ليجمن وكنت منذ مدة غير يسيرة أشعر بأن تبديلاً ما يعد شيئاً ضرورياً فقد كانت لليجمن عند تعامله مع العرب ولا سيما القبائل البدوية منهم مؤهلات لا تجارى في العراق ولا يتفوق بها عليه أي ضابط بريطاني آخر في البلاد العربية كلها على أنه لم يكن في أحسن أحواله مع الأكراد . كما لم يكن الميجر صون مطلقاً في أحسن أحواله مع أبناء اسماعيل فقد تشرب كل منهما الكراهيات العنصرية العائدة للناس الذين يتفوق في معرفتهم على غيره وكنت أشعر أنـــا أيضاً بالحاجة الى رجل ما في الموصل يعير التفاتاً أكثر الى الناحية الادارية ويزيد في إطلاعي على التطورات الحادثة ولم تكن لي رغبة في أن أعيق بافراط روح المبادءة لدى العاملين في ميدان عملهم لكنني كنت اضطلع بمسؤولية ثقيلة تجاه حكومة صاحب الجلالة والقائد العام ، فكان يقلقني انعدام التبصر البارز في نفسانية الأكراد وقد كشفت عنه الظروف المحيطة بمقتل بيرسون ،

وويلي ، وماكدونالد[1] إذ كان موتهم قد أمض بي جداً لأني كنت اعرف أولئك الضباط الثلاثة معرفةً جيدة

وقد شعرت بامتنان خاص لحكومة الهند حينما وضعت خدمات المستر بيل تحت تصرف الادارة المدنية بعد أن عين تريفور في مكانه في بوشهر وكان بيل صديقاً قديماً من أصدقائي ، وكنت أنظر الى المستقبل بثقة ، وآمل ان يحصل تحسن حالما يسمح له بتقدير الموقف ولما كان جديداً على الولاية فقد رغب في ان يتعرف بنفسه عليها حتى يستطيع تكوين آرائـه عن القضية الكردية. فزار عقرة يصحبه الكابتن كي آر سكوت في نهاية تشرين الأول، وفرض غرامة على اثنين من أغوات الزيبار هما: فارس أغا وبابكر أغا لأن أتباعهما كانوا يقتنصون رجال دركنا، وفي أول تشرين الثاني عبر الزاب ليفتش شبانة أحد الرؤساء المحليين



المستر بيل

فاتصل الزيباريان ، وقد أهاجهما تغريمهما والطلب اليهما بوجوب الانصياع الى النظام ، بالشيخ أحمد البارزاني فبعث اليهما أخاه مع عشرين من رجاله لمساعدتهما وهؤلاء مع فارس وبابكر واتباعهما البالغ مجموعهم مئة رجل كلهم ، نصبوا كميناً للمستر بيل والكابتن سكوت وقتلوهما بالقرب من بيراكبرا قرية بابكر آغا نفسه وكان يصحبهما أربعة رجال من الدرك ، فقتل اثنان منهم وكان أحدهما آثورياً والآخر رجلاً من أهالي عقرة حاول الدفاع عن ضابطيه اما الآخران فقد التحقا بالعدو لأنهما كانا من الزيباريين

(١)وهذا معناه ان ويلسن ينسب مسؤولية قتل هؤلاء الى سوء التصرف والحماقة اللذين كان يبديهما ليجمن في أعماله . وكان هذا هو الذي أفضى الى مقتله في الأخير أيضاً.

وتدل الدلائل جميعها على ان قتل الضابطين البريطانيين لم يكن بموجب خطة مسبقة ، وانما أعقب نوبةً فجائية من نوبات الغضب التي يتميز بها المزاج الكردي لكن العملية بعد ان تمت كانت بمثابة اشارة للقيام بثورة عارمة فهاجم الزيباريون والبارزانيون عقرة ونهبوها ، ولم يستطع ضابط الدرك فيها ان يهرب الى الموصل الا بشق النفس وفي خلال يوم أو يومين تنازعت القبائل فيما بينها حول الغنائم ، فعاد البارزانيون الى موطنهم وقد بعث الينا عدد من القبائل المحلية بمعروضات للمساعدة وتوكيدات للصداقة ، وحينما شق الكابتن كيرك معاون الحاكم السياسي في باطاس طريقه الى عقرة في التاسع من تشرين الثاني وفي صحبته شبانة أكراد فقط ألفى أهالي عقرة يبتهلون لعودة الادارة البريطانية اليهم فساق السر جورج ماكون في الحال حملةً تأديبية الى هناك ، وحينما وصلت الى وادي الزاب كانت معظم القرى ترفع رايات بيضاء وتبدو خائفةً خوفاً حقيقياً من أغواتها ومرحبةً بالحماية من شرهم

وقد أحرق جنودنا بيوت رؤساء الزيبار ثم عبروا الزاب فأنزلوا العقوبة نفسها ببارزان لكنهم تنفيذاً لما فرض عليهم في حملة العمادية لم يمسوا القرويين بأذى ولم يكن في مقدور الثوار ان يثيروا القبائل المجاورة وكان سبب ذلك يعود في الغالب الى موالاة عبد القادر أغا الشوشي الزعيم القريب من عقرة ، لنا ولذلك لم تحصل مقاومة لتقدمنا [1] الى هناك وفر الجناة الأربعة فارس وبابكر الزيباريان ، والشيخ أحمد البارزاني وأخوه الى الجبال

ولم يحصل اضطراب تأييدي في العمادية كما رفض السيد طه شمدينان الاستماع الى اقتراح قائمقام نيري حيث كان الأتراك يحتفظون بحامية صغيرة بالتعاون مع سيتو في أورامار لصالح الزيباريين فسبب موقفه هذا عدم اطمئنان القائمقام على سلامته وغادر نيري الى باشقلعه وحينما أنهيت الحركات تقرر تقليص الحدود الى عقرة والامتناع موقتاً عن الاقدام على أية محاولة أخرى للتمسك ببلاد الزيبار ما بين عقرة والزاب

(١) راجع التفصيلات فيما كتبه ووديات – المؤلف

تعليقنا على ثورة الزيباريين[٢]

كان المستر بيل ، عندما تسلم حاكمية الموصل السياسية بعد ليجمن قد ارتأى ان يتجول في المناطق الكردية ويطلع على الحالة فيها بنفسه فتوجه الى عقرة ، وبعد أن تفقد أحوالها استصحب معه معاونه فيها الكابتن سكوت والمترجم عبد الكريم وعدداً من أفراد الدرك وتوجه الى بيركبرا مقر با بكر أغا الزيباري ، وكانت مركزاً للناحية التي تعود الى قضاء عقرة وهناك بعث يستقدم اليه فارس أغا الزيباري من قريته المسماة هوكي وأخاه محمود أغا من قريته نباخي وحينما جمع الأغوات الثلاثة حدثهم بشؤون الأمن وأغلظ لهم في حديثه من دون مبرر ، ثم طلب اليهم ان يتهيأوا لتسليم اسلحتهم اليه عندما يعود من زيارته لمنطقة بارزان ولتقديم كفالة نقدية بحسن السلوك قدرها (٤٠٠٠) روبية فاستاءوا من ذلك وامتعضوا من هذا التشدد. لكنهم سكتوا على مضض وخرجوا وهم عازمون على اعلان الثورة



فارس أغا الزيباري

(٢) تعليق المترجم

ولأجل أن يأمنوا جانب الشيخ أحمد البارزاني بعث بابكر أغا يستمزج رأيه في الأمر فوافق على مشاركتهم في الحركة ، ولم يلب طلب المستر بيل في الحضور لمواجهته عند وصوله الى بله بعد ذلك ثم بعث بعددٍ من رجاله مع أخيه الملا صديق الى أغوات الزيبار ، وعند ذاك اجتمع الجميع مع عددٍ من رجالهم في شريعة دلان على الزاب الكبير ، وكمنوا في مكانٍ مناسب وحينما عاد المستر بيل وحاشيته ووصل الى ما يقرب من الشريعة خرجوا اليه فقتلوه مع معاونه سكوت ، وقتلوا معه دركي آثوري وآخر من سكان عقرة ، بينما انحاز بقية الدرك وكلهم أكراد الى جانب الأغوات وكان ذلك في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩١٩

ثم توجه الثوار الى بيراكبرا ودخلوها فاستولوا على قاصة الحكومة ، وكان فيها (١٥) ألف روبية وحينما بحثوا عن عبد القادر مدير الناحية ، وجلال مرزا مأمور المركز ، لم يعثروا عليهما وفي يوم ٥ تشرين الثاني هاجم الثوار عقرة وقتلوا افراد حاميتها جميعهم ، وكانوا كلهم من الآثوريين ثم استولوا على قاصة الحكومة كذلك وكان فيها حوالي أربعين ألف روبية ، كما نهبوا دور ضابط الدرك الانكليزي ومترجم الحاكم السياسي والدكتور يونس ماهي ومأمور المركز جميل رشيد وأمين الصندوق أحمد حمدي ، ودور ثلاثة موظفين هنود. وكان هؤلاء جميعهم قد التجأوا الى قرية زيوكه

وبعد يومين انسحب البارزانيون وعادوا الى موطنهم ولم يكن عددهم يزيد على ثلاثين مقاتلاً وبعد ان مكث الثوار ستة أيام في عقرة كانوا فيها موضع حفاوة الأهلين وضيافتهم ، انسحبوا منها لئلا تكون عرضةً للقصف الجوي

وعلى أثر ذلك صدرت الأوامر الى معاون الحاكم السياسي في راوندوز الكابتن كيرك بالسير في الحال مع قوة الدرك الموجودة تحت تصرفه لاحتلال عقرة من جديد فسار اليها في الاسبوع الثاني من تشرين الثاني ١٩١٩ ، وبعد ان اشتبك في دشت حرير مع عشائر السورجي التي تصدت له في عدة معارك

كن من عبور الزاب الى ضفته الغربية ومن هناك توجه بجيطة وحذر الى عقرة
صلها في ٢٧ تشرين الثاني ، ودخل اليها من دون مقاومة بعد ان كان الزيباريون
د أخلوها ونحرك كيرك بعد استراحة قصيرة الى بيراكبرا فاحتلها في ١٠
نون الأول ، والقى القبض فيها على عبد الوهاب ياسين أغا كاتب الناحية
همة التواطؤ مع الثوار فسجن ستة أشهر اما الزيباريون فقد فروا الى الجبال ،
عبر فارس أغا مع آخرين الى ايران حيث نزل ضيفاً على اسماعيل أغـا
سيمكو) رئيس قبيلة الشكاك انتهى تعليقنا



عقـره

كردستان في أواخر ١٩١٩

وهكذا لم نعد نحكم في نهاية السنة الحدود الجبلية في كردستان الشمالية إذ كان المركز البريطاني في رواندوز قد نقل الى باطاس الكائنة على بعد ما يقرب من ثمانية عشر ميلاً نحو الجنوب الغربي ومن هناك كان يمتد الخط الى عقرة ودهوك مستثنياً مجموعة الجبال المحيطة بالزاب الكبير ، وتاركاً العمادية والزيبار في خارج منطقتنا وكان وصولنا الى هناك في بادىء الأمر يرحب به الجميع من كل الوجوه ، لأننا هيأنا الوسائل لمكافحة الدمار والمجاعة اللذين خلفهما الأتراك فقد وزعنا المساعدات بحياد تام على المسلمين والمسيحيين ، ومن المحتمل ان تكون مساعدتنا قد أنقذت الأهالي العاملين في الزراعة هناك لكننا لم نخف نوايانا في إعادة إسكان اللاجئين المسيحيين [1] الذين كانوا قد سعوا للحصول على حمايتنا ، وكانوا يلحون باستمرار علينا بالعودة الى ديارهم ، فكان هذا المسعى العادل هو الذي هيأ المادة اللازمة للدعاية الموجهة ضدنا وقد كان تجنبنا لاثارة عداوة الأغوات شيئاً غير ممكن منذ البداية.

فقد ذكر الكولونيل نولدر في تعليقه على ثورة الزيباريين يقول « ان وضع الأغا الكردي الاعتيادي لا يأتلف مع وضع حكومتنا أو أية حكومة أخرى فهو كالبارون الاقطاعي في القرون الوسطى يحتفظ بحاشية مسلحة ويستبد في معاملة الفلاحين بموجب ما يشاء ويريد حيث ان الأرض التي يملكها فارس أغا وأخوه لا تؤمن لهما وارداً يساوي (٥٠٠) باون في السنة . ولذلك تعتمد ثروتهم بالاجمال على الابتزاز من القرى ، ويعتمد نفوذهم على كونهم يصرفون المال الذي يحصلون عليه بهذه الوسيلة في الاحتفاظ بالعصابات المسلحة التي تفرض سلطتهم على الناس وأناس مثل هؤلاء لا يمكنهم الا ان ينظروا بقلق الى وجود أي شكل من اشكال الحكومة المستقرة ، وحينما يضاف الى هذا

(١) المقصود هو إسكان الآثوريين اللاجئين الذين أنزلهم الانكليز في مخيم خاص بالقرب من بعقوبة حينئذ .

التحيف شعور معاد للمسيحية ودعاية تركية واسعة النطاق ، يمكن ان يُفسر الشعور الحالي المنتشر في حدود كردستان الشمالية تفسيراً كافياً انتهى

وقد تغلب البارونات الأكراد في الوقت الحاضر على الادارة المدنية ، وصارت الفوضى تضرب أطنابها في كردستان الوسطى. اما في كردستان الجنوبية فقد أُزيل الشيخ محمود من الوجود بقوة السلاح ، وكان يجمع بين دور البارون الجموح ودور رجل الدين المتمرد ، فساد السلم المستقر خلال سنة ١٩٢٠ كلها. وكان السلم يخيم في أربيل ، وفي ضمنها كويسنجق ، أيضاً

وكان المستر دبليو آر هي ، الذي نقل في تشرين الثاني ١٩١٨ من مندلي الى كويسنجق وأربيل ، قد أُجبر كما بينا آنفاً على أن يغادر رواندوز موقتاً ويتركها لشأنها وقد سُجلت خبراته هناك ، وفي أربيل وكويسنجق ، بطلاقة وتعاطف نادرين في كتابه الموسوم « عامان في كردستان » [١] ويستحق هذا المؤلف ان يذكر ذكراً خاصاً لا بصفاته الحقيقية فقط ، وانما أيضاً لأن مؤلفه هو الحاكم السياسي الوحيد في كردستان الذي كتب للعالم حتى الآن قصة مفصلة عن مجال عمله

ولم تحدث منذ كانون الاول ١٩١٩ حتى أواخر الربيع أية تطورات ذات بال لا في كردستان ولا في سائر أنحاء العراق فقد كانت الأودية الجبلية حينئذ في قبضة الشتاء القاسي فأصبح الاتصال فيها أمراً شاقاً ، وكان المطر المستحب في السهول قد سقط غزيراً فانشغل كل رجل قادر على العمل في حراثته فلم تتهيأ في أي وقت تعيه الذاكرة الحية مثل هذه المساحة الواسعة للزراعة من قبل وكانت حبوب البذار ، بفضل دائرة الواردات كثيرة متيسرة ، وكانت ما تزال الأسعار مرتفعة ، ودائرة الري قد طهرت عدة جداول في الفرات الأوسط وأنشأت جداول أخرى . وكنا قد ثبتنا أقدامنا جيداً في دير الزور من جهات الفرات ، وكان الأتراك قد كفوا عن ممارسة أي شكل من أشكال السلطة في ولاية الموصل كما كانت التدابير المتخذة في المناطق الكردية قد جعلت تجدد

Hay, W. R - Two Years in Kurdistan (١)

الاضطرابات هناك غير محتمل الوقوع لعدة أشهر لاحقة وكانت التقارير من كل لواء تدل على ان البلاد قد أصبحت في طور الاستقرار .

على ان المشكلة الأساسية في الشكل الذي كانت ستتخذه الادارة المدنية في النهاية بقيت غير محلولة ، وكان كل شهر تتأخر فيه يزيد من صعوبة إدخال الشكل العربي للحكومة. إذ كانت الاضطرابات الخطيرة التي وقعت في كردستان قد أخرت في ولاية الموصل التقدم في هذا الاتجاه وقد منعتُ منعاً خاصاً من التكهن بقرارات مؤتمر الصلح الخاصة بهذه المنطقة . ووجدتُ في بغداد والبصرة انه لا يمكن عمل شيء قبل ان يصدر قرار عن ، أو بيان رسمي حول ، سياسة الحكومة المقبلة

وفي الثامن عشر من كانون الأول ١٩١٩ بادر رئيس الوزراء في الحقيقة الى تطمين العالم ، كما فعل المستر سنودگراس ، بأنه « كان موشكاً على ان يبدأ». اما بالنسبة لغير هذا فقد كان « وسطاء الوحي خُرساً لا ينطقون » ، وكانت « الكلمات المضللة » تتردد أصداؤها في أسواق كل بلدة وقرية ، وفي أروقة العتبات المقدسة الكبرى [1]

(١) لا شك ان المؤلف يشير بهذا الى ما كان يحصل من تهيؤ في الفرات الأوسط وغيره للثورة العراقية ، التي اندلعت في صيف ١٩٢٠ على ما ذكر في الفصول السابقة من هذا الكتاب.

مراجـــع التعليق

المراجـــع العربية

١ – آل فرعون ، فريق المزهر – الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها بغداد ١٩٥٢

٢ – آيرلاند ، فيليب ويلارد – العراق دراسة في تطوره السياسي ترجمة جعفر الخياط بيروت ١٩٤٩

٣ – البازرگان ، علي – الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية بغداد ١٩٥٤

٤ – بيل ، المس غيرترود – فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط بيروت ١٩٤٩ (الطبعة الثانية بيروت ١٩٧١)

٥ – جودت ، علي – ذكرياتي ١٩٠٠ – ١٩٥٠ بيروت ١٩٦٧

٦ – الحسني ، عبد الرزاق – تاريخ الثورة العراقية ، صيدا ١٩٣٥

٧ – الحصري ، ساطع – يوم ميسلون ، الطبعة الجديدة ، بيروت غير مؤرخة

٨ – السويدي ، توفيق – مذكراتي بيروت ١٩٦٩

٩ – العباسي ، محفوظ محمد عمر – امارة بهدينان العباسية الموصل ١٩٦٩

١٠ – العلوچي عبدالحميد وعزيز الحجية – الشيخ ضاري بغداد ١٩٦٨

١١ – الغلامي ، عبد المنعم – ثورتنا في شمال العراق بغداد ١٩٦٦

١٢ – الفياض ، عبد الله – الثورة العراقية الكبرى بغداد ١٩٦٣

١٣ – مينورسكي ، ف – الأكراد ، ملاحظات وانطباعات ، ترجمة الدكتور معرف خزنة دار بغداد ١٩٦٨

١٤ – الياسري ، السيد عبد الشهيد – البطولة في ثورة العشرين . النجف ١٩٦٦

المراجع الانـــكليزية

1. Bell, Gertrude — Review of the Civil Administration of Mesopotamia. Cmd 1061. London 1920

2. Edmonds, C. J. — Kurds Turks & Arabs. London 1957.

3. Garnett, David (Editor) — The Letters of T.E. Lawrence. London 1938.

4. Ireland, Philip Willard — Iraq, A study in Political Development. London 1937.

5. Kirk, George E. — A Short History of the Middle East. London 1961.

فهرس المحتويات

فهرس الاعـــلام

ع ، غ

فهرس الاسمـــاء الاخرى

كتب أخرى للمؤلـــف

١ ــ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث
مترجم عن ما كتبه المؤلف المستر لونكريك

٢ ــ العراق ــ دراسة في تطوره السياسي
مترجم عن ما كتبه المؤلف المسر فيليب آيرلاند

٣ ــ فصول من تاريخ العراق القريب
مترجم عن ما كتبته المس غيرترودبيل
(الطبعة ٢ بيروت ١٩٧١)

٤ ــ الثورة العراقية
مترجم عن ما كتبه السر آرنولد ويلسن
(الطبعة الأولى ١ بيروت ١٩٧١)

مطبعة دار الكتب
بيروت - لبنان